





هندی علم الجامعی
هندی علم الجامعی کتب فطوفی
صالح علی محمد مستوری هذا القید

۱۷۸

۹۷



منذ على الكافية

اعلم ان الله يستعمل في كلامه العربي على ثلاثة انحاء احدها للنداء المحض وهو
نظامه والثاني للوزن ان يندره المستثنى كقولك اللهم بعد كلام الرحمن الا اذا كان
لذا والثالث ليدل على تيقن المحب في الجواب المختار هو به يحقو للبر
قال ان يد قاع اللهم نعم او الا كما انه يناديه فقال في مستشهد على تناول من
الجواب والهم هذا هذا من هذا القبيل

عيني شرح النجاشي

صاحب ومالك و

السيد خسر
راوم السيد
احمد سعد
س

ولا يجوز تعلق الجارين بعيني واحد دون العطف بفعل واحد فلا هي
مررت بن يد بعمر وضربت يوم الجمعة يوم السبت بخلاف ضربت يوم الجمعة
امام المسجد واكملت من ثمره من تقاعه

اظهار الاسرار لبرهوى افند

ولا يجوز تقاريم اخبار افعال المقاربية على انفسها وان جار تعلقها
على اسمائها لعدم تضررها

نماذج الافكار لمصطفى افند

ولا يجوز حذف العائدين اذا اجتمعوا في الصلاة نحو الذي ضرب في داره زيد

رضي على الكافية

فالفتى بحال الموصوف يتبعه في عشرة امور في الاعراب والتوحيب والتكثير والاف
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر
والمؤنث كقوله كرمي الفاعل نحو رجل صبور ورجل امرأه صبور وقيل
ايضا يعني المفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة بحرف
على المذكر كعلامه

فوق الرضا بسم الله الرحمن الرحيم
لما لانا جفا جف

ثم دخل في سلك الفقير والفتى
السيد محمد بن صدر اعظم

يا شيخنا ٦٢

باسمها
سرو سلكه العفوي
مصطفى بن محمد بن سري

الحمد لله ملك الملك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في قلبه
الملك والملك والملك

الحمد لله
ثم سادس في الغدير الى سلك الفقير
الامل برزبه العفوي
الملك والملك
بسطه في
الملك

استفحم الفقير الحقير
السيد محمد بن صدر
ثماني ابن حسن بن شاه
الاسكفشوري
٦٢

الحمد لله
ثماني ابن حسن بن شاه
الاسكفشوري
٦٢

الحمد لله
ثماني ابن حسن بن شاه
الاسكفشوري
٦٢



٦٢





بحمد الله تعالى الوافية ونشكره لنوال نعمائه الكافية ونصلي
 على نبيه الرضى محمد الزايع مناصيب الهداية لارباب البيان بكنهه
 الباهرة وعلى اله واصحابه المبطلين بشهاب صحبه الفاخرة
 والحاجين عاديه اعداء التوارق السيوف الممندة القاطعة
وبعد فقد صنف طبقات الادباء والكتاب تصانيف
 في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان وسميتهم من بلاغة الجاهل
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام وجيد العصر في يد الدهر
 افضل المدققين برهان المحققين ابا الفاخر شهاب الدين شمس
 الدين ابن عسر الدواني الذي تبادى في الهندى كرم الله ما
 واجزل ثوابه قد عمل جواشي على الرسالة المشهورة في الاعراب
 لشيخ الصنعة قدوة الامة المشتهر في المشارق والمغارب
 العلامة ابن الحاجب اسكنه الله الفردادين وانا لله وجه التقديس
 قد حازت مع الصغر صحتها وقد حازت في الفضل جميعها من حيث
 نشأت تبعها وتفرعت دوختها موشاة بحجرات لفاظ الساجرة
 مغشاة بحلل المعاني الزاهرة حل عقد البيان بما قد وبيض

وانا انما رلفنا الوافية والكافية
 وترى من المناسبات وكذا قوله الزايع
 ومن سب وكنهه
 والحي فب

في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام
 افضل المدققين برهان المحققين ابا الفاخر
 الدين ابن عسر الدواني الذي تبادى في الهندى

والبيان اطار الاصابع
 والامر والاصابع

في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام

في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام

في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام

وجه البلاغة بما سوده ولعمري هذه هي التي تقتضى الادباء ان
 يخلدوا بتحرير معاليها اقلامهم ويخلوا بقدر مساعيها كلامهم
 ولو ادركها الماضون من ارباب الصانيف حدتهم انفسهم
 بان يتذكروا بعد العجز عن كنه مدايحها وتعداد اصغر مناجيحها
 اعتذارا بلى نوانس بقوله اذا نحن اثينا عليك فانت كائن في فوق
 الذي شئ وما كانت عقدا قد انقصم فتا ثوب لآله وروضة
 دخلت اساقفة في عالياه وقد كانت كافية شافية ومن وراء
 الاقناع آية اردت ان امع المحصلين بنظم منشورها وجمع
 ما ثورها ليتخذوا سميرا على السهر وانيسا في المقام والسفر
 وعلى الله التوكل في الامال واليد المرجع والمآل فاقول ناقل
 لكلامه وبالله التوفيق لا تامة انما لم يبدأ الشيخ رحمه الله في هذه
 الرسالة بحمد الله هضما للنفس تحصيل ان كناية من حيث انه كناية
 ليس كتب السلف رحمه الله حتى يبداء به على سنها وليس في مال
 حتى يكون بترك الحمد اقطع ويبدأ بذكر الكلمة والكلام لكونها موصوفا
 علم النحو من حيث يبحث فيه عن احوالها من الاعراب والبناء و
 ما يتعلق بهما ولما كانت الكلمة جزءا الكلام ويرجع الاعراب
 اليها بالذات قدمها عليه فقال الكلمة اللام للجنس والبناء
 للوحدة النوعية او الفردية والكلمة الواحدة كلمة مفهوما
 وان كانت جزئية فيما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم

والاشياء

والنحو

والنحو

في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام

في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام

في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام

في علم الاعراب حسب قوتهم في البيان
 والبيان لكن الشيخ الامام قدوة الانام

لا ندرجها في الوضع وما يقال تركه فلا يخرج الحرف قبل ضم صميّة
ففيه ان المراد الدلالة بالقوة فلا يخرج وفيه واجتز بقوله وضع
عن المحركات والاصوات والمهملات وما يدل بالعقل المعنى
مفعول به باللام وفيه احتراز عن حروف الهجاء مفرد وهو ما لا
ينقسم عليه لفظ بخلاف المركب كمعنى الرجل وضمت وقائمة و
تضرب وبصرى وكرات والالزم في خمسة توالي اربع حركات في
كلمة واحدة وفي عداة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب
اجتماع التذكير والتانيث في قائمة ولولزم للزم في الرجل اجتماع
التعريف والتشكيك وليس فليس وقوله مفرد بالرفع صفة اللفظ
وبالجر صفة المعنى وبالضرب حال من ضمير وضع وهي اسم وفعل
وحرف اي الكلمة صاعدة على هذه الاقسام والا فالكلمة من
حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف ومنقسمة الى هذه الاقسام
الثلاثة انقسام الى الجزئيات لا انقسام الكل الى الاجزاء والاسم
ما اخذ من التعميد دليل امثلة اشقاق من نحو سمي يسمي واسما وسمي
وقيل من الوسم لتناسيها في معنى كون كل منهما علامة للسمي و
الامثلة محمولة على القلب وسمي الفعل فعلة لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر والحرف في اللغة الطرف بمعنى به لانه يكون في طرف
من الاسم والفعل واللام في لانها متعلق بمفهوم الكلام حيث
يفهم دعوى الحصر بالسكوت في معرض البيان اي انحصرت على هذه

من الرخ والضم وضع اعلم ان كلاما
 اعراب من دون من ان لم يرد
 وصف اللفظ ووصف المعنى باللفظ
 وان كان تم كمال اللفظ لا ذاته كقوله
 في الحديث ما سمع فيكون المستعمل
 في التفسير ومنها ما

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page's content.

٤
 المشهور في اللغة بالاعتبار بالسلامة لأن فهم المعنى من اللفظ علائق الدلالة لا تفهمها غيره قيل الدلالة على ما هو المعنى فيصير الحمل هذا الاعتبار
 أمّا وإن لم يكن تعريفاً بالاعتبار فلا يكون صحيحاً لأن التعريف الذي هو
 باعتبار رصده وثمة منه أو صفة المفعول باعتبار
 تعلّقه به بين الدلالة التي هي صفة اللفظ
 فلا يجوز تعريفاً به
 قوله أي مدلولها تفسيرها حاصل في نفس الكلمة
 يعني أن كان حصول المعنى في نفس الكلمة ما
 ذكره لا يكون قول المان أو لا في القول
 أمّا أن تدل على معنى في نفس الكلمة
 أيضاً يدل على معنى حاصل في نفس القول
 أي مدلوله فالقول هو حصول المعنى
 المعنى في نفس الكلمة هو حصول المعنى
 إلى ذاته لا القياس إلى شيء آخر كما
 في الحرف برز علم
 قوله فأنه يدل على معنى لا يخفى ما فيه
 بعد معرفة ما أوردها على التعريف
 المتقدم فإن الأشياء مثل أنما يدل على ذلك
 فأنه لا يخفى على البلوغ من عدم دلالة
 من بني آدم بل على الرجل أنما يدل على ذلك
 على تعريف فأنه أقلت الرجل باللام أقاد
 اللام التعريف فيكون التعريف مدلولاً
 اللام دون رجل إلا أنه يحصل له نظر
 إلى ذاته بل بالنظر إلى رجل وكذا الكلام
 على ما هو

للمباهية مع ان عدم المضاف الى الوجود قد يعرف به قالوا العصى
 عدم البصر عما من شأنه البصر والموت عدم الحيوة عن من شأنه الحيوة
 الثاني اي ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف الجملة مستأنفة لانه
 لما قال ما كذا وكذا فكان سائلا قال ما الاول وما الثاني كذا والاول
 واما قدمه في الدليل وان كان آخره في الدعوى لانه في اللغة الطرف
 فذكره مرة في طرف ومرة في طرف آخر ولا في الشروع في البيان من
 القربى اولى ولعدم التفسير فيه ولا نه عدمي والعدمى مقدم
 والاول اي ما يدل على معنى في نفسها اما ان يقتزن خبر الاول بخبر
 المضاف منه او من المستد او مبتدأ محذوف الخبر او مبتدأ وبيلة البنية
 على طريقة اما ان تقول والمراد اما ان يقتزن وضعاً فلا يرد على
 عكس نحو عسى ونحو وبس وما احسن زيدا ما خرج عن الاقران
 في الاستعمال ولا على طرده نحو حيوات وصه ونحو زيد ضارب الان
 او امس او غدا اما اقرن بالعارض باحد الاثنتي الثالثة الماضي
 والحال ولا استقبال وتقييد الاقران باحد الاثنتي يمنع خروج
 نحو الصبوح والغبوق والتسرى والتأويب عن هذا الاسم ودخوله
 في هذا الفعل والمضارع يقتزن باحدها عند الوضع او يقال ما
 اقرن بزمانين يصح قوله انه اقرن باحد الاثنتي لوجود الواو
 في الاثنين لكنه لا يصح عليه ان يقتزن باحدها فقط والمراد
 الاقران لا بيقيد فقط ولا بشرط التعيين ولا عدمه فلا يخرج المضاف

الصبوح التسرى في الصبح والغبوق
 التسرى في المساء والتسرى التسير
 في الليل والتأويب
 التسير في الليل

غير المعين والماضي المعين ولا يرد لفظة الماضي والمستقبل لان
 المراد بالاقران الاقران بالصيغة وليست فيهما صيغة اقرنت
 ولا نه ان اريد بهما الفعلان المعهودان فعناهما غير مقتزن وانما
 اقرن معنى معناه وان اريد بهما الزمان فعناهما الزمان لا شئ
 اخر يقتزن به وفيه وفيه اولا اي ولا يقتزن باحدا الاثنتي الثالثة
 الثاني اي ما لا يقتزن باحدا الاثنتي الثالثة الاسم الجملة مستأنفة
 والاول الفصل اعلم ان الدليل عقلي والمقدمات اصطلاحية نقلية
 فلا يرد ما قيل من ان العقل لا يحكم بالمحصلة احتمال القسم الاول وكل من
 قسمي القسم الثاني التقسيم فان الدليل من اقران الشرطيات ووجه
 المحصر ان هذه القسمة دائرية بين النفي والاثبات فتوجب المحصر واللا
 لزم ارتفاع التقيضين او اجتماعهما لا اختصاص كل صورة من
 الاقران بقسم فام ببق للزائد لا يقول بعدم فليزم ارتفاع التقيضين
 او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما وقد علم الواو عاطفة على
 المحذوف اي قد تبين وقد علم او اعتراضية مدح الدليل المذكور
 ترغيبا للطالب او لرد من ظن ان هذا احصى بدون تعريف الاقسام
 كلامه من لا يكفي بالاشارة والله قد علم المصنف اشارة الى المحذوف
 لكل من الدليل ثم نبه بقوله وقد علم ثم صرح بعد بناء على اختلاف
 الكتاب الطباع وقدا ما للتقريب والتحقيق وقد جرت العادة بان
 العلم في الكليات والعرف في الجزئيات بذلك اي بالدليل المذكور

قول للتعظيم وتفضيل بواسطة
الحصر العقل الدائر بين النقص
والاثبات واشتراك
على الحدود الجامع
المانع ~~من~~ اللام

والباء للاستعانة وانا وضع المظهر موضع المضمير لزيادة التمكن
في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم كما في قوله تع الم ذلك
الكتاب حد كل واحد منها مفعول ما لم يستفاد فاعله واريد بالحد
المعرف للشيء الجامع المانع وفيه عين حرف الاضافة هنا نوع معن
اذ يقتضي العارية ومن يقتضي جهة الحمل الى ان يقال كل لاحاطة
جزئيات كل اضيف هو اليه ومفهوم قوله واحد منها كل يصدق
على الاسم والفعل والحرف واصله الجزئي الى الكل بمعنى اللام لكنها
يمنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد ونحو ذلك
والا يلزم فك كل عن الاضافة وهذا يجوز والمعنى وقد علم حد جزئيا
لهذا الكلي وقوله منها اي من الانواع الثلاثة صفة واحد الكلام
لم يعطف على قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب
لعدم قصد الربط وعدة خطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب
بعد كتاب ما تضمن ان تضمن على تركيبه لا انحصار لاستغناء عن صفة
من ولصدق على ضرب حقيقة دون تركيب وفيه ان المصطلح عليه
فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون النقص والاولى في التلطف
بالمصطلح عليه وايضا ان قوله تركيب انحصار لصحة الاكتفاء بما
قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركيب بالاسناد بخلاف تضمن الوا
ان جعل ضرب متضمنا لكلمتين حقيقة محل تاويل كلمتين لمر
التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتراجي وغيرها

ولا يرد عليه نحو زيد ابوه قائم ما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق
انه تضمن اكثر من كلمتين صدق تضمن كلمتين لوجود ما فيه واعلم
ان زيدا قائم هيئة الجمعية ما تضمن لزيدا قائم هيئتهما الافرادية
فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وفيه انه يصح ان يقول ما تضمن الاسناد
اذا الاسناد لا يكون بدون الكلمتين وهو انحصار لترك من وكلمتين
والباء لكنه يتوهم ح صدق على الجزء بالاسناد الباء للاستعانة
اولا لصاقا والسببية او المصاحبة وهي متعلقة بتضمن او صفة
مصدر مخدوف اي ضمنا ملتبسا او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبستين
واختار فيه عما وراء التركيب الاسنادي والمراد من الاسناد هو الاسناد
الاصلي المقصود لذاته وهو النسبة المفيدة فائدة قائمة وقيل هو
الحكم المفيد باخذ جزئي المركب على الاخر والاسناد اعم من الاجزاء
ليتناول الافشاء ايضا فان قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل قائم
ابوه والذي قام ابوه لحقق الاسناد بين قام وابوه بخلاف عبارة
المفصل من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى
فانها صدقت على قام ابوه مثلا ولم يصدق على ما تضمنه وكذا
كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعة كلام متضمن
لكلمتين بالاسناد وكلام المفصل يشير الى ان الكلام هو ضرب
والتعلقات خارجة عنه قيل واعلم انه لو قال في الكلام ما فيه
الاسناد لكان انحصار لكنه يتوهم صدق على الجزء ايضا لان الاسناد

صفة يتعلق بكل جزء وقيل يلزم الاقتصار على الفصل وفيه ولا يتأتى
 اي ولا يحصل ذلك اي الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد او
 التضمن المذكور والاسناد الاصل المقصود لذاته وعلى الاولين
 بشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يصلح منظر وفالجري وانما اخي
 المسند اليه بناء على مقتضى الظاهر لان السامع خال للذهن فلا
 يحتاج الى التقوى وقدمه صاحب الفصل فقال وذلك لا يتأتى
 اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتزويل غير المتردد منزلة
 المتردد لتقديم ما يلوح مثله بحكم وهو قيد الاسناد فقدمه
 للتقوى الا في اسمين اي لا يحصل في تركيب احد هذين التركيبين لامتثال
 الاسناد في غيرهما وفي معنى من اي من اسمين فلا يكون الظرف
 والمظروف شيئا واحدا وقدم المركب من اسمين لاستحقاق جنسية
 التقديم او اسم وفعل قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق و
 في بعض النسخ او فعل واسم وجهه ان المركب من فعل واسم يلزم
 فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر ونحو يازيد بتقدير ادعوزيدا فلم
 يكن من تركيب الحرف والاسم ونحو ان تكرمني اكرمك وان كان مركبا
 من الجملتين لكن المعبر في الكلام هو الثانية والشرط قيد فان
 قيل ما بالصرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح في الكلمة
 قيل التركيب العقلي يرتقي الى ستة فاحتاج الى الحصر ولو قال
 ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره

اصوب واوضح الاسم لم يعطفه على سبق لعدم قصد الربط
 لما مر ما دل اي كلمة دلت فاما وصوله او موصوفه وجعلها
 موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل والمراد الدلالة
 الاولى فلا يرد اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة
 المطابقة دخل الفعل في حد الاسم لان مدلوله المطابق غير متعين
 والالزم اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها الدلالة التقني
 خرج اسماء البسايط قيل واعلم ان الماضي الواقع في الحدية اذ
 الاستمرار على معنى في نفسه اي بنفس الكلمة لا بنظم ضمنية كما
 فعل في هذه الفظة في معنى الباء متعلقة بدل والضمير عايد الى الفظة
 ما وتحتل ان يكون الضمير عايدا الى ما ويكون في نفسها صفة معنى
 اي كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها ومعنى حصوله في الكلمة
 كونه مدلول لها وليس بتكرار اذا الكلمة قد تبدل على معنى هو مدلول
 وقد تبدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى وهو
 مدلول لفظ اخر تضمن او التزاما او مطابقة كاللام في الرجل
 يدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمنت اخبار الوضع
 التركيبي وكذا من في سرت من البصرة يدل على ابتدأ اقيمند البصرة
 باعتبار تركيبه مع من بناء على الوضع التركيبي ونعم يدل على معنى
 يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة والياء والهاء والكاف والنا
 في اياى واياه واياك وانت يدل على ما يدل عليه الضمير من الصفتا

لان البسايط لا يوزن الا فكيف يدل عليه فاما ويمكن
 ان يقال المراد بالدلالة انما هو الذي يقع في التقنين
 او المراد بالدلالة انما هو الذي يقع في التقنين
 لان الاسم ما دل على معناه بالمطابقة وغير
 مقترن بغيره بانه لا يوزن في الفعل كونه
 لانه وان دل على معناه بالمطابقة لكنه لا يوزن
 بكونه فافهم ولا تقبّر بظاهر السؤال منهم

والمراد بالبناء
 على التركيب
 الذي هو

اصوب

اللازمة التي تضمنها والتنوين يدل على اللازمة التي يدل عليها اللفظ
 التزاما فقله في نفسه متعلق بدل او صفة معنى او حال او خبر
 مبتدأ محذوف والجملة حال او صفة وضمير عائد الى اللفظ والمعنى
 واحترز عن الحرف فانه ليس في نفسه معنى بل هو علامة لحصول معنى
 في لفظ اخر وعلى الاخير في معنى البناء وعلى الاول يحتمل الوجهين غير
 بالجر صفة معنى بالنسبة الى الحال وبالرفع خبر المبتدأ المحذوف والجملة
 حال او صفة مقترن اي غير مقترن جزؤه فلا يدخل الفعل في جزء
 مقترن ولا يخرج البسائط لصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه
 اذ السلب قد يكون صادقا عند عدم الموضوع فاندفع ما قيل ما دل
 عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد لازمة الثلاثة اذ اقتران الكل
 بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم
 الفعل غير متحقق فاقران المعنى المطابق بالزمان في الفعل على وجه
 التسامح بالاقران النفي الاقران وضعافلا يرد على عكسه نحو اسم
 الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو بشر ونفس
 باحد لازمة الثلاثة لا بشرط التعيين سواء كان معينا او لا فلا
 يرد المضارع وقوله الثلاثة صفة لازمة ومن خواصه جمع خاص
 وهي ما يوجد في المحسوس له دون غيره وقد ترسدت بانها كناية مقولة
 على افراد حقيقة واحدة فقط قولنا عرسنا وانما لم يقل من عرسه
 اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والمخاصة

والمراد

دخول اللام قدم العلامات اللفظية لانها في الدلالة اظهر ثم
 قدم ما يدخل في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين
 ثم قدم الجر لان التنوين تتبع الحركات وجودا فكذا ذكر اثره قدم من
 المعنوية الاضافة لضمها العلامة اللفظية ايضا وهو الجر وحروف
 الجر وانما خصت اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت
 على اللام المرفقة باللام الزائدة للتحسين وفيه والجر انما خص الجر
 به لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه وقيل لكونه اثر حروف الجر
 وفيه ايضا قيل انما لم يدخل الفعل لانه لما حظا اعراب الفرع بحمل ما
 هو الاصل في البناء اعرابا فيه وهو الجزم منع الجر لانه لا يزيد اعرابا على
 الثلاثة ولانه لا يدخل الفرع عن رتبة الاصل يمنع شيء مما هو
 الاصل في الاعراب فيه وخصت الجر لوسط رتبته توفيقا للاعتبار
 والتنوين اي الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترتيم
 والغالي وانما خص ما سواه به لا يجاب له لا نشطاع عما بعده واجاب الفعل
 الاتصال بالفاعل في بيان واقضاء الصفات الفاعل فرع له
 فلا يقتضيه ولا يختص من كل من الامكنية والعوضية عن المضاف^{اليه}
 والفرق بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم واما ما هو
 عوض عن حرف العلة في نحو جوار فمحلول على ما هو عوض عن المضاف^{اليه}
 مرد الباب والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر استلزاما
 معاقبة التنوين او ما في حكمه وقد عرفت اختصاصها به ولا اختصاصا

لوازها به من التعريف والتخصيص والتخفيف بحرف ما ذكر من التو
وما قام مقامه والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول عليه طر
والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة
النوعية دون السلفية المستفادة من اليه المختصة به عقلا فيفقد
الخبر فاعرف وانما خص به لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وانما اختار هذه الخمسة
لكونها من معظمت الخواص تضمن كل منها خواص كثيرة اذا اختص
اللام يتضمن انواع التعريفات واصناف اللام والميم يتضمن الجز
اختصاصا فيها ومعانيها والاضافة اختصاصا بكونه مضافا و
مضافا اليه واختصاصا بالتعريف والتخصيص والتخفيف باذكر ونحو
ذلك والاسناد اليه اختصاصا بكونه موصوفا وذا حال ومفعولا
ومميز او نحو ذلك واذن المسند والمسند اليه على ما عرفنا بحرف
ان يؤثر بالذكر وهو معرب الاعراب في اللغة الاظهار وازالة الفساق
والمعرب مظهر فيه اي محل اظهار المعاني ومزال فساده وبني ان
من ابناء القصبود به القرار وعدم التغير وهذا تنسيق الكل الى
الجزئيات فالمعرب القاء للتفسير المركب اي الذي ركب مع غيره
تركيبا اسناديا وفيه وفي اي الذي ركب مع عامله وفيه ايضا
وهو كالجنس يشمل كل مركب وخرج به ما ليس مركبا كالاصوات ونحو
وبازيد وعمر ويكر الذي لم يشبه ولم يناسب مبنى الاصل

اختصاص حرف الهمزة

الاسم

اي الماضي والامر بغير اللام والحرف وقوله الذي كالفصل حيث خرج
عنه ما ناسب مبنى الاصل والمراد مبنى الاصل مبنى هو اصل البنيات
فالاضافة بيانية وليس معناه مبنى اصله ولا في اسله ولا مبنى القانو
ونحو ذلك فان في كل من ذلك وهذا لا يخفى ولا يرد مبنى الاصل حيث هو
مركب غير مناسب مبنى الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه لان المراد الاسم
المركب ولا يخرج دلالة ذلك من كلام من بنيات الاصل يشبه سا
فان يصدق عليه قوله لم يشبه مبنى الاصل وامامنا سببه اسم على
الذي يعني الماضي ومناسبة غير النصف الماضي والامر في الفرعيتين
ومناسبة سقيا سقاك الله ومناسبة غير معنى الا الحرف ومناسبة
المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة ومناسبة اخر اللام
او من ومناسبة اي حرف الشرط والاستفهام وتضمن المثنى والجموع
حرف العطف وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فناسبات غير
معتبرة لضعف او معارض وفيه ولو استدلل على عدم مناسبة ما عا
لحان دورا وايضا المناسبة بمجولة وارادة القوة تكون الضعف
والقوة نسبتين لا يخرجها عن الجهالة معايقه وحكمه اي خاصته
اواثره الثابت به او حكمه وقع فيه الاضافة للملائمة ان يختلف
بالقوة اخرة اي صفة اخرة ولا دورا وجعل هذا الحكم حذالة لا
معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرحي او
بالجمع كجرحي واصنافه الى العامل الدارية وعدمها في هذان واللذان

او بالاستدلال

بناء على الواحد والجمع لا على البناء معاقبه لاختلاف اللام فيه
لوقت اوله العوازل اللام للجنس واحترز به عن اختلاف في آخر
غلام في الياء وعن اختلاف في من في الرجل ومن ابنك ومن زيد
فان قيل جاء في زيد مثلاً اذا وقع في الاول لم يختلف فيه العوازل
وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتيب اختلاف في الآخر على حصول
اختلاف في العوازل او يراى حصول الاختلاف في بانفعل ويحمل على كون
الخاصة معارضة او يراى بالاختلاف في الوجود للملازمة والمشاكله و
بالعوامل الجنس فيكون المعنى اختلاف في صفة الآخر لوجود العامل
لغظاً او تقديرًا تفصيل اختلاف في الاخرى اختلاف فاملفوظا او مقدرًا
او اختلاف في العوامل سواء كان العوامل ملفوظة او مقدره وبالحكمة
من باب التذييل الاعراب عند البعض عبارة عن الاختلاف وبعده
ان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات
ما به البناء فكذا الاعراب وما كان اتفاقهم على تنويع الاعراب على
الرفع والنصب والجر يعضدان الاعراب ما به الاختلاف قال المستنق
ما اى حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضى والاسناد اختلاف
اخره اى صفة اخر الاسم والعرب واما جعل الاعراب في الاخر
لانه دال على الوصف اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
بعد الموصوف به اى بالحركة او بالحرف فهو عايد الى ما فان قيل
اختلاف آخر العرب لا يتحقق الا بحركتين فان الحركة الواحدة ينبغي ان

في الثانية

لا يكون اعرابا قيل المراد السبب القريب الغير التام اى ماله نوع تاثير
في السبب لا التاثير التام فيخرج العامل لانه سبب بعيد وتدخل الحركة
الاولى والثانية لا توجب الاختلاف لا بعد الاولى ويمكن ان يقال
الحركة الاولى بعد السكون فكون ما يتم به علة الاختلاف فيصدا
عليها انها ما يختلف به آخر المعرب لان الاسم معرب اى مركب لشيء
بني الاصل اختلف بها اخره من السكون الى الحركة وان لم يكن في
حال الاعراب كما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب ليدل اى
الاختلاف او ما به الاختلاف وهو علة غائية للاختلاف وقد خرج
بها حركة نحو يا غلامى لانها ما اختلف به آخر المعرب لان غلامى معرب
على اختيار المصنف كنهى لا تدل على معنى من المعاني المعتورة واجعلت
العلة خارجة عن الحد خرج حركة نحو يا غلامى باعتبار الجثية فانها
ليست مما جى به من حيث انها تختلف بها آخر المعرب بل من حيث انها
يوافق البناء على المعاني اى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة
عليه اى على ذلك لا يسمو المعرب يقال اعتور والشئ وتاور
اى تداولوه وعلى هذا يكون المعتورة على صيغة اسم المفعول لان
المعاني متداولة لامتداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على
المجاز العقلى نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني المعتورة
اياها عليه وانواعه اى انواع اعراب الاسماء باستقرارها وانما قال
ههنا انواعه وفي المبنيات والقابله لان كل واحد من الرفع والنصب

والجهد ال على نوع من المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت
الدال عليها انواعا بخلاف البناء هناك لان كل واحد من علامة
البناء على امر واحد وهو البناء رفع سمي رفعا لارتفاع الشفة
السفلى عند التلطف به ورفع مرتبة بين اخويه ونصب سمي نصبا
لان تصاب الشفتين على جالها عند التلطف ولا ينعيب الفضلة
في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وجر سمي جرا لان عامله
يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى تجر الى اسفل عند التلطف
به قيل انما انحصر الاعراب في الثلاثة لان المعاني ثلاثة فكون انواع
الاعراب الدال عليها ايضا ثلاثة ليكون الدال على حسب المدلول و
الالزام الاشتراك او الترادف فالرفع الفاء للتفسير علم الفاعل على
لتناسب الرفع والفاعل في القوة والياء مصدرية اى كونه فاعلا
حقيقه او حكما او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهي في
الابتداء كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبر
باب ان جزءا ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقضية
للاسماء وانما لم يقصره على مجرد كونه جزءا ثانيا من الجملة لان مقتضى
للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعوامل وكونه جزءا ثانيا غير متقوم
بان لوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا
القول في اسم ما ولا انها كونه مسندا اليه واقعا بعد نافي مقتضى الجملة
كليس وفي خبر لا التي لفظ الجنس انها كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضى

تدل

الاسماء فاعرف والنصب علم المفعولية لتناسب النصب والمفعول
في الضعف والياء فيها ايضا مصدرية اى كونه مفعولا حقيقة او حكما
او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهي في الفضل كونه
فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا وخبر باب كان وما ولا كونه واقعا
بعد ما لا يتم بالرفع والجر علم الاضافة لتناسب الجر والمضاف اليه
في الوسط ولم يقل علم الاضافة لان الاضافة مصدرية بنفسها فلا حاجة
الى جعلها مصدرا بايتان الياء والتاء ولانه ليس للجر المقدير ملحقا
كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء الموزنة بالحق والاضافة اعلم
من ان يكون حقيقة او مبنية كما في بحسبك درهم وضارب زيد
وحسن الوجه والعامل اى عامل الاسم والعامل المطلق هو ما
اوجب كونه اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص وفيه انه
ان اطلق الوجه المخصوص اى مخصوص اى خصوصية كانت وردت
يا زيد ويا غلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على
قول من اخذ العامل في حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص المتن
يا بابه ذكر اخر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه
مخصوص ما اقتضاء المقتضى او الشبهة التام بالاسم ما به يتقوم
اى عامل بحسب سببه او باستعانه واعلم انه ان اريد به السبب البعيد
فلا يرد الاسناد لانه ليس بسبب بل شرط اوله سبب قريب وفيه وقد
الجار والمجرور للاهتمام وحمله على المحصر غير محتاج اليه في الحد المعنى

المقضي للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في
 ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية وضربت في ضربت زيد فانه يتقوم
 به مفعولية وكالباء في مررت بزيد فانه يتقوم به الاضافة في زيد
 وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلا نريد وعامل المبتدأ اعني
 التجرد للاسناد به يتقوم فاعليته وهي كونه مسند اليه لانه لو لم يكن
 مجردا لتلعبت به العوامل اللفظية فيحقق فيه ما يستغنيه الالف
 البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد فعدم تحققه فيه ظاهر ولما كان
 الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوف للحركات
 الثلث او لا والثاني اما معمول فيه الكسرة على الفتحه او على العكس
 والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بحرفين والثاني اما رصفه
 بالواو او بالالف شرع في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب
 بتقديم الاعراب بالحركات الثلث للاصالة لان الاصل هو الاعراب
 بالحركات والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضى للعدول
 عن الاصل فقال بالمفرد المنصرف الفاء فيجوز اي اذا عرفت ذلك
 فنقول المفرد النح والمراد بالمفرد المفرد من كل وجه واحترز به عن غير
 المفرد من المشي والمجموع وما في حكمهما مما الحق بهما فلا يرد نحو كلا
 والاسماء الستة لانها غير داخله في المفرد حيث اراد به المفرد من
 كل وجه ولانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد
 ولان الاسماء الستة وكلا معربات بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك

في كل حال والاستفراق بوجبا شتمال الافراد لا شتمال احوالها وفيه
 والجمع المكسر احترز به عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو
 والنون او بالياء والنون المنصرف صفة بعد صفة واحترز به
 عن غير المنصرف من المجموع كما جدد مصابيح وكذا في الاول ولوقول
 المفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان احصرا لانه لما كان ما يحتمل
 التغليب عدل عنه الى الاطناب بالضممة لفظا وتقديرا رفا طرف
 احوال او مصدر رفوعا ان قدر يعرب بالضممة رفا او بالضممة رفة والفتحه رفسا
 العامل او مرفوعا او يعرب بالضممة رفا او بالضممة رفة والفتحه رفسا
 من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم الظرف نحو في الدار زيد
 والحجرة عمرو والكسرة جرا ونصبا وجر افعوله رفا واعلم ان الضمة
 والفتح والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها
 اعرابية او بنائية بخلاف المجرى عن التاء فانها القاب البناء جمع
 المؤنث السالم وهو صفة جمع المؤنث وليس بالحرف من الموصوف
 لان المضاف الى ذي اللام له في باب الصفة حكم ذي اللام والمراد
 جمع المؤنث السالم فلا يخرج نحو سجدات وسفر جلات من جموع المؤنث
 والمراد جمع المؤنث او على صيغة كسجدات فكان من حذف المعطوف ولو
 قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل واظهر واحترز بقوله السالم عن
 جموع المؤنث المكسر كجر في جمع جرأ بالضممة رفا والكسرة نصبا
 وجر لانه فرع لجمع المذكور وحمل فيه النصب على الجر فخل في الرفع ايضا

لئلا يلزم منزلة الفرع على الأصل والمزية تكون اعرابه بالحركة متعملة
 ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب غيره ولا لانه اعراب بالحروف في
 المجموع صار اصلا مهمما معتبرا فصلا اعراب بالحركات كانه فرع
 فيها وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف لانه اكثر خلافا للاصل من
 جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التثنية بخلاف جمع
 المؤنث وسياتي ذكرها على سبيل ترتيب الاحترار عنهما في قوله فالفرع
 المنصرف لان غير المنصرف بمنزلة المتعددة لانه قد يكون مفردا وقد
 يكون جمعا غير المنصرف بالفتحة رفا والفتحة نصبا وجرا لانه لما
 ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعين حمل الجر على النصب لكان
 المشاكلة بينهما الاسماء الستة اخوة وابوة وحمولة ام الزوج
 وعصبة فلا يضاف الا الى المرأة وهنوك وقولك وذو مال اضاف
 ذوا الى الظاهر ونالك لان لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة
 واعلم ان اربعة منها منقوصات والخامس اجوف واوى لامها
 هاء واصله فوه والسادس ليف مقرون بالواو واصله ذوو
 لان المراد منها الاسماء الستة الكبيرة الموحدة لاهذه الالفاط و
 الا لكان من باب الحكم على الجزئي فان قيل من اي نوع هذه الارادة
 قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالتشبه
 المشبهة مسماها كما عرف في رب حاتم وكل فرعون موسى فيصح ان
 يؤخذ اخوك وابوك الخ بالصيغة التي اشتدت بها ويمكن ان يقدّر مثل

مضافا ويجعل ذلك وجه التشبيه مضافة اما حال من قوله اخوك
 الى اخره لانه مفعول فصل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم
 الكلام واما حال من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم
 والافاق حال لا يتقدم على العامل المعنوي واما جعلها خبر كانت المحذوف
 فيه ما فيه الى غير ما في المتكلم الجار والمجرور متعلق بمضافة واحترق
 به عن نحو اخي وابي وخبر قوله اخوك الخ قوله بالواو رفا والالف
 نصبا والياء جرا اي يصح اعرابها بالحروف الستة بالامكان العام
 لا بالضرورة فلا يرد ما قيل واعلم ان في الاسماء الستة الموحدة
 في اعرابها وجوها منها اعرابها بالحروف الستة اذا كان في اخرها حرف
 يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير الياء وانما اعربت
 بالحروف لانها تشبه المشي في الدلالة على امين وامكان الفعل ^{بالشبه}
 لوجود ما يصلح للاعراب في اخرها في هذه الحالة سيما بخلاف حالتي
 الافراد والاضافة الى اياء المتكلم لعدم ذلك فيهما وكذا في حالة التصغير
 لان اخرها فيها حرف علة وما قبلها ساكن وهي في حكم الحرف الصحيح
 والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا ونحوه ودم لعدم
 ما يصلح للاعراب في اخرها في حالتي الافراد والاضافة حيث حرف
 العلة فيهما في الاضافة سيما وكذا في ساير الاسماء المحذوفات الاعجاز
 فاعرف المشي وكلا عطف على المشي وكذا اكلنا ولم يذكره لكونه فرع
 كلا وفيه انه ذكر الاشئين مع الفرعية وفيه مضافا الى ضمير واحترق

عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه ح حكم عصباً نحو ما في كلا
 الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واثنان واثنان
 وكذا اثنان وانما كان حكمهما الحكم المثنى لشيئهما بالثنى لفظا لوجود
 الالف والياء ومعنى الدلالة على شئين بالالف رفعا والياء نصبا
 جرا وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف في آخرها حرفا دالا
 على التثنية والمجمع فامتنع اعرابهما بالحركات لفظا فاما ان يعربا
 بالحركة تقديرا او بالحروف لفظا وكلاهما خلافا لاصل لكن الاعراب
 بالحروف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من المقدروا ان كان بحركة
 ولا مانع منه بخلاف عصباً حيث يلزم به ترك التثنية والتثنية
 الساكنين او تقدير الحرف ايضا وقيل انما جعل اعرابها بها لانه قد
 في آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والمجمع فاخرجناهما
 عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب
 وقيل وانما جعل اعرابها بالحروف شأسيتهما اياها باعتبار القرعة
 فان قلت المصغرة المنسوب والمكسرة ايضا فرع قلت ليس فيها حرف
 يصلح للاعراب وقيل انما جعل اعراب التثنية بالحروف لانها ضعف
 الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة وحمل
 الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيهما واذا عرفت ذلك فاحرفوا الصفا
 للاعراب ثلثة فاعطى الالف التثنية الخفيفة واكثر التثنية اولا في
 الفعل ضمير التثنية او لوفوق اخر ضميرها وهوها والواو للجمع لقلها

وقله الجمع اولا لان مخرجها جمع الشفتين اولا فاضمير الجمع في الافعال
 او لوفوق اخر صوابا فاخذها حالة الرفع فيهما لقوتها وبقي الحالان
 في كل منهما فاشتركت الياء بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة
 ما قبلها ففتح في التثنية لوفوق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوفوق الياء
 ثم زيدت النون عوضا عن حركة الواحد من حيث انها حركة لا من حيث
 انها اعراب وعوضا عن توينه وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوض عن
 حركة الواحد فلا يرد ما اورد من تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف
 رفعا والياء نصبا وجرا وجمع المذكر السالم بالواو ورفعا والياء نصبا وجرا
 وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا
 باعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافه
 الى الضمير فاعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحيد اللفظ في حال الاضافه
 الى المظهر ولم يعكس مناسبة بين الضمير والمعنى في الحقا وبينه وبين
 الاعراب بالحروف في الفرعية ولانه اذا اضيف الى الضمير يكون تأكيد
 للمثنى اليته فحمل على متبوعه جمع المذكر احترازا عن جمع المؤنث
 السالم صفة جمع اي جمع المذكر السالم وما على صفته فيكونين
 باب حذف المعطوف او المراد صيغته جمع المذكر السالم فلا يرد نحو
 سنين في سنة وثنين في ثنية وقلين في قلة من جموع المؤنثات ولو
 قال الجمع بالواو والنون لكان احسن وفيه والو جمع ذو لا عن
 لفظه فان قيل قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو بعد
 النجمة

جمع شبه بمعنى جماعة واسم ثني او بمعنى وسط الثنين
 الذي ينوب اليه الماداي بجمع وفيه واسم ثني ثنية قوله
 قلين جمع ثلث اصل ثلث المفعلة والفتحة عودا
 يلعب بها العبيان كان

والو كذلك قيل الواو في مخرج التغيير فلم يتغير به او يقال الواو
لما قام مقام الضمة صارت كالتفاضة وانما قدم الواو على عشرين لانه
ادخل في الجمع من دلالة وضع الجماعة بمعنى الاصحاب من غير حصر خلا
عشرين وعشرون واخواتها اي نظائر عشرين وامثالها من عشرين
على وجه الاستعارة بتشبيه النظائر بالاخوات بالواو رفعا والياء
نصبا وجزا وانما حصل الواو وعشرون واخواتها بالحروف الشبيهة
بالجمع معنى للالة تلي الالف فراد ولفظا لوجود ما يصلح الاء عراب في
الاخر ويحل الواو على واحد وهو ذو وفيه وانما جعل عليه نحو اذ لو
قلنس مع وجود الشبه فيما ذكرناه جعل فيه الواو ياء على القاعدة
التصرفية فلوا عراب بالحرف كالجاء كرفع الواو فيلزم قلبا الياء
واو افيكون نقلا وفيه التقدير اي الاعراب التقديرية او تقدير
الاعراب وهذا تقسيم اخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره فيما
تقدر ما مصدرية جينية اي التقدير كاي في وقت تقدر تلفظ اعرا
او موصولة او موصوفة اي في المعرب الذي اوفى في معرب تقدر تلفظ
اعرابه على حذف مضافين من ضمير تقدر كعصا بدل من ما اي في مثل
عصا او خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر محذوف اي تقدر امثل
تقدر اعراب عصا والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وغلما
والمراد بمثل غلما كل معرب بالحركة مضافا الى الياء مطلقا صفة
لزمان محذوف او صفة مصدر محذوف للتقدير المحذوف مضافا

الى عصا اي كعصا واعراب عصا وغلما تقدر مطلقا او زمانا مطلقا
اي غير مقيد ببعض الاحوال اي في جميع الاحوال وانما تقدر الاعراب
فيهما اما في عصا فلا لاء واما في غلما فيلزم كسرة ما قبل الياء
لوفقها فلوا عراب بالحركة لفظا للزم تحريك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين او متماثلتين وهو محال ولا يمكن ان يجعل كسرة جرا كما جعل
الف الشنة وواو الجمع رفعا للزوم توارد المؤثرين اللطيفين على
اثر واحد وهما الياء والعامل بخلاف الالف والواو وقيل غلما
مبنى لغاية امتزاجه بالمبنى للاضافة واتصال الضمير فيكون حرف
العلة وفيه ان الاضافة تمنع البناء لانها تنزل منزلة التنوين
المتا في له وفيه ان بعض البنات مضافة بحيث واذا وفيه ان الاضافة
فرضت مانعة لارادة ووجهه ان اضافة المبنى نازلة منزلة التنوين
المقدرة وهي لا تنافي البناء بخلاف اضافة المعرب لا يقال اضافة
المعرب قد تكون علة للبناء في نحو يوم ينفع ويومئذ فكيف تنافيه
لانا نقول الاضافة تمنع تاثير علة اخرى لا تاثيرها اذا كانت داعية
بنفسها لانها تقارن البناء فلا تمنع كقدمه وفيه ان اضافة غلما
كذلك وفيه ان الاضافة كما قال الواو جزء العلة والحكمة لا يضاف اليه
وفيه وقيل غلما في ليس بمعرب ولا مبنى لقوسط اخره بالامتزاج
والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب توسط الاخر لا يوجب
انقضاء الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجب انقضاءها في الحرف

المتوسط فالقول بكونه غير معرب ولا مبني غلط او استثقل كقاص
 عطف على تعذراى في معرب استثقل تلفظ اعرابه استثقالا مثل
 استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض رفعا وجرا ظرف او
 حال اى وقت رفع العامل وجره او حال رفع العامل وجره وانما
 تعذر ان ثقلها على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لثقلته يقال
 جاءنى قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا ونحو رفع او نصب
 عطف على قوله كقاص على انه خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر
 او جر عطف على قاض فيكون التقدير وكفى مسلما وليس بتكرار لاواة
 اذا التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا سالما
 بالواو والنون مضافا الى ياء التكرار مسلما اصله مسلوى فابدل
 الواو ياء وادغمت في الياء كرمى رفعا ظرف او حال اى وقت رفع
 العامل او حال رفع العامل واما نصبا وجرا فاعرابه لفظي لا شك
 ان تلفظ الاعراب في مسلما بعد الاعلال متعذر وقيله مستثقل كما في
 عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي
 مسامى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها
 بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان
 وتقدير الحركة واللفظي مبتدأ فيما عدا خبره اى هذا المذكور او عدا
 ما تعذرا واستثقل غير المنصرف كان قد ذكره قبل وقصدا لان
 تعريفه قيل عدل عن تعريف المتقدمين لان الحكم باختزال الجر والنون

محذوف

توقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به يلزم الدور واجيب
 بان عدم الجر والنون امر يعرف بالاستعمال فلا دور ما فيه علتان
 مانكرة موصوفة خبر قوله غير المنصرف وغير وان لم يعرف بالاصطلاح
 فلا اقل من التحصيل لكنه ح يمتنع تعريف الجر فلا يكون ماح موصولة
 ويجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر او خبر ان قيل تعريف غير لاشتها
 بغاية الضايف اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتدأ مقدم الخبر
 والجملة صفة او صلة والمراد به جزء علة او علتان ناقستان لمنع
 الصرف وفيه انه يلزم تعريف الشيء بايساويه لاخذ منع الصرف في حد
 غير المنصرف وانما يلزم فيه علتان للفرعية وفيه وانما لم يمنع العلة
 الواحدة الضلال ان الاسم الذي وجد فيه علة واحدة متمايل بين الفرع
 وهو عدم الانصراف والاصل وهو الانصراف فحرية الاصل على
 نفسه لقوته فاذا انتمت اليها علة اخرى ترجح جانب الفرع فيمتنع الا
 من الصرف ويرد على هذا الحد سند وسلاسل ومسلمات علماء اللوث
 فانها منصرفات مع علتين او واحدة في حكمها واجيب بان المراد علتان
 معتبران وفيه من تسع التنكير في مقام العهد اذا التسع معهوده
 لكنه نكرها للتخفيف او واحدة منها اى من التسع تقوم مقامها
 اى علتين وهي راجع الى العلة لا الى العلة كما ظن لان كل واحدة
 لا علة وقوله وهي خارجة عن البيت واوله موانع الصرف تسع كلها
 اجتمعت ثنائ منها فاللصرف تصويب عدل ووصف وتايث ومعرفة

علة

بالتونين واللا يستقيم الوزن وهذا البحر بسيط وعممة ترجع ثم تركيب
 والنون زائدة رفع على انه صفة النون بزيادة اللام او بدل بحذف
 مَوْفٍ اي والنون نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هو زائدة
 والجملة معترضة بزيادة اللام او صفة النون بحذف الموصول وانصب
 على انه حال مؤكدة او حال عن النون اذ هي في على معنى لانه اذا قيل وانع
 كذا وكذا والنون فكانه قيل منع الصرف كذا وكذا والنون زائدة و
 اما القول بانها نصب على حكاية الحال ففيه نظر من قبلها من في النظر
 بمعنى في الف فاعل من قبلها او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صفة او
 حال ووزن الفعل هذا القول اي القول بانها تسمع والقول المنطوق
 تقريب اي مقربا الى الصواب والى المحقق او تقرب لا تحقيق وذكر
 امثلة العدل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت فقال مثل عمر
 مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرف
 وزينب مثال المعرفة ويصلح مثال التانيث المعنوي ذكر مثالين لنوني
 التانيث لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة مع التذكير
 الحقيقي ولذا لا يعتبر في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة و
 ابراهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعدى كره
 مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل
 وحكمه اي حكم غير المنصرف وخاصته ان مخففة اي ان الشان
 لا كسرية ما لم يدخل فيه ما يقوى جهة الاسمية من اللام والاضاءة

الصرف

يمنع

وتقديم الكسرة اشارة الى ان منعها عنده قصد لا يتبع كما قيل ولا نون
 فيه الالمانع كما في الضرورة والتاسب وكافي مسلمات علماء اللوثة
 لان منع تنوينه بقوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جرة
 لحمله على الضب يقلب تبعيته اذ الضب فيه تابع لا متبوع ولو قيل
 بانصرافه فلا دور وانما لا يدخل الكسرة والتنوين فيه لان نقاد الشبه
 للفرعيتين الحاصليتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم هتين
 لانفقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب
 المختص بالاسم وهو الجرح ومنع علامة التمكن وهو النون ويجوز
 اي يصح ولا يمنع صرفه خالف المتقدمين في حذو الضرف ووا فقام
 هنا حيث اطلق الصرف على وجود الجرح والنون دون ابتفاء العلتين
 ويمكن ان يكون معناه يجوز صرف هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف
 الاصطلاحي فلا مخالفة او يجوز جريان حكم صرفه عليه وهو تحقق
 الجرح والتنوين فلا مخالفة ايضا والمراد بالجواز هنا الامكان العام
 فتناول الضرورى والممكن الخاص للضرورة لان الضرورات
 تتبع المحظورات وهذه الضرورة لا تضطر ارا الشاعرخ قول امر القير
 يوم دخلت الجدر خدر غيرة قالت لك الويلات انك من جلي و
 قول غيره ثم فتاوى ذروا وبعده ما هو قول الشافعي وحده او للتاسب
 لان التاسب مقصود اهم عندهم مثل سلا وسلا واغلا لا صرف سلا
 لتناسب اغلا لا وسعير او لم مثل للضرورة لشهرة نظايرها وثل

مع اذا دخل النون لا يجزى بغير
 معنى اجازة

الوبل شدة الغدا وهذا او عام عليه قيل
 دعا اوله معروض الدعا عليه
 وينقل ذلك لدفع
 المعنى

في الجملتين ان يكونا متعلقين

للتناسب لقلته وما يقوم مقامهما اي العليتين الجمع خبره والفا
التانيث عطف على الجمع اي الالف المقصورة والالف الممدودة
لان لزومهما ينزل جمع ثان وتانيث ثان والمراد الف التانيث
فالعدل الفاء للتفسير وهو مصدر مجهول اي كون الاسم معدولا
ولذا فسره بالخروج دون الاخراج خروجه اي خروج مادة الاسم
او معناه عن صيغة اي هيئة الاسم الاصلية صفه صيغة والمراد
خروجه خروجا نحويا انما بحث عنه في التوقيف انه ان المنكلم نحوى فخرج
التغييرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة لكنه بقي الترخيم
والنقد ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغة
لانه تغيير للمادة لا خروجها عن الصيغة وخرج التخيير ونحوه لعدم
دخول المقدور في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية
او المراد خروجه خروجا غير تصريفي لا معنى ولا تحقيق فلا يرد التغيير
التصريفية باسرها قياسية او شاذة وكذلك الترخيم والتصغير
ونحوها واما نحو يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فليس معدولا لعدم
كونه في داخله في الهيئة لجواز الفصل بالحرف الزايد بخلاف لام التعريف
ولا متضمن للحرف لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس قوله يوم الجمعة
ونحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول واخر معدول لا متضمن وامس
معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد
العدل فيبين العدل والضمن عموم ونحو من وجه تحقيقا اي

منزلة

في الجملتين ان يكونا متعلقين

في الجملتين ان يكونا متعلقين

خروجا محققا ويحتمل ان يكون انقباضه على التميز من اضافة الخروج
الضمير العائد الى الاسم مثل يعنى طيبه ابا ولم يقل به لصورة منع
التصرف ولا تتبع الاخوات كقظام بل دليل اخر كثلث اي خروج ثلث
او صفة اخرى للمصدر المذوف اي خروجا محققا كايضا خروج ثلث
ومثلث هما معدولان عن ثلث ثلثه لاستعمالها بمعنى التكرير وغير
الكبر في اللفظ وكذا الحاد وموحد وثما وثمنى الى رباع ومربع وقيل
الى عشار ومعشر ويعنده قولهم خماسى وسداسى وبجواب ان النسبة
لفظية ككرسى واخر معدول عن الاخر واخر من معنى الجماعة دون المفرد
لانه اسم التفضيل وهو ما يلزم فيه احدا لامور الثلثة الاضافة واللام
او من تقدير الاضافة بوجب الثنوين والبناء او اضافة اخرى مثلهما
نحو جئناك وقبل يا نعيم نعيم عدنى وليس في اخر شئ من ذلك فتعين كونه
معدولا عن احدا لا من ولا ضمير في اختلاف اخر والاخر غيرهما وتكريرا
لبقاء اصل المعنى ولم يكن كامر لان امر معرفة وكان متضمنا للمعنى
اللام بخلاف اخر لانه نكرة وكذا لا يكون متضمنا لمن لعدم بقاء معنى
التفضيل حيث صار بمعنى غير وجمع معدول عن جمع او جماعي او جمعا
لانه جمع جمعا وجمعا ان كان صفة كان جمعه ان جمع على فعل كجمعا
وجمروا ان كان اسما كان جمعا ان جمع على فعلى او فعلا واتكحروا
على صحارى وصحراوات ولما جاء على فعل ثبت انه معدول عن احدا
ذكر ويرد على هذا جميع الجوع الشاذة كائيب واقوس اذ القياس

في الجملتين ان يكونا متعلقين

في الجملتين ان يكونا متعلقين

في الجملتين ان يكونا متعلقين

في الجملتين ان يكونا متعلقين

انياب واقواس وعباب بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيعمل
 على الشذوذ ووز العدل او تقدير اي خروجاً مقدراً اي مفروضاً
 لضرورة منع الصرف والبناء كمنس ونحو حضار مما في اخره راء من
 فعال التي من اعلام اعيان المؤنث عند اهل الحجاز واكثر بني تميم او
 العمل على الاخوات كقطام كعم وباب قطام فانه معدول عن قاطمة حملا
 على حضار وطمار من ذوات الرأ من اعيان الاعلام المؤنث فانها
 مبنيته معدولة لتحق البناء عند اكثر بني تميم ايضا وفي جملة على ترك
 ونزال نظرا لانه اذا اعتبر شبهه بما في الوزن يلزم العدل نحو ذهاب
 وسحاب وانا اعتبر في الوزن والعدل لزوم الدور في تميم واما اهل
 الحجاز فبنونه فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا ايضا
 عندهم الوصف اي المانع من الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات
 باعتبار معنى هو المقصود ولو قيل كونه موضوعا لا غنى عن الشرط
 المذكور شرطه في منع الضم ان يكون في الاصل اي في الوضع جرما
 لاوها ولو حكا كذا وتقدير كاجمع او بناء على قانون وضعي كاد
 تصغيراد ورجمع دار فلا تضمره الغلبة اي واذا كان كذلك فلا
 تضمره غلبة الاسمية العارضة لان العارض لا يعارض الا صلي
 وغلبة الاسمية علمية كانت او جنسية او غلبة الوصفية لان
 العارض لا اعتدابه فلذلك اي فلا شرط كونه في الاصل وعدم
 منضرة الغلبة اياه والفاء للنتيجة او للتفريع الا ان قوله فلذلك

في قوله فلذلك
 في قوله فلذلك
 في قوله فلذلك
 في قوله فلذلك

صرف آد بفتح لقوله بان يكون في الاصل وقوله واستنع تفريع
 لقوله فلا تضمره الغلبة فان قيل ما وجه اجتماع التي التعليل قيل
 الفاء للنتيجة واللام للتعليل حيث يدل على ابتناء صرف اربع
 على المشار اليه بذلك في قوله فلذلك صرف وهذا الابتناء اثر
 الاشتراط المذكور فصح فاء النتيجة ولام التعليل صرف اربع
 في مرتبة بنسوة اربع لغرض الوصف اذ وضعه للعدد واستنع
 عن الصرف اسود هو في الاصل وصف بمعنى ذي سواد ولا عبرة لقوله
 التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة لانها لا يقبلها باعتبار ال
 الذي استنع عن الصرف به وارقم في الاصل وصف بمعنى ذي رقم
 للحية اي اسمان للحية واده في الاصل وصف بمعنى ذي ذمة اي
 للقيد على سبيل الغلبة العارضة وضعف لعدم الجزم بالوصف
 منع افعي للية واجدل عطف على افعي للصفة اي ضعف منع من
 منع افعي لوصف الاصل بناء على نوه اشتقاق افعي من النعه
 بمعنى الخبث واجدل من الجلي بمعنى القوة واخيل للطاير اي الخيل
 ذي خيلان التانيث من باب التاء صفة شرطه مبتدئان اي شرط
 في منع الصرف العلمية خبر المبتدئ الثاني والجملة خبر المبتدئ الاول
 اي علمية المؤنث اي كون المؤنث علما يلزم التانيث بالعلمية التي
 هي وضعت مانعة من التغيير كما عرف في موضعه فان قيل ما لهم التثنية
 اللزوم في علمية منع الصرف دون البناء مع كونه اعلی منه في خلاف

الاصل قيل لقوة علة البناء حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الضرب
لضعفها حتى لا يؤثر غير معاضده والمعنوي مبتدأ اي التانيث المعنوي
الذي لم يظهر تاثيره كذلك خبره اي كالتانيث بالبناء في اشتراط
ونظر مبتدأ تحت اي وجوب تاثيره اي المعنوي تابع الاضافات
هنا غير ثقيل فلا يخل بالضميمة كما في قوله تع مثل دأب قوم نوح
الزيادة خبره على الثلثة اي ثلثة احرف او تحرك الاوسط اضافة
المصدر الى الفاعل او الجمعة ليخرج بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة
التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاخر
ظاهرا وكذا الجمعة لان لسان الجمعة ثقيل على العرب فان قيل ما باله
الامور الثلثة شرط تحتم تاثير المعنوي دون العملية وان الخفة كما
تعارض التانيث تعارض العملية ايضا ولوجعله شرط تحتم تاثير
منع الضرب كان اصوب قيل وا علم ان عند سيبويه واكثر النحويين
تحريك الاوسط لا تاثير له في الجمعة فهو حمل منصرف وجوبا كنوح وهو
الحق وذلك لان تحركه في المؤنث نحو سقرا لما يؤثر لقيامه مقام
السادة مسد علامته التانيث ولما لم يكن للجمعة علامته لا يسد تحركه
مسدها بل لا يجي مجر دكونه ثلثا سواء كان الوسط ساكنا ولا يثا
كلام العرب وبصير كانه خارج عن وضع كلام الجملة لان وضع كلامهم
على الامتداد فالماصل ان تحرك الاوسط ليس له دخل في باب الجمعة
كما ان له دخلا في باب التانيث وان الزيادة لها دخل في باب الجمعة

فاعتبر الاول دون الثاني وفيه ان تحرك الاوسط له دخل في تاثير الجمعة
لانه مزيل للسكون الذي حصل الانصراف به ولا ن حركة الاوسط قامت
مقام الحرف الرابع فكان في معنى الزيادة على الثلثة فمبتدأ يجوز
صرفه لانفاء شرط التحتم والجملة خبره وزينب لوجود الزيادة و
هو مبتدأ وسقر للتحرك وماه وجور اسما قرينتين للجمعة ممنوع كل
واحدة منها فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المعنوي اذ لم ينفق تانيثه الى
تاويل ولم يكن منقولاً عن مذكر بخلاف تانيث الجمع نحو دأب حيث انث
بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر بخلاف رباب علم امرأة منقولة
عن رباب بمعنى سحاب اذ جعل علما لرجل اذ كان في الاصل مذكر بمعنى
سحاب فشرطه الزيادة على الثلثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء
التانيث ولا يعتبر تحريك الاوسط الذي هو في حكم الحرف الرابع الذي
هو في حكم تاء التانيث كما عرف في نحو حمزى حيث حذف الفه في النسبة
كبحارى بخلاف جملوى لان اعتبار تانيث التانيث بعيد فقدم علما
لرجل منصرف لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا ومعنى وحكاو
عقرب علما لرجل ممنوع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث المعرفة
اي التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها
في منع الضرب ان تكون علمية اي كونه منسوبا الى العلم وهو خبر
المبتدأ الثاني وهو شرطها والجملة خبر المبتدأ الاول وهو المعرفة ولو لم
المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها كونه علما وانت تعلم

ان المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما
جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلم وجرا
في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز وجعلها
مشروطة بالعلمية لانها لو كانت بالاضمار والايهام كان اللفظ مبنيا
منا في لازم منع الضر وهو الاعراب والمنا في لازم منان للمازوم
وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف وفي حكمه فلا يلزم
ان يؤثر في لازم فساد الوضع فلم يتقوا العلمية الجمية اى كون الكلمة
من غير اوضاع العربية اى ما وضعه غير العرب شرطها في منع الضرف
ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم في الجمية اى في اللغة العربية حقيقة
كابرهم او حكايا بان يجعل علما بعد النقل قبل الضرف كقانون كان
في الجمية جنسا لكونه اسما للجيد ثم سمي به احدى روايات قراءة نافع فهو
قراءة قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في الجمية وانما جعلها
شرطا لئلا يتصرف فيما تصرفات كلامهم من اضافة وادخال اللام والهمزة
وغیرها فيصير كالاسماء العربية فلا يقترن به ان وجدت العلمية بعد ذلك
مختلف ما اذا كانت علمية في الجمية فانها تمنع الضرف كما نقلت الى العرب
قبل التصرف في الجمية والغزبية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة اى
على ثلثة احرف لثلاث تراض الخفة احد السببين وهو عطف على قوله
ان يكون جعل تحرك الاوسط والزيادة في الجمية شرطا للتأثير وفي الثاني

شرط التحتم لوجود الزيادة في التانيث تقدير اوفيه فنوح منصرف
لانفاء الشرط الثاني وهو اختيار المص وعند غيره نوح كمنه وفيه
وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وتركت نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاول
ان يقول فنوح وفرند منصرف وشتر وابرهم ممنوع فان قلت ما الدليل
على كون نوح اعجميا وسبحان من يصرف احوال الاسماء الماضية والقرن
الحالية قلت قال صاحب القواعد ان الدليل في الجمية النقل واجمع
اهل اللغة على انه اعجمي وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط وابرهم للزيادة
ممنوع كل واحد منهما اعلم ان اسماء جميع الانبياء ممنوع عن الضرف الا
سنة محمد وصالح وشعيب وهود لكونه عربية ونوح واوط وقيل
ان هود اكفوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد
اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فما يذكر
فكان كفوح اجمع شرطا اى شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى
الجموع وهى الصيغة التى فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلثة او سطرا
ساكن كمفاعيل ومفاعيل والمراد الوزن العروضى لا الضربى وهى
التي لا يجمع جمع التفسير مرة اخرى ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو
صواجبات ولذا اشترطت لكون صيغة لازمة منصوبة عن التفسير
والتصغير فتؤثر وقوله منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل
قبل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم التظير في الاحاد
حيث يرد عليه نحو اكلب واجمال واجيبان نحو اكلب واجمال وان عد

نظيرها في الاحاد صورة الا انها مماثلة في قبول التكسير والتفجير
 فلم يصدق عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه بغيرها لانها
 لو كانت مع هاء كانت على نه المفردات كفرازة فانه على زنه كراهية
 وطلواعة فيدخل في قوة جمعته قور والمراد بالهاء الحرف الذي
 يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو دومي ودوم ومجوسي ومجوس
 وتمر وتمر وتمر وتمر ونخل ونخل ونخل فكان شاملا لما يخرج مدائي
 بدلالة قوله بغيرها لان الهاء وباء النسبة من واحد واحد وقيل
 هو مفرد محض فلا حاجة الى اخرجه بخلاف فرائزه وقيل المراد بالجمع
 بجميع حروفه فيخرج مدائي وفي الاول والثاني نظرا لليس مدائي
 جمعا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مدائن
 وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه كساجد اي
 هو مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصايج مثال لما بعد
 الفه ثلثة احرفا وسطها ساكن واما ليست للتفصيل لعدم القدر
 ولا للاستيناف لسبق كلام اخر الا ان اعتبار الاستيناف لعدم سبق
 الابهال كافي في بعض الشروح فتكون للاستيناف فرائزه اي لفظ فرائز
 وهو علم وتووينها لمشاكله مسماه لا يقال لم يعتبر التاء لعدم
 في حكم العدم لان التاء وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيرات الاز
 كافي وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاله موضوعه مع الكلمة
 لعدم استعمال اشاعث وفرازن وفيه فمنصرف لفوات شرط تاثير

الجمع بالهاء ولم يقل فمنصرفه اذ المراد اللفظ وانا ذكر مثال انقفاء
 القيد الاخير وهو بغيرها دون مثال انقفاء صيغة منتهى الجموع من
 رجال وجر لشبهة امثله هذا وكثرتها وقلة امثله ذلك وحناجر
 جواب ما يقال ان هذه الصيغة لا تؤثر فيها الا الجمع وقد امتنع حناجر
 مع انقفاء لصيرورته مفردا بالتسمية والحكم ينتفي بانقفاء العلة
 المنحصرة وتقرير الجواب منع انقفاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها
 اعتبارا لكونه منقولا عن الجمع علما حال عن ضمير قوله غير منصرف
 ومعمول المضاف اليه لا يقدم على المضاف الا في غير فانه في حكم لا حيث
 يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا ضارب وفيه وفي بعض النسخ
 علم بالرفع وهو بدل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معقوبة للضبع وهو
 انثى الضبعان ويقال لها بالفارسية كفشار غير منصرف لانه منقول
 عن الجمع لانه في الاصل جمع حقيق وهو عظيم البطن سمي به للضبع
 لعظم بطنها على المبالة واما في الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما
 في الوصف لا مكان اعتبار مطلقة بارادة الجمع في الحال او في الاصل
 بخلاف الوصف وفيه ان قوله لانه منقول عن الجمع اشارة الى ذلك
 فلا حاجة الى التطويل وسراويل اذا لم يصرف جواب ما يقال ان السرا
 مفرد بمعنى السروالة ليس بجمع ولا منقول عنه وهذا الوزن لا يمنع الا
 بذلك ووجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازن او تقدير بغيره
 انه جمع سروالة استعمال بمعنى السروالة او بتسمية كل قطعة من السروالة

او مفعول اعني به

سروالة وهو اي عدم صرفه الاكثر اي مذهب اكثر النحاة او اكثر اشياء
والجملة معترضه فقد قيل جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ المعترض
والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما ليسم فاعله حمل ضمير مفعول
ما ليسم فاعله والجملة صفة اعني او خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف
على موازنة اي ما يوازنه وبوافقه في الوزن نحو انا عيم وقناديل
وهو مفعول به بواسطة وانا حمل عليها لان الاعجمي دخیل والذخیل
في كل شيء الى جنسه ميل ولان الذخیل لا بد وان يلتحق بنوع والموازن
بالا لحاق اليق واجرى وقيل هو عز في جمع خبره خبر للمبتدأ المحذوف
سروالة يقال بالفارسية شلوار تقدير مصدر ليقيل اي قيل هذا القول
قولا بتقدير وفرض او علة له اي قيل هو جمع لفرض ذلك ومصدر محذوف
العامل اي قد تقدير وفرضنا واذا صرف لوقال وانصرف مكان
اذا كان اصوب فلا اشكال فيه باعتبار اشفاء الجمعية ولا حاجة الى
الحمل والتقدير فان قيل يشكل منع مصابيح وقناديل لموازنتها مفردا
فكيف تنفي جنس الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال المذكور
في قناديل ومصابيح لافيه وفيه اللهمة الا ان تعتبر الندرة ونحو جوار
رفعا وجرا كقاض اي كل جمع من المنقوص على وزن فواعل يا ثيا كجوار
او اويا كدواع فهو في الرفع والحركة خاض في اسكان الياء ثقليها
وحذفها للساكين وتعويض التنوين عنها بحج المقصان وفي النسب
كضوارب لحفته ولم تنعرض للواو كدواع لصيرورتها بعد لا علال

و
و
و

مثله واصله جوار فيهما جوارى وجوارى منونين بناء على ان الاصل في
الاسماء الانصراف فاسكت الياء استغناء وحذف الساكنين وجعلت
التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن غير الانصراف كاء اخت وبنت كانت
للتاثير فجعلت بعد حذف اللام عوضا فطولت في النحاة فلا تقي في الوقف
هآء وقيل اصله في الرفع جوارى مرفوعا غير منون لمنع فاسكت الياء
استغناء وحذف كافي بوزن يدع الداع وعوضت عنها التنوين فلزم حذفها
وفي الجر جوارى منوعا فنزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الخبر
في الاستغناء فاسكت الياء وحذفت وعوض عنها التنوين وقيل
عوض التنوين فيهما عن الحركة وحذفت الياء للساكين وبمعنىهم بقي
الفتحة في الجر نظرا الى الصورة الفتحة تسكت بقول الفرزدق ولو ان عبد
الله مولا هبوتة ولكن عبد الله مولى موالينا والصواب موالى لان
العبارة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف
القياس ومعمول على وجه اخر لصورة الشعر التركيب هو جعل طين
كلمة واحدة بغير حرفية احد الجزئين فلا يرد الخبر وبصري عليم شرط
العلية يلزم التركيب وليتحقق السبب الثاني وان لا يكون باضافة
لان التركيب الاضا في نخرج الاسد الى حكم الصرف فكيف يؤثر في منع
ولا اسناد لان التركيب الاسنادى بوجوب بناء المركب فلا يوجب منع
الصرف الملزوم للاعراب المنا في له واشترط عدم كون الثاني هو تاء
كيبويه وعمرويه ظاهر لنا فالتاثير البناء فتركه اعتمادا على ظاهره

ولعل اختياره في خمسة عشر علما منع الصرف لتأثير التركيب كما هو
قول بعضهم فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن مثل بعلبك الالف
والنون اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اي شرط ذلك الاسم و
الجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون الفاء في جواب اما
المحذوفة قبل قوله الالف والنون العلية اي كونه علما ليققق السبب
الثاني اذ لا تصور معها غيرها او يمنع التاء فيحقق الشبه بالنون
الثاني ويلزم الزيادة بالعلية كعمران اي مثل عمران او صفة
عطف على قوله اسم اي وكانا في صفة وكلمة او هذه محل نظر والجواب
انها ترد بين الشرطين باعتبار ما صدق الشرط عليه لا باعتبار
الماهية حيث لا يتحقق في الجزئي الا احدا الشرطين وان اجتمع في الكل
كلاهما فاستفاء فعلاية اي فشرطها انتفاء فعلاية كاستفاء حمالة
لثلاثي شبيه النون الثاني بدخول التاء المنوعة عنهما وقيل شرطها
وجود فعلى بعد ان يكون على فعلاية لينتفي فعلاية بوجود فعلى وفيه
او لتحقق شبيهها بالنون الثاني باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث و
منته من سببية وثمة للاشارة الى المكان الاعتباري اختلاف في
رحمن الظرف مفعول ما لم يسم فاعله اي من اجل الاختلاف في شرط تأني
الالف والنون اختلف في صرفه من حيث يصرفه من شرط وجود فعلى
لعدم رحنه ويمنع من اشتراط انتفاء فعلاية لا انتفاء رحمة دون
ظرف اختلف سكران ونديان اي لم يختلف في سكران بل انفق على

لوجود الظرف على كلا القولين لاستفاء سكرانه ووجود سكرى ولم يختلف
في نديان بل انفق على صرفه لاستفاء الشرط على كلا القولين لوجود نديان
وعدم وجود ندى ووزن الفعل الاضافة ههنا من قبيل العام الى
الخاص يعني اللام لمجرد النسبة للاختصاص والا لا يفيد الخبر وهو
قوله شرطه ان يختص اي شرطه في منع الصرف احدا من الاختصاص
بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله لتحقق جهة الفرعية كشم
اسم فرس وضرب واقدروا استخراج وانلثروا نحوها ما لم يوجد في
الاسم المنقول من الاسم الى الفعل او اعجمي نحو بستم وشلم واما مثل
بضرب ولم يمثل بعروفة لانه لو سمي نحو ضرب ودحرج معروفا ينصرف
وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو وغيرهم من النحاة وزعم عيسى انه
لا ينصرف ويكون في اوله زيادة اسم يكون وخبره في اوله وهي احد
حروف ايتين فان قبل اول الحرف الزيادة فيفتح الظرف والمظروف قبل
بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظهر فاللاخص او يراد اول
حروفه الاصول او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة
اي مزيدة مجازا على التاويلين الاولين او على حقيقة كزيادة صفة زيادة
اي زيادة كايته مثل زيادة الفعل ليكون غالبا بالفعل غلبة معتبرة
غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة الفعل في اوله بخلاف
نحو ضارب علما فانه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة
اتفاقية غير مثبتة على الدليل ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها الات

مثل زيادة

المعتبرة هي المبنية على السبب غير صفة زيادة قابل للتأ أي صالح
 للتأ اللاحقة قياسا بخلاف أربعة بالاعتبار الذي امتنع من الصرف
 لأجله بخلاف أسودة للعبة الأثني فانه ممنوع مع قبوله التأ حيث لا
 يقبلها باعتبار الوصف الأصلي بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم
 ان وزن الفعل غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل وهو
 وجود زيادة كزيادة الفعل في أوله غير قابل للتأ وبيان الغلبة
 ان الفعل في الاسم انواع افعال الصفة وافعل التفضيل وافعل الاسم
 فافعل التفضيل يعارض افعلا التعجب وافعل الصفة يعارض افعلا التكلم
 من باب و افعل الاسم الفاظ مسموعة يعارضها ما جاء من باب الافعال
 من نحو احلم واشفق من ابتداء الفعل غير مبني على ثلاث فيبقى افعلا المضارع
 من باب اخر وافعل من باب الافعال ماله ثلاث في سائر المعارض
 ثبت غلبته في الفعل ومن ثم أي ومن اجل اشتراط عدم قبول التأ
 امتنع احسن لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبوله التأ ولزوم وجود
 الشروط عند وجود الشرط وفي جعل وجود الشرط علة للشرط
 نظر وانصرف عمل لقبوله التأ لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل
 والسير ولزوم عدم الشروط عند عدم الشرط لا سيما عند جعل
 عدم الشرط موجبا لعدم الشروط وما فيه علمية مؤثرة أي الاسم
 المنوع الذي وجد فيه علمية مؤثرة جعل العلمية التي جعلها من قبل
 شرط التعريف مؤثرة ولم يقل ما فيه تعريف مؤثر بناء على قول غيره

ما

او على التسامح اذا نكر تخربت سعاد وقطام صرف لما تبين أي لا
 ظهر بطريق الالتزام من أنها أي العلمية بيان لما لا جامع مؤثره حال
 الا ما مستثنى مفرغ مفعول لا جامع هي أي العلمية شرط فيه أي في
 هذا السبب أي لا جامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسباب
 العلمية شرط فيه لا العدل كعمر ووزن الفعل كاحد استثناء مما
 بقي بعد الاستثناء الاول أي لا جامع غير ما هي شرط لا العدل ووزن
 الفعل فانها جامعها مع انها ليست بشرط فيهما وهما أي العدل و
 وزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانها فلا يجتمعان حتى يبقى بعد
 زوال العلمية سببان فلا يكون أي فلا يوجد معها الا احدهما في هذا
 الاستثناء نظرا لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب لاسدها كان على
 خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد سبب منهما كان استثناء الكل من
 الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد منهما
 فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الاسباب منهما وفيه انه يمكن ان
 يقدر بقية ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما
 فيستقيم المعنى واللفظ وفيه ولا يلزم ان التقدير فلا توجد هاتان
 العلتان معها الا احدهما فاذا نكر أي الاسم الذي لا ينصرف في
 يبقى لا سبب فيما هي شرط فيه حيث نعدم الشروط عند عدم الشرط
 او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
 وخالف سيبويه الاخفش قيل الاولى رفع الاخفش لا سيبويه و

استاذة

ونسبة المخالفة قصد الى الاستاد غير ملائمة بمرتبه وفيه ان نسبتها
 قصد الى التليذ بعد من الملائمة ولو كانت لقصد اظهار الحق لا بان
 بها من كلا الجانبين لا ترى انها وردت نسبتها الى الاستاذ والتليذ
 جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو ح رحمه كذا خلافا لابي يوسف
 بمعنى خالف ابو ح ابا يوسف خلافا وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا
 لابي ح فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش في
 مثل احمر علما خال من معنى المماثلة اي ما يماثل احمر حال كونه علما
 او تميز على نحو على التمرة مثلها زيدا اي في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله
 علما بقوله خالف لفساد المعنى اذا نكر ظرف خالف اعتبارا ان
 كان سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا مفعول له او تميزا وحال بحذف
 اي حال كونها ذا اعتبار للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد جعل
 جينا او مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او
 بحذف مضاف اي خالف سيبويه مخالفة اعتبار للصفة وان كان
 سيبويه مفعولا بحوز ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد
 الفاعل ويمكن تح ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي
 خالف الاخفش سيبويه باعتباره للصفة اي للصفة الاصلية
 مفعول به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل بعد التكرير ظرف
 اعتبارا والاخفش لم يعتبر لانساقط بالعلمية التي هي وضع ثان
 ساقط عن درجة الاعتبار وجواب بان الساقط للمانع يعتبر بعد وال

مضاف

ذلك المانع ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
 وسفام مع بقاء العلمية جواب عن اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة
 المذكورة تقديره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصل على بعد التكرير وان كان
 زائلا قلزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الضرف
 للوصف الاصل والعلمية فيجاب بانه لا يلزم سيبويه باب حاتم كذا
 حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصل لتحقيق المانع وهو لزوم اعتبار ضد
 الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية وهو منصرف لفظ
 واحد خلافا اعتبار الوصف والعلم في منع الشرف فانه ايضا اعتبارا
 ضد في حكم واحد وهو منع الضرف لكنه واحد وحدة نوعية
 لا فردية لما يلزم اي سيبويه الجار والمجرور يتعلق بفعل الفعل لا بفعل
 المنفي والاي توجه النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا بنفسه المعنى
 من اعتبار تضادين بيان لما اي الوصف والعلم ووجه تضادهما
 ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف زائلا والعلمية
 متحققة بنا في الاجتماع دون التضاد في حكم واحد وحدة فردية لا نوعية
 وهو منع صرف لفظ واحد وذا امتنع لانه ان اعتبر كل نية مؤثرا تاما
 لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع
 الضدين وهو مح فان قيل قد جاء اعتبار التضادين في حكم واحد لثبوت
 باعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الاختلاف وتحمل الضدين للتغير
 العالم ونحو ذلك قيل اعتبار الضدين وجعلهما علة حكم واحد ممتنع

ايهام

بخلاف العلة الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين حصول
 اختلاف الآخر وحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك لا مرة للعقل
 فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التأثير الطبيعي
 اعتبارهما فيه بل هو تأثير طبيعي لمحض الجعل والاعتبار اوقال
 التفسير والاختلاف وان كان كل منهما اسما واحدا ظاهرا لكنه متضمن
 بحكمين معنى كونه عبارة عن تحقق حالة وزوال الحالة اخرى وجميع
 الباب اللام للعمد اى باب غير المنصرف باللام اى بلام التعريف والياء
 للسببية يتعلق بنحو ان الاضافة نحو مرت بالاحمر وعمر كمر ينجر
 الجملة خبر مبتدأ بالكسر اى بصورة الكسر الكسر من القاب البناء
 فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف وتجاوز وانما ينجر بهما لكونهما
 من معظم خواص الاسم يقويان جهة الاسمية ويبعدان عن الفعل
 فيضعف تأثير شبيهه ولان الجر يسقط تبعا للثنون الساقط لشبه
 الفعل وههنا لم يسقط لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه
 الجر وقيد الكسر مناط الفائدة اذ غير المنصرف في غير اللام والاضافة
 ينجر لكن بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة الكسر
المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع
 بالالف والتاء كما يكون للثبوت كون لصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال
 الراسخات والكواكب الطالعات وهذا تقسيم للعرب باعتبار اقسام
 الاعراب هو ضمير الفضل ما اشتمل خبر المرفوعات وتذكير هو واو

باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد او بعوده الى المرفوع المذكور معنى للالة
 المرفوعات عليه ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف
 والتقدير هذا البحث ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأ
 وما كناية عن الاسم والعرب موصولة واشتمل صلته والعايد ضميره
 على مفعول به لا شتمل علم الفاعلية اى على علامتها حركة او حرفا
 وهما الرفع والواو والالف لفظا او تقديرا والاعراب المحلى لا شتمل
 عليه اللفظ فلا يكون نحو قوله جاء في مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه
 في محل لو كان ثمة معربا كان مرفوعا والياء للنسبة او مصدرية اى
 الحفلة المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما وانما لا يقال
 على الرفع ليتناول الحرف ايضا وللا يلزم تعريف الشئ بما يساويه في
 المعرفة والجهالة وليسر الى اصالة الفاعل في باب الرفع منه الفاعل
 اى اذا عرف هذا فنقول منه الفاعل اى ما اشتمل او من المرفوعات
 وتذكير وتوحيده لما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وفيه هو
 مبتدأ مقدم الخبر انما قدم لانه اصل المرفوعات لانه جزء الجملة
 التى هي اصل الجمل ولان عامله قوى بخلاف المبتدأ ولانه اشد في باب
 التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بشئ مسده وفيه ولان رفعه لا ينسخ
 بالنواسخ وفيه وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو
 الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل
 حكم جامدا كان او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه

باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد
 ليس الا وهو ما اى اسم غير تابع اسندا اليه الفعل بلا تبعية فلا
 يدخل في الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد في جميع
 حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع
 بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد ذلك او شبهه وانما قال او
 شبهه ليتناول نحو زيد قائم ابوه وقدم الفعل عليه اى على ذلك
 الاسم عطفا على قوله اسندا اليه او حال بتقدير قد واحترز به عن
 نحو زيد في زيد ضرب لانه ما اسندا اليه الفعل لكنه مؤخر عنه فان
 قبل الفعل فيه مسندا الى الضمير ونه قيل هو مسندا اليه ايضا والاسناد
 اليه متكرر كما عرف في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه
 لدفع الهم دون الاحتراز على تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد
 على جهة اى واقفا على طريقة قيامه برأى حصول الفعل بذلك الاسم
 وصدوره عنه وطريقه قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول
 اى لا يكون على صيغة المجهول فاكثر زب عن نحو ضرب زيد ومضروب
 زيد وانما لم يقل قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد وطل^ع غره
 مثل قام زيد مثال الفعل وزيد قائم ابوه مثال شبه الفعل والاصل
 اى الاولى ولو قال الاولى اى بليته لكان احصرا واضحا واحسن لمراعاة
 الاشتقاق ويمكن ان يقال ان الاولى لو لم يحتمل ان تكون عارضة لا
 الاصل فلدفع ذلك لم يقل كذلك اى بليته لانه كثر منه فلذلك

اى فلاجل ان الاصل في الفاعل ان يلى الفعل فان قيل ما وجه اجتماع
 التى التعليل قيل جاز ضرب غلامه زيد اى جاز هذا التركيب لتقدم
 مقام الضمير وهو زيد كما تقدم الفاعل رتبة وامتنع ضرب غلامه
 زيدا للزوم الاضمار قبل الذكر لتاخر العاد وهو المفعول لفظا ورتبة
 بناء على اصاله تقدم الفاعل عليه خلافا للاختصاص وارجح فانها
 جوزاه تمسكا بقول الشاعر جزى ربى عنى عدى برحمة جزى الله
 العاوييات وقد فعله والجواب ان الضمير للمصدر راي رب الجزاء و
 انما لم يعتبر التفسير بزيد كما في تنازع الفعلين لان ذلك حصن بالعمد
 والضمير المضاف اليه غير عمدة الا ترى انه لا يغير المفعول في الاول اذا عمل
 الثانى عند تنازع العاملين مع كون الاسد الظاهر مفسرا وما قيل ان
 الاضمار قبل الذكر جائز في التنازع للضرورة ولا ضرورة هنا فيه
 نظر لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقضاء الفاعل فيه واذا
 شرط انفى الاعراب لفظا تميز فيهما اى في الفاعل والمفعول والقربة
 حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب سعدى موسى
 او ضربت سعدى موسى او ضرب موسى العاقل عيسى العاقل واكمل الكثر
 موسى لوجود القرينة من تذكير او تانيث او صفة او عدم صلاح احد
 للفاعلية كالكمثرى فان قيل قد اعتبر هنا لزوم الالتباس ولم يعتبر
 في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز
 الوجهان وكذا في نحو قائم زيد وغير ذلك مما اجيز فيه الوجهان والوجه

تمنى

قيل وكان يكفينا ان يقول واذا اشفي القيرنة اذا اعراب القرآن
 اللهم الا ان يقال لا اعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى
 قرينة فلئن سلم فالمراد تفصيل استقاء القرينة وتحقيق مقام اللبس
 الا وضح ان يقول اذا خيف اللبس وكفى وكان الفاعل ضمير متصلا
 سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا متصلا كافي
 ضربت الا يا لك او متصلا كضربتك لا امتناع الفصل مع الاتصال
 او وقع مفعوله فقط والضمير للفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيدا
 الا عمرو والانه لو اخلا نقول المحصر لانه لو اخرو هذا بخلاف ما اذا وقع
 بعد الا او معناه اكلها نحو ما ضرب لا عمرو زيدا فانه يجوز سواء
 استثنى عمرو وتقدم الامر والى الفاعل بقرينة او قصد استثناء
 امر عن امرين وقيل لا يجوز الثاني لضعف الحرف ولا الاول للزوم
 الالتباس الثاني ومعناها نحو ما ضرب زيد عمرو واجب تقديم
 الى الفاعل على المفعول اما في استثناء الاعراب فيهما والقرينة فللمحصر
 عن الالتباس واما في كون الفاعل ضمير متصلا فللنفاة الاتصال
 الفصل كما ذكر واما في وقوع المفعول بعد الا او معناه فليلا ينقلب
 المحصر المطلوب واذا شرط اتصال به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو واذا نزل
 ابراهيم ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير المفعول بجملة الفاعل او
 نحو ضرب زيد الذي ضرب بعلامه واكرم هند ارجل نربها ولو قيل
 بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون الاول لجواز الفصل

بالاجنبى من الصفه والموصوف دون الاول نحو قوله تعالى انه لقسم
 لو تعلمون عظيم حيث وقع عظيم صفة لقوله لقسم مع الفصل
 بالاجنبى من الصفة والموصوف وذا جائز بخلاف الموصول او وقع
 اي مجرد الفاعل وقيل لاحاجة الى التقييد كما هو ظاهر لفظ المس بعد الا
 نحو ما ضرب عمرو والا زيد ومعناها اي معناه الا نحو ما ضرب عمرو
 زيدا واتصل به اي بالفعل مفعوله اي مفعول الفعل وهو اي الفاعل
 غير متصل بالفعل احتراز عن نحو ضربتك مثاله ضربتني زيد وجب
 جزاء الشرط تاخير اي تاخير الفاعل عن المفعول اما في اتصال ضمير
 المفعول فللمحصر عن لزوم الانما قبل الذكر واما في وقوعه بعد الا
 او معناه فللنقل المحصر المقصود واما في اتصال المفعول فلا مشغ
 الفصل مع الاتصال وقد للتقليل يحذف الفعل اللام للمهدى
 الراجع للفاعل لقيام اي وقت قيام قرينة وحصولها اذ قيام القرينة
 شرط لاعلة قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف جواز اي حذف
 جازا في مثل ظرف جواز قولك زيد بدل من القول والرفع على ان
 قال صلة من قام مفعول قال اي قام زيد بقرينة السؤال فان قيل
 له لم يجعل من باب تقدير الخبر فتكون الجملة اسمية فطابق السؤال
 وهو من قام لانه جملة اسمية قيل لو قدر كذلك لطابق السؤال
 سورة فلا يطابق معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد
 في الحكم وزيد قام فيد تقوى الحكم بكرر الا سناد فلا يطابق السؤال

أو يقال تقدير الجز بوجوب حذف الجملة وتقدير الفعل بوجوب حذف
 شرطها والتقليل في الحذف أولى وليك وأوال كافي لعطف
 مثال على مثال الأوا والبيت وهو في مزية يزيد بن هاشم في البحر الطويل
 على قبض فعولن ومفاعيلن في المصراع الأول وقبض فعولن في ابتداء
 المصراع الثاني ومفاعيلن الواقع عروضا وهو آخر المصراع الثاني
 يزيد مفعول ماله يسيم فاعله لقوله ليبيك ضارع أي عابز وهو
 فاعل الفعل المحذوف أي بيك ضارع بقرينه السؤال المقدور وهو
 من بيك مخصوصة اللام بمعنى الوقت أي وقت خصومة أول العلة أن
 يريد خصومة غير إياه وفيه ومختبط وهو سائل العطاء من غير
 وسيلة مما تطيع الطوايح متعلق بليبيك أي ليبيك يزيد من أجل هذه
 المهلكات يزيد أو يختبط أي بيك مختبط من أجل هلاك المهلكات
 ماله لأنه كان ظهير الضارعين ومعين الضمعا ومعطف السائلين
 المختطين ووجوبا عطف على جواز أي حذف واجبا في مثل تركيب
 قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك أي جبا الحذف في كل ما
 فسر المحذوف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فإن قيل قد يلزم
 الجمع كما في المفسر بآي وأن وعطف البيان قيل ذلك تفسير المعنى
 وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ولم يصح
 هنا لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا فلا يكون هذا تفسير المحذوف
 وقد حذفان معا أي الفعل والفاعل في مثل أي نظير نعم المقولة

تقديره وإن استجارك أحد من المشركين استجار له

أو مقولة لمن قال أقام زيد مفعول قال فقوله نعم أي أقام زيد فأت
 نعم دالة لتقدير ما سبق عليه وحذف الجملة هنا جاز لا واجب
 ونعم قرينة له لآساد مسد الجملة وإذا تنازع إذا شرطية أي إذا
 قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد وهذا في القلب وأما بعد التركيب
 فلا تنازع إذا كل استوفى مفعوله من مضمرا أو محذوفا ومذكورا وهذا
 شروع في حكم آخر للفاعل وهو ضمارة عند التنازع وذكر سائر
 أحكام التنازع استظهر إذا الفعلان فاعل تنازع والفعلان
 أقل ما يتحقق منه وجود التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين فإنه
 قد يوجد التنازع في أكثر من الفعلين نحو ما جاء في الصلوة الماثورة
 كاصليت وسلت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم وذكر الفعلين
 لأصالة الفعل في العمل إذا التنازع لا يختص بالفعلين بل يجوز في
 غيرها نحو زيد ضارب ومكرم عمرو وبكر كريم وشريف أبوه و
 غير ذلك ظاهرة مفعول تنازع من باب تجارينا التوب قبل الطاء
 لأنها إذا تنازعا مضمرا يلحق بإيبيه وليس فاعل جواز أعمال كل منهما
 بعدها صفة ظاهرة أي ظاهرة واقعا بعدها إذا المقدم أو المتوسط
 ملحق بالأول يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون له فيه مجال
 تنازع فلا يكون من هذا الباب فقد يكون أي التنازع جزاء الشرط
 أو الجزاء المحذوف والتقدير وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدها
 جاز أعمال كل منهما جزاء الشرط قوله فإن أعمت الثاني في الفاعل

علية

أي واقعا في فاعلية الاسم الظاهر أي كونه فاعلا نحو ضربني وأكرمني
 زيد وفي المفعولية أي في مفعولية الاسم الظاهر أي كونه مفعولا
 نحو ضربت وأكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية أي فاعلية الأسماء
 الظاهرة ومفعوليتها معا بأن تقتضي أحد الفعلين الفاعلية والآخر
 المفعولية مختلفين خبر كان المحذوف أي إذا كانا مختلفين عملا أحدهما
 رافع والآخر ناصب نحو ضربني وأكرمت زيدا أو جال من الفعلين المفعول
 عن الضمير في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية
 بواسطة العطف أي فقد يكون تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية
 والمفعولية والحال يصح أن يكون عاملا معنويا مفهوما من الكلام
 من حيث المعنى وليس من باب أعمال الضمير فاعرف وبخار البصريون
 أي غاية البصرة والاختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز والجملة
 عطف على الجزاء المحذوف أي وإذا تنازع الفعلان ظاهر بعدهما يجوز
 أعمال كل منهما وبخار البصريون ^{كذا} أعمال الثاني أي أعمال الفعل الثاني مع
 تجويز أعمال الأول لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب فهو على أخذه أقدر
 وللزوم الفضل على تقدير أعمال الأول والاستفاضة الاستعمال
 على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء ومنه قوله تعالى هاؤم اقرؤا
 كتابه وانفراغ عليه قطرا وقول الشاعر كمت أممات ما كان
 متونها جرى فوقها واستشعرت لوزمذهب وقوله قضى كل ذي
 دين فوق غيره وعزة مطول معني غيرها إذ لو عمل الأول قبل

اقرؤه وافرغه واستشعرت وفوقاه ومعنى هو لا اختيارا ضمرا للمفعول
 في الثاني عند أعمال الأول ووجوب إبراز الضمير في صفة جرت على
 غير من هي له إذ لم ينم على شريطة التفسير بخلاف مطول فإنه
 وان جرى على غير من هي له إلا أن ضميره اضم على شريطة التفسير و
 الكوفون أي بخار نخاة الكوفة أعمال الأول أي أعمال الأول مع تجويز
 أعمال الثاني لأنه أسبق الطالبين فهو أولى لأعطاء المطلوب ولأن أعمال
 الثاني أوجب الاضمار قبل الذكر فإن علمت الثاني الفاء للتفسير وبدأ
 أعمال الثاني لأنه الأولى والأكثر استعمالا اضمرت جزاء الشرط الفاعل
 إذا اقتضى الفاعل في الفعل الأول لجواز اضمرا قبل الذكر في العدة
 بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر واتساع الحذف كما ستعرف
 على وفق أي موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين أفرادا و
 تشبيهة وجمعا وتذكيرا وتأييدا للعود ذلك الضمير إليه دون ظرف
 اضمرت المحذوف أي حذف الفاعل لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا
 سد شيء مسده خلافا أي يخالف القول بالانفراد من المحذوف خلافا
 للكسائي ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني وأكرمني الزيدان عندهم
 وأكرمني وضربني الزيدان عنده والكسائي إنما يقول بحذف الفاعل
 دون اضماره تحمزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب بأن الاضمار قبل
 الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله أحد
 بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فإنه لم يوجد أصلا

بيان

وفيه انه جاء حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف
وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قد لا انا ونحو ضربت
واكرم القوم ونحو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً وفيه ان المصدر
قاصر في العمل لا يجفيه وجود الفاعل لعدم الاقتضاء فقوله
من باب عدم الفاعل لعدم اقتضاء الفاعل كما في الجوامد لا من باب
حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب
حذف نسياً والمحذوف من باب التنازع محذوف نسياً وجاز اعمال
الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل والجملة معترضة لبيان خلاف
الفراء والواو اعتراضية خلافاً للفراء أي يخالف هذا القول
بالجواز خلافاً للفراء فانه يمنع جواز ذلك للزوم احداً لا يميز الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل وروى عنه تشريك الراغبين او اضمار
بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد وضرب
واكرم زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
عطف على قوله اضمرت المفعول تحريزاً عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفصلة الواضحة وهو منع ورثة رجله شاذ ان استغنى
شرط استغنى عن الجزاء لتقديم ما يعني عنه عنه مفعول بالمرسوم فاعلم
والا اي وان لم يستغنى عنه اظهرت جزاء الشرط اي اظهرت المفعول به
نحو حسبي منطلقاً وحسب زيدا منطلقاً لانه لا يجوز حذف احد المفعولين
باب حسبت ولا يصح اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفصيلة

المحذوفين

وان اعلنت الفعل الاول عطفت على الشرطية السابقة وهي قوله فان
اعلمت الثاني اضمرت جزاء الشرط الفاعل في الفعل الثاني نحو
ضربني واكرمني زيد وضمرت المفعول وتعلق باضمار المفعول قوله
على القول المختار لئلا يتوهم بالحذف على ان الثاني غير متوجه الى
المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسد الظاهر بالفعل
الاول وهو متقدم على ما يضمن في الفعل الثاني فكما قد يحذف مع مكان
اضماره الا ان يمنع مانع اي اضمرت المفعول في جميع الاوقات الا وقت
منع مانع عن الاضمار فظهر المفعول نحو حسبي وحسبتهما منطلقاً
الزيدان منطلقاً حيث اعمل حسبي فجعل الزيدان فاعلاله ومنطلقاً
مفعولاً له وضمير المفعول الاول في حسبتهما واظهر الثاني وهو منطلقاً
لما منع وهو انه لو اضمر مفعولاً خالف المفعول الاول ولو اضمرت شي
خالف العباد وهو قوله منطلقاً وقول امرئ القيس اي مقوله
وهو مبتدأ اوله ولو ان ما اسعى لادني معيشة كفاي ولم اطلب
قليل من المال وهذا الصراع يدل من قول امرئ القيس واخر وكما
اسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل امثالي اي لو ثبت ان اسعى لادني
معيشة قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثّل وكما اسعى لمجد مؤثّل
ليس خبر منه اي من باب تنازع الفعلين ان كان له اطلب عطفاً على
كفاي ومنه باعمال الاول ان كان عطفاً على مجموع الشرطية او
اعتراضاً حيث لا يكون ح في خبر لو فلا يصير مثبتاً فلا يفسد المعنى ولا

سرفاني

يسوغ ان يكون حالا لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط ملزما
للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقيق السعي لا في معيشة
مع كفاية قليل من المال مطلقا طلبه ولم يطلبه لفساد المعنى ايضا
المصدر الى الفاعل وهذا على تقدير توجيههما الى قليل من المال استلزام
انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه بناء على قضية لو التي
تجمل الميث من شرطه وجزائه او ما عطف على احدهما منفيًا والمعنى
من ذلك مثبتا مفعول لم يفصل عنه كالفصل البتة لشدته تعلقه
بالفاعل حتى هما بعض النحويين فاعلا ما لم يسم فاعله اي فعل لم يذكر
فاعله كل ذكر كل اسم الى اطراد مفعول ولا يرد نحو انبت الربيع البقل
حيث كان في الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه مفعولا فيه وصار
فاعلا لصدق حذف الفاعل عليه حذف صفة مفعول فاعله مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله حذف واقية ذلك المفعول هو تأكيد
الضمير المستتر وانما أكد لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه اي
الفاعل وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة
الفعل او يفعل ونحوهما ما بنى للفعل فيكون من باب حذف المفعول
او صيغة الفاعل الى صيغة المفعول او الى الماضي المجهول والمضارع
المجهول فيتناول نحو افعل واستفعل وهذا من باب ذكر العلم والارادة
الصفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادل قاهر
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من باب علت لانه مسند الى

المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا
مسندا اليه مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف ما عجزني ضرب زيد
عمر والآن احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من مفعولي باب علت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب
علت في كونه مسندا وكذا الثاني فاعلا يملكه عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى
اخا بخلاف ما علت زيدا هند ذاهبة والمفعول له بلا لام بخلاف
ضرب للتاديب وانما لم يقع موقعة لانه جواب لم ويبطل السؤال عن
قبل تام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب للتاديب وفيه ان لا
كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه ولان الضيب فيما صدق عليه
بالعلة فلو اسند اليه فاعلا الضيب والاشعار وفيه انه يلزم الجواز على
هذا الواقم قرينة والنوع مطلق وايضا الضيب في الظروف مشعر
بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد اليه والمفعول معه كذلك اي
المفعول الثاني من باب علت والثالث من باب علت في انهما لا يقعان
موقع الفاعل لان الواو تمنع الاسناد اليه وتركها يغير ماهية المفعول
واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من الفاعل يعين المفعول
له لا اسناد الفعل اليه لبناء الفعل المجهول له وكون اسناد اليه
حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع
فلا يترجح عليه المفعول المطلق ولا الزمان بالجزئية ولا المكان بل ان
الكل فعل لان الفعل المجهول غير مني لذلك نقول جملة معللة ضرب

النية
مشعر

زيد اقيم المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربه بشديد مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة في
داره مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما اصطلاح
فهو مفعول فيه حيث تقدير في شرط النصب لا شرط المفعول فيه
فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بواسطة حرف
فتعين زيد كما ترى فان قيل قوله اذا وجد وقوله تعين له وقوله نحو
امور مستقبله وقوله فتعين زيد ماض الكلام غير منتظم قيل
الماضي بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ففرغ من في السموات والارض
للتعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قيل
مثاله لانه تعين فيه زيد كما ترى فان لم يكن كان تامة اي فان لم يوجد
المفعول به فالجميع اي جميع الفاعل سواء اي مستوية لاستواء
الكل في عدم بناء الفعل لكون الاسناد مجازا فان قيل لو اريد جميع
الفاعل مع المفعول به لم يستقم لا بتناثر على قوله فان لم يكن و
ان اريد جميع ما سوى المفعول به فهو سواء مطلقا وجد المفعول به
او لم يوجد قيل المراد انه ان لم يوجد المفعول بجميع ما سواء سواء
في الجواز وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز والمراد ان لم يوجد
المفعول بجميع ما ذكر في التركيب من الفاعل سواء وان وجد جميع
ما يذكر فيه منها ليس سواء لترجيح المفعول به ولو قال قال البواقي سواء
لكان اخصر واظهر والمفعول الاول من باب اعطيت وكسوت

اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اول في قيامه مقام
الفاعل من المفعول الثاني لانه مكشور وعاط اي اخذ فهو انساب الفاعل
واليق بالقيام مقامه وبجوابه عند اللبس نحو اعطى زيد عمروا ومنها
اي من المرفوعات مبتدأ مقدم الخبر والجملة عطفا على قوله فمنه الفاعل
والخبر جمعهما في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الاصل
واشتركتا في العامل المعنوي وغير ذلك فالمبتدأ مبتدأ وهو ضمير
الفصل فان قيل ماله اني بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد
الفاعل والمفعول ماله بسم فاعله قيل الكافي في بعض الحدود بالخط المستقيم
من المقام لكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها ليكون حذو
الصرح دالة على صور الكفاءة وقيل صرح بالخصر هنا ردا على من زعم
ان اسم الفعل مبتدأ وفيه وفيه الاسم لفظا او تقدير وهو خبر المبتدأ
المرجوة صفة الاسم وتعلق به قوله عن ماهية العوامل اللفظية اي الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي واكثر زب عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
فان قيل التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكل يوجب سلب العموم لا
عموم السلب فيضدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان
التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافراق
ايضا قيل التجريد وان كان سلبا لكن على وجه العدم والاشبهة
ايحائية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل
على سبيل عموم السلب لا سلب العموم او يقال سلمنا انه بمعنى

السلب البسيط ففيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم
 والافراق فحين احدهما وهو شمول العدم بالقرينة واعلم ان
 التجريد يقتضي سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في
 قولهم ضيق في الركبة وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم
 الفيل وقوله تع امتنا اثنتين واحيتنا اثنتين بتسمية العدم
 الاصل ايمانة وهنا من هذا القبيل وقوله اللفظية اي المنسوبة
 الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلي و
 فسبحان الله العلامة الزمخشري في الفصل العوامل اللفظية بباب
 كان وان وعلت حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتدأ والخبر
 قائلا هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشاركة
 بينهما التجرع عن العوامل التي من شأنها ان تدخل عليها وهي
 الابواب الثلاثة وفروعها ليس الا والمصنف عرف المبتدأ وحده
 فبالحرى ان يطلق فاعرف فلا يرد عليه بحسبك درهم لان الزايد
 غير معتد به مسندا اليه مفعول ما ليس فاعله لقوله مسندا اذ
 هو حال معتمد على ذي الحال واحترز به عن خبر المبتدأ والقسم
 الثاني من المبتدأ خارج عن هذا القسم والصفة من مشتق كذا
 ومضروب وحسن وما جرى مجراه كقرشي كلمة او لتقسيم المحدث
 حيث يتناول ضد والجد وهو قوله الاسم كلا القسمين او لما نفع
 المخلودون الجمع وليست للشك او للتشكيك فلا ينافي التعريف

الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام ليحصل الاعتماد وهل وخو
 لا ومن ومتى واين وكه وكيف واين كالف وقيل لا وذكرا لالف
 للاصالة او للقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو القايم ابو
 زيد لان هذا القسم من المبتدأ ضروري لعدم وجه اخر ولا ضرورة
 هنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كما عراب ما بعدها
 بمعنى غير باعرابها رافعة حال من ضمير الواقعة لظاهر غير ضمير
 مستتر فلا يرد اقايم انتما واحترز به عن خواقيمان الزيدان لان
 اقايمان رافع للضمير العايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
 لم يجز ثنيته نحو زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدأ وما قايم
 الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
 اي الصفة المذكورة مفردا مفعول به لقوله طابقت اي كانت الصفة
 والاسم المرفوع مفردين وقوله مفردا اي اسما واقعا بعد ما مفردا
 واحترز به عما اذا طابقت مثني خواقيمان الزيدان او مجموعا نحو
 اقايمون الزيدون فانها خبر ليس الا جاز الامران احدهما كون
 الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها السادس مسد الخبر في اتمام الجملة
 والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ وانما جاز فيه لاستوائها
 في مخالفة الاصل فلا سبق للذهن الى احدهما بخلاف قام زيد حيث
 لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستانازام
 على المبتدأ تاخير المبتدأ عن الخبر فلا سبق للذهن اليه بل الى ما هو الاصل

الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد
 حرف النفي واقايم

فليس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين
فاندفع ما قيل اعتبر في تأخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس
بالفاعل ولم يخرج وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان
فلا بد من بيان الفرق مثل أقام زيد فزيد مبتدأ وخبر فان قيل
هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر
فلما جاز فيه وجه آخر انقشت الضرورة قيل اذا جعل الاسم الظاهر
فلا وجه في الصفحة سوى رفعها على الابتداء فحققت الضرورة
والخبر مبتدأ هو ضمير الفضل المجرد خبره أي المجرد عن العوامل ^{اللفظية}
اسما وجملة واختار به عما ليس بمجرّد المسند الى المبتدأ فلا يرد نحو
يضرب في يضرب أبوه وعلى هذا قوله المغير للصفة المذكورة تأكيد
وقوله المسند صفة المجرد وقوله به مفعول مالم يسد فاعله ^{اختار}
به عن القسم الأول من المبتدأ المغير صفة أخرى للصفة المذكورة
أي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والفاء استغناء م رافعة
لظاهر واختار به عن القسم الثاني من المبتدأ وأصل المبتدأ أي الأول
في المبتدأ او مقتضى الدليل فيه التقديم لأنه موصوف معنى ولا نه عمدة
البيان ومن ثم أي ومن أجل أن المبتدأ القديم جاز تركيب في دارة
زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتأخر لفظا لتقديم رتبة لمكان
أصالة تقدمه وامتنع تركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار
وهو في خبر الخبر الذي أصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر

فاعلا

لفظا ورتبة وقد للقليل يكون المبتدأ نكرة مع أن أصله التثنية
اعلم أن في المبتدأ أصليين القديم والتعريف فيبين أحدهما بالتعريف
والآخر بالالتزام لأن بيان قلة التكرير يستلزم بيان أصالة التعريف
وأيضا أن بيان التكرير عند بيان أصالة القديم غير ملائم فكان
الأولى أن يذكر هنا قوله وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما وجب فيه هذا
الأصل أو تخلفه وإذا كان المبتدأ نكرة يلزم تأخيره وتخلّف هذا
الأصل في بعض الوجوه وذلك إذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل
فلعل ذكر التكرير بعد ذكر التقديم لهذا التلخيص وفيه إذا تخصصت
أي قل شيوعها بوجه ما أي وجه كان وما زائدة أو صفة لأن التكرير ^{في التطبيق}
المخصص في البيان محل بالعرض المطلوب وهو الأفهام ويرد عليه جواز
كوكب انقضى وأتم في الحجر ويرد أيضا جواز تكرير الفاعل مثل وبعد
فانه تخصص بالصفة وهي مؤمن خير من مشرك وأرجل في الدار أم
فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لأحد الجنسين لأن الأخبار بعد العلم
بنزلة الصفات لأن أم النسبة المعادلة للهجرة للسؤال عن التعيين
بعد العلم بأصل الحكم لأحد الجنسين وما أحد فانه تخصص بصفة
العموم وفيه خير منك فالتمثيل للمبتدأ على مذهبي تيمم وشر
أهذه أتاب فانه تخصص بكونه فاعلا بمعنى إرادة التقديم والتأخير
على إبدال شر من الضمير وجعله بتقدير أهذه أتاب شر ليحصل ^{التخصيص}
وتقديم ما حقه التأخير يوجب المحصر فيكون المعنى ما أهذه أتاب شر

اعلم ان المهر للكلب بالنياح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاني
حبيا او تاجرا او غيرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون لستيا
او عدوا والمهر له بنباح غير معتاد يتشام به كون شرا اخيرا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح فيقدر
الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهـ فاناب
وفي الدار رجل فانه تخصص تقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه
حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في
الدار فكانه متخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصص بكونه
منسوبا الى التكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار
والدوام هكذا قالوا واعترض ان سلمت معناه قلت سلام عليك
فلا يستقيم للزوم الدور والتسلسل والتكرار والجواب ان لا يتم ان
معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله او قلت السلام عليك
وذلك لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل
السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام
عليك واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس تكرار
بل هو تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح له وقد صاحب اللب
سلمك الله معرضا عن تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك
الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة والخبر مبتدأ قد يكون اشادة
الى ان الاصل في الخبر افراد لكونه احد جزئي الكلام وهذا يصلح مثالا

او قوع الخبر جملة جملة لصدق حد الخبر عليها ولان الحكم كما يقع بالمقدور
يقع بالجملة مثل زيد مبتدأ ابوه مبتدأ ثان قائم خبر المبتدأ الثاني
والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وزيد مبتدأ قائم فعل ابوه فاعله
والجملة الفعلية خبر المبتدأ فلا بد الفاء جواب شرط محذوف اي اذا
صح وقوع الجملة خبرا فلا بد او عطف على قوله قد يكون جملة اي الخبر
قد يكون جملة فيحتاج الى عايد للربط من عايد يعود من الجملة الى المبتدأ
فترتبط بالجملة لان الجملة من حيث هي مستقلة فاذا انعلق بشيء
عحتاج الى رابط والعايد ضمير او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع
المظهر موضع المضمرة نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسير للمبتدأ
في نحو قل هو الله احد وقوله من عايد خبر لا وليس يتعلق ببد والالك
مضارع للمضارع نحو لا حافظا للقرآن عندك وقد يحذف العايد
بقراءة نحو البر الكريستين ودها والسمن منوان بذهبهم اي الكرمه
ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يشعر غير ذلك وما وقع
ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا او وقع في التركيب حال كونه ظرفا فالأثر
اي اكثر الخاة والفاء في خبر المبتدأ المنضم بمعنى الشرط لكونه موصولا
بفعل انه اي على انه وهو خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول
مقدرا اي مفروض ملتصقا بجملة فان قيل ما معنى هذه الباء وما معنى
قوله مقدرا بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف قيل وانما قدر بالجملة لان
الاصل في العمل الفعل فتقديره عاملا في الظرف اخرى ولانه اذا وقع

نحو في الدار فان خبر يخص المبتدأ ولو اخرج بقى المبتدأ بلا تخصيص رجل
 او كان متعلقه اي متعلق الخبر السادس مسده فلا يرد نحو على الله
 عبده متوكل واسم كان قوله ضمير كان في المبتدأ اذ لو اخرج
 لزم الاضمار قبل الذكر مثل على التمرة مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه
 ضمير متعلق الخبر وهو التمرة متعلق الجار والمجرور يحصل او حاصل
 الذي هو خبر او يقال الخبر هو قوله على التمرة والتمره متعلق به تعلق
 الخبر بالكل زيدا تميز عن الاسم التام بالاضافة من الموصوف
 اي حصل او حاصل على التمرة زيد مثلها او كان الخبر عن ان بان يقع ان
 مع اسمها وخبرها الماؤل بالمرء مبتدأ اللهم الا اذا لم يلبس نحو لو
 انك قائم حق كان كذا مثل عندك قائم فان ان مع اسمها وخبرها
 بمعنى المرء مبتدأ وعند خبره تقدم لئلا يلبس المفتوحة بالكسوة
 اي عند قيامك وجب جزاء لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليه
 تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ وقد للتقليل او للتحقيق يتعد
 الخبر فيكون اثنين فصاعدا وقد يجب التعدد نحو الخل خلوا مض
 والا بلى اسودا بيض وهما عالم جاهل مثل زيد مبتدأ تعدد خبره
 وهو عالم وعاقل وقد مثل قد السابقة تضمن المبتدأ معنى الشرط
 وهو ملازمة الثاني للاول وقيل سببية الاول للثاني ويرد عليه نحو
 وما لكم من نعمة فمن الله الا ان يراد السببية للحكم والاخبار فيصح
 اي لا يمنع دخول الفاء في الخبر اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا

وذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط مبتدأ الاسم خبره الموصول
 بفعل او ظرف اي الذي وصل بفعل او ظرف وهو صفة الاسم او النكرة
 الموصوفة اي التي وصفت بهما اي بفعل او ظرف وينبغي ان يقول
 لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد نحو زيد او غيره
 قائم ولا يقال قايما لان المراد احدا المذكورين الا ان يراد احدا المذكورين
 فان قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر والمبتدأ الداخل عليه اما نحو اما
 زيد فنسقط والمتبعين بحرف الشرط كن وماو المبتدأ الموصوف بهذا
 الموصول نحو قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملا فيكم من هذا الباب
 فكيف يستقيم الحصر قبل الفاء في القسمين الاولين بحرف الشرط اما
 الاول فظاهر لان ما حرف الشرط واما الثاني فلا يفتنه ويجري
 فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم وجوازه
 وامتناعه في مظاهرها وجعل الماضي مستقبلا حتما وجزم المضارع
 وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن معنى الشرط فانه لا يلزم في خبره
 الفاء وان كان اسمية ولا يجعل الماضي معنى المستقبل حتما بل يجوز فيه
 كلا الوجهين ولا يخبر المضارع فذكر القسمين المذكورين في هذا الباب
 ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف
 مثل الذي مبتدأ ياتي صلة او في الدار واوليس يتردي بين الشرطين
 بل من باب عطف عبارة على عبارة اي يقال لا ياتي او يقال في الدار مكان
 ياتي فله درهم خبر المبتدأ وكل رجل ياتي او في الدار اي يقال في الدار

فله درهم وليت مبتدا ولعل عطفا على ليت ما نعان خبرا بالاتفاق
 اي باتفاق النخوس لبطان صدارة الشرط بدخولها ولبغير الجملة
 بهما من القطع بوجود الخبر على تقدير وجود الشرط الى الشك فان
 قيل باب كان وباب علت ايضا ما نعان عن دخول الفاء بالاتفاق
 فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان لاتفاق من بين
 الحروف المشبهة لامطلقا والحق بعضهم ان بهما اي ليت ولعل في
 منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تع ان الذين فتوا المؤمنين و
 المؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تع قل ان الموت الذي
 تفرون منه فانه ملائكم وفي حمل الفاء على الزيادة او التقليل
 وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها مع ان في بعض الايات نحو قوله تع
 ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات لا يوجب كونها ما نعان
 لان دخولها في المبتدا الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز
 الوجوب فان قيل كما اختلف في ان اختلف في ان وكان ولكن فسا
 وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان مبرج
 بدليل الاستعمال القرائي فيها خلاف وفي غيرها اختلاف في ان
 الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر وفيه وقد حذف المبتدا
 لقيام اي وقت حصول قهره لفظيه او عقلي جوارا اي حذف
 جازرا وقد يجب حذفه كما في المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد
 ونس الرجل عمرو بتقدير هو وفي الصفة المقطوعة رفعا نحو

القرآن

ان

الحمد لله الحميد اي هو الحميد وفي زيد الخبر اكله اي هو اكله ولم يذكر ذلك
 لقلته لعدم كانه من البعض وعلوه بكونه المستدركا وليس بسديد
 لان الركينة لا ينافي وجوب الحذف لوجوب الا يري ان الخبر ركن وقد يجب
 حذفه كقول المستعمل اي نظيره مثل قول طالب الهلال او رافع الصو
 عند رؤيه الهلال الهلال اي هذا الهلال بالقربة الحالية وليس
 من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال لا
 تعيينه بالاشارة والله اعني بلفظ القسم لئلا يتوهم نصب الهلال
 عند الوقف والخبر جوارا اي وقد يحذف الخبر حذف جازرا مثل خرجت
 اي نظيره مثل هذا الكلام فاذا السبع الفاء عاطفة واذا المفاجأ
 وهي عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير
 الخبر فيكون المعنى خرجت ففقد المكان السبع ولا يرد عليه خرجت
 فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله بالباب بدلا وعند غير ظرف
 زمان وهو لا يصلح ان يكون خبرا عن الجثة فيكون ظرفا للمفاجأ
 ويكون الخبر محذوفا وهو موجود او حاصل ويكون المفاجأة المقدرة
 منزلة منزلة اللازم لئلا تنقلب الظرف مفعولا به بتقدير فاجأ زمان
 وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا من خوارق
 او حاضر فلا يكون مستقرا حتى يلزم جريرة الزمان الجثة وفيه وجوب
 اي حذفه واجبا فيما التزم في تركيب التزم فيه او مسدرة حينية اي
 وقت التزام غير الخبر موضعه في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير

الخبر مثل لولا زيد أي كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذف
 لسد جوابها مسد أي لولا زيد موجود لكان كذا وفي بعض النسخ قد
 عمرو وإذا كان الخبر خاصا لا يجب حذف نحو ولولا الشعر بالعلماء
 يزري كنت اليوم أشعر من لبيد وقال الكوفيون هو من باب حذف
 الفعل أي لولا وجيد زيد لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط ^{حقها}
 لولا التحضيض الفعل فيعمل لولا الامتناعية عليها ومثل ضربى
 زيدا قائما أي كل مبتدأ كان مصدرا صورة أو بيا ويل مضافا إلى الفاعل
 أو المفعول أو كليهما وبعده حال مفردة أو جملة أو كان اسم تفضيل
 مضافا إلى ذلك المصدر يجب حذف خبره لسد الحال مسد نحو ضربى
 زيدا قائما أو قائم وان ضربت زيدا قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا
 واخطب ما يكون الأمير قائما وفي ضربى زيدا مذهب فذهب البصريون
 إلى أن تقديره ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما يجعل قائما حالا وكان قائما
 وإذا ظروفا مستقرا أو أواخر المبتدأ الذي ليس بجثة وقال الكوفيون
 تقدير ضربى زيدا قائما حاصل يجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم
 حذف الخبر من غير سد شيء مسد ويقيد المبتدأ المقصود عمومته ^{بلا}
 الاستعمال وقيل تقديره ضربى زيدا ضربى أو ضربى قائما حذف مصدر
 مثله وأواخره وقيل هو مبتدأ لا خبر له وضعف ما ظاهره وكل ^{جمل}
 وضعفته أي كل رجل وحرفته متقارنان أو مقترنان وإنما وجب حذف
 الخبر هنا لدلالة الواو المذكور على الخبر ووقع ضعفته مقامه لفظا

ولا يرد أنه لو كان الواو بمعنى مع وجب النسيب أنه إنما يجب النسيب أن
 قبل الواو فعل أو معنى فعل وههنا لا فعل ولا معنى وإنما مقترن المفهوم
 بقهره الواو فلا اعتداد به لأن الشرط أن يكون ذلك الفعل غير مفهوم
 من الواو والمراد أن كل مبتدأ عطف عليه شيء بواو بمعنى يجب حذف خبره
 لا غناء الواو التي بمعنى مع عنه وسد ها مسد وقيل حذف الخبر في مثله
 غالبا واجبا لأن الخبر المحذوف من نحو مقترنان أو متقارنان خبر
 المبتدأ ^{فلا} لست المبتدأ الثاني وهو قوله وضعفته مسد إذا المبتدأ لا
 يكون سادا مسد الخبر والجواب أن يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر
 المحذوف من حيث أنه هو خبر الأول فيجب حذفه من هذا الوجه وإن كان
 لا يسد مسد من حيث أنه خبر ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء
 مسد من كل وجه أو يقال يقدر الخبر مقربا ويعطف وضعفته على خبره
 ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارنان هو وضعفته فيكون العطف
 متعلق الخبر فيسد مسد ولعمرك أي لعمر كقسي وبقاؤك ما اقمتم
 والمراد أن كل مبتدأ يكون مقسما به يجب حذف خبره لسد الجواب مسد
 لا فعل كذا خبر أن قدم خبر أن لأن خبره لا فرع واسم ولا فرع معمو
 الفعل الجاء مع شذوذه في لا بخلاف خبر أن وأخواتها عطف على أن
 أي أمثالها وأشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة
 وهي أن وكان ولكن وليت ولعل هو المسند خبر قوله خبر أن وهو
 ضمير الفصل أو يقال هو المسند ابتداء كلام وقوله أن مبتدأ محذوف

بقريته ما سبق أي منه خبران والمراد بقوله المسند المسند إلى اسم
أن بلا تبعية فلا يرد يضرب في أن زيدا يضرب أبوه وإن رجلا حسنا
قايم احترازه عن كل ما ليس بمسند بعد دخول حرج غير خبران ولو
هذه الحروف أي إحدى هذه الحروف وهوان وأخواتها مثل أن زيدا قايم
فانه مسند بعد دخول أن وأمره أي شأنه أو حكمه كما مر كشأن أو حكم
خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردا أو جملة وفي أحكامه من كونه
مفردا أو متعددا أو مذكورا أو مخدوفا وفي شرايطه من أنه إذا كان
جملة فلا بد من عائد وقد يخالف خبر المبتدأ في أن خبرها لا يكون مفردا متصفا
لأنه صدر الكلام إلا في تقديمه أي في جميع الأوصاف إلا في هذه الصفة
حيث يفرق أن فيه جواز امتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدأ ولم
يجز تقديم خبر أن لأن في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الأخطاء
عن عمل الفعل وهي تأخير المصوب عن المرفوع ولو قال إلا في التقديم كما
اصوب إلا إذا كان ظرفا أي التقديم غير جائز في جميع الأوقات لا في
كونه ظرفا في جواز تقدم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في
غيره خبر لا مبتدأ مخدوف الخبر أي منه خبر لا وقوله هو المسند
استيناف وقوله هو ضمير فصل والمسند خبره التي صفة لا أي الكا
لنفي الجنس أي لنفي حكم الجنس إذا لا رجل قائم مثلا لنفي القيام لا لنفي
الرجل هو المسند إلى اسم لا فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب أبوه
وبهذا خرج اسمه وكل ما ليس بمسند بعد دخولها بلا تبعية بقريته

ذكر التوابع فلا يرد خولا رجل حسنا في الدار مثل لا غلام رجل ظريف عدل
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لا احتمال حذف الخبر وحل
في الدار صفة بخلاف ما ذكر لأن لا غلام رجل مهرب منصوب لا يجوز أن
صفته فلا يحتمل قوله ظريف أن يكون صفة لغلام رجل والمثال وإن
صالح محتملا لا يقع إذا رجع المقصود ولكنه إذا استوى الاحتمال
فهو قبيح وإذا الخط المقصود فاقبح كذا في بعض الشروح فلا احتراز عن
الاحتمال أولى فيها أي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لأن
الظرف لا يستفيد بالظرف ونحوه وهو من باب تعدد الخبر لزوما على نحو
أسود أبيض للزوم الكذب بالتوحد وجواز أن قيل باتقاء لزوم الكذب
في لغلمان من حيث أنهم غلمان بالمبالغة والأدعاء فأي بقوله فيها
لأن يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوع خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا حذفا كثيرا وينوب لا بشق أو اسلا
أو في اللفظ قائلين بوجوب الحذف فيقولون لا أهل ولا مال بمعنى نفى
الأهل والمال ويحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قايم ولا كريم من الولدان
مضبوح على الصفة دون الخبر اسم ما ولا مبتدأ مخدوف الخبر أي
منه اسم ما ولا هو المسند إليه استيناف وأخبره قوله المسند إليه
وهو فصل المشبهتين بنفي النفي والدخول على الأسمية صفة ما ولا
وتعلق به قوله بليس هو المسند إليه أي الذي أسند إليه خبره ويكون
غير تابع كما مر فلا يرد أبوه في ما زيدا أبوه قائم وفيه وما زيدا خولا قائما

وخرج به ما ليس مستند اليه بعد دخولها طرف المستند اليه وخرج به غير
 اسم ما ولا مثل ما زيد قائما ولا رجل اتى بالنكرة لان لا تعلل الا في النكرة
 افضل منك وهو اي عمل ليس او اجراء حكم لا او التشديد ليس في
 لا شاذ لقصور شيهما لان ليس لفتح الحال ولا ليس كذلك فيقتصر
 على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فان ابن قيس لا يرا ح
المنصوبات لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات و
 قدمها على المجرورات لكثرة ما والحقبة الضب هو فصل او مبتدأ ما
 اشتمل على علم وهو الضب والالف والياء المفعولية اي الحصلة
 المنسوبة الى المفعول او كونه مفعولا حقيقة او حكما فته اي ما اشتمل
 على علم المفعولية والفاء للتفسير المفعول المطلق مبتدأ مقدم الخبر
 ويسمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بالحرف وانا قدم الفاعيل لانها
 اصل المنصوبات ثم قدم منها المفعول المطلق اذ هو المفعول حقيقة
 واصطلاحا دون ما عداه ولهذا سمي ايضا مطلقا لانه مفعول
 لا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو فاعل لا زيد ولا انه
 مفعول بلا يقيد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يقيد بالحرف فاخوه
 عنه ثم قدمه على المفعول فيه واخويه ليقيد بها بالحرف جميعا لكنه في
 المفعول فيه قد يكون محذوفا والزوما كافي للازم الضب ويكون في
 اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة
 في جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة

اصلا وهو مبتدأ اسم اختراز عن نحو ضرب ضرب زيد فان ضربا لثا
 يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بعينه لكنه ليس بفعل
 مطلق لانه ليس باسم وفيه ان فاعل الفعل الاول انما هو فعل الحدث
 لا مجموع الحدث والزمان فلا يدخل ضرب ضرب زيد في الحد وان لم يكن
 لفظ اسم ما اي حدث ونحو ترابا وجندلا اسم حدث حكما فعلة خبره
 يرد عليه مات موتا وجسد جسامته وشرف شرفا فاعل يرد عليه
 نحو ضرب ضربا فانه لم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول فعل يرد عليه
 نحو ضرب ضربا مذكور يرد عليه فضرب الرقاب من حيث ان فعله
 غير مذكور بعينه يرد عليه نحو ضربته سوطا والجواب عن كل ما يرد
 على قيوده الحمل على السماع واعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ولا يرد
 عليه كرهت كراهتي اذ قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا لا اعتبارا
 الجبئية لكنه يعني عن بعض القيود الاخر ايضا الخروج ما اخرج بها
 باعتبار الجبئية وقوله بعينه اختراز به عن المفعول له فانه قصد
 فيه كونه فعلا لفاعل الفصل الملل المذكور فلا يخرج باعتبار الجبئية
 لكنه ليس بعينه فيخرج بهذا القيد وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد
 حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل والنوع حيث دل على بعض
 انواعه والعدد حيث دل على العدد مثل جلست جلوسا للتاكيد
 وجلسة للنوع وجلسة للعدد فالاول الذي للتاكيد لا يشي
 ولا يجمع لان الفعل لاثنى ولا يجمع فكذلك ما مفهومه ولا لانه دال

وفائدة وضع نون السهو او وضع نون التوضيح
 وعليه فاعل فعله ما واما نون
 تخفيفا اي قلته نونا بانه
 بان اوجه التفسير
 نون

على الماهية المعارة عن الدلالة على التعدد والثنائية والجمع ستأوان
التعدد بخلاف أخوية أي النوع والعدد لاحتمال كل واحد منهما التعدد
وقد يكون أي المصدر والمفعول المطلق بغير لفظه أي مغير للفظ
الفعل مادة كقعدت جلوسا أو بابا كانبتم بنا تاحسنا وتبتل إليه
تبتلا أو المراد بغير مادة فيكون مثاله قعدت جلوسا لا انبتم من
الأرض بنا والمحاصل أنه ان قيل ان أريد بغير لفظه ^{يقوله} صيغة يكون
نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لا خلاف الصيغة وان أريد مادة لا
يكون نحو انبتم بنا تاحسنا قل براد المادة ويجعل نحو انبتم بنا تاحسنا
هذا القبيل أو يراد بغير لفظه مادة أو بابا فيندرج القسمان خلافا
للسببوية فإنه يقدر له عاملا من لفظه نحو قعدت جلوسا وقد حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام أي وقت قيام قرينة جوازا
أي حذف جازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم أي قدمت
قد وما خير مقدم وهو اسم لتفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف
أو بالمضاف إليه لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه وجوبا
عطفت على جوازا أي حذفها واجبا سماعا أي حذفها سماعا وحذف سماع
أو مسموعا نحو سقيا أي سقالك الله سقيا ورعيا أي رعالك الله
دعيا وخيبة أي خاب خيبة وجدعا أي جدع جدعا وهو قطع الأنف
وحدا واستعمال الفعل فيما نقل من نحو حدثت حدا فليس يسميهم
قيدا وجوب الحذف في نحو حمداله وشكراله باستعماله مع اللام

وشكرا أي شكرت شكرا وعجبا أي عجبت عجبا فإنه لم يستعمل الظاهر
هذه المصادر في كلامهم وهذا بمعنى وجوب الحذف سماعا وقياسا
عطفت على قوله سماعا في مواضع منها أي من تلك المواضع ما أي موضع
وقع المصدر فيه وأنا وجبا الحذف فيه لوجود القرينة والساد
مسد الحذف مثبتا حال واحترز به عن نحو ما زيد سيرا بعد نفى
ظرف وقع واحترز عن سرت سيرا أو معنى نفى كافي أنا داخل أي كل
واحد منهما وفيه على اسم بخلاف ما سرت الأسير البريد لا يكون
المصدر خبرا عنه أي من ذلك الاسم احتراز عن قوله ما سيري الأمير
شديدا أو وقع المصدر مكررا أي وقع موضع الخبر غير خبر فلا يرد نحو
دكت الأرض دكا دكا وأنا جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما أنت الأسير أي تسير سيرا مثال
النكرة وما أنت الأسير سيرا البريد يقال بالفارسية بك مثال
المعرفة وأنا أنت تسير سيرا مثال معنى النفي وزيد سيرا سيرا
مثال ما وقع مكررا ومنها أي من تلك المواضع ما أي موضع وقع
المصدر فيه وما مبتدأ مقدم الخبر تفصيلا لا احتراز عما يكون تفصيلا
بضمون جملة دون أثره نحو زيد سيرا فر سفر القرب والبعيد مضمون
جملة احتراز عما إذا وقع تفصيلا لا مضمون مفرد نحو زيد سيرا فر
سفر قريبا أو بعيدا وفيه ونحو زيد سفر فاما ان يصح صحة أو يفتم
اغتنما ما ولز يضر بفا ما ان يتأدب قاديا أو يهلك أهلا كما متقدمة

احتراز عن المتأخرة نحو ما ارتد بزيد بالضرب ناديا أو يهلك
 هلاكاً فاضربه وأما تنوز بالشدة منا أو تغدون فداً فشدوا وأعلم
 أن القسيل أنما يكون للجملة بالمتقدمة فذكر قوله مقدمة توضيح
 وفيه مثل فشد والوثاق فاما تنون من بعد أي الشد وأما تغدون
 فداءً وانما يجب الحذف فيه لسد الجملة السابقة مسدداً المحذوف ومنها
 أي من تلك المواضع ما أي موضع وقع المصدر فيه للتشبيه أي للآلة
 على مشاركة امرئاً مرفي معنى احتراز عن غومرت به فاذا له صوت
 صوت حسين علاجاً حال أي دالاً على الحدث احتراز عن غومرت بزيد
 فاذا له زهد هذا الصلحاء وعلم علم الفقهاء بعد ظرف وقع جملة
 احتراز به عن خصوص زيد صوت جار مشتملة صفة جملة على متعلق
 بمتمله اسم احتراز عن غومرت بزيد فاذا له ضرب صوت جار بعناه
 صفة اسم أي بمعنى المصدر وعلى صاحبه عطف على اسم احتراز عن
 غومرت بالبلد فاذا به صوت صوت جار غومرت بزيد فاذا له
 صوت يصوت صوت جار فانه مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة
 وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت و
 مشتملة على صاحب المصدر وهو المكنى عنه بالضمير في له ووجب
 الحذف فيه لسد الجملة السابقة مسدداً المحذوف وصراح أي فاذا له
 صراخ يصرخ صراخ التثنية وهي امرأة مات ولدها ومنها أي ومن
 تلك المواضع ما أي موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جملة لا

محتمل صفة جملة احتراز عما سباني في الضابطة الآية لها أي لتلك
 الجملة غيره أي غير ذلك المصدر نحو له أي لفلان على خبر وله متعلق
 الخبر أو على العكس الف درهم مبتدأ اعترافاً بمصدر وقع مضمون جملة
 وهي له على الف درهم لأن مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواء وسمى
 تأكيداً وتقريراً لنفسه أي لذاته ومنها ما وقع أي من تلك المواضع
 موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جملة لها أي لتلك الجملة
 محتمل غيره أي غير ذلك المصدر نحو زيد قائم آخرها أي مدقافانه
 مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لأنها
 تحتل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا المصدر تأكيد الجملة
 لغيره أي لدفع غيره أو لبيان غيره وصفاً إذا الحكم المحكم بغير المحتمل وإن
 اتحد مراداً ومنها ما وقع المصدر فيه مثنى أي دالاً على التكرير والتكثير
 مثل لبسك أي البت بطاعتك البابا بعد الباب وسعديك أي سعدك
 اسعاداً بعد اسعاد والمصدر في هذا الباب سماعية وإن كان الحذف
 قياسياً المفعول به هو ما أي اسم ولم يذكر اكفاءً بأسبق وقع عليه
 الفعل حقيقة أو عبارة فلا يرد نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فيه
 والمراد ما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل إلا به فلا يرد خلق الله العالم وما
 ضربت زيدا وهذا معنى عرفي للوقوع فلا يلزم دعوى الوضع أو بيان ^{مثلاً}
 وأورد عليه أن غوزيدا في ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب
 واجب بانه ما يتوقف عليه الضرب كبدلية وإن لم يتوقف عليه باليقين

يقتل ٤

فعل والمراد به اللغوي دون الاصطلاحي والزمان لازم لوجود الفعل
دون تصور ما هيته فيتوقف عليه وجود الفعل لا ينقل ما هيته الفاعل
لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان خصر
الا ان يقال قصد فيه الحثية فلا يرد عليه المفعول فيه وغيره
توقف عليه الفعل نحو ضرب زيدا وقد تقدم المفعول به على الفعل
وغيره من العوامل الا لما منع وخص الفعل بالذكر لاصالته وانا تقدم
لان المفعول به معمول الفعل معمول قوي تعلقه بعامله فتعلق به مقدر
ومتاخر الا ان يمنع مانع تقدمه كوقوعه في جيران وقد للتفصيل حذف
الفعل الناصب للمفعول به لقيام اي وقت حصول قرينة دالة
على الحذف وتعيين المحذوف جوازا اي حذف جازا نحو زيد اضرب
زيد بقرينة السؤال لمن قال من اضرب مقول قال ووجوب اي
حذف واجبا في اربعة مواضع وفي المحصر على الاربعة نظر لتحقيق وجوب
الحذف في باب الاعراض والمنصوب على المدح والذم والترحم الباب
الاول سامعي لم يستعمل اظهار فعله في كلامهم مثل امر او نفسه اي
اترك امرامع نفسه وانتهوا خير الكرم اي انتهوا عن التلث واقصد
خير الكرم وهو التوحيد وقيل موصفة مصدر محذوف اي انتهوا خيرا
لكم وقيل هو خير لكن المحذوف اي انتهوا ايكن الانتهاء خير لكم وفيها
نظر لعدم اطراد الاول في خواسته امرا قاصدا وكوز حذف كان بلا حرف
الشرط شاذ وفيه واها وسهلا اي آيت اهلا ووطنت سهدا من البلاد

لاخرنا الباب الثاني المنادي وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم
فاعله المطلوب وخرج به ما ليس مطلوب اقبال ونحو يا الله لا يصدق
عليه كونه مطلوب اقبال اللهم الا ان يحمل على التخييل كانياب النية
وفيه انه يستلزم شبهة الله تعالى بما يكون مطلوب اقبال ويكون المراد
المطلوب اقباله ولو حكما فصعد وعلية لانه مطلوب الاجابة ويرد على
هذا المحذوف ان زيد لا تقبل فانه منهي عن اقبال المطلوب ونحو يا سماء
ويا ارض ويا لآلآ ويا للدا واهي ونحو قول احد المتعاقبين لصاحبه يا
فلان ما لا يتصور طلبا اقباله والجواب ان الاول مطلوب اقبال السماء
النهى ومنهي عن اقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان او يقال هو
مطلوب اقبال حكما لكونه مسؤل الاجابة كما قلنا في يا الله واما البوا
فهو من استعارة بالكناية وندوها استعارة تخيلية وطلب اقبال
باب فيها ادعائي بحرف اي بواسطة حرف من الحروف الخمسة وهي يا ايا و
هيا واى والهمزة واحترز به عن نحو اطلب اقبال زيد وانا دى زيد او
ادعوك ونحو ذلك والجار والمجرور متعلق بالمطلوب نائب مناب
حرف نائب وحذف فيه وان لم يكن من الجهات لكونه جارا مجرى
لفظ المكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار ادعواى لفظه لفظا
او تقديره تفصيل للمنادى والحرف وبني المنادى وانا قدم بيان
البناء على الرفع والحذف والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى
ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواها على ما آى الضم

والالف والواو ترفع مسنداً إلى به وهو مفعول ما لم يسبقه فعل
ولا ضمير فيه اذا المنادى لا يرفع بحال وعوده الى الاسم بعيد ان كان
المنادى مفرد اي مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبهة بالاضافة
واحترازه عن المضاف والمضارع له معرفة كشيء بكاف ادعوك
المشبهة بكاف اياك وذلك في وقوعه موقعا الا اذا كان علما موقعا
باين مضافا الى علم في يختار فتحه كما سيجي وقوله معرفة صفة مفردا
او خبرا اخر لازم التعدد اذا الحكم لا يتعد باحدهما مثل يا زيد مثال
المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء ويجوز تحوينه عند
الضرورة نحو قوله سلام الله يا مطر علينا وليس عليك يا مطر السلام
ويا زيدا مثال المبني على الف ويا زيدون مثال المبني على الواو فان
قل العلم اذا تثنى او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح فيه يا زيدا ويا زيد
بدون اللام قيل يصح لقيام مقام اللام وكونها في حكمها وخفض
اي يخرج المنادى بلام الاستغاثة اي لام تدخل المنادى وقت الاستغاثة
وكذا بلام التعجب كيا لآله او التهديد كيا لكرا قتلنا وانما خفيت
اللام من بين الحروف اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء و
كذا التعجب منه مخصوص بالاستحضار مثل يا لله لزيد واللام تعلق
بادعوا المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزداد
الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد ما عا وانما فخت اللام
لدخولها على الكاف حكما ولذا بقيت على الكسر نحو يا زيدا ولعمرو ويا

اللام الثانية

المسلمين وانما اعرب بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة في نحو يا زيدا
الخروج عن تأثير شبه الحروف بقوة جهة الاسم بدخول الجار واصير
بعيدا عن مدار الشبه وهو يا والخروج عن الافراد بالتركيب مع اللام
وفي كل نظر وفتح المنادى لاحاق الفها اي الف الاستغاثة لموافقة
الالف ويضم ويكسر لو اوها ويا وها اللاحقين ليدى اللبس كما في
المدحوب مثل يا منتهى في المسمى عنه ويا منتهى في المسمى منك الى هذا
وانما تكسر اللام في المستغاث وفتح في المستغاث تقول يا لله للمسلمين
فرقا بينهما فان قيل فماذا تعلق حرفا الجر قلنا بحرف النداء الا ولى تعلق
تعلق المفعول به ولا لام ح اي حين اذا دخلت الف ولا يجتمعان نحو
عن التكرار والجمع بين العوضين مثل يا زيدا وينصب ما سواها
من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق شيء هو من تامة وضمير
ها راجع الى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث وفيه والاولى
ان يقال المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة ونحوها
او الف الاستغاثة لئلا يرد المنادى بالتعجب منه والمهدد مثل يا عبد الله
مثال المضاف ويا طالعاجيلا مثال المضارع للمضاف ويا حيا
لا ينسى ويا شاعر الاشاعر اليوم مثله والاي اغلظة من ذات عرق ويا
ثلثة وثلثين علما او لا كل ذلك مضارع للمضاف بخلاف يا رجلا صا
لا متناع تعرفه فلا بد من بيان الفرق وقد ذكرنا في كتابنا المسمى بالمقام
واعلم ان في عماد طالعاجيلا ذكرنا في كتابنا الموسوم بالارشاد اذا لا

والثاني تعلق الفعل له

سوى تقدير الموصوف وذلك بدرجة في باب يارجل صاعا وذلك
ما يمنع تعرفه خلافا للكسائي وقوله ياطا العاجلا معرفة بدليل تعرف
صفته في نحو ياطا العاجلا الطريف ويارجل الاولى اخيرا السكر
الخروجها عن المفعول المعرفة بقيد التعريف المؤخر لغير معين اي مقولا
لرجل غير معين كما في قولنا لا عني وتوابع المنادى المنع غير المستغاث
بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير الميم فارضفته لازمة
الرفع كما سيجي وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى العرب فانها
ان كانت غير البديل والمعطوف غير ذي اللام فهي منصوبة لا غير
المفعول من كل وجه وهو احتراز عن المضاف والمضاف اليه من التاكيد
المعنوي مثل ياقيم اجمعون واجمعين واما التاكيد اللفظي فحكمه في الاول
حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفا ونصبا نحو وائي واسطفا
سطر سطرا لقائل يا نصر نصر نصر او انما اطلق التاكيد على
الاول في هذا الحكم في احد قسميه وهو التاكيد اللفظي على غير الاول
ولعل المختار عند ذلك والصفة نحو يا زيد العاقل والعاقل وعطف
اليان نحو يا زيد بشر وبشرا والمعطوف بحرف المتنع صفة سببية
للمعطوف بحرف دخول فاعل المتنع يا عليه اي على ذلك المعطوف نحو
يا زيد والحارث وكقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالرفع والنصب
واحترازه عن المعطوف بالحرف غير المتنع دخول يا عليه لعدم اللام نحو
يا زيد وعمر ومن المعطوفات فان حكمه حكم البديل حكم المنادى المستقل

كما سيجي ترفع خبر قوله وتوابع المنادى على لفظه اي جلا على لفظ
المنادى لشبه نعمته بالرفع في العروض والاطراد والرافع بالشبه
بالرافع في كوز الشاء اثر كل عارضا مطرد ولم يظهر اثر هذا الشبه في
المنادى لكان البناء وظهر في التوابع لاحتياجه الى المؤثر وانما يسبق
كصفة اسم لا نفى الجنس لكان الفصل ولان وجه بناء الصفة في الاول
ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى
فافرقا وتنسب خلا على خلا فان محله النسب على المفعولية مثل يا زيد
العاقل والعاقل والخليل بين بعد جواز الوجهين في توابع المنادى المنع
الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف
بالحرف المتنع دخول يا عليه في المعطوف بالحرف المتنع دخول يا عليه
متعلق بقوله يختار الرفع ويقول با ولوية الرفع لانه منادى مستقل
معنى فانه يا بشر يختار فيه حركة هي اثريا وابو عمرو بن العلاء يختار
النصب لان ذال اللام لا يباشره يا يختار فيه ما هو اثر ادعواه اثريا
وابو العباس البرد ان كان المعطوف كالحسن اي مثل الحسن في جواز
رفع اللام وقبل فكونه علما ذا لام ويدخل نحو الرجل على الاول دون
الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول او مثل الحسن مما كان صفة
في الاصل ثم صار علما بالعلبة فانه يجوز فيه زرع اللام والبيان بد
فكا لخليل خبر مبتدا محذوف والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر مبتدا
اعني قوله ابو العباس اي فهو كاخليل في اختيار الرفع لان اللام لما كانت

في معرض الترفع لم يعتد بها اولا لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها
 فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب ولا اي وان لم يكن المعطوف
 كالحسن فكاي عمرو اي فهو مثل اي عمرو في اختيار النصب وسواء هذه
 الاعلام من لطائف الكتاب والمضاف اي توابع المنادى المضافه اضافه
 معنوية نحو يا زيد صاحب الفرس ويا بشرذا الجملة بخلاف يا زيد الحسن
 الوجه ويا صاح ويا ذا الصامر العنق والرجل والاقاب والجلس
 لان الاضافه اللفظية في حكم الانفصال وحكم المضاف اضافة لفظية
 والمضارعة للمضاف هنا حكم المضاف بل حكم المفرد بخلاف ما اذا و
 مناداة عملا بالاعتبارين في الحاليتين تضبط لانها لو باشرها حرف
 النداء لا تكون الا منصوبة فكذا اذا كانت تابعة كاصرخ به البعض
 الا اذا اعتبرت مفردة كالمضافه اضافة لفظية والمضارعة لها كاصرخ
 به الآخرون والبدل مبتدأ نحو يا زيد زيد ويا زيدا خاعرو ويا زيد
 رجلا صالحا ويا زيدا العاجلا والمعطوف نحو يا زيد وعمرو ويا زيد
 واخاعرو ويا زيد وطالعاجلا ويا زيدا رجلا غير صلى الله عليه وسلم صفة المعطوف
 او بدل منه ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر قبل وهو المنع دخول
 يا عليه بان لم يكن ذا لام حكمه مبتدأ ثان اي حكم كل واحد منهما حكم
 المنادى المستقل لكونهما في حكم تكرير العامل وهو خبر المبتدأ الثاني
 والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول مطلقا اي زمانا مطلقا اي سواء
 كانا مفردين او مضارعين للمضارع ونكرتين والعلم اي المنادى

او نسا في



الذي هو العلم الموصوف بـ اي بلفظ ابن ومؤنثه وليس مصفرا بن
 وابنة ومثاهما ومجموعهما في حكمها في هذا الباب لعدم الكثرة
 مضافا حال ويتعلق قوله الى علم اخر احتراز عن نحو يا زيد بن اخينا
 ويا هند ابنة عمنا اختار فتح الجملة خبر المبتدأ اي اختار فتح المنادى
 وهو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعماله
 العلم وطول الكلام ويجوز البناء على الضم ايضا واذا نودي المرفوع
 باللام اي اذا قصد نداؤه ونظيره قوله تع واذا قرأت القرآن فاستعذ
 بالله اي اذا اردت قراءة ته قيل ياها الرجل ونحوه بتوسط اي مع هاء
 التثنية تحزا عن اجتماع التي التعريف صورة فان قيل الشرطية لا تتم
 لان الشرط نداء المرفوع باللام اي مرفوع كان وظاهره انه لا يرتب عليه
 هذا الجزاء قيل الكلام محمول على حذف او مجاز فانه اراد به اللفظ فهو
 علم والعلم يبيع تاويله بصفة اشهر بها نحو لكل فرعون وسمي ولا ضم
 الليلة للبطي اي لكل جبارتها عادل ولا داعي الليلة للبطي فيكون المعنى
 كل كلام وسطية اي وكلام وسطية اسم لاشارة فلا يلزم ملزومية
 الكلي الجزئي ويا هذا الرجل بتوسط الامر من كثير التشويق والتوجه
 باتيان ميمهم بعد ميمهم وتأخير البيان والميم الثاني وان لم يكن محتاجا
 اليه لكن فيه فائدة وهي زيادة التشويق في البيان بزيادة التشويق فيه
 والنزوع الى النخلة رفع الرجل وان كان صفة وحققها جواز الوجهين
 كما لا يهني اي الرجل المقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في مع

لا غنى عن العلم

بتوسط هذا ويا ايها الرجل

غير المقصود وذكر حيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى
 مستقل فلا يثبت بديته ولان البدل في حكم تكرير العامل فيلزم دخول
 يا في التعريف حكما وتوابعه اي التزموا رفع توابع الرجل نحو يايتها
 الرجل ذو المال لانها توابع معرب اي معرب واحد لا محل له سوى
 الرفع فتوابع المعرب في باب النداء لا تتبع غير اعرابه بخلاف ان زياد قائم
 وعمر وواجبني ضرب زيد وعمر ويذهبن في نجد وغورا غائرا وغير
 ذلك مما تتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد اعرابه
 معربان لا معرب واحد فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور الى زيادة قيد
 وقالوا يا الله جواب سوال وهذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة
 المذكورة خاصة اي خص ذلك خصوصا لا متناع التوسط لان
 ايا يستلزم التقدد وها للنبية والله تعالى متعال عن التقدد والنبية
 وهذا للاشارة الى حسنة والله تعالى عال عن ذلك ولو سلم جواره على التو
 كما في ذلكم الله ربى كان محمولا على اي طرف الباب ولان لامها صارت
 جزء الكلام بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن هنة اله فاضمحل فيه
 جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب
 صحة ارنه قال يا الناس بعد العلمية وفيه ان علميته لا توجب ^{فصل} ^{الاصول}
 ولك اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهذا كذلك
 في مثل اي في المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم اخر يا تيم تيم عدو
 لا ابا لكم لا يلقىكم في سورة عمر الضم على انه منادى مفرد معرفة

استعمال

في باب النداء

والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل
 بين المضاف والمضاف اليه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور
 على قوله ^{بين} دراغى وجهه الاسد ولا يجوز في الثاني الا النصب لانه
 اما تابع مضاف او تابع مضاف والمنادى المضاف الى آء المتكلم
 يجوز فيه اي في المضاف الى آء المتكلم الوجه الاربعة اي تركيب مفتوح
 الياء وساكنها محذوفها ومقلوب الفاء غلامى فاعل يجوز اي
 يجوز فيه مثل يا غلامى يكون الياء واصلا للفتح ككاف الخطاب و
 السكون للتخفيف ويا غلاما بقلب الياء الفاء والكسرة فتحة او جدد
 الياء وتقويض الالف عنها ويا غلام يحذف الياء والاكفاء بالكسرة
 وبالهاء وقفا عطف الظرفية على الفعلية اي المضاف الى آء المتكلم
 يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفا اي حال كونه موقوفا او على محذوف
 اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفا او خبر مبتدأ محذوف اي هو
 بالهاء وقفا او متعلق فعل محذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفا ^{فصل} ^{الاصول}
 وقفا حال او مصدر للفعل المحذوف او ظرفا في الوقف وقالوا يا
 ابي ويا ابي كسائر ما اضيف الى الياء مع زيادة وجه اخر ككثرة استم
 نائها وورود السماع الى ذلك ويا ايت ويا امت يحذف الياء وتعين
 التاء او بقلب الياء تاء التانيث في ايت اليا لغة كعلامة كذا في تفسير الجا
 البيان واما طولت التاء فيهما لكونها عوضا عن الياء كياء بنت
 واخت عن لواو لكنهما يوقف عليهما بالهاء بخلاف تاء اخت وبنت لان اصل

هذه اصلها واصل تلك زائدة فيفترقان فتحا على وفق حركة الياء وكسرا
 على وفق طبيعة الياء وضما ايضا لاجراة مجرى المضد ولم يذكر للقلبة و
 قوله فتحا وكسرا حال وبلا لاف عطف على محذوف اي بغير الالف وبلا لاف
 يقال يا ابتا بابدال الياء الفاتخية وفيه دون الياء فلا يقال يا ابتا
 ويا امتي تحرزا عن الجمع بين العوض والمعوذ عنه وقالوا يا ابن ام وبيا
 ابن عمر اي اذا كان المنادي لفظا ابن مضافا الى لفظ ام ولفظ عم مضافا
 الياء المتكلم جازيها ما جاز في المنادي المضاف الياء المتكلم مع زيادة
 وجه خاصة اي خصوصية ما خصوصيا فلا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي على
 الوجه المذكورة بل على ما جاء في غير المنادي مثل يا بيا غلامي فقالوا يا
 ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن
 اما ويا ابن عم مع زيادة وجه شذ في المضاف الياء المتكلم وهو حذف
 الالف والاكتفاء بالفتح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف و
 الاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
 ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادي
 جائز وفي غير ضرورة اي يفعل الترخيم في غير المنادي لاجل الضرورة فيكون
 مفعولا له لفعل الترخيم ونحوه واللا يجوز حذف اللام لعدم تحا
 الفاعل لان المضطر الشاعر والجواز صفة لترخيم والتقدير يفعل الترخيم
 للاضطرار والمترحم والمضطر واحد ومنع رفع قوله ضرورة ليس يصح
 الجواز على الخفية محذوف مضاف اي وهو في غير المنادي ضرورة

فعل هذا

ضرورة او مبالغة وهو اي الترخيم حذف مصدر ترك فاعله ومفعوله
 في اخره اي في اخر الاسم في الترخيم ون الافراد فلا يرد حذف الآخر
 في تخويد ودم وغيرهما تخفيفا اي لاجل التخفيف لقانون تصريفي و
 سماع لغوي وشرطه اي الترخيم ان لا يكون مضافا اي عدم كون الاسم
 مضافا لان اخر المضاف وسط حكما والترخيم يختص بالآخر والمضاف
 اليه غير المنادي فلا يساغ للتخيم في جز ما والفتي بالمضاف عن المشبه
 اذ هما متحدان في الحكم واما نحو يا صاح في يا صاحي فشاذ ولو قال وشرطه
 ان يكون مفردا كان اولى ولا مستغاثا لان المطلوب فيه مد الصوت
 والمخفف ينافيه ولا غيرهما من المندوب واما لم يذكر المندوب لانه
 غير منادي عنده ولا جملة لان الجملة محكية كما هي ويكون الاسد
 المرخم اما علما لعدم اليقين فيه لشهرته بخلاف الصفات زائدة للثلاث
 يلزم احلال البنية على ثلثة واجاز الكوفيون ياعم في ياعم وبعضهم
 يازي في يازيد واما بناء التانيث في لا يشترط الزيادة ولا العلمية
 نحو يا شب علما او غير علم لان الاختلاف لو كان كان من قبل الواضع
 لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية فلا يشترط الزيادة على
 الثلثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث بقي ما قبل التاء على الفتح فيدل
 على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فان كان تفسير لكلمة المحذوف
 في اخره اي في اخر الاسم الذي اراد ترخيمه وهو خبر كان زيادتان كاشتان
 في حكم الواحدة في الزيادة دفعة واحدة لمعنى واحد والحكم فيهما وليس

في حكم الواحدة فهو ظرف اعتباري أو العبارة محمولة على القلب كما ساء
 قبل أنه فعلاء والأصل وساء من الوسامة فقلت وأوها هزقة كأنه
 واحد ومروان فيقال يا اسم ويا مروان والالف والهزقة في آخر اسماء
 زيادتان في حكم الواحدة وكذلك الالف والنون في مروان أو حرف
 عطف على زيادتان صحيح صفة حرف قبله أي قبل ذلك الحرف مدة حرف
 علة زائدة حركة ما قبلها توافقها وبين القسمين عموم وخصوص من وجه
 إذ ما يصدق القسم الأول والثاني بكسرى وزا يصدق الثاني
 دون الأول كنصور ودر ما يجتمعان كاسماء ومروان فلذلك لم يكتف
 بأحدهما وهو أكثر الجملة حاله من تفصيلية أربعة أحرف لتلازم
 اختلال البنية محذوف الحرفين حذف أي حذف الحرفان وهو جزاء الشرط
 نحو منصور وعمار وأدرين بخلاف ثمود وسعيد وعاد وإن كان الاسم
 مركبا كبعلبك وخمسة عشر عشرين حذف الاسم الأخير فيقال في بعلبك
 يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتزوله منزلة تاء التانيث في كونها كلمة
 على حدة صارت بمنزلة الجزء وإن كان الاسم المرخم غير ذلك أي غير ما كان
 في آخره زيادتان أو حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف وكان
 الاسم المرخم غير ما ذكر فحرف واحد أي المحذوف منه حرف واحد لخصوص
 الفائدة المقصودة به وعدم موجب حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال في
 يا حارث ويا مال في هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا
 مستمرا وهو أي المحذوف في حكم الثابت فيبقى ما قبله كما كان على الاستعمال

الأكثر فيقال أي إذا كان كذلك فيقال أو عطف على الاسمية السابقة
 مؤولة بالفعلية كأنه قيل جعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء
 يا حارث وقوله يا حار منفعول لم يسبق فعله ويا ثوبوا وبعد ضمة
 في يا ثود ولوجعل المحذوف منسيا والواو آخر الواجب قبلها ياء
 لوقوعها ظرفا بعد ضمة ويا كرو ثوبا مفتوحة بعد فتحة ولا تقلب
 الفالوقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف أي الذي هو في حكم
 الثابت وأولم يكن في حكم الثابت لقيل ياكرا الارتفاع المانع وقد
 للتقليل جعل ما بقي بعد الحذف أسما براسه كأنه لم يحذف عنه شيء فيكون
 له في بناءه وأعلاله وتصحیح حكم نفسه لأحكام الأصل فيقال يا حار
 في يا حارث بالضم كأنه اسم مفرد معرّف براسه فيضم ويا ثوب في يا ثود
 لأنه لما جعل ثوبا براسه صارت الواو ظرفا بعد ضمة فلا جزم قبلت
 ياء وكسرت ما قبلها كاذل ويا كرا في ياكروان لأنه لما جعل كروا سما
 براسه ارتفع مانع الأعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
 الفال تحركها وانفتاح ما قبلها وقد للتقليل استعمالوا أي العرب
 صيغة النداء وهي يا في المندوب وهو أي المندوب المتفجع عليه
 أي الذي تفجع عليه أي لأجله والتفجع التحزن فان قيل لم يذكر المتفجع
 منه نحو أو يلاه ووا مصيبتاه ووا حزناه ووا حسرتاه ونحو
 ذلك قيل هو داخل في المتفجع لأجله فلا حاجة إلى ذكره على حد يسا
 أو واسلة المتفجع عليه والباء للاصاق أي التفجع عليه الملتصق بها أو

وفي جعلها للسببية والاستعانة بنظر واختصار المندوب بواى انفرج بوا
اي لا يدخل واى في غيرم والباء داخله في المختص ون المختص به وحكمه اى
المندوب في الاعراب والبناء تميز اى حكمه من حيث الاعراب والبناء
حكم المنادى اى حكم المنادى لا بقلة او حكم اعرابه وبنائه مثل اعراب
المنادى وبنائه اى ان كان مفردا معرفه فيضمه وان كان مضافا او مضافا
في نصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف ولك اى جازا وجازك
زيادة الالف اضافة المصدر الى المفعول وهو مبتدأ او جازا المقدرا
في اخره اى المندوب لم الصوت المطلوب في الندبة فان خفت الالبس
اى ليس ذلك اللفظ بغير قلت جراء الشرط واغلامكه في واغلامك
اذ لو زيدت الالف لزم ليس خطاب المؤن خطاب المذكر فريدت الياء على
وفق حركة الكاف وواغلامكه في واغلامكم اذ لو زيدت الالف وقيل
واغلامكم لا لتبس خطاب الجمع بخطاب التثنية ولك اى جازا وجازك
الهاء اى هاء السكت لبيان حرف المد وهو الالف في الوقف ظرف قوله
لك او ظرف جاز المقدرا او ظرف الزيادة المقدرة مضاف الى الهاء ولا يندب
الا المعروف اى المشهور ليعذر بغيره في ندبته والتجبع عليه وهذا
مفرغ مفعول ما لم يسم فاعله فلا يقال وارجله اى لا يقال هذا
لرجل غير معين وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال
والا لزم ان يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك مثل را زيد الطويلة بالحاء
الالف بالصفة مع كونها غير مندوب وغير مترج ببرجواز الفصل بغير

الطرف بينهما في السعة قال الله تع وانه لقسمة لو تعلوز عظيم بخلاف القسا
والمضاف اليه حيث اجازوا واما امير المؤمنين وواعبد المطلباء لشدة
امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما وكذا يلحق الجزء الاخير من المضارع للمضارع
غويا طالعاجله وكذا يلحق اخر الصلة في السعة وقراءه ابن عامر قتل اولاد
شركائهم وورد على الشدوخلافا ليلونس اى يخالف هذا القول خلافا ليلونس
فانه اجاز الحاق الالف بالصفة كالمضاف اليه لان الاتحاد بينهما معنى لا يندب
في ذلك عن الامتراج بين المضاف والمضاف اليه لفظا ويجوز بقرينه حذف
حرف اضافة المصدر الى المفعول النداء الامقارنا مع اسم الجنس اى ما
كان نكرة قبل النداء لان المعرف للجنس هو حرف النداء فحذف ما ليس لان
يا فيه ناسبة عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف الناب والتنو
ولان نداه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يبق له
الى انه منادى واسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث و
المندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه نحو يوسف اى يا
يوسف بقرينة المقام اعرض عن هذا وايتهما الرجل اى يا ايها الرجل لان
صورة ايها مختص بالنداء وشد جواب والي حيث يرد حذف حرف النداء
من اسم الجنس اسبح ليل اى بالليل واذا مخنوق اى مخنوق والفاء
بازخريدن واطرق كرا اى كروان وهو شاذ بثلاثة وجوه حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل الرخم اسما براسه وهو مثل
يضرى لمر الضعيف بالانقياد عند حبه من هو اعلى واقوى منه وتام

الطرق كرا الطريق ان النعامة في القرى وكروان طائر ضعيف طويل العنق و
 قيل هذا القول رقية للعرب ليصاد به الكروان وقد للقليل حذف
 المنادى لقيام قرينه اي وقت حصول قرينه دالة على حذفه وتعيينه جواب
 اي حذف الجائز مثل الاحرف البنية يا اسجدوا بالوقوف على ابوابه ابتداء
 يا اسجدوا اي يا قوم اسجدوا والقرينه هنا امتناع دخول يا على الفعل
 بخلاف قراءة الاسجدوا بتشديد الاء ويسجدوا على صيغة المضارع لانه
 ليس من هذا القبيل الثالث من الابواب الاربعة التي يجب حذفها
 المفعول به فيها ما موصولا وموصوف وقوله اضمر اي قد وصله او
 صفة عاملة مفعول ما لم يسد فاعله لقوله اضمر على شريطة التفسير
 اي اضمارا واقعا على شريطة هي تفسيره بابعده فهو من باب اضافة العام
 الى الخاص وهو كل اسم بعده اي بعد ذلك الاسم فعل مبتدا وقوله بعده
 خبره او فاعل قوله بعده او شبهه عطف على قوله فعل مشتغل اي مغمض
 عنه اي عن ذلك الاسم وقوله مستغل صفة لاحد المذكورين ايما كان
 لان اول احد الامر من غير معين او صفة لفعل وفيه بضمير اي بسبب
 ضمير ذلك الاسم او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره لو سلت
 عليه اي على ذلك الاسم لفظا اذ التسليط تقدير انا ثابت ولو تقفني
 استفاء ما دخلت عليه فلا بد من تقديره هو ما كيد ضمير سلت لا ابراز
 المطفأ ومناسبة في موضعه لنفسه مثل زيد اضربت نظيره لا
 بضمير وزيدا مرت به نظير تقديره مناسبة وزيدا جئت عليه لا بضمير

وزيدا ضربت غلامه نظير الاشتغال بالمتعلق وتقدير المناسب ينصب
 بفعل منضم محذوف يفسره اي يفسر ذلك الفعل ما بعد من فعل او
 مشتغل عنه بضمير او متعلقه اي حرف التفسير ضربت في زيد اضربت
 وجاوزت في زيد امرت به واهنت في زيد اضربت غلامه ولا يست في
 زيد اجبت عليه واختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتداء
 اي بالتجزم عن العوامل اللفظية مسندا عند ظرف بخلاف عدم قرينة خلا
 اي خلاف الرفع وفيه لانه اذا عدم قرين خلا فهو راجع حيث هو
 السلامة عن الحذف وخلاف اختيار الرفع من قرين وجوب النصب و
 اختياره ومساواة الرفع وجوب الرفع او عند وجود قرينة اقوى منها
 اي من قرينه خلا في اي اذ لم توجد قرينة خلاف الرفع او وجدت وكان
 قرينة الرفع اقوى كما مع غير الطلب نحو لقيت القوم واما زيدا كرمته
 فالعطف على الفعلية قرينة النصب واما التي تضمنت معنى الابتداء قرينه
 الرفع وقد ترجمت هذه للسلامة عن الحذف واما يكون اما قرينة للرفع لا
 لقننها معنى الابتداء لولا يصحها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم وذكر
 الطلب بشمل الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء وغيرها
 والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط ففي الاطلاق نظر الا ان غير
 لما كان ما تضمن الصدر ومنع تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب
 اصلا فاستغنى عن التقييد ولو قال مع الخبر لكان اخضر لكنه اشارة الى
 استفاء المؤثر في اختيار النصب وقوله غير الطلب اجترأ عن الطلب نحو رايت

القوم فاما زيد فلا تكرر فان قرينة الرفع ح ليست باقوى لمعارضته لزوم
كون الانشاء خبرا سلامة الحذف لكن الحذف هو من لزوم كون الانشاء
خبر الكثرة واذا المفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعد
للمفاجاة وقوع الاسمية وقد رجح السلامة عن الحذف فترجح على قرينه
اختيار النصب وهي العطف على الفعلية وانا قلنا ان الاكثر بعدا اذا المفاجاة
وقوع الاسمية بناء على سماع النصب بعدها والافالقيا س بعدها وجوب
الرفع للزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر في بحث
الظروف ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية ونفهم هنا رجحانها لا
لزومها وهذا تناقض قبل المراد بالزوم فيه الغلبة والززوم الاستعانة
الا اعتبارى المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض واختار النصب
في ذلك الاسم بالعطف على جملة فعلية نحو خرجت فزيدا لقيته للنسب
وبعد حرف النفي نحو ما زيد اضربه وحرف الاستفهام نحو ازيد اضربه
وبعد كلمة اذا الشرطية اى المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيد اضربه
اضربك واحترز به عن اذا المفاجاة وعند المبرد يجب النصب بعدها
وحيث عطف على اذا نحو حيث زيد اتجده فأكرمه وفي الامر والنهي عطف
على قوله بعد اى في وقت وقوع الامر والنهي بعد نحو زيد اضربه ولا ياب
اذهى اى هذه المواضع اى ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية
وحيث وما قبل الامر والنهي مواقع الفعل اى مواضع وقوعه فلا جرم تجا
النصب تقدير الفعل لاز النفي والبرود الداعي الى الاستفهام في الغالب

ليحققان الافعال دون الذات وكذا معنى الشرط الذى تضمنه اذا وحيث
مع عدم رسوخها فيه بخلاف ساير ادوات الشرط وعند عطف على قوله
في الامر خوف ليس اضافة المصدر الى المفعول المفسر اى ما هو مفسر
نصبا بالصفة زيدا فان قيل فلجرح الوجهان كما في اقام زيد قيل كيف
يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل فلجرح النصب اذا التحزن
عن اللبس واجيب قيل هذا وهم اللبس ولذا سماه خوف اللبس مثل انا كل شئ
خلقناه بقدر ينصب كل ولو رفع بالابتداء وجعل قوله خلقناه خبرا له
خيف لسه بالصفة باحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلا والمقصود
فيكون المعنى كل شئ هو مخلوقنا كما يرتقدر والمقصود كل شئ مخلوق
لنا بقدر والا ولغير مقصود حيث يكون خلقناه ح قيدا على ما هو
الظاهر في الصفة فقوم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله
كما هو مذهب المعتزلة في افعال العباد الاختيارية وبهذا حصل الجواب
عما اورد في بعض الشروح من ان حاصل المعنيين واحد ولا خير في الاختلاف
ويستوى الامر ان اى الرفع والنصب الاختيارى اى اقصدا ومنها
يكون مختارا في مثل زيد قام وعمر واكرمه اى عنه او فدان وخود
والا لا يصح عطفه على الصغرى لعدم الضمير فهو منها بعض التركيب
اى اختيار النصب ويستوى الامر ان فيما اذا عطف الجملة التى وقع فيها
ذلك الاسم على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها فعلية فيصح فيه
على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان حصول التنا

فهما في الرفع تكونا سمي فقطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النسب
تكون فعلية فقطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قيل فالسلامة من
الحذف من جهة الرفع قيل هي معارضة بقرب المعطوف وفيه نظر لانها اذا
على الكبرى فهي ايضا قرينة غير مفصولة عنها بشئ فلا يتفاوتان قريبا وبعدا
والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختيار الرفع بلا معارض وان
قصد العطف على الصغرى اختيار النصب بلا اعتبار معارض اذا حذف الذي
هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب
فيستويان في الاختيار ويجب النصب بعد حرف الشرط غير ما صرحا او
صرح ضمنا كما في متى وحيثما وايما الا اذا لم يكن راسخا فيه كاذ الشرطية
وحيث وانا يجب لان الشرط يستلزم الفعل وحرف التخصيص وهي الاولى
ولولا ولوما لا خصا صها بالفعل مثل ان زيدا ضربته ضربك مثال
حرف الشرط والازيدا ضربته مثال حرف التخصيص وليس ازيدا ذهب
منه اي ما اضم عامله على شريطة التفسير لعدم كونه ما لو سطر عليه
هو او مناسبة لنصبه لانه ذهب لا يكا د ينصب بحال وكذا مناسبة
لعدم كونه ناصبا فالرفع اي فاذا كان كذلك فالرفع واجبا وفجبا الرفع
وكذلك اي مثل قوله ازيدا ذهب به في لزوم الرفع تركيب كل شئ فعلا
في الزبر اى في كتب الحفظ والمعنى كل شئ هو مفعولهم كائن في الزبر
وانا يجب فيه الرفع لانه لو سطر عليه قوله فعلا فسد المعنى حيث يصير
المعنى فعلا كل شئ في الزبر وهم لم يفعلوا فيها شيئا ونحو مبتدأ او عطف

على قوله كل شئ الزانية والزاني فاجلد واجميع الشرائط حاصلة فيه
لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو ورتبك فكبر الا ان القراءة السبعة
لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤه بالنصب الا اذا تحمل النجاة لاخره
عن الضابطة المذكورة للتلازم اتفاق القراءة على غير المختار من حيث
ان الرفع في الطلب غير مختار فقال المبرد الفاء فيه بمعنى الشرط فلا يجوز
تقديم ما في جزها والكلام عند سيبويه جملتان اذ قوله الزانية مبتدأ
وقوله الزاني عطف عليه والمجرى محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم او خبر مبتدأ محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان
حكم الزانية والزاني وقوله فاجلد وبيان الحكمها وهو ابتداء الكلام و
الفاء فيه عنده زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمنع التسليط فلا يدخل في الضابطة الفاء فيه بمعنى الشرط الفاء
مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة معلة لقوله وكذلك نحو الزانية و
الزاني ويحتمل ان يكون الزانية والزاني مبتدأ والفاء مبتدأ ثان وقوله
بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول عند ابي العباس
المبرد ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر واللام فيه بمعنى الذي فلا
يكون فيه ذلك لا منعا تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها فحين فيه الرفع
على انه مبتدأ متضمن بمعنى الشرط والكلام جملتان عند ظرف لفهموم الكلام
اي حكم بذلك عند سيبويه والا فاختار النسب دليل على ما ذكر على نحو
القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف سبب الثاني فيلزم سبب المقدم

وسلب انتفاء ما ذكرنا ثانياً أي وإن لم يكن ما ذكر من التحمل كان النسب مختاراً
لكنه ليس مختاراً فيكون ما ذكر من كل وجه التحمل هذا كما يقال إن لم يكن الشمر
طالعة كان الأرض مسودة لكنه ليس مسودة بل مضبته فيكون الشمر
طالعة من استثناء نقيض التالي ولنا أن نقول في بياننا أي وإن لم يحمل على
حل البرد وسيبويه على القول بزيادة الفاء وعدم اتحاد الجملة فالختار
الضبيح يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلا بد أن يحمل الكلام على حمل
أو نقول أي وإن لم يكن ما ذكر فكان الضب مختاراً للوجود الطلب الموجب
لكنه ليس مختاراً ولا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم الحمل على ما ذكر
الرابع بيان الحال والتصيير إن ريد النسبة إلى الثلاثة الباقية أي أبع
الأبواب الأربعة أو أبع الثلاثة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير
اسم لنوع من أنواع المفعول به اصطلاحاً وكان في الأصل مصدرًا وإنما
يجب حذف الفعل في التحذير لعدم الفرضة في ذكره وهو أي التحذير معمول
بتقدير ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول أتق ونحوه وفي تقدير
أتق سماجة إذ لا يقال أتقت زيداً من الأسد بمعنى خجسته ولو قال بقدر
نخج أو بعد لكان أولى تحذيراً مفعول له لا تقدير أو مصدر قد جعل جيناً
وهو ظرف التقدير أي قد وقت تحذير المفعول ما بعده أو وقت ذكر التحذير
مكرراً أو مفعول مطلق أي حذر ذلك المفعول تحذيراً ما بعده أو ذكر التحذير
من نوعيه مكرراً أو الجملة في محل الرفع صفة لقوله معمول والرأ
الجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من البيانة مما موصوفة أو موصوفة

بعده احتراز عن المفعول الذي يفد رائق لكن لا التحذير ما بعده كأيالك لقائل
من اتقى فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله أو ذكر روى على لفظ المصدر
والماضي المجهول وفيهما نظر إذ التحذير من أنواع المفعول به والذكر ليس
بمفعول به وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل وايضا عند المخالفة والزيادة
قد رخصت العطف يكون كلمة أو اضرائية بمعنى بل نحو أنا مقيم أو مشي
بمعنى بل يفقد المعنى قال سيبويه في قوله تق ولا تقطع منهم اثماً أو كفوراً
أنه لو قيل أو لا تقطع كفوراً لغير المعنى فكانت أو بمعنى بل ويمكن أن يقال
أن كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المفعول وكانت
الاضافة من باب جرد قطيعة وكان عطفاً على قوله معمول وكان التقابل
بين المملوك والمملوك عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيراً ما بعده
وإن كانت على لفظ الماضي فهو عطف على ذكر المحذوف أي سواء ذكر المحذر
تحذيراً ما بعده أو ذكر المحذوم منه مكرراً أو عطف على الظرفية المقدرة
بالفعليه وهو قوله بتقدير أتق والتقابل باعتبار القيد والفعل متبرك
منزلة المصدر الجني كاسبق وعلى أن يكون النسخة على لفظ المصدر المضروب
فلا إشكال المحذوم منه الضمير عائد إلى اللفظ واللام مكرراً حال واحترز
به عن قوله الطريق من غير التكرار فإنه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله
مثل أيالك والأسد وراسك وسيقل نظير القسم الأول أي أتق نفسك
أن تعرض للأسد وأتق الأسدان يملكك أو يكون التقدير بتدنيك عن
الأسد وبعد الأسد عن نفسك ولفظ الأسد في أيالك والأسد خارج عن

فنبقى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قلت هو تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها بعد فاعرف واياك وان تحذف
نظير القسم الاول قال عمر رضى اياك وان تحذف احدكم الارنب والمحذف
الرمى بالصبا كما ان المحذف بالخاء والذال المجمعين الرمي بالحصى والطريق
الطريق مثال المحذرينه مكررا وكذا قولهم الصبي الصبي والجدار الجدار
والاسد والاسد والتكرار وتقول اياك من الاسد اى بعد نفسك من الاسد
فالجار متعلق بالفعل المقدرو من ان تحذف اى بعد نفسك من الحذف
واياك ان تحذف ملتبسا بتقدير من اى اياك من ان تحذف اذ حذف
حرف الجر من ان وان شايع كثير ولا تقول عطف على قوله وتقول المذكور
اياك الاسد تقدير من الاسد لا متناع تقدير من فى الاسم الصريح فحذف
اياك ان تحذف وقوله واياك اياك المراء فانه الى الشدة عاء وللشدة
جالب تقدير اياك من المراء شاذ او محمول على ضرورة الشعر وحذف
فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اياك نفسك وازلة
المراء وهذا قول سيبويه اوجار بجري ان تمارى وفيه انه يلزم جواز ذلك
فى سائر المصايد لا شتران العلة وليس بجائز اللهم الا ان يقال هذا وجه
ارتكاب الشذوذ لا انه وجه قياسى المفعول فيه مبتدأ محذوف الخبر اى
منه المفعول فيه بقرينه ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول
او مبتدأ خبره ما قبل فيه وهو فصل وعلى الاولين استيناف وقوله فيه
مفعول بال اسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصول هو ما قبل فيه

لشاكركم

مفعول بال اسم فاعله اى اسم ما قبل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح
اللفظ الذى سماه شئ فعل فيه فعل مذكور فعل اى حدث لا قسم
الاسم مذكور صفه فعل اى لفظا او تقديرا واحترابه عن نحو يوم الجمعة
طبيقة فانه وان كان فعل فيه فعل لكنه ليس مذكور من بيانه زمان او مكان
حقيقين او اعتباريين نحو سرت يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم زيد
الشمس اى وقت قدوم زيد فى مكان ظهور اثر الشمس اذ المصدر قد يجعل
جنا وكذا العين مكانا على قلة ويدخل فى المحذوخا غنم اليوم الذى صنت فيه
فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان شرط قصد ذلك وذكره
هذه الحثية او يراد فعل عام فيه لا استغنى عن قيد مذكور ايضا وشرط
نصبه تقدير كلمة فى اذ لفظها توجب الجر والجمهور على ان تقديرها ظرف
المفعول فيه واذا ظهرت كان مفعولا به بواسطة الجار لا مفعولا فيه و
ظروف الزمان الاضافة من باب ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى من
واللام فى الزمان للجنس كلها تأكيد والضمير للظروف تقبل الظروف ذلك
اى الضمير تقدير فى او قبل تقدير فى لان الميم منها جزء مفهوم الفعل
فيعب انصبا به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لا شتران
فى الزمانية والميم من المكان محمول عليه لا شتران كما فى الابهام ولم يجعل
عليه المحدود ومن المكان للاختلاف ذاتا وصفة ولم يجعل على المكان
الميم لانه فرع فاعمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من التقدير
وظروف المكان واصنافه كاضافة ظرف الى المكان ان كان ظرفا للمكان

الشرطية خبر المبتدأ مبهما أي ان كان من الجهات الست وما الحق بها على
تفسيره قبل تقدير في وقبل النصب تقدير في والآي وان لم يكن
طرفي المكان مبهما فلا تقبل النصب تقدير في ولا تقبل تقدير في وفسر
المبهم بالجهات الست وهي امام وحلف وبين وشمال وفوق وتحت وزل
الناء في العدد لان الجهات مؤنثة قيل المبهم هو التكررة ويرد عليه خلفك
واما ملك وقيل هو غير المحصور ويخرج منه نحو فرسخ ولا خلاف في انحصار
على الظرفية وقيل ماله اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه ويندرج فيه
نحو عند ولدي لان اسم عند ولدي لا يطلق باعتبار ذلك المكان بل
باعتبار المضاف اليه وقال الأكثر من المتقدمين هو الجهات الست
وهو الذي اختاره المصنف هنا ويرد عليه عند ولدي لفظ مكان وما بعد
دخلت فانها تقبل ذلك مع انها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك
بالحمل للايهام او الكثرة وحمل عليه اي على المبهم عند ولدي وشبههما
نحو دون وسوى لهما اي عند ولدي وكذا شبههما والمراد الايهام
اللفوي واللا يستقيم الحمل وحمل عليه لفظ مكان وما بعناه اذا كان
الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقت
مقامك ووضعت موضعك الى غير ذلك من ذوات اليم ما يجري هذا
المنجى لكثرة اي لكثرة استعماله دون ايهامه وحمل عليه ما بعد دخلت
وما يقارب من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت
الفرقة على الاصح اي جملا واقفا على القول الاصح او على المذهب الاصح

قيل هو متعد وما بعده مفعول به لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضد
الخروج الذي هو لازم البتة رجحان لزومه وينصب المفعول فيه بعامل
منضم جواز ابلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال شئت
وعلى شريطة التفسير يكون اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقة
لوسلط عليه هو او مناسبة لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او اكلت في
غداة او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلة وهو في كون نصيبه واجبا او
مساويا او مختارا للرفع او مرجوحا مثل المفعول به فيجب في نحو ان يوم الجمعة
صمت فيه ويختار في نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وافطرت يوم الخميس
ويوم الجمعة صمت فيه وليستوى الامران في نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه مع وزج الرفع نحو اما يوم الجمعة فسررت فيه ولقيت زيدا فاذا
يوم الجمعة صام فيه واما امتناعه وجوب الرفع في نحو يوم الجمعة صمت
فيه ويوم الخميس سرت فيه فيجمل الثبوت للانع ويحتمل العدم لتوسيع الظرف
المفعول له مبتدأ محذوف الخبر وخبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول
وله ما لم يسم فاعله هو ما اي اسم ما فعل بدالة ما سبق في المفعول المطلق
لاجله مؤثرا كان او اثر او احتراز به عما لم يفعل لاجله كسائر المفاعيل
والمحققات فصل اي حدث لا الفعل الاصطلاحي مفعول ما الرئيس
لقوله فعل مذكور حقيقة او حكا فلا يرد كون صورة الفعل محذوفا
والحق ان يقول هو ما فعل لاجله مضمون بمامله وفيه وفيه ويرد على الحد
نحو كرهت التأديب الذي ضربت لاجله وضربت واعجبتني التأديب فانه قد فعل

لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد الخيشية او قد يكون عاملا لضعاف
 قديمه كور مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية وقعدت عن الحرب
 جينا نظير العلة المؤثرة ولو ذكر في موضع قعدت جينا صادرت شجاعة
 لكان احسن خلافا للزجاج اي يخالف هذا القول خلافا لابي اسحق الزجاج
 فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر نوعي لانه علة المصدر
 فيقام مقامه كما اقيمت الله مقامه في ضربت سوطا فالمعنى اذ به البسر
 وجنت بالفعول عن الحرب جينا او ضربته ضرب تاديبا وقعدت قعودا
 وقيل لا يقال قعود جين الا مجازا وفيه نظر لان اضافة المسبب الى السبب
 ليست مجازية ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخل في حقيقة
 الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث
 ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا اشد
 ضربا من غير ان يخرجها عن حقيقة ما والالة الزم للفعل من العلة لاحتمال
 اليها اذا جئت لا يتصور الكتابة بدو القلم ولا الضرب من غير الالة من
 سوط ونحوه ولا النجم من غير قدوم وكذا سائر الافعال المتعلقة بالالاه
 بخلاف العلة لتحقيق العيث ولذا جعل المفعول له مستدعي للفعل لا مستلزم
 فلا يلزم من اقامته ما هو الزم من العلة اقامتها وشرط نصبه اي المفعول
 بقدر اللام لانها اذا ظهرت لزمت الجر وانما يجوز حذفها اي تقدير اللام وضع
 الظاهر موضع المضمرة عبر عن التقدير بالحذف للتبسيط على جريان الاصطلاح
 باطلاق كلا اللفظين اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا

كجئتك للسمن لفاعل الفعل احتراز عما اذا كان فعلا لغير نحو جئتك لمجبتك
 اي اي المعلن اي اتخذ فاعله وفاعل عامله ومقارنا لاي للفعل المذكور
 في الوجود اي اتخذ زمانها واحترز به عما اذا لم يكن مقارنا لاي في الوجود
 نحو اكرمك اليوم لو عدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه
 بهذه الشرايط يشبه المصدر فتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
 بخلاف ما اذا اختلف شيء منها ولا ان اكثر علل الافعال كذلك في وجودها
 يكون ظاهرة في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام
 بخلاف ما اذا اختلف شيء منها كذا ذكره المحم وشرط بعضهم التكرير في
 الحال والتميز وقوله واغفر عوراء الكريم اذ خارده واعرض عن شتم
 اللئيم تكميلا لجملة عليه المفعول مبتدأ محذوف الخبر اي من المفعول معه
 بقرينه ما سبق او خبر محذوف مبتدأ اي هذا بيان المفعول معه او مبتدأ
 خبره مذكور وهو فصل قوله معه مفعول ما لم يسم فاعله المذكور بعد
 الواو التي بمعنى مع احتراز به عن سائر المفاعيل لمصاحبة مفعول ايضا
 المصدر الى المفعول فعل احتراز به عن كل رجل وضعته فتناول نحو ضربت
 زيدا وعمروا اذا كانت الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا
 لا مفعول معه لكنه لم يقصد فيه هذه الخيشية وانما لم يقل فاعل فعل مبتدأ
 نحو قولك فحسبك والفتك سيف مهند لفظا او معنى اي سواء كان
 الفعل لفظيا او معنويا نحو استوى الماء والخيشية ومالك وزيد اي ما
 نصنع فان الفاء للتفسير كان تامة او ناقصة الفعل الذي قصده

مهاجدة المفعول معه بعبولة لفظاً أي مفعولاً أو لفظياً تميزاً وخبراً أو
حال وجاز الوال للحال أي وقد جاز العطف أو عطف جملة على جملة
فالوجهان جائزان العطف وكونه مفعولاً معه إذا ما منع عن واحد
منهما والجملة جواب الشرط مثل أي نظيره ثابت في مثل جئت أنا وزيدا
النصب على أنه مفعول معه الرفع على العطف مجازاً لكان التأكيد والـ
أي وإن لم يجز العطف تعيين النصب على أنه مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل
أي نظيره جئت وزيدا فإنه امتنع العطف فيه لعدم تأكيد المتصل بالنصب
فيعين النصب على أنه مفعول معه وإن كان تاماً أي وجد الفعل معنى
أي معنواً حالاً أو تميزاً وجاز عطف على كان أو حالاً أي وقد جاز العطف
بأن لم يمنع عنه مانع معين جزاء الشرط وقيل اختير العطف حيث لا يعمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف مثل
ما لزيد أي أي شيء حصل لزيد وعمره والـ أي وإن لم يجز العطف تعيين
النصب حيث لا وجه سواه مثل ما لك أي أي شيء حصل لك وزيدا
وما شأنك أي أي شيء أمرك وعمره فإنه امتنع فيهما العطف لأن الكاف
ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا إعادة الجار والمجرور
عطف عمره أيضاً على الشأن لأنه خلاف المعنى إذا المعنى ما شأنك ونفس
عمره وسؤال السائل عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر لأن
المعنى ما تصنع دليل على كون المثال من باب العامل المعنوي الحال
لما فرغ من الفاعل شرع في التحققات ما بين احتراز عما بينهما هيئة

احتراز عن التميز لأنه بين الذات الفاعل أي حال صدور الفعل عنه
فلا يرد الصفة لدلالة التميز على هيئة الموصوف مطلقاً أو مانعة الخلود ^{نقد}
الجمع المفعول به أي حال وقوع الفعل عليه فلا يرد ضرب زيد الراكب
لدلالة التميز على هيئة الموصوف مطلقاً وقد يقع الحال عنهما نحو رأت زيدا
راكبين ولقيته مسعداً متخذاً على الجمع والتفريق فلو قلت زيدا قائماً
اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد والحال يقع عن المفعول به
ولو جاز غوملة أبرهيم خيفاً وإن ياكل لحم أخيه ميتاً ^{الله} إذا المتناهي ^{عليه}
في مثله لم يحل المتناهي وإنما يقع الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل
أو المفعول به لمسا جنتها أياه في صدور الفعل أو وقوعه لفظاً أو معنى
نحو ضربت زيدا قائماً مثال الفاعل والمفعول للفظين ومنهم من يقول
الطريق في مثله أن يقال قوم أو يقوم لاقائماً للباس إذا علم السامع
من القايم منهما وزيد في الدار قائماً مثال الفاعل المعنوي وفيه أن قائماً
حال من الضمير في الدار وهو فاعل لفظي وفيه وهذا زيد قائماً مثال المفعول
المعنوي إذا المعنى أشير إلى زيد قائماً وعاملها أي الحال للفعل لأنه الأصل
في العمل نحو ضربت زيدا قائماً أو شبهه أي الفعل لكان الشبه نحو زيد
ذاهب ركباً أو معناه أي معنى الفعل نحو هذا زيد قائماً ومثل ساء لاغنا
وحرف البناء والتمني والترجي والتشبيه ونحوه ما فيه معنى الفعل نحو يا زيد
قائماً وليت عندنا قائماً ولعله في الدار قائماً فكانه أسد صائداً وشرطها
أي أمثال عند البصريين أن تكون نكرة أي كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة

في النصب ولا النكرة اصل والعرض يحصل بها والتعريف زايد على العرض
 ولا انها لا تحتاج بحسب معناها الى التعريف لان المقصود من الحال فينبى
 الحدث المنسوب الى الفاعل والمفعول والنكرة كافية فيه وصاحبها مبتدأ
 وخبر قوله معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ
 ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه
 بالحال غالبا متعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة لانتكيز الحال لانه في
 لا غالب اى تعرف صاحبها غالبا اى في غالب الاستعمال وزمانا غالب
 وارسلها العراك جواب هو ال مقدر حيث وقع المعرفة وهو العراك ووحده
 حاليين وجوابهما تاويلهما بالنكرة وتامه وارسلها العراك ولم يرد لها
 ولم يشفق على نقص الدخال اى اورد لها معتركة مزدحمة مرة واحدة ولم
 يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمرآحة فقوله العراك اى معتركة او يعتركت
 العراك وقوله ولم يرد لها من الذود وقوله يشفق من الاشفاق وهو
 الخوف وقوله نقص الدخال عبارة عن تمام الشرب ^{بها} والدخال هو ان يشرب
 البعير ثم يرد من العطن الى الخوض ويدخل بن بعيرين عطشانين يشرب منه
 ما عساه لم يكن يشرب ومرت به وحده اى مفرد او ينفرد انفرادا وجو
 نحوجا واقضتهم بفضيضمهم اى اكبرهم باصغرهم اى كثر من مجتمعين ومرت
 بهم الجماء الفقير اى ما تزين وجه الارض اكثرهم تناول بالنكرة كاذكرنا
 وان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة وجب تقديمها اى تقديم
 على صاحبها التحصيل النكرة تقديمها وفيه وثلاثا يلين بالصفة في النصب

فان قيل فليجز الوجهان كونه ذا حال ومبدا منه عند التقديم وكلونه خلا
 وتميزا في طاب زيد فارسا قيل الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق
 الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم القياس المقصود بغيره بخلاف
 الوجهين في صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال
 واما كونه مبدا منه فكونه في حكم النتيجة والتكرار فيستويان فلا يلزم
 اللبس بخلاف الوجهين في طاب زيد فارسا لا استواءهما في كونهما على الـ
 ولا تقدم الحال على العامل المعنوي لضعفه الا اذا كان ذا الحدثين نحو
 زيد قائما كعمرو قاعدا بخلاف الطرف فانه تقدم على العامل المعنوي
 تسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام نحو اكل يوم لك ثوب
 وقوله بخلاف خبر مبتدأ محذوف اى هو ملتبس بخلاف الطرف والجملة
 معترضة او هي حال عن فاعل لا تقدم وفيه وفيه ولا تقدم عطف على قوله
 على العامل المعنوي ولا زائدة لتأكيد النفي نحو قوله تعالى ولا السالين على
 صاحبها الجور فلا يقال مرت رابية بهند لانها ازفنده فان وقع
 بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز
 وقوع المتبوع ولا يرد غورا كاجاء في زيد لان الفاعل من حيث هو مسند
 اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس المستد في الاصح يتعلق
 بقوله ولا تقدم على الجور وخلافه لابن كيسان فانه اجاز ذلك متمسكا بقوله
 وما ارسلناك الا كافة للناس والجواب ان كافة حال من كاف والتاء
 للبالغة وكل ما دل على هيئة مشتقا ولا متع ان يقع حالا اى مع وقوعه

حالا مثل هذا مبتدأ بـ ا طيب خبره منه اي من نفسه رطباً فبـ ا و
وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية والرطوبة مع انهما ليسا مشتقين
والعامل فيهما ا طيب وقدم بـ ا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه
اذا تعلق بـ ا الحديثين حالان يلزم ان يلى كل منهما بمتعلقه والبسرية تعافت
بالمفضل فيجب ان يليه وهو هذا والرطوبة تعلق بالمفضل عليه فيجب
ان يليه وهو ضمير منه وقيل يتعلق بـ ا بمعنى الاشارة ويلزم تقييد الاشارة
بحالة البسرية وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل الشيء على نفسه باعتبار
حالة واحدة وهي الرطوبة لان البسرية لم يتعلق باسم التفضيل وتقدير
اذا كان بـ ا لا يعني عن احد هذين الوجهين فلا حاجة الى تقديره ويكون الحال
جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وقيد بالخبرية لان
الانشائية لا يثبت لها في نفسها واثبتت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه
فقوله خبرية احتراز عن الانشائية لانها لا تقع حالة ولا خبرا ولا صفة فالجملة
الاسمية اذا وقعت حالة ملتبسة بالواو ونحو جاء في زيد وابوه قائم والضمير
او بالواو وحده نحو جئت والشمس طالعة وانما احتاجت الى الواو لان
الاسمية خارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التغير وبـ ا والضمير
وحده نحو كلمته فوه الى في وقوله ولولا جناح الليل ما آتيناك الى جعفر
سـ ا له لم يترك على ضعف متعلق بقوله او بالضمير وانما ضعف بالضمير وحده
لانه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق ما ياباه وهو
فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على ارتباط

خاص وهو ارتباط بالحالية والمضارع المبتدأ نحو جاء في زيد يضرب
بالضمير وحده حال اي منفرد لانه كما المفرد واما نحو قمت واخبت وجهه
فبـ ا انا اخبت وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المبتدأ بالواو
والضمير او باحدهما بلا ضعف وقل ترك الرابطين ولا بد في الماضي المبتدأ
الواقع حالا من قد لان الماضي الواقع حالا ماض في زمان العامل و
قد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالترتبات قد انفردت الى الحال لتقريب
الى زمان العامل فيتميز زمانها محكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون الما
قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرافلا يقال مات الشيخ
وقد ولد فلان في يوم كذا او قال فلان اليوم كذا وقد قال رسول الله ص
كذا لعدم القرب وعدم صحة الاستعمال قد اللهم الابتداء بل ظاهرة اي
حال كونها ظاهرة نحو جاء في زيد وقد ركب او مقدرة بحوله تعالى
او جاء وكه حشرت صدورهم ويجوز حذف العامل في الحال المؤكدة اي
عامل الحال باضافة المصدر الى المفعول كقولك للسافر اي لمن يريد السفر
راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا بقرينة المخاطب ويجب حذف العامل
في الحال المؤكدة فلا يرد نحو قاتل في قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو والملا
واولوا العلم قاتلوا بالقسط وقوله تع مدبرين في قوله ولوا مدبرين لان ذلك
غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما هي حال دائمة ومؤكدة لم يوجد فيها وجوب
حذف العامل على اختلاف القديرين مثل زيد مبتدأ البول خبره عطوفا
حال اي احقه او اثبتته قال صاحب المفاتيح احق التقدير ان عندي

ان يقدر بحجى عطفوا وشربها أى شرط وجوب حذف عامل المؤكدة ان يكون
الحال مفعلة مؤكدة لمضمون أى لفهوم جملة اسمية عقدها من اسمين
لا عملها التميز مبتدأ محذوف الخبر أى من النصوصات التميز او من المتخفا
بالمفعول التميز وخبر المبتدأ أى هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون
قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف أى هو ما يرفع ما يرفع صلة اوصفة الابهام
مفعول يرفع المستقر أى الثابت فى الوضع احتراز عن خورائت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع الابهام قوله عينا لكنه غير مستقر فى وضعه بل نشأ
فى الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع واختلافه و
يتعلق بقوله يرفع قوله عن ذات احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن
الهيئة لا عن الذات مذكورة صفة ذات نحو رطل زيتا او مقدرة ناشية
عن نسبة فى جملة نخطاب زيد نفسا او شبيها او اضافة كما ستعرف و
يدخل فى هذا التميز صفة الابهام نحو رات هذا الرجل وعطف البيان والبدل
من ضمير الغائب او مبهم آخر والمجرور فى خاتم فضة وغير ذلك وان اوجب
ان كلام ذلك لم يذكر بهذه الهيئة فلا تم ذلك فى صفة المبهم وعطف
البيان والمجرور فى خاتم وان اوجب بالترام ان المجرور فى خاتم فضة
تميز وان كان مجرورا وسائر ما ذكر توابع والمقسوم غير التوابع لادلاله ذكر
التوابع بعد ذلك لضاع قيد استقر لاخراج الصفة لخرجهما ما ذكر
فالاول أى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة عن مفرد أى يرفعه
عن مفرد والمراد ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار ما يرفع

٢٢
قد ر الشئ وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس غالبا رضا
غالبا او زمانا غالبا اما فى العدد من باب ظرفية الجزئى للكل وهو صفة
مفرد أى مفرد كائن اما فى العدد نحو عندى عشرون درهما مثل بعشرين و
احد عشر درهما ليكون مثالا لامين العدد والتام بنون تشبه نون الجمع
فدرهما تميز برفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هى مفرد مقدار وهو
العدد وسياق ذكر غير العدد وبيانها واما عطف على اما فى العدد فى غيره
أى فى غير العدد نحو عندى رطل زيتا مثال الكيل والتام بالنون والمراد
ما يكال بالرطل لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع الابهام
وعندى منوان يشبه منا وهو مرادف المن والمراد ما يوازن بالنون
وقوله سمننا يرفع الابهام وهذا مثال الموزون والتام بنون البنية و
على التمرة خبر واجب التقديم لان معاد الضمير فى المبتدأ مثاها أى مثل التمرة
زيتا تميز وهذا مثال المقياس والتام بالاضافة وقفيان بن ابيفرح التميز
ان كان جنسا نحو عندى رطل زيتا لان الجنس ما يقع بمجرور عن التاء على
القليل والكثير فلا حاجة الى ثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والصبر
بخلاف رجل وفرس الا ان قصد الانواع مستثنى مفعول أى يفرد ان كان
جنسا فى جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع فيقال رطل زيتين او زيتا
فيتثنى بقصد النوعين ويجمع بقصد الانواع وفى استثناء قصد الانواع
دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يجوز كما جاز طاب
زيد جلستين والمراد بالانواع ما فوق الواحد ويجمع وثنى جواز او انما تثنى

بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالشبهة اولى والمراد بالجمع اللغوي فيناول
 الشبهة ايضا في غير اي في غير الجنس نحو عند عدد ثوبا او ثوبين او اثوابا
 ثم ان كان التميز ملتبسا بتون او بنوز الشبهة جازية الاضافة اليها
 لمحصل الغرض بهذه وهو البيان مع الحقة بترك التنوين وانما التزم
 الاضافة في ثلثة رجال ومائة رجل واخواتهما طلبا للتخفيف بترك
 التنوين لكثرة استعمال العدد والاى وان لم يكن بتون او بنوز الشبهة
 فلا يجوز الاضافة الا بقله ونحو عشر درهم وستوك قليل فلا يرد ان
 نحو ستين عمرا وسبعون رجلا يجوز فيه ستون وسبعون رجلا بالاضافة
 فلا يستقيم الشرطية ولا يرد نحو حسن وجه لانه تميز النسبة لا تميز المخرج
 وانما يجوز الاضافة لثلاث يلزم بقاء نون شبه نون الجمع او حذف نون
 وضعت مع الكلمة في نحو عشرين درهما او اضافة المضاف في نحو ملو
 عسلا او عن غير مقدار اي ما ليس بكيل او وزن او عدد او مقياس عطف
 على قوله عن مفرد مقدار غالبا نحو خاتم حديد فان الخاتم مبهم باعتبار
 الجنس تام بالتنوين فاقضى تميزا والتخفيف اي خفض التميز عن غير المقدار
 اكثر استعمالا لمحصل الغرض مع الحقة وقصوره عن طلب التميز لان
 الاصل في المبهات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي ما رفع
 الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة اي يرفع عن ذات نشأت عن نسبة
 وهي المنسوب اليها في الاصل حاصلة في جملة او ما ضاهاها اي ما
 ضاهاها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلي ماء واسم

المفعول نحو الارض مفعلة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها
 واسم التنزيل نحو افضل ابانحوطاب زيد نفسا مثال الجملة اي طاب
 نفس زيد وزيد طيبا بامثال ما ضاهاها وابوة ودارا وعلما نكر
 الامثلة بشير الى اثره اصناف التميز حيث يكون اسما للنسب عنه او
 متعلقه عينا او عنهما من الامور الاضافية او غيرها فالاب يتحمل ان
 يكون ^{للمتعلق} ويتحمل ان يكون متعلقه وهو عين اضافي والابوة والدار والعلم
 متعلقا فالابوة عرض اضافي والدار غير اضافي والعلم عرض غير اضافي
 وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل او في اضافة
 عطف على قوله في جملة مثل عيني طيبه فاعلى عيني ابا وابوة ودارا
 وعلما والله دره فارسا مثال التميز صفة والدر في الاصل اللبن وفيه
 خير كثير للعرب فاريد به اخيراى لله خيره فارسا وورد هذا المثال
 صاحب الفصل مثال التميز المفرد والمضمر مثال التميز النسبة على خلاف
 الوجهين في التميز فان كان التميز مبهما كضمير رب رجلا كان التميز للمفرد
 كاذبا اليه صاحب الفصل وان كان مبهما معلوما كان التميز للنسبة
 كاذبا اليه المس تم ان كان التميز اسما غير صفة ينعى صفة اسما
 جعله اي ذلك الاسم كايما لما انتسب عنه اي اسما لما انتسب التميز عن
 عامله وعبارة عنه كزيد في طاب زيد فما انتسب عنه هو ما نسب اليه
 عامله وجعله منتسبا عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتسب لكنه لما
 كان ^ن بالنسبة حيث انتسب باعتبار نسبة اليه يسمى منتسبا عنه مجازا

اجاز ان يكون التميز اسما له وعبارة عنه او اسما لمتعلقه نحو طاب زيدا
 ابا فقلوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا خوشست زيد
 ازان روكة او پدرست ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويرجم بقولنا
 خوشست زيدا ازان روكة او را پدرست ويرد عليه طاب زيد نفسا
 حيث لا يصح كونه لمتعلقه وعجابه بالمنع او بتقدير المعطوف في الشرط
 اي ان كان اسما يصح جعله لما انتسب عنه ولتعلقه وفيه نظر للروم
 اتحاد الشرط والجزاء وفيه وقيل معناه ان كان اسما يصح جعله لما
 انتسب عنه ولتعلقه افراد او غيرهم جاز كونه لكل منهما تركيبا او تميزا
 بالجمل على حذف المعطوف في الشرط واختلاف الشرط والجزاء باعتبار
 الحثية فلا يرد طاب زيد نفسا وفيه انه على هذا يندرج في الشرطية
 الثانية وليس كذلك اذ نفى المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض
 اي بعض كان وعلى تقدير استثناء المجموع بنفي صلاته لمتعلقه لا يرتفع عليه
 صلاح كونه لمتعلقه والحق ان نحو طاب زيد نفسا ايضا يجوز ان يجعل
 لما انتسب عنه او لمتعلقه اي طاب زيد نفسا من حيث انه نفس من النفوس
 او من حيث ان نفسا من النفوس تعلقت به فكل موضع يصلح جعله لما
 عنه تعين كونه لمتعلقه وهذا لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن
 بدعي ونحل الشارحون تصحيح الشرطين بامور لا يغلو كل من ذلك عن اشتبا
 والا اي وان لم يصح جعله لما انتسب عنه فهو لمتعلقه اي فالتمييز اسم
 متعلق ما انتسب عنه فيطابق للتمييز فيهما اي في الصورتين ما قصد

من الافراد والشيء والجمع اي ان كان المقصود الافراد توقي بالمفرد وان كان
 المقصود الشيء توقي به وان كان المقصود الجمع توقي به الا ان يكون التميز
 جنسا اي فيطابق في جميع الاوقات لا وقت كونه جنسا يقع على القليل
 والكثير ففهم لما مر نحو طاب زيد علما ان المقصد الانواع اي لا وقت قصد
 الانواع فقال طاب زيد عليين او علوما والاستثناء ان استغنى عنها لانه
 ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالثنى وان قصد الانواع فالجمع
 فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد وان كان التميز صفة اي اسم فاعل
 او مفعول او صفة مشبهة او اسم التفضيل كانت تلك الصفة كانه
 وصفه له اي المنتسب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور او
 محل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيد ولا يحتمل
 ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه اي مطابقا للنتسب عنه في
 الافراد والشيء والجمع والتذكير والتانيث لكونها حا ملة للضمير و
 احتملت تلك الصفة الحال لا استقامة المعنى على الحالية نحو طاب زيد
 فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا تقدم التميز على عامله
 اذ اكان معمول لا غير الفعل فلضعفه واما اذا كان معمول للفعل فلكونه من
 حيث المعنى فاعل للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او لمطاويعه نحو
 وفجرنا الارض عيوننا اي تفجرت عيونها ولا تقدم لاستناع البيان قبل
 الاجال وفيه وفيه فالاصح اي واضح المذهب ان لا يقدم التميز على الفعل
 ايضا مع قوة في العمل خلافا لما زنى والمبرد والفراء تمسك بقوله

انتهج ليلى بالفراق جيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب حيث تقدم
نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروي في تطيب الياء وضمير كاد
للجيب ونفسا تميز من نسبة كاد اي وما كاد نفس الجيب فلا تسك
وان كان المروي فيه التاء الفوقانية فمحتمل ان يحمل على هذا الوجه وكون
التانيث باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الجيب تطيب وان
يحمل على انما اراد الشان في كاد وحذف الخبر وتفسيره بالمذكور وعلى هذا
يعود ضمير تطيبا الى سلمي اي وما كاد الشان تطيب سلمي نفسا اي تطيب
نفس سلمي المستثنى اي من المحققات المستثنى وانما لم يعرفه لكونه
كالمشترك اصطلاحا والمشارك لا يعرف بغير جامع وان امكن تميز
متصل ومنقطع وتسمى منفصلا ايضا فان قيل ليس هذا تقسيم الكل
الى الاجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكل الى الجزئيات لانها يكون متوا
لا مشتركا قيل يمكن ان يكون من الاجزاء بارادة ما هو المشترك بين القسمين
على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد به اللفظ ويكون من باب حمل المدلول
على الدال وفيه فالمشغل الفاء للتفسير المخرج اخترازا عن غير المخرج عن
شيء وهو خبر المتصل عن متعدد داخل فيه افرادا فخرج تركيبا فلا من
وهذا القيد مستمد من اذ الاخراج لا يكون الا عن متعدد لكنه ذكره
لبين التفصيل لفظا نحو جاء في القوم الا زيدا او نقيرا نحو ما جاء في الا زيدا
وقرأت الا يوم كذا بالا غير الصفة وانواتها اخترازا عما اخرج عن متعدد
بلفظ استثنى ونحوه نحو جاء في القوم مستثنى عنهم فزيدوا استثنى عنهم

زيد والمنقطع هو المذكور خبر المنقطع بعدها اي بعد الا غير الصفة غير
مخرج وهو اي المستثنى بدون تعيين احد المعنيين وفيه وفيه فالضمير عائد
الى المستثنى بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز لا
وجه عموم المشترك وفي الكلام من المحسنات صفة الاستخدام ان اريد
بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على
الدال وان اريد عموم المجاز فلا استخدام منسوب اذا كان المستثنى واقعا
بعد الا غير الصفة وقوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة
ليس مستثنى كذا في بعض الشروح فهو قيد واقعي احترازي في كلام موجب
اي ما ليس بنفي ولا نهي ولا استقناء والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا
يوم كذا واخترازا عما اذا وقع في كلام غير موجب لا نه ليس ح واجب الضب
بل يختار فيه البدل او يعرب على حسب العوامل على ما ينبغي او مقدما في كلام
موجب او غير عطف على قوله بعد الا على المستثنى منه مفعول مالم يسم
فأعله لقوله المستثنى والضمير للاسم الموصولة نحو ما جاء في الا زيدا احد
او منقطعا عطف على قوله مقدما نحو ما جاء في القوم الاحمارا على الاكثر
ظرف المنسوب المنسوب على قوله او كان منقطعا او خبر مبتدأ محذوف و
قيل يجوز فيه الرفع على البدل تمسكا بقوله وبلدة لسرها انين الى البعافير
والا العيس والجواب انه جعل متصلا على وجه الاستعارة فابدل او يقال
بقدره وليس فيها الى البعافير على وجه التفرغ وحذف العامل وانما يجب
النسب في هذه المواضع لاستعانة النسب لشيءه بالمفعول في كونه فضله

ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في
 المواضع الثلاثة المذكورة اما في الاول فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم
 الاعجاب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف غير الموجب لا مكان
 تكرير اصل العوامل مع ترك النفي العارض وفيه ان لا موجب بعد الاثبات
 النفي كما في قرأت اليوم كذا تقدير ما قرأت يوم كذا والزم كون المستثنى منه
 في حكم النتيجة فيكون في حكم التفرغ وهو متمنع في الاعجاب وفيه انه يتو
 جواز البدل فيما يصح فيه التفرغ في الاعجاب كقرأت ايام الاسبوع الا يوم
 الجمعة وليس كذلك واما في الثاني فلا امتناع التقديم في البدل واما في الثالث
 فلم عدم الاتحاد والملازمة فان قيل فليكن بدل الغلط قبل هو غير واقع في
 كلام الفصحاء وفيه ان النحوي يحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبدل
 والاولى ان المتنع لا بدال في الاعجاب للزم الاعجاب في المستثنى
 بتكرير العامل الموجب وفي المنفى للزم الغلط في العامل والممول جميعا فان
 او كان المستثنى بعد خلا نحو جاء في القوم خلا زيدا وعدا نحو جاء في
 القوم عدا زيدا في الأكثر لكونها فاعلين ماضيين ناصبين عدا بنفسه
 وخلا بعدا لا يصلح حذف من والمستثنى بعدها مفعول به وقد اجيز الجرح بهما
 قال السيرافي لما علم خلا في جواز الجرح بهما الا ان الضمير ما اكثر او خلا
 وما عدا نحو جاء في القوم اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمرو واما لزم
 بهما لتعيين فعليتهما بالمصدرية وروى ابن البناء عن الاخفش الجرح بحمل
 ما عدا لا مصدرية وروى ذلك عن الجرحى ايضا ولعل هذا لم يثبت عند ^{المصنف}

ولم يقتصر حتى لم يقل في الأكثر وهما في الكلام في محل النسب على الظرفية نحو
 جاء في القوم ما خلا زيدا او ما عدا اكبرا اي وقت خلوقهم او خلوق مجيئهم من
 زيدا او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم وليس نحو جاء في القوم زيدا ولا
 يكون نحو سيجي اهلك لا يكون بشرا واما يجب الضب بعدها لانها مضاف
 لما قصه للغير هما في التركيب محل النسب على الحالية ولزم اضمار اسمها
 في باب الاستثناء وهو من غير راجع الى بعض مضاف الى المستثنى منه اي ليس
 بعضهم زيدا كما فعل عدا وخلا واعلم ان كلمات الاستثناء محصورة ^{في} في
 عقلا وجوزية اي في المستثنى الضب على الاستثناء ولا يضعف الا في
 نحو لا اله الا الله من حيث انه يوم وجها متمنعا وهو البدل من اللفظ و
 يختار البدل اي في مستثنى متعبل مؤخر ليخرج المنقطع والمقدم على ^{المستثنى}
 واما يختار البدل لانه يكون ح غير فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا فاما بعد
 الا احتراز عما وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا
 او عدا او ليس ولا يكون او غير او سوى او غو ذلك وقوله فيما بعد بدل من
 قوله فيه واما في النسخة التي لم يقع فيها فيه فهو ظرف تنازع فيه عاملا
 فاعمل الثاني وحذف الظرف من الاول فيكون عمولا لاختار ويكون ممول يجوز
 محذوف في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
 وجوبا كما مر واما في قوله قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى
 فانه يحذف على حسب العوامل مثل ما خلوق الا قليل بالرفع على البدل والا
 قليلا بالنصب على الاستثناء ويعرب المستثنى اليته بخلاف ما مررت باحدا ^{زيد}

على كثر العامل في البدل لقوله تع للذين استغفوا من امر منهن فانه وان
اعرب بعامله لكنه ليس فيه ذلك البتة بل يجوز فيه اعرا به بكثر العامل ^{بمعنى}
وجوز اعرا به بتبعية ولا يرد صورة البدل لان المراد بلا تبعية على حسب
العوامل اي على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه او لا فليرد
ما مررت الا يزيد وفيه والمقصود انه يرفع ان كان العامل واقعا نحو ما
جاء في الازيد ونصب ان كان ناصبا نحو ما رايته الا يزيدا وبحران كانا
نحو ما مررت الا يزيد وفي القسم الاخير نظر بعرف بالتأمل وسمي هذا النوع
مفرغا للتفرقة عن ذكر المستثنى منه اذا نظر في عر ب كان المستثنى منه غير كونه
وهو اي والحال ان المستثنى المفرغ واقع في غير الموجب ليفيد سقطة بغيره
الكلام اي اشترط ذلك ليفيد لانه لو كان في الموجب لا يفيد لكان الاستثناء
فان قولك جاء في الازيد بتقدير جاء في كل احد الا زيدا لا يفيد امتناع ذلك
ولا قرينة على الخاص فان قيل فليجوز عند قيام القرينة على الخاص كما يقال
في جواب من قال هل جاء لك جميع اهل بيتي جاء في الابوك فلا ان قيل لا
ح عدم الجواز وفيه فان قيل لم لا يجوز نحو جاء في الازيد على وجه مبالغته
الغلو نحو قوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تعلق
وغير ذلك قيل لانه عدم الجواز على ذلك لا اعتبارا لانداجه في صورته ^{استقامة}
فان قيل فائدة الاصل المعنى متحققة في الاحجاب والنفي على العموم ^{الخصوس}
ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النفي
الا يرى انه يجوز رايته بجر من المسك ولقيت العنقاء والارض فوقنا ونحو

ذلك وان لم يطابق الواقع فنبتغي ان يجوز نحو جاء في الازيد كذلك فان قيل
ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد وما خلق الا بشره فانفي والاحجاب سيمان في ذلك فنبتغي ان يراد ^{الحكم}
على استقامة لا على عدم الاحجاب قيل لعله اعتبر الغالب اذ الغالب في الاحجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه مثل ما ضربني الا زيد لان
يستقيم المعنى بكونا الحكم ما يصح ان ثبت في العام كالقراءة فانه يصح ان ثبت
في جميع الايام وهو مستثنى من فعل يفهم من التقيد بقوله في غير الموجب اي لا
يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى ^{مثل}
قرات في جميع الايام الا يوم كذا من يوم السبت او يوم الجمعة او نحو ذلك
ومن ثم آى ومن اجل قيد الاعراب على حسب العوامل بعدم الاحجاب واستقامة
المعنى لم يجر تركيب ما زال زيدا لا عالما لانه استثناء من الموجب لان زال
معناه النفي ونفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد ثابتا على جميع الصفات لا
على صفة العلم فلا يستقيم واذا انقذر البدل على اللفظ اي حمل البدل على
لفظ المستثنى منه او حملا او محمولا عليه فعلى الموضع آى فيحمل على الموضع
او فهو محمول على محل المستثنى منه عملا بالاختار على قدر الامكان مثل ما جاء
من زائدة احدا لا زيد بدل محمول على موضع من احد ولا احدها اي في
الدار الا زيد بدل محمول على محل اسم لا وما زيد شيئا الا شيئا حقيقا لا بعبارة
اذ التنكير للتخفيف فشيء بدل محمول على موضع شيئا وهذا ثابت لان كلمة
من لا تراد بعد الاثبات والمستثنى من النفي اثبات فلا بد من احد ^{بمعنى} ازم زياد

من في الاثبات وما ولا لا تقدر ان ولا تفرض ان عاملتين تميزا وحال
او مفعول ثان تخمين الجمل بعدها اي بعد الا لانها اي ما ولا حين عملت
لنفي اي لاجل النفي لان مدار حملها على ما ليس وان او هو عمله حملها على
او جزء العلة وعلى التقديرين الاخيرين انتفاء العلة المنتهية وقد
انتقض النفي بالا لانها بعد النفي بوجوب الاثبات وانتفاء العلة المنتهية
بوجوب انتفاء الحكم بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء لا يعبأ به حيث يجوز ابداله
من اللفظ لانها اي ليس عملت للفعلية لكونه فلا اثر في انتقاض
عمل ليس لنقض معنى النفي اضافة الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي
لا انتقاض معنى النفي بالبقاء الامر اضافة المصدر الى الفاعل يتعلق بفهم
قوله لا اثر اي سقي اثر لنقض معنى النفي لكذا العاملة هي جله اي الذي لم
ليس لاجله وهو الفعلية فالعاملة صفة جارية على غير من هو له ولذا ابرز
ضميرها ومن مثله اي ومن اجل ان ليس عملت للفعلية فلا اثر لنقض
النفي في انتقاض عملها وانه لا إشارة الى الكان الاعتباري جاز تركيب
ليس زيدا لا قائما بالنصب على انه خبر ليس مع كونه مثبتا بالا وامتنع ما زيد
الا قائما حيث لا يجوز الانتقاض عمل ما بانتقاض النفي الموجب للشبهة لغير
ويخفف المستثنى بعد غير وسوى وسواء بالا اضافة وبعد جاشا لكونه
حرف جر في الاكثر اي في قول اكثر النحويين وقد جاء بعدها بالنصب كما في الدعاء
المنقول اللهم اغفر لي ومن سمع دعائي جاشا الشيطان وابن الاسبق
واعراب غير فيه اي في الاستثناء فان قيل لم لم يبين لكونه بمعنى الحرف قيل

لا اضافة المانعة من البناء كما عراب المستثنى اي الذي استثنى بالا لاحتياجه
اليه واستغناء ما بعده عنده لانه لما كان بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فاستحق
اعراب المستثنى وله اعراب اخر لاجل الاضافة وغير لا وجه لعرابه فبالجري
ان يؤثر ما بعد غير على ربه المحتاج بانفصال عن حاجته على التفصيل المذكور من
وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمقطع وجوازه مع اختياري
البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاء
القوم غير زيد وما جاء في غير زيد احد وما جاء في القوم غير بالنصب وما
جاء في احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاء في غير
زيد على النفي ونحو اي لفظ غير صفة خبر غير حملت صفة من صفة
او مستأنفة والضمير للصفة او لغيرها ويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة
عليه على كمال الاحوال كونها واقعة في الاستثناء او من حيث انها واقعة
في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اي حملت على الا وشاركت في الاستثناء
والاستثناء محل الشركة فكان ظرفا كاحتملت لاصفة مسدود
اي حملت حملا مثل حمل الا عليها اي على الغير في الصفة حال او تميزا وظهر
اي شاركتها في الصفة اذا كانت الا ظرف حملت تابعة لجمع اي واقعة بعد
جمع منكور احتراز عن المرفوع حيث يراد به العهد والاستغراق فيعلم التناو
حتم او عدم التناو لهما غير محصور اي غير متحقق بدخوله وعدم دخوله و
احترازه عن العدد نحو فلان على مائة الا واحدا واعلم انه قد تعذر في
المحصور ايضا نحو ما جاء مائة رجل الا زيدا فانها تابعة لجمع منكور

غير محصور ومع ذلك تعذر الاستثناء لعدم تعيين دخوله فيها وقتلا بعد
في منكور غير محصور نحو جاء في رجال الامار الصحة الاستثناء المنقطع في
الضابط نظر طرد او عكسا لتعذر الاستثناء اذا المنقطع يلزم دخوله جزما
والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة
لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من
الاستثناء وفيه انه يمكن فيه المستثنى المنقطع اذا كان خلاف الجنس نحو جاء في
رجال الامار افا لا ولي ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا
منكورا غير محصور نحو لو كان فيما الهة اى في السماء والارض والالهة
واثر قدرتهم والالهة جمع اله الا الله اى غير الله لفسدتا اى لا تخبر بنا
واخرجتا عن هذا النظام وضعف اى حمل الاعلى الصفة في غيره اى في
غير الجمع المنكور المذكور نحو وكل اخ مفارقة لخوا لعمريك الا الفقدان
وفي البيت ضعفتان اخرا توصيف المضاعف في كل اخ والاخبار قبل الوقف
واعراب سوى وسواء النسب خبر اعراب على الظرفية اى بناء على الظرفية
على الاصح خبر كان مبتدأ محذوف الخبر اى من المحققات خبر كان واحد
لخواتم واستعمل فيها في قسم الفعل هو او مبتدأ المسند غير تابع بدليل ذكر
التوابع بعد ذلك فلا يرد على الحد توابع الخبر والمراد المسند الى اسم كان
فلا يرد نحو يضربني كان زيد يضرب ابوه فيضرب مسند بعد دخول كان
وليس خبر بل الخبر مجموع الجملة واحترز به عن كل ما هو مسند اليه
بعد دخولها اى دخول كان واحد اخواتها واحترز به عن خبر المبتدأ

والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك نحو كان زيد قائما وامره اى
شانه كما خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرايطه وتقدم خبر كان
واخواتها على اسمها حال كونه معرفة نحو كان المنطلق زيدا فتراها
بالقرينة وهي النسب ظاهر الا عراب به بخلاف نحو كان موسى عيسى للزوم
اللبس وقد يحذف بقرينه عامله اى عامل خبر كان في مثل الناس مبتدأ
مجزئون خبرا بعامله ان كان عملهم خيرا فخير اى جزاؤهم خيرا وان كان
عملهم شرا فشر اى جزاؤهم شر ويجوز في مثل هذه الصورة اربعة
اوجه نصيبها تقدير كان مع الاسم في الموضعين اى ان كان عملهم خيرا
فيكون جزاؤهم خيرا ورفعهما بتقديره مع الخبر في الاول وتقدير المبتدأ
في الثاني اى ان كان في عملهم خيرا فجزاؤهم خيرا ونسب الاول ورفع الثاني
او بالعكس اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خيرا وان كان في عملهم خيرا
فيكون جزاؤهم خيرا وجب الحذف اى حذف كان في مثل ما انت منطلقا
اى ان كنت منطلقا انطلقت اى انطلقت لا نظارة فلحذف كان وعوض
عنها ما وادغت النون في الميم فوجب الحذف وانفصل الخبر وبقى الخبر على
النسب وهذا على تقدير فتح الهزة واما على تقدير كسرها فالقدير اى كنت
منطلقا انطلقت اسم ان مبتدأ محذوف الخبر اى من المحققات
اسم ان واحد اخواتها اى امثالها على الاستعارة المصروفة هو
فصل او مبتدأ المسند اليه اى الذي اسند اليه خبرها فلا يرد
زيد ابوه قائم واحترز به عما ليس مسندا اليه واما ان نصب اسم ان واخواتها

الشبهة بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء المرفوع لا في كونه فضلة
 بعد ظرف المسند اليه دخولها أي أن واحد أخواتها واحترز به عما هو
 مسند اليه بغير دخول أن واحد أخواتها والمراد غير التوابع بدليل ذكر
 التوابع بعد فلا يرد خواخاك في ازديادك في الدار مثل أن زيدا قائم
 المنصوب بلا مبتدأ محذوف الخبر لم يقل اسم لا لأنه على الإطلاق ليس
 من المنصوبات التي تكلمة لا التي تلي الجنس أي تلي الحكم عن الجنس هو
 المسند اليه أي الذي اسند اليه خبرها فلا يرد أبوه في غلام رجل أبوه
 قائم ولا يرد غلام رجل غلاما حسنا عندك لأن المراد غير التابع واحترز
 به عما إذا لم يكن مسندا اليه بعد دخولها ظرف المسند اليه احتراز به عن المبتدأ
 وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول النافية للجنس يليها حال من
 الضمير في اليه أو في دخولها وح لا يجيب أرا الضمير وإن كان جاريا على غير
 من هو له لعدم اللبس نحو هذ زيد تضربه بخلاف الصفة هذ زيد تضار
 هي نكره احتراز عن المفعوله والمعرفة لوجوب الرفع والتكرير مضيفا
 احتراز عن النكرة المفردة فإنها مبنيية أو مشبهة به في تعلقه بشئ هو
 من تمام معناه مثل لا غلام رجل نظير المضاف ظرف فيها قد عرفت في
 المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير المشبهة بالمضاف
 فإن كان اسم لا والمطلق مذكور بدلالة المقيد وليس الضمير عائد إلى المنصوب
 بلا حيث لا يستقيم الحمل مفردا فهو أي فالاسم والجملة جزاء الشرط مبني
 لتضمن من وتعين ما ينصب به للغة ولو وافقة حال الأعراب على ما ينصب به

من الفتحه والياء والالف وينصب مسندا إلى الضمير أي على نصب هو به
 أو إلى قوله به على تقدير على ما يقع النصب به والأول أصوب وإن كان
 معرفة عطف على قوله مفردا أو مفصولة بينه أي بين الاسم والظرف مفعول
 ما لم يسم فاعله وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير لمطابقته
 السؤال أما في المعرفة فلا متناع أن النافية للجنس فيها وأما في المفعولة
 لا عن التأثير مع الفصل ومثل قضية ولا أبا حسن لها أي هذه القضية
 جواب سؤال مقدّر وهو أن يقال أبو الحسن معرفة كونه علما ولا رفع فيه
 ولا تكرير فاجاب بأنه متاويل والمراد بأبي الحسن على ابن أبي طالب وهو
 كنيته متاويل بالنكرة وبصفة اشتهر العلم بها أو تقدير المثل أي هذه
 قضية ولا مثل أبي حسن لها أولا حاكم لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
 فيما كرر فيه لا والمعنى لا حول عن المعصية ولا قوة عن الطاعة لا بتوفيق الله
 أولا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا عن مشقة الدنيا من التي يؤمر بها
 من أداء الزكاة والصدقة والصوم والصلوة وغيرها الا بالله خسة أوجه
 الأول فتحها أي فتح الاسمين على أن لا تلي الجنس والثاني فتح الأول على
 أن لا تلي الجنس ونصب الثاني حملا على لفظه وقولا بأن لا يقدّر أنه ثناء
 النفي والثالث فتح الأول بلا النافية تلي الجنس ورفعه أي رفع الثاني
 حملا على محله وقولا بأن لا يقدّر أنه زائدة والرابع رفعها على عدم البناء والحمل
 على الابتداء لمطابقة السؤال والخامس رفع الأول على أن لا بمعنى ليس
 على ضعف لأن عملها بمعنى ليس ضعيف وفتح الثاني على أن لا تلي الجنس

واما السادس فهو رفع الاول الثاني على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول على ان
 نافية للجنس فقوم لانه باعتبار الصورة غير الثالث ولو اعتبر اختلاف
 الوجه لا زادت الوجوه على الستة واذا دخلت الهزة على الساقية
 للجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير اثره لا في التبع ولا في التايغ بخلاف ما اذا
 دخلت الجار اذ يتنى لا جرم ووجده بلا مال ونحو الارجل جراه الله خيرا
 بتقدير لا تزوني او على الضرورة واراد العمل اللغوي والافليس في لا
 رجل فيها عمل اصطلاحى كما زال بناء او العمل حقيقيا كما في لا غلام ر
 او شبيهها به كما في لا رجل ومعناها اي الهزة الداخلة على الاستفهام
 نحو الاماء فاشربيه والعرض نحو الا تزول بنا فتحسن وفيه ان لا تختص
 بالفعل كذا ذكره الاندلسي وفيه ان المص لعله خالفه في ذلك والتمنى
 نحو السبيل الى اخر فاشربها ام لا سبيل الى ضربين تجاج ونحوها كالانكا
 والتقدير وغيرهما من مولات الاستفهام واختار المص قول المازني
 والمبرد كما اختار الجرجاني وخالفهما في ذلك سيبويه وجعل التمنى مغيرا
 لحكم التايغ حتى منع حمله على المحل يجعل الاسم مفعول التمنى ونعت
 اسم لا المبني احتراز عن نعت اسم لا اذا كان معربا نحو غلام رجل ظريفا
 عندي فانه لا مبني لعدم بناء موصوفه الاول صفة النعت احتراز عن
 النعت الثاني فصا عدا نحو لا رجل ظريف شريفا في الدار مفرد احوال من
 ضمير مبني احتراز عن المضاي والمضارع له لوجوب امر ايها اسمين لا فكذا
 تايعين يليه احتراز عن الفضول نحو لا غلام فيها ظريف وقوله يليه يعني

عن قيد الا قول مبني حمله على الموصوف لكان الاتحاد بينهما والاتصال وتو
 النفي اليه وقوله مبني ومعرب خبر النعت رصا حمله على المحل ونصبا حمله على
 لفظه من حيث ان فتحه يشبه الاعراب في العروض والاطراد كحركة المنادى
 وهما مصدران نوعيان لقوله معربا ومنصوبا ان على نزع الحافض اي
 معربا ينصب ورفع نحو لا رجل ظريف وطريفا والا اي وان لم يكن كذلك
 بان كان غير اول ومضافا او مشبهما به او منصوبا فالاعراب واجب فهو
 مبتدأ محذوف الخبر والفاء جزء الشرط نحو لا غلام رجل ظريف كرم في الدار
 ولا رجل اكب فرس عندي ولا رجل خير منك في البلد ولا رجل في الدار كريمة
 والعطف على اللفظ وعلى المحل اي حمل المعطوف المنكر على اسم لا المبني على
 لفظه وعلى محله جائزا او العطف محمولا على اللفظ اي منصوبا ومحمولا على
 المحل اي مرفوعا جائزا اذا كان المعطوف نكرة بخلاف لا غلام لك والفرس
 اذ رفعه واجب لعدم تاثيره في المعرفة وانما لا يجوز فيه البناء لكان الفصل
 بالعاطف ولم يجعل في حكم المستقل كيا زيد وعمر ولفظة الفصل لا
 المؤكدة اذ المعطوف على النفي زاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ولا بيع
 ولا خلة ولضعف تاثيره لا حتى يجوز الرفع في اسمها عند التكرير ويجب عند
 التكرير والفصل وبدون ذلك ايضا عند المبرد بخلاف يا وسائر التوابع
 لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
 مثل لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا بالرفع
 والنصب ومثل لا اباله باثبات الالف ولا غلامى له ولا ناصرى له بخلاف

جاز تشبيهها مفعولا له اي اجيز تشبيهها او مفعولا مطلقا اي شبه تشبيهها
 والجمله معلة له مفعول به للتشبيه واللام زائدة لتقوية عمل المصدر
 بالمضاف صلة التشبيه ويتعلق به قوله لمشاركة وجه التشبيه له متعلق
 لمشاركته وكذا في اصل معناه اي المضاف وهو الاختصاص ومنه اي
 ومن اجل جوازه للتشبيه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه وهو الاختصاص
لم يجز تركيبه اياها لعدم معنى الاختصاص وليس نحو لا اياه ولا غلام
 له بمضاف لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه اذا دخل المعرفة وجب
 الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال ان لا يعمل في المعرفة ولا يلزم
 الاستواء بين المعرفة والتكرير في المعنى وفيه ان الاستواء لا يستلزم الاتحاد
 والمنوع هنا لا ذلك على ان امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والتكرير ايضا
 ممنوع الا اذا كان من كل وجه وذا هنا ممنوع خلافا لسيبويه ووافقه
 صاحب المفصل في ذلك قائلا بانه مضاف اليه واللام زائدة لتأكيد الاضـ^{افة}
 وقيل لتأكيد لام المقدرة ولا داعي له من صورة التكرير ولا فساد في موا^{فقه}
 المعرفة والتكرير في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك
 ولا يلزم الرفع والتكرير لشبهه التكرير بصورة الفصل وحذف اسم لا
 حذف كثيرا في مثل لا عليك اي لا بأس عليك خبر ما ولا مبتدأ محذوف
 الخبر اي منه خبر ما ولا قوله هو المسند ابتداء الكلام او مبتدأ خبره قوله
 المسند وقوله هو فصل المشبهتين صفة ما ولا بليس في النفي والدخول
 على الاسمية ويتعلق بالمشبهتين هو المسند الى اسم ما ولا فلا يرد نحو

يضرب في ما زيد يضرب ابوه لكنه تقع قوله بعد دخولها مح مستند كما
 فالاولى اعتبار الحثيث حيث لم يصدق في اسناد يضرب كونه بعد دخولها^{لها}
 والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعدها فلا يرد يضرب في نحو ما زيد
 رجلا يضرب واحترز بالمسند عن المسند اليه بعد دخولها اي ما ولا ايضا^{فقه}
 المصدر الى الفاعل واحترز به عما اذا كان مسندا بغير دخولها خبر مبتدأ
 ونحوه وهي اشياء خبر ما ولا والتايش باعتبار الخبر لغة اهل الحجاز وعند
 بني تميم لا يعلمون لعدم اختصاصهما بقبيل واحد واهل الحجاز اعتبروا التشبه
 بليس المختص بقبيل واحد واذا زيدت ان مفعول ما لم يسم فاعله مع ما
 نحو ما ان زيد قائم وانقص النفي بال الموجبة للاثبات بعد النفي ونحوه
 وما الدهر لا يخوننا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا محمول على تشبيه
 مخنونا او دوران مخنون بحذف الفعل او حذف المضاف وعلى جعل المقـ^د
 مصدر رايميا وجعل التركيب من باب ما زيد لا سيرا او تقدم الخبر على الاسم
 نحو ما قام زيد بطل العمل اي عمل ما ولا وفيه ان احد الشروط مقيد بما فلا
 يترتب عليه حكم كليهما اللهم الا ان يقال المراد عمل ما ولا اذا حصل فيه
 شئ من ذلك اما في زيادة ان وتقدم الخبر للفصل وتغير الترتيب مع^{منفصلا}
 واما في الوقوع بعد الا فلا نعلمها باعتبار التشبه بليس وهو مبني على النفي
 فننفي بانقائه واذا عطف اي على خبر ما ولا بموجب اي بحرف عطف موجب
 اي مثبت ما بعده ومفيد بايجاب النفي وهو بل ولكن مثل ما زيد قائم بل قائم
 ولا رجل قائم لكن قاعد واما اذا عطف بحرف غير موجب مثل ما زيد قائم

ولا قاعداً حكمه حكم ما من المعطوفات فالرفع واجب لا تنافي النفي
الموجب للشبه بليس والجملة جزاء الشرط **المجروح** **رأس**
مبتدأ وخبر مبتدأ محذوف أي هذا ذكر المجزوات هو ما اشتمل على صلة
الاشتمال علم المضاف إليه وهو الجملة حقيقة أو حكماً والمضاف إليه كل
اسم حقيقة أو حكماً فيجوز يوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصورتين
المصدر ونسب إليه شيء هو اسم العام يتناول الاسم والفعل مثل غلام زيد
ومررت بزيد وأنا ما زب زيد وأقول كلام الحاجب يدل على أن المضاف
لا يجب أن يكون اسماً لأنه قال نسب إليه شيء ولم يقل اسم بواسطة احتراز
عما إذا نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل إلى الفاعل أو
المفعول به بواسطة حرف الجر أي حرف كان ما يلائم المحل ويشكل ذلك
في نحو الحسن الوجه ما أضيف إلى الفاعل من حيث أن الفاعل ليس من مدخل
حرف الجر فلا وجه لتقديرها إلا أن يقال الحسن الوجه من باب الإضافة إلى
بالمفعول بدليل أن فاعله مضمرة ولو كان من الإضافة إلى الفاعل لزم تعدد
الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير من البياينة وأعلم أن كلام النحويين دل على أن
الإضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذي
للمضاف إليه يدل على أن الإضافة اللفظية أيضاً بواسطة حرف الجر لفظاً أو
تقديرًا نحو غلام زيد وخاتم فضة وهما تميزان أي بواسطة تلفظ حرف الجر
أو تقديره أو خبر إن كان المحذوف أي ملفوظاً كان الحرفاً ومقدراً أو حالاً
وفيه أن وقوع المصدر حالاً سماعي وفيه أنه فيما دل عليه الفعل قياس

وفيه أنه مذهب أنه مذهب البرد والمبحث قول سيبويه وفيه أنه حال على قوله
محذوف مضاف مراداً حال أي ظاهره أنه أي مجروراً بما بعده وفيه أنه يجب
الدور لاخذ المضاف إليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريفه وفيه
أن تعريف المجرور بما ذكر لفظي ولا توقف ولا دور واحترز به عن خصوص
يوم الجمعة فإن الحرف فيه غير مراد فالقدير شرطه أن يكون خبر المبتدأ
الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول المضاف اسماً لا فعلاً بخلاف تلفظ الحرف
نحو مررت بزيد مجروراً بنونه ولو مقدراً الحكم رجل وضاربك وحوادث
والمراد مجروراً بنونه أو ما يقوم مقامه حقيقة كغلام زيد وضارب عمرو
وحسن الوجه وضارب زيد وضاربوا زيداً وحكا نحو الحسن الوجه حيث
حذف ما أضيف إليه فاعله الذي هو كجزء منه والمضاف إليه قائم مقام
النون فلما حذف من فاعله المضاف إليه فكان حذف من المضاف مكان
الجزئية وأما نحو الضارب الرجل وإن لم يكن مجروراً بنونه لأجل الإضافة لكنه
محمول على الحسن الوجه فكانه في حكمه وفي العبارة قلباً أي مجروراً بنونه
والمقلوب عند الكسائي مطلقاً لأجلها فلا يجوز الغلام زيد والضارب
زيد بسقوط النون لأجل اللام لأجل الإضافة وهي أي الإضافة بتقدير
حرف الجر معنوية أي منسوبة إلى المعنى لأنها تفيد معنى في المضاف تعريف أو
تخصيصاً ولفظية أي منسوبة إلى اللفظ أي ثابتة في اللفظ دون المعنى
فالمعنوية أن يكون المضاف أي علامة المعنوية كون المضاف كذا أو المعنوية
ذات كوز المضاف كذا ولا يستقيم المحل غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد

والحسن الوجه مضافه صفة الى معمولها احتراز عن خروج نحو
مصارع مصر وكريم البلد لانه صفة مضافه الى غير معمولها فكونه غير صفة
مضافه الى معمولها اما ان يكون غير صفة كغلام زيد او يكون صفة لكنها تكون
مضافه الى غير معمولها كما مر وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما
عدا ما موصولة او موصولة اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف
وظرفه او في مضاف اليه عدا جنس المضاف اي المضاف اليه الذي هو
جنس المضاف واخص من المضاف من وجه وظرفه وهو ما كان مبينا
له نحو غلام زيد واخص مطلقا ولم يكن ظرفا له كعلم الفقه فحوكل رجل يعني
اللام اي افراد هذا الجنس وفي نحو كل واحد اشكال فالخاص ان المضاف اليه
اذا كان جنس المضاف كانت بمعنى من كاسياتي وذلك بان يكون بينهما عموم و
خصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون كذلك
العكس بخلاف اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما مباينة او كان المضاف
اعم مطلقا فيكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم ^{الفقه}
واما اذا كان المضاف اخص مطلقا كاحد اليوم او مساويا كالثاسد
فالاضافة ممنوعة او بمعنى من عطف على قوله بمعنى اللام في جنس المضاف
اي في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف ونفني بكون المضاف اليه جنسا
للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر وهذا معنى قول
بعض المحققين وهو ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا
بعض القوم ويوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سينا

وسعيد كركها بمعنى اللام بعضها لعدم صحة اطلاق المضاف اليه على
المضاف وبعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره او بمعنى في في ظرفه اي في
المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقتيل كركلاء والاولى
ان يجعل الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى
الملايسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص اليوم بلايسة
الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرءة
الخرقاء بلايسة انها تشرع في التمثيل لاسباب الشتاء عند طلوعه لبقوله كما
هو شأن النساء المدبرة المهيبة للامور في احيائها فاعرف وهو اي كونها بمعنى
في قليل مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة
بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في واعلم ان اخصار المعنوية في
الاقسام الثلاثة استقرت وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف
المضاف مع المعرفة نحو غلام زيد اي مع المضاف اليه المعرفة الا في نحو مثل
وغيره لوقوعها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل
مشمخ يتعرف لعدم الابهام والا في نحو حسبك وشرعك وكيفك و
نحوها لكونها بمعنى الفعل والا في نحو واحد امه ونسج وحده وعبد بطنه
على راي بتاويله بكريم ولينم والتعليل يعود ضمير المضاف اليه الى المضاف
يوجب ان يكون خوفه لا ضد ربلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل احد
وانما يفيد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف الى المضاف اليه لكان الاضافة
والامتزاج كسراية التانيث في سقطت بعض املية ولا رادة العهد فاذا

غلام زيد براد به وضع غلام له مزيد خصوصية بزيدا ما يكونه اعظم علمانه
او اشهرهم يكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك ومجته لغرض
على خلاف وضع الاضافة وتخصيصا مع النكرة نحو غلام رجل لا فادتها
بقليل الشيوع الخروج ما يضاف الى غير تلك النكرة وشرطها اي الاضافة
المعنوية تجزئ المضاف من التعريف اي خلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لا
في حذف لامه او علميا فيا قول بالنكرة او حكا في غلام زيد بتزليل الممكن منزلة
المتحقق كقولهم ضيق فم الركب وسبحان الذي صغر جسم البعوض وانما يجب
التعريف منه لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصول التعريف فيه
وازداد المرتبة منتف في الاضافة الى المساوي فحمل عليه صورة الاضافة
الى الاعرف طرد الباب فندفع ما قيل من ان الاضافة الى المعرفة قد يفيد التضا
حصول مرتبة المضاف اليه فيصير ذالام مثلا اذا اضيف الى العلم وضميره
في حكمة فلا يكون ضابطة لان هذه فائدة تابعة فلا يعتبر دون اصله قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجعة للثريا والصقوف للفرزدق
وابن مروان وابن كراع في لزوم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف و
ازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليها عرف فمما بالهرجوز وهذا وذاك
قيل وانما لم يقل يجب تجزئ المضاف من تعريف ليتناول العلم ونحوه
وما اجازة الكوفيون جواب ما نقله الكوفيون من تركيب التثنية الاثواب

وشبهه من العدد نحو الخمسة الدرام والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعما
اما القياس فما ذكر من تحصيل الحاصل واما الاستعمال فما ثبت من الفصحاء
من تركه نحو قوله لا زال مذعقت يداه ازاره فسا وادرك خمسة الا
وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف دينار على البدل دون
الاضافة وتثنية الكوفيون بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فما صدق
عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الحاقم فضية ايضا ولم يقل به احد واللفظة
اي علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ او اللفظة ذات كون
المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل ان يكون المضاف
صفة اختراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى معمولها متعلق
مضافة اختراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلاد و
كريم العصر مثل ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن
الوجه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد الاضافة اللفظية
فائدة الاختيفا ولا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير انفسها
في اللفظ حقيقة او حكا والتخفيف بحذف النون المقدرة نحو حواج
بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكا اذ المقدركا للمفوظ فان قيل
ما فائدة قوله في اللفظ قيل فائدة الاشارة الى وجه التسمية او تخفيف
التقابل صريحا ومنه آي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا يفيد
الاختيفا ولا يفيد تعريفا فان قيل فائدة الاشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا
الكلام مبنى على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا يتعلق له

لعدم افادتها التخصيص قبل جاز تركيب مثل مررت برجل حسن الوجه
لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف حيث لم تفد الاضافة ^{للفظ}
الاخفيفا ولو افادت التعريف لاستنع المطابقة واستنع عطف على جاز
زيد حسن الوجه بنكارة الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادت
الاضافة اللفظية تعريفا لجاز الحصول المطابقة وجاز تركيب الضارب
زيد الحصول التخفيف بحذف نون التشبيه والضارب بوزيد الحصول التخفيف
بجذف نون الجمع واستنع الضارب زيد وكذا الحسن وجهه والحسن وجهه
بالاضافة ويؤخذ ذلك اذا سنون حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة
تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على
ضاربك لم يبق لا اشتراط افادة التخفيف فائدة في صورة ما خلافا لاي
بخالف هذا القول خلافا للفرأ فانه اجاز قولنا تقديم الاضافة على اللام
واجب بان الاضافة على هذا تكون ضابطة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء
فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو الال
لزال ما عرفت الاضافة لاجله على ان القول بتأخر اللام المقدمة لفظا
وحسب مجرد الدعوى المخالفة للظاهر وضعف تركيب الواهب المسألة
اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذى سبب المائة الهجان اى البيض من
النوق وهو صفة او بدل وعندها اى عند تلك المائة اى راعيها على
الاستعارة اذ الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد او على الحقيقة والاضافة
باد في ملاسة كلوكب الخرقاء وحد طرفك واخر البيت عودا رجي خلفها

اطفالها وانما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد
والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عيها وان كان قوله
الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه فان قيل
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ومنع فيلزم امتناعه قيل لما
كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كما في رب شاة وتخلتها
ويازيد والحادث ويؤخذ ذلك احتل الجواز كاذبا اليه سيبويه فحكم
بضعفه دون امتناعه واذا نصب حملا على المحل وعلى انه مفعول معه لم
يضعف وانما جاز الضارب الرجل جواب سؤال مقدر وهو ان يقال جاز
الضارب الرجل مع استثناء التخفيف لزال السنون باللام دون الاضافة
فاجاب بان القياس ان يقتضى عدم جواز كنه انما جاز حملا على المختار في
الحسن الوجه وهو جرح الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف النون من الفا
اذا الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكها في كون المضاف صفة والمضاف
جنسا مفرقا باللام وقوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اى انما جاز حملا
او لجاز عمله مسدرا مجهولا والا لا يتحد الفاعل والمراد انما جاز هذا التركيب
ليحمل على المختار في الحسن الوجه كاجاز الحسن الوجه بالنصب على الضارب
الرجل بالنصب لاجل القول باستثناء الاضافة اللفظية عن التخفيف
وفي الحسن الوجه وجهان اخران وهما الحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول والضاربك عطف على قوله الضارب
الرجل اى انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك فهو ايضا جوا

على التوبة والتوب عند ولا تضل الضمير
فانه لا يحتاج جوارحه الى العمل بمسألة

سؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على الاضافه وان لم يقد تخفيفا
وشبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرها فمن اى قول من قال انه
اى الضاربك مضاف والكاف مجرور المحل على الاضافه دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل مفعول له كامر على ضاربك
شعق بجلد وانما جعل عليه للشاركة في حذف التنوين قبل الاضافه واضاف
فقد التحفيف بحذف التنوين المقدرة اذ التنوين الساقط لاتصال الضمير
ونحوه من غير اللام والاضافه مقدرة فاذا اعتبرت الاضافه سقطت المقدرة
فحصل التحفيف في اللفظ كما اذا المقدرة كالمفطور ولا يضاف موصوف
الى صفته لئلا يلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة لكونها صفة و
عدمها لكونها مضافا اليها ولان الموصوف اخص ومساو والمضاف
يجوز ان يكون اخص ومساويا للزوم كونه مابين اواعم في بيان ولا انما
الى موصوفها للزوم تقدم الصفة على موصوفها او تاخر المضاف عن المضاف
وكلاهما متنعان ومثل مسجد الجامع وجانب الغري وصلوة الاولى وبقائه
الحق تعالى تانيث الاحق متاؤل بحذف الموصوف من المضاف اليه اى مسجد
الوقت الجامع وجانب المكان الغري وصلوة الساعة الاولى وبقائه الحجة
الحق تعالى وهذا جواب ما يقال ان الجامع والغري والاولى والحق تعالى صفات
وقد اضيف اليها موصوفاتها ومثل جرد قطيفة الجرد هو البالي والقطيفة
دار تفل واخلاق جسع خلق ثياب جواب سؤال وهو ان يقال ان الجرد
والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفت اليها فاجاب بانه

متاؤل يجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص لخصيا وبينا نالا من باب اضافة
الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف التنوين
ففي الصفة مبهمه فاضيفت الى ما كان موصوفا للتحخيص والبيان تجريد
النظر عن كونه موصوفا كاقيل والثمن العايزات الطير عسجها بيا فالعايزا
بالطير لا نقديما للصفة على الموصوف ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
اى لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافه وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه
ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد والنساء وبان نحو الانسان ولنا
في العموم والخصوص ظرف مماثل كليث واسد مثال المترادفين من الاعيان
واما نحو قوله من ليوث الاسد فتاؤل معناه ليوث كاملة من بين الليوث
بحيث انها ليوث بالنسبة الى سائر الليوث كما يقال هو لاء من خواص الخا
واشراف الاشرف وجبر ومنع مثال المترادفين من المعاني لعدم الفائدة
عليه لما تضمنه قوله ولا يضاف اى منع اضافته لعدم الفائدة والا
لفسد المعنى توجه النفي الى المقيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا بخلاف
كل الدراهم وعين ذلك الشيء المبرود فانه اى المضاف اليه والقاء للتعليل
تخص ولا يماثل المضاف في العموم والخصوص وقوله سعيد كزر مقول
القول او بدل منه ونحوه جواب سؤال وهو ان يقال ان سعيدا يماثل
كرزا في المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد فاجاب بانه متاؤل
بارادة المفهوم بالاول واللفظ بالثاني اى سعيد المسمى باسم كزر واذا
اضيف الاسم الصحيح اى الذى ليس في اخره حرف علة والصحيح في كلام النحاة

يقع على هذا اذ يحتمل عن اواخر الكلام او الملقبة اي الصحيح وهو ما في اخره ياء
او واه قبله ساكن كدلو وظي وانما كان لحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يتقل عليها الحركة لعارضة خفة السكون فتقل الحركة فلا تخر
العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
يتقل الحركة عليها بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء
التكلم نحو غلامى ودلوى وطبي كسر اخره لموافقة الياء والياء الواو
للمحال ولعطف الاسمية على الفعلية نحو لا يالف الذرهم المضروب ضربا
لكن يبر عليها وهو منطلق مفتوحة اذا الاصل في الكلمة التي على حرف وا
هو الحركة فلا يلزم الابتداء بالسكن حقيقة اوصحا والاصل فيما بنى على
الحركة الفتحة للغة او ساكنة للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح اخذ
بذكر حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف
الى ياء التكلم الفاتية نحو عصاى ورحاى على اللغة الفصحى لعدم الوقف
للاقلاب وهذا لاسم قبيلة تقبلها اي الالف حال كونها للثنية
واما الف الثنية فعلمة فلا تقلب كغلاماى اذ البنس المرفوع بغير سبب
القلب ياء تشاكلتها الياء وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء التكلم ياء
اذ غمت لاجتماع المثليين وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء التكلم واو
ساكنه كسلمى قلبت ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة كبرى
وادغمت الياء في الياء وفحش الياء في الصور الثلث المذكورة للسالكين
اي لزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فيفتح تحررا عن ذلك واما

الاسماء الستة فاحي واخي فيقال في اضافة بعضها الى ياء التكلم اخي واخي
بدون اعادة المحذوف لعدم الاحتياج اليه ولا جرائها بعد حذف حرف العلة
من الاخر نسبيا منسيا مجرى الصحيح ولا يفرق بتقديم الاخ على الاب في الذكر
وجه اللهم الا ان يقال انه اكثر استعمالا من الاب واجاز البرد اخي واخي
فقط باعادة المحذوف كسائر صور اضافتها والادغام بعد الابدال بالياء
كبرى وهور واية جار الله وروى بن عيش وابن مالك عنه الرد في الاربعة
وتسكن البرد بقوله واخي مالك والمجاز بدار واحتمال كونه جمع التثنية
كما في قوله وفديننا بالابينا رفع التسكن ونقول صرح هنا بلفظ نقول
ولم يطف على اخي واخي محذوف عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال
لكان اولى للحرز عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع انا اضافة الحم الى المخاطب
غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف ولكن ان
تجعل له صيغة الغائبة دون المخاطبة يقول قائلة في اضافة هن وحهم
حمر وهن ويقال في في الاكثر وهو الافصح وفيه يتعوض الميم عن الواو
وهولين بفتح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب
كيد ودم فيقال في ثنيتها ابان واخان وفي جمعها ابون واخون وجاء
ابا واخا كعضا ويقال في ثنيتها ابوان واخوان واب واخ مشددين
وجاء ابك واخك معرنيين بالحركة مضافين الى غير الياء ايضا كذا
الرضى وجاء اخوذا ابوكدا مطلقا وحمر وهن وفيه يتعويض الميم
عن الواو وجاء في اتباع الفاء بالميم في حركات الاعراب وجاء مقصورا

مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء ^{مطلقا} وضمها
وقيل هو مبني على الضرورة وليس لغة فيه وفتح الفاء في ذمها
أي من ضمها وكسر وجاء حم مثليد فيقال هذا حم أو حمك ورايت الحم
أو حمك ومررت بالحم أو حمك وخب فيقال هذا حم أو حموك ورايت
حم أو حمك ومررت بجم أو جمك ودلو فيقال هذا حم أو حموك
ودايت حم أو حموك ومررت بجم أو جموك وعصا فيقال هذا حم
أو حمك ورايت حم أو حمك ومررت بجم أو جمك وجاء مثل رشاء
أيضا مطلقا فيقال هذا حم أو حمك ورايت حم أو حمك ومررت
بجم أو جمك مطلقا أي في الأفراد والاضافه وجاء من مثليد
فيقال هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وهذا هن ورايت هنك
ومررت بهن مطلقا أي في الأفراد والاضافه وجاء فيه التثنية
والقصر وذكرا أيضا في المضمرة لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس ونحو اللهم صل على محمد وذو بيته شاذ
كاشد ولكني اريد به الذوات ولا يقطع عن الاضافة لوضعها ^{لها} في
التوابع تعريف التوابع من الاسماء اذا البحث في قسم الاسم فلا يرد نحو
ان ان وضرب ضرب لعدم الاعراب للام للعهد والجنس كل ذكر لبيان
الاطراد ثان أي متأخر فلا يرد الثانية والثالثة باعراب سابقه
ولو محليا فلا يرد نحو جاء في هؤلاء الرجال أو حمك فلا يرد نحو يا زيد
العاقل ولا رجل ظريفا أو على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضنا فلا يرد

نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم وزيد قائم واصله اعراب
سابقه للعهد الذهني والجنس من جهة واحدة أي يقتضي واحد رفع
عاقل في جاء في رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية
اخرى وكذا ساير الاحوال وسائر التوابع فاعرفا ومن عمل واحدة لا يقع
عمل العامل على المتبوع والتابع انصبأ به واحدة والمراد الوحدة الفر
فلا يرد المفعول الثاني من باب علت واعطيت اذ جهة نصبها متحدة
نوعا وهي المفعولية لا فرد لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول فافهم
واحتز بهذا القيد عن خبر البتداء والمفعول الثاني والحال بعد الحال
ونحو ذلك ما هو ثابن باعراب سابقه لا من جهة واحدة بل اعراب الشا
من جهة اخرى النعت قدم النعت لكثر جهات تبعيته تابع احتراز
عن غير التوابع يدل على معنى حاصل في متبوعه حقيقيا كان أو سببيا
فلا يرد نحو جاء في رجل حسن غلامه وذكر بهذه الحيشة فلا يرد نحو جاء في
زيد صديقك على البدل أو عطف البيان نحو اعجبني زيد علمه ونحو ذلك
واحتز بهذا القيد عن ساير التوابع وفيه نظر لدخول كلهم واجمعين
في قولهم جاء في القوم كلهم اجمعون فانه ذكر بحيث بدل الشمول والاع
والجواب ان قوله مطلقا أي غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا
التاكيد فانه وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن
مقيد بحال النسبة فاحفظ فهذا ما سمح به خاطري وفي جملة احترازا
عن الحال نظر لخروجه بقوله تابع وفائدة أي النعت تخصيص في النكرة

نحو جاء في رجل عالم فانه يفيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل او توضيح
في المعرفة نحو جاء في زيد الناجر عندنا وقد يكون النعت مجرد التثناء نحو ليم
الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التاكيد
مثل قوله تع نفخة واحدة فان واحدة للتاكيد اذ الوحدة تفهده بالتاء
في نفحه وقد يكون النعت للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت
من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق
بين النعت المؤكدة والكاشفة ان المؤكدة يؤكد بعض مفهوم المنعوت كما
الدابر ونفخة واحدة والكاشفة كانه لم يذكر الكاشف الحاقاله بالمؤكدة
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مستقلا كقيام وعاقل او غير اي
المشتق اذا كان قيد لكونه غير مشتق وضعه اي النعت لغرض المعنى اي
للدلالة على المعنى عموما اي دالة عامة او وضعها عاما وفي جميع الاستعمالات
مثل يقيم وذي مال وخصوصا اي دالة خاصة او وضعها خاصا
او في بعض الاستعمالات مثل مرت رجل اي رجل كامل فان ايتا
انما يقع صفة للنكر في موضع المدح وبهذا الرجل فان اسم الجنس انما
يقع صفة للبهيم وبهذا فان اسم الاشارة لا يقع الا صفة للعلم
او للضأن الى العلم او الى الضمير او الى مثله وتوصف النكرة بالجملة
الخبرية لان الدلالة على متبوعه كما توجد في المفرد كذلك في الجملة واما
الانشائية فلا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية
لا تثبت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع بثبوته في نفسه ويلزم

نحو

الضمير للربط وتوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول ما لم يسم
فاعله اي بوصف الحال قائمه بالموصوف نحو مرت رجل حسن الوجه اذ
الحسن حاله او بحال متعلقه اي متعلق الموصوف مثل مرت رجل حسن
غلامه فان حسن حال الغلام وهو متعلق الموصوف فالاول اي النعت
بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في الاعراب رضا ونصا وجرا
والتعريف والتذكير والافراد والثنائية والجمع والتذكير والثاني
لما كان الاتحاد بينهما في ماصدق عليه وقيامه بالموصوف ويوجد منهما
في كل تركيب اربعة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
اي الموصوف في الخمسة الاول جمع الاول اي الرفع والصب والجر
والتعريف والتذكير ويوجد في كل منهما اثنان وفي البواقي اي باقي
الامور المذكورة من الافراد والثنائية والجمع والتذكير والثاني
في اعتبار الفاعل في التذكير والثاني وتعين الافراد لشبهه بنحو مرت
برجل قائم جاريتيه وبامراة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما وبر
ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريتيه وقام غلامها وقام ابوهما وقد
غلامهم ومنه اي ومن اجل كونها في باقي الامور المذكورة كالفعل
حسن تركيب قام رجل قاعد صفة رجل غلامه فاعل قاعد كما حسن
يقعد غلامه وضعف قاعدون غلامه كاضعف يقعدون غلامه لانه
كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا ثني ولا جمع وانما منع الجواز لكونه
باب اكلوني البراغيث ويجوز صعود غلامه مع ان غلامه فاعل صعود

جريا نه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحا تحصيل
الحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضع الوصف للمادح
والذام وغيرهما طرأ الباب ولا يوصف به مفعول مالم يسم فاعله وانما
لم يوصف به لان الموصوف اخص او مسا ولا شيء اعرف منه ولا مسا
له حتى يوصف به ولان المضمر يعزل عن الوصفية لما عرفت وغيره دور
في التعريف فلا تقع موصوفا له والموصوف اعرف اخص اى اعرف اى
اكثر تعريفا ونحو جاء في زيد صدقك ومررت بزيد هذا والرجل الذي
كذا منع فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل والحمل الذي على ذى اللام ^{ففيه} لئلا
في الصورة او مسا والوصف لئلا يكون الاصل اذنى من الفرع واعلم انه
لو اريد الاخص او المساوى على اصطلاح اهل المنطق تناول الكلام
الموصوف اعرف والمنكر لكنه يرد قوله حيوانا طوق فان الموصوف
وهو الحيوان ليس باخص ولا مسا والله لا ان يقال الموصوف انما
يكون موصوفا بعد التوصيف بالناطق مسا والناطق وبعد التوصيف
بالابيض في قوله حيوان ابيض اخص من الابيض وح يكون هذا الكلام
بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم اصلا لكنه يشكل
ابتداء ما يبتنى عليه اللهم الا ان يقال المراد غير اصطلاح المنطق بل
المراد من الاخص الاعرف كما اشار اليه سابقا ومن ثمه اى لاجل شرط
الموصوف ان يكون اخص او مسا وبالم يوصف ذواللام اى ما فيه

لام التعريف بشئ الا بمثله اى بمثل المعرف باللام نحو جاء في الرجل العالم
ولو صورة فلا يرد نحو قل ان الموت الذي تفرون منه لكونه في حكم العرف
باللام وان كان تعريفا بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة
ولكونها مع الصلة بمعنى ذى اللام فان الذى ضرب بمعنى الضارب
او بالضاف الى مثله اى المعرف باللام نحو جاء في الرجل صاحب الفرس
ولو بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب الفرس لان غيرها من المعارف
اخص منه البته وزعم بعضهم انه يوصف بجميع الإضافات فاجاز بالرجال
صاحبك وصاحب زيد وامثاله وعلى هذا ما ذكره المصنف محمول على البدل
وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام او الذى والتى المحمولين على ذى اللام
للمصورة او لكونها مع الصلة بمعنى ذى اللام وهذا جواب يقال ان الانسان
اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فنبغي على الاصل
المذكور ان يفترق اجازا وامتناعا كما في وصف ذى اللام ولت ان يقرر
السؤال بانه استوى ذواللام والمضاف الى ذى اللام في الرتبة فما الاسم
الاشارة التزم فيه ذواللام دون المضاف الى ذى اللام وتقرير الجواب
انه التزم وصفه بذى اللام لانهما المقضى لبيان الجنس وذلك لا يتصور
بمثله لانهما ولا بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف اليه اذ لو اكتسب
الجنس الظهور منه كان كالاستفهام من المستعير والسؤال من السائل المحتاج
والضمير والعام بمغزل عن هذا الباب ومن ثمه اى ومن اجل انهما المقضى
بيان الذات وكشف الجنس ضعف مررت بهذا الابيض وان كانت الصفة

ذاللام من حيث ان البيان عام لا يخص جنس فلا يكون فيه بيان الجنس حسن
 بهذا العالم لان العالم مختص بالانسان فحين ان الانسان وبين الجنس
 العطف تابع مقصود احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
 بالمتبوعاتها بالنسبة اى باصل النسبة فلا يلزم قصد بكيفيةها بالسلب
 والاجاب فلا يرد العطف بلا واما المعطوف عليه بيل فمقصود ابتداء او
 المعطوف انتهاء يتبدل الراى وكلاهما مقصودان بهذا الطريق والافلا
 لا يجمع القصد وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود
 اصلا لا يثبت على سبق للسان مع متبوعه في تركيب واحد احتراز عن البدل
 لانه مقصود دون متبوعه بتوسط بيان الحكم بعد تمام التحديد الى المعطوف
 وبين متبوعه اى متبوع المعطوف احد الحروف فاعل بتوسط العشرة وبيان
 بيان الحروف في قسم الحروف مثل قام زيد وعمر وواذا عطف على المرفوع
 المتصل الذي بفصل ليكون عطفًا على المتفصل من وجه ولا يلزم العطف
 على الجزء لانه لما اكد بفصل حدث فيه جهة من الانفصال وكانت عطفًا
 على المتفصل من هذا الوجه وانما جاز تاكيدا للجزء وبيان وان كانا متعلقين
 حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة ولا يغيّر ان المتبوع فيتبعان الضمير
 المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف الحرف
 حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله او حكما وانما لم يجر تاكيد المتصل
 بالعين والنفس لاجد التاكيد بمتفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم
 القصد والمعاداة لحرف اللبس بالفاعل لانها يلبيان الفعل كثير اختلاف

منه انما هو

لفظا لانها غير متعلقين

كل واجمع واما البدل فهو مستقل لفظا او حكما كالمعطوف لكن متبوعه غير
 مقصود حيث انه في حكم النتيجة فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضمير في
 انحصار هذا النوع من المتبوع واستقلاله بابعده مع جزيته بخلاف العطف
 بالحرف فان متبوعه مقصود ولا يسوغ انحصار طه عن التابع فاعرف
 والحاصل انه لا ضمير في استقلال التاكيد مع جزيته المتبوع بمعارضته لا
 في عدم القصد اياه ولا ضمير في جزيته المتبوع واستقلال التابع في البدل
 لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منقطع لكونه في حكم النتيجة بمعارضته هذه
 الجهة المتبوعية فلا يستقيم انحصار طه بجزيته مع استقلاله بابعده وفي العطف
 التابع والمتبوع كلاهما مقصودان نحو ضربت انا وزيدا ان يقع فصل
 اى اكد به في جميع الاوقات الا وقت وقوعه فصل فجوز ركه اى التاكيد لفظا
 حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم زيادة
 التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال المتبوع
 لمعارضته هذا القصور نحو ضربت اليوم وزيدا فانه عطف على التاء قوله
 وزيدا كان الفعل واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الحافض لئلا يلزم
 العطف على الجزء والتاكيد غير ظاهر لا حياجا الى استعارة المرفوع للمجرور
 لا امتناع الانفصال فيه واما قوله تعالى لئن لم يره والارحام فتا ذليل
 الواو والقسم وز العطف واعلم ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر
 وجره بالاول والثاني كالتامع معنى دليل قوله منى وينك اذ بين لا يضا
 الا الى التعدد وقيل جره بالثاني كافي المقهور ثم اسم السام وكفى بالله وهو

الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويتبع وفيه اللبس الا ان
يقال الا فيما يختص به ولا يتعداه كبناء لرجل وزيد ويا زيد وعبد الله
وكالتجرع عن اللام في يا زيد والحارث كاشتغال الضمير في زيد شجاع وعلام
وتخوذ لك وما رتبة شاة ومخلتها فقدير التنكير لقصد علم اليقين اي
رب شاة ومخلتها لها او معمول على تكرار الضمير كبر رجلا على الشذوذ
وفيه وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل
وزيد وقيل يمنع والفرق ان الضمير عائد الى الماء وهو معرفة باللام فكان
المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد حيث
يكون التقدير الضارب زيد ومنه اي ومن اجل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويتبع لم يجر في ما زيد بقاء او قائما ولا ذاهب عرو
الا الرفع في ذاهب جعل عرو مبتدأ ولا ذاهب خبر الله مقدما عليه ولا يجوز
النصب بالمعطف على معمولي عامل واحد امتناع عمل ما في الخبر المقدم ولانه
لو نصب اجر على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير
العائد الى اسم ما وفيه وانما جاز الذي يطير جواب سوال مقدر وهو ان
يقال يطير صلة الذي وفيه ضمير فلا ضمير فما عطف عليه وهو قوله فيغضب
زيد الذباب لانها اي ما جاء هذا الكلام لانها فاعلية السببية وكفى به
رابطة وفيه لا العاطفة وفيه انها وان كانت للسببية عاطفة ايضا
لكنها تجعل الجملتين بكلمة واحدة فيكفي بالرابطة في الاولى والمعنى الذي
اذا يطير فيغضب زيد الذباب والذي يغضب زيد انه الذباب وكذا نقول

نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد بالربط في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين
بالفاء بمنزلة واحدة فيكفي بالربط في احدهما واذا عطف على معمولي عاملين
مختلفين لا يقال لا يعرف استعمال اذا والماضى هنا جهة حسن لا ناقصة
في استعمال اذا والماضى هنا اعتبار لطيف وهو اشارة الى ان العطف على
معمولي عاملين مختلفين بحكمه بعدم جوازه وانما ادعى المخالف على وقوعه
بناء على وضوح الدليل على امتناعه وكذلك في هذه العبارة ولم يقل
ولم يجر المعطف لم يجر مطلقا عند سيبويه بخلاف العطف على معمولي
عامل واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد عمرو وابكر او بشرنا وانما
لم يجر لامتناع قيام حرف ضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو اذا
قام مقام ان وفي فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقاء
وفي عمرو والحجرة وفي ترتيب عدم الجواز على وجود العطف ونظر الصواب
ان يقال ولم يجر المعطف على عاملين مختلفين خلافا للقراء فانه جوزه
مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد لا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو اي الا في صورة تقديم المجرور لمجيئه في كلامهم ما كل سودا
ثمرة ولا بيضاء ثمرة وقوله اكل امرأتين امرأتين امرأتين وبارتوقد بالليل
نادا واقصروا الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر
بقصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا وحمل الامثلة
المذكورة على حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على امرائه نحو زيد
عرض الدنيا والله يريد الاخرة اي عرض الاخرة في بعض القراءات التاكيد

تابع جنس وباقي القنود فصل يقرر امر المتبوع في النسبة اي ثانيا ومعنى
 التقرر هنا ان يكون معنى التاكيد ثابتا في المتبوع ويدل عليه صرحا وخرج
 بهذا القيد ما سوى التاكيد وسوى الصفة المقررة وذلك في عطف الياء
 والعطف بالحروف والصفة غير المقررة ظاهرة وكذا في البدل لان متبوعه
 غير مقصود فلا يكون مقرره مقصودا وقولهم ان البدل للتقرير معناه انه
 لتقرير ما صدق البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد
 ذكر صاحب المفصل نحو يا زيد زيد من البدل ويصدق عليه هذا الحد قيل
 انه ان كان ذكره بهذه الهيئة فلا شك انه تأكيد وان ذكر زيدا او لا
 يكون توطئة لذكر غيره ثم بدله ان تقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا
 الطريق فيكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول ولا ضمير في كون الشيء
 الواحد مقصودا او غير مقصود لا اختلاف الزمان في النسبة نفسها
 او صفتها نحو جاء زيد نفسه وعينه وهو يميز عن النسبة في اضافته لا
 الى المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او يميز عن الذات المذكورة
 التامة بالاضافة وهو الامر بهذا القيد وما خرج نفحة واحدة واسر
 الدابر لا يفسرهما في المعنى الا فرادى في النسبة والشمول وخرج المسر
 بان يقررهما بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر اذا جمعون كذلك على ان
 الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة فلا بد ما ذكرنا نفسه او الشمول
 نحو جاء في القوم كلهم او صفته نحو جاء في القوم اجمعون فان قوله اجمعون
 يقرر امر المتبوع في الصفة والشمول وهو الاجتماع واعلم ان كون اجمعون

ولا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه لا على الشمول مقررا له ويقرر الشمول
 بكلهم لا ينافي بقرره باجمعون وباتباعه لانه يقرر الشيء وتكرر مرار فلا بد
 ما ذكر في الشرح ولما قل ان يقول هذا التبريف لا يتناول ان زيدا
 لعدم التقرر في النسبة او الشمول وقوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى
 ثناوله اياه والجواب ان يراد في النسبة نفسها او صفتها فان التكرار وتكرر
 صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية ويجعل التبريف
 نوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في وهو لفظي ومعنوي
 يرجع الى الجنس ون التاكيد المعرف فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها
 على دخوله فيه وهو عايد الى التاكيد بمعنى التبرير لا بمعنى التابع المذكور
 حيث عرف اللفظي تكرير اللفظ الاول والتاكيد هو التكرار لا التكرير
 وهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود التاكيد ويجعل قوله تكرير اللفظ
 الاول وقوله بالالفاظ على ما يصح به الحمل لفظي ومعنوي فال تأكيد اللفظ
 او التبرير اللفظي تكرير اللفظ الاول اي ما به تكرير اللفظ الاول او ياد
 به الحقيقة ولو حكما بالترادف نحو ضربت انت واضربت انا وضربتك
 اياك قيل الاول تأكيد والثاني بدل وهو عجيب لعدم الفرق فان قيل
 ان اريد بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه لا يندرج فيه ضرب
 انت وضربت انا وجايع نايح وليشاسد ونحو ذلك وان اريد التكرير
 ولو باتباع المرادف لدخل اجمعون واكتفون وابتغون وفيه قيل
 المراد الاخير وترادف الالفاظ ممنوع لكن الفرق بين ابصع واكتع بين

حيث ونبئت مشكل لعدم الترادف فيها اللهم لا ان منع كونها نبئت أكيدا
 ويجعل صفة اخرى لوصف حيث فليتامل مثلا جاء في نيزيد ويجري
 اي التاكيد في اللفاظ كلها وقد يزداد فيه العاطف كوالله ثم والله و
 كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فلا تحسبنهم بعد ولا تحسبنهم وغير
 ذلك قوله كلها اي اسماء وافعال وحروف واجزاء ومركبات مقيدة او
 غيرها ونحو قرات الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا
 ونبئت له بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من
 باب التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى
 واعراب الاول والثاني اعراب واحدا لهما ولهما بلفظ واحد فظهر في موضع
 تحريزا عن الترجيح بلا مرجح والتاكيد او التقرير المعنوي اي كاي اللفاظ
 محفولة اي هو كل ملتبس بحريثات محصورة وهي نفسه وعينه وكلا
 معناه اثنان وكله واجمع والكنع وابضع واتبع وهي مؤكدات لاجمع
 وقيل لا معنى لها مسردة كحسن ولسن وقيل الكنع من حول كنع اي تام
 وابضع من بضع العراق اي سأل واتبع من البتع وهو طول العنق مع شدة
 معرزه وابضع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة فالاولان اي النفس
 والعين يعان اي يقعان على الواحد والثني والجمع والذكر والمؤنث
 باختلاف صيغتهما نقول جاء في زيد نفسه وجاء في الزيدان انفسهما
 والزيدون انفسهم والمرءة نفسها والنساء انفسهن وضميرها تقول
 نفسه في الذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة وانفسهما في الذكر

العاقلين بايراد صيغة الجمع في الثنية وعن بعض العرب نفساها وعينا
 والاول اولي انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
 وغير العاقل من المذكر والقسم الثاني لما سمي النفس والعين اولين سمي
 الثالث ثانيا للثني نحو جاء في الرجلان كلاهما والمرءان كلناهما والبا
 بعد الثلثة وكل واجمع الخ مما هو جمع حقيقة نحو جاء في القوم كلهم او
 حكما اذا كان مفردا اذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرات الكتاب
 كله واشترت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن لغير الثنية باختلاف
 الضمير في كله نحو قرات الكتاب كله وقرات القصة كلها واشترت العبيد
 كلهم وتزوجت النساء كلهن باختلاف الصيغ في الكلمات البوابة نحو
 اجمع في المذكر الواحد جمعا في المؤنث الواحدة او الجمع بناويل الجماعة
 اجمعون في جمع المذكر جمع في جمع المؤنث واجاز الاختصاص اجمعان و
 جمعا وان وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الا اذا اجزاء ويفتح حقيقة
 الاجزاء افتراقها اي ذوا امور متعددة فتناول الافراد والاجزاء اذا الكلية
 والجزئية لا يحققان الا فيه يصح صفة الاجزاء افتراقها اي تلك الاجزاء
 حسا او حكما اي سواء كان افتراقها حسيا او حكما او تميز من الزان فاعل
 يصح او مفعول مطلق كضربت سوطا او حال بخلاف معناه اي يصح افتراقها
 ذاتا حسا او حكما او غير ذلك نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد القوم ونظير ذي
 اجزاء يصح افتراقها حسا واشترت العبيد كله نظير ذي اجزاء سمح افتراقها
 حكما من حيث ان العبد يصح اشتراؤه بعينه دون بعض بخلاف جاء في زيد كله

لعدم صحة افتراق اجزاء حسا ولا في حكم الجمع واذا شرط اكد الضمير المرفوع
 المتصل اي اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل وهذا بخلاف المجرور
 المنصوب لا يستتار فيها حتى يلزم الالتباس بالنفس والعين بخلاف كل
 واجمع واخواته اكد بمفصل اولا ثم بالنفس والعين لانهما يقعان ^{على} فاعل
 فيلزم التباسهما بالفاعل تاكيد في المستكن اذا لم يؤكد بخلاف كل
 واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم الالتباس
 وخوضهاها انفسها وضربوها انفسهم مع عدم اللبس لوترى التاكيد
 معمول على ضرب هو نفسه طرد الباب مثل ضربت انت نفسك تاكيد
 للضمير بعد تاكيد بمفصل واكتع واخواته اي اخوات اكتع ومثله ^{نظيره}
 وهما اتبع وابضع اتباع لا جمع استعمالا فلا تقدم اكتع واتبع وابضع
 على اجمع لكونها اتباعا لها ولم تقدم اكتع على اخواته في الفصح ثم اتبع
 على ابضع عند الرمحسرى وتبعه المرو عند البغدادية والخزوية ^{ابضع} تقدمت
 على اتبع وقال ابن كيسان ابتداء يمين شئت وذكرها اي اكتع واتبع ^{ابضع}
 دونه اي دون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزور
 ذكر التبع بدون الاصل البدل ابتداء تابع خبر في الاعراب مقصود
 المعنى وذكر التبع قبله للوقظة او للتمهيد وخرج به التاكيد وعطف الياء
 بما اي يحكم نسب الى التبع دونه اي دون المتبوع ابتداء وبقاء فلا يرد
 المطوف بل لان متبوع مقصود ابتداء ثم بدأله فاعرض عنه وقصده
 وكلاهما مقصودان بهذا الطريق وخرج به عطف النسوة ودونه ظرف

او حال اي تجاوزا عن المتبوع وهو بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
 والبعض اي بدل هو بعض المبدل والاشتمال اي بدل يختص غالب
 باشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يئسوا بك
 عن الشهر الحرام قال فيه والغلط اضافة البدل الى الغلط اضافة ^{المسبب}
 الى السبب وفي اختلاف كيفية الاضافة بان يكون بعضها بمعنى من وبعضها
 بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غير نظر فالاول
 اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول اي تجد ما صدق عليه والاولة عبارة
 عن المبدل منه والنوع الثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل نحو
 ضربت زيدا راسه والنوع الثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول
 ملازمة اي يعلق راجع الى النسبة بغيرها اي غير الكلية والجزئية وهذا
 لا يرد نظرت الى القر فلكه ورايت درجة الاسد برجه واعلم ان في اطلاق
 الملازمة يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه وحمارة ^{فمنه}
 ان يقصد اي ملازمة حيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملازمة
 اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار ^{صفته}
 لا باعتبار ذاته وتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفته من الصفات
 اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
 الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط و
 النوع الرابع اي بدل الغلط ان يقصد من باب ضرب اي يحصل بان يقصد
 اذ حذف حرف الجر من ان وان كثيرا الى اي البدل بعد ان غلطت اي بعد

غلطك غيره أي غير البديل وهو البديل ولم يقل بالبديل ولا بالمتبوع
 لأنك ذكر لم يذكر حيث كونه مبدلا أو متبوعا بل بحقيقة كونه غلطا فلم يذكر
 باسم المتبوع ولا باسم البديل ويكونان أي البديل والبديل في الأنواع الأربع
 فصير الأقسام ستة عشر معرفتين نحو ضرب زيد أخوك ونكرتين
 نحو في رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناسية ناصية كاذبة وجاء
 رجل غلام زيد وإذا كان البديل نكرة أو وجد نكرة من مبدل معرفة
 بدل الكل بخلاف مرتب رجل جار فالنعت أي صفة تلك النكرة واجب
 وقيل حسن لئلا يكون المقصود انقصر من غير المقصود من كل وجه ^{للقرب}
 من المعرفة ولئلا يكون انهما ما بعد البيان وليفيد بواسطة الصفة ^{بطل}
 المبدل مع التعريف وما قيل في قوله تعالى قل هو الله أحد إذا كان أحد
 من الله في بعض الوجوه فتقدير صفة من نحو عظيم ولا شريك له وغير
 ذلك أو يجعل له صفة له والله الصمد اعتراضا أو تقدير موصوف
 من حيث المعنى إذ المعنى له واحد أو على قول أبي علي فإنه قال يجوز تركه
 إذا استفيد من البديل لم يستفد بالبديل نحو مرتب بالإنسان رجل
 ونحو بالواد المقدس طوى كذلك لا يجوز ترك الوصف نحو مرتب زيد
 رجل وأما نحو مرتب زيد ضارب أبوه على الأبدال فتقديره رجل ضارب
 كما قيل في قوله شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم شديد العقاب
 على الأبدال بتقدير الله شديد العقاب مثل بالناسية ناصية كاذبة
 فإن الناصية نكرة أبدلت من المعرفة وهي الناصية الأولى فوصف

فلا يقال

بصفة كاذبة ويكونان أي البديل والبديل وهذا أيضا ستة عشر
 بضرب الأربعة في الأربعة ظاهرة نحو جاءني زيد أخوك ومضمير نحو
 الزيدون لقيتهم أيهم ونحو ضربك أياك وفيه وفيه ومختلفين نحو
 أخوك ضربته زيدا وأخوك ضربت زيدا أياه بأعادة الضمير إلى الأخ
 الذي هو زيد ونحو ضربت زيدا أياه وفيه وفيه ولا يبدأ اسم ظاهر من
 مضمير إلى المسكين ولا بك زيد بدل الكل مفعول مطلق وإنما لا يبدأ
 بصير المقصود انقصر لانه من غير المقصود مع اتحاد ما صدق عليه لكون
 ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف بخلاف الغائب بخلاف غير بدل
 الكل من الأبدال لعدم الاتحاد وإفادة البديل ما لم يفده المبدل نحو ضربتني
 راسي بدل البعض وحدثنني علي بدل الأشمال وأيتني غلامي بدل
 الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب على الاستتار في الفعل ونفعل و
 افعل ولا نفعل لا يدل عنه بدل ما سواه كان بدل الكل أو غيره استقبلا
 لا بدال الظاهر عما لا يقع ضمير بارزا ولا ظاهرا قط إلا من الغائب مستوف
 عن قوله من مضمير نحو ضربته زيدا عطف البيان تابع جنس غير صفة
 احتراز عن الصفة يوضح متبوعه أي ذكر بحيث أنه يوضح متبوعه خرج
 البديل وعطف النسق والتأكيد مثل أقسم بالله أبو حفص فاعل أقسم
 كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عمر عطف بيان وتامة ما أن بها
 من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجره فضله أي فرق عطف البيان
 وهو مبتدأ من البديل صفة الفصل لفظا غير واما معنى الفرق مظهر

بمن مظهر

وذلك ما عرفت في الحذف مثل خبره أي في كل ما كان عطف بيان من العرف
باللام الذي أضفت إليه الصفة المعروفة باللام نحو الضارب الرجل زيد
أو التارك البكري بشر وفي كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبذلك وهذا
التقرير يتناول صورة النداء أيضا أنا ابن التارك أي الذي تارك
البكري من باب الضارب الرجل بشر عطف بيان للبكري ولا يصح أن
يكون بـ لا إذا بدل في حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا
يصح لكونه من باب الضارب زيد وهذا الفصل في النداء أيضا فان البدل
في حكم المستقل مطلقا وعطفا لبيان على التفصيل الذي عرفت وثنا
فرغ من المعربات شرع في المبنيات المبنية ما أي اسم ناسب مناسبة
معبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر لضعف أو علل
تعارض كنسبة غير المنصرف الفعل الماضي في الفريتين ومناسبة
أي الحرف مع لزوم الأضافة المانعة من البناء مبنى الأصل أي المبنى في أصل
وضعه وهو الحرف والماضي والامر بغير اللام كما عرفت من قبل أو وقع
غير حال مركب تركيبا اسناديا أو غير مركب مع عامله والمضاف إليه
على هذا من قبيل التركيب الاسنادي ليس مبنى مثاله الف باثنا و زيد عمرو
وبكر خالد ونحو الأصوات التي لا تتركب فيها فان قيل في أي حد يدخل غاق
في قولهم غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبنى الأصل ولا عدم التز
قيل المراد غير مركب حقيقة أو حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع
غير مركب حقيقة أو حكما فدخل فيه نحو غاق صوت الغراب وحكمه أي حكم

سنة

باب

المبنى أي خاصته المبنى أن لا يختلف آخره أي لا يختلف هيئته آخر الاسم أو
صفة آخر المبنى لا يختلف العوامل أي لا تخلو أما أن تتعلق بمعنى النفي أو
بالنفي ولا يستقيم كل منهما أما الأول فلا بد من الاختلاف ليس يخلو
اختلاف العوامل وأما الثاني فلا بد من توجبه النفي إلى القيد
بقاء الفعل مثبتا ونفسا المعنى إلا أن يقال الفعل بعد توجبه النفي إلى القيد
كون جازا الوجود لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف الآخر لا عوامل
في المبنى جازا الثبوت نحو من الرجل ومن زيد والطاهر إن اللام بمعنى الوقت
أي لا يختلف آخره وقت اختلاف العوامل فصلح أن تتعلق بمعنى النفي أيضا
فلا بد من توجبه النفي إلى القيد والقبالة أي القاب حركات وأخر البناء
وسكونها والكوفون يطلقون القاب الأعراب على البناء وبالعكس
أما ذكر في الأعراب الأنواع وفي البناء الألقاب إذا أعراب به الاختلاف
وكل من الرفع وأخويه نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبنى لا عن
الحركات والسكون وكل من الضم وأخويه ليس نوعا منه بل اسم لما في آخره
من الحركات والسكون فلو قال أنواع البناء يسبق الذهن إلى كون كل
بناء كما في أنواع الأعراب ضم يسمى الضم ضمما محصوله بنتم الثغين
وفتح يسمى فتحا لانفتاح الضم في التلظظ وكسر يسمى كسرا لانكسار
السفل في التلظظ ووقف يسمى وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري
سبعة ابواب وفيه بحث لأن المص لم يذكر الأصوات في باب أسماء الأفعال
كالزحشدي بل هي ثمانية ابواب المضمات وأسماء الأشارة والموصولات

وانما لم يذكر اسماء الموصولات لانها موصولات لا اسماء الموصولات و
 انما جمع لاخلاف انواع المركبات والكليات والكناية لفظيهم يعبر
 بها عن عدد معلوم وحدث معلوم واسماء الافعال والاصوات في
 المركبات بالرفع عطفت على اسماء الافعال وبالجر عطفت على الافعال والمعنى
 واسماء الاصوات وفي الجر نظر لان المذكور من نخ ونحو صوت لا اسم
 صوت وكذا في رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر في
 الاسماء المبنية والجواب انها محقة بالاسماء جارية مجرى ما في البناء
 وان لم يكن اسما على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها
 في الاسماء المبنية وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع
 ليست بمبنية بل المبنى بعضها المصدر بنى المضمير لشيء بالجر لان
 الى المكنى عنه ما وضع اى اسم وضع لتكلم او مخاطب ويرد لفظ التكلم
 والمخاطب والجواب ان المراد اسم مبنى وضع على وجه الكناية لها او ما
 وضع لتكلم او مخاطب وليس فيها جهة الغيبة او ما وضع لها مادة
 ولفظ التكلم والمخاطب موضوعان لها صيغة او ما وضع لمن هو في
 او ان الكناية عن نفسه او لمن هو في وان توجه الخطاب فلا يرد
 التكلم والمخاطب لانهما اعم والمراد بالتكلم الاصطلاح لا اللغوي
 لفظه او لمنع الخلود والشك فلا ينافي التعريف ونحو امير المؤمنين
 يا مراك بكذا في قول الامير مريد به انا امرتك وان كان مستعملا للتكلم لكنه
 غير موضوع له فيخرج من الحد بقيد الوضع او غائب تقدم ذكره احتراز

هذا هو الذي قلناه في كتابنا في بيان معنى التكلم والمخاطب
 في الاسماء المبنية وهو ان التكلم والمخاطب ليسا بامور
 بل هما صيغتان من صيغ التكلم والمخاطب وهما صيغتان
 من صيغ التكلم والمخاطب وهما صيغتان من صيغ التكلم
 والمخاطب وهما صيغتان من صيغ التكلم والمخاطب

به عن الاسماء الظاهرة فانها محبة لكن لا بهذا الشرط واحتراز به ايضا عن
 لفظ الغائب فانه موضوع لغائب مطلقا لا مقيدا بالقدم وهذا تقسيم
 للغائب غير داخل في الحد اى سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ان
 يراد الوضع على وجه الكناية فيخرج اسماء الاشارة ونحوها وفيه ان
 نحكم وكذا موضوع للغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا
 بد من القيد به فكيف يكون غير داخل في الحد فهو احتراز عن اسماء الاشارة
 لكونها غيبا كاسماء الاسماء الظاهرة غير تقدم الشرط لفظا حقيقيا
 نحو ضرب زيد غلامه او تقدير اخو ضرب غلامه زيد المقدم الفاعل تقدير
 وفيه ان دابة المألوف جعل التقدير قسيما للفظ لا قسيما منه او بمعنى
 بان تقدم ما تضمن سياق الكلام للوعود اليه نحو ادعوا هو اقرب للوقوف
 اى العدل لضمن ادعوا اياه او دل عليه سياق الكلام التزاما نحو
 لا بويه لكل واحد منهما السدس اى لا بويه الميت اذ سوق الكلام لبيان
 الميراث وهو يستلزم سبق الموت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد
 في هذا القسم لتقدم الفاعل تقدير او معنى وهو الحق او حكما بان يعود
 الضمير الى ما هو اخبر في الذهن ولم يصرح به لقصد الابهام في مقام
 التحميم فهو عائد الى المذكور حكما ولا يطرح هذا الجواب في باب التنازع لعدم
 قصد التحميم فالاولى ان يقال لم يصرح به لقصد الابهام بفتحها او للتحرز
 عن التكرار مثاله قوله تعالى قل هو الله احد ونعم رجلا زيد ورجلا
 على الاجمال والتفصيل وهو متصل ومنفصل اى الاضمار على قسامين

فالمتصل مبتدأ والفاء للقياس المستقل خبره بنفسه في اللفظ أي
 الذي صح اللفظ به منفردا في الاصطلاح وأما في المعنى فالمتصل ^{المتصل}
 كلاهما مستقلا لأنها اسمان والمتصل غير المستقل بنفسه أي ما كان
 كالنقطة لما قبلها وبعض حروفه ولم يصح اللفظ به منفردا اصطلاحا
 وهو أي الضمير باعتبار نوع الأعراب أقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب و
 مجرور فالأول أي المرفوع والمنصوب كل منهما قسمان متصل ^{مبتدأ} خبر مبتدأ
 محذوف أي كل منهما متصل ومنفصل والجملة خبر المبتدأ الأول ولو كان
 قوله متصل خبر القوله فالأول لم يجز لعدم المطابقة إلا أن يقال بعد
 موصوف أي ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد ومنفصل
 والثالث متصل فقط لا متاع تقديمه والفصل منه وبين جاره ^{الفصل}
 بين المضاف والمضاف إليه وإنما جاز بالظرف في السعة لكنه متنع عند
 ازدياد جهة أخرى بواسطة اتصال ونقول الفصل بين المضاف ^{المضاف}
 بالظرف وأرجح أن لا يخلو الأصل فلا يعتاد به وذلك أي الضمير
 خمسة أنواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
 والمجرور المتصل الأول أي المرفوع المتصل ومثال النوع الأول من أنواع
 الخمسة ضربت أي ضمير ضربت ضميرنا وضربت ضربتنا إلى آخره في الماضي
 وهو خبر الأول والجملة مستأنفة أنابداً بالمتكلم لا ضمير المتكلم أعرف
 المعارف ولذا تقدم في الحدو آخر ضمير الغائب لا ندون الكل وضربت إلى خبرين
 وضميرين فإن قيل لا يدخل في هذا التقاداة ضمير الغائبة وبعض المتكلم

في المضارع نحو اضرب يضرب ولو قيل كان ضربت إلى خبرين واضرب
 إلى ضرب كان أولى إذ لا فرق بين ماضي مجهول والمعرف في الضمائر بخلاف
 المضارع قيل فإن قيل إلى هذه لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم أن لا يدخل
 ما بعدها في الحكم قيل معناه الأول ضربت وضربت وماد وز ذلك
 إلى ضميرين فيكون إلى للاسقاط فيدخل ما بعدها فيما قبلها ولنا أن
 نقول أن إلى بمعنى مع أو حتى ^{الثاني} أي المرفوع المتصل أنا وما
 دونه من نحن أنت أنتما أنتن هوها هم هيها إلى هن والثالث أي
 المنصوب المتصل ضمير ضربي ومادونه وهو ضربنا وضربك ضربكما
 ضربكم إلى ضربك وضربه إلى ضربهن وضمير أني ومادونه من أنا
 أنك إلى أكن وأنه إلى أنهن نظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف ^و
 الرابع أي المنصوب المتصل أي أي ومادونه من أيا وأياك إلى أياكن
 وأياه إلى أياهن والخامس أي المجرور المتصل ضمير غلامي مثال
 المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف ومادونها وهو غلامنا و
 ولنا إلى غلامين ولهن وأما الضمير المرفوع المتصل خاصة وإنما قال
 خاصة لأن المنصوب والمجرور والمقبولين لا يستتران بخلاف المرفوع
 المتصل يستتر لشدة اتصاله بالعامل وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتصل
 لا متاع استتار المتصل في العامل لا انفصاله وقوله خاصة حا
 من فاعل يستتر والتاء للبا لغة أو مصدر على وزن فاعلة منصوب
 بفعل محذوف أي خص باستار خصوصاً والجملة معترضة وتستتر

خبر المبتدأ أو تتعلق به في الفعل الماضي للغائب صفة الماضي نحو ضرب
 والغائبة نحو ضربت وفي المضارع عطف على قوله في الماضي للتكلم
 صفة المضارع نحو اضرب ونضرب مطلقا أي زمانا مطلقا أو
 استارا مطلقا سواء كان واحدا أو مثني أو جموعا مذكرا أو مؤنثا
 والمخاطب عطف على قوله والمتكلم نحو يا زيد تضرب والغائب نحو
زيد تضرب والغائبة نحو هذه تضرب وتستمر في الصفة استئارا
 مطلقا أو زمانا مطلقا سواء كان واحدا أو مثني أو جموعا مذكرا أو
 مؤنثا نحو زيد تضارب والزيدان تضاربان والزيدون تضاربون
 وهذه تضاربة وهذه تضاربان والالف والواو حرفا للمثنية
 والجمع ليسا بضمير يدلان تفسيرهما بالعامل ولا يسوغ أي لا يجوز
 الضمير المرفوع المتصل لا وضع الضمير للاعجاز والاختصار و
 المتصل انصرف حتى أمكن لا يسوغ الانفصال واللام بمعنى الوقت أي
 لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على أصلها
 أي لا يسوغ المنفصل الا لاجل تعذر المتصل والاضافة فيه اضافة المصدر
 الى الفاعل وذلك أي تعذر المتصل كائن بالقديم أي بسبب تقديم
 الضمير على عامله نحو ياك ضربت وعلى صلة القديم لأنه اذا تقدم على
 عامله لا يمكن ان يتصل به اذا الاتصال انما يكون باخر العامل وبالمنفصل
 بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر
 الاتصال وانما تذرع لان الانفصال نافي بالاتصال وترك المتصل

المنفصل لا تعذر

يفوت الغرض او بالحذف أي بحذف العامل لأنه لما حذف عامله لا يوجد
 في اللفظ ما يتصل به او يكون العامل أي عامله معنويا لفوات ما يتصل
 حال او خبر يكون او حرفا عطف على قوله معنويا أي يكون عامل الضمير
 حرفا والضمير مرفوع نحو ما استقاما لأنه لو اتصل به لوجب ان يستمر
 الاستمرار في الحرف لا يجوز بخلاف المنصوب نحو انك وانتي والجملة حال
 ولا يحتاج الى الضمير لأنها من باب لقيتك والجملة قادمة او كونه أي الضمير
 مسند اليه أي الى ذلك الضمير صفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله سند
 وانما يقل مسندة مع تانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التانيث
 فيما يجوز تانيثه لدى الفصل اولى جرت تلك الصفة الجملة صفة
 على غير من هي أي تلك الصفة كائنه له ليدل الانفصال الذي هو حلا
 الاصل على عوده الى البعيد وحل صورة عدم اللبس في الصفات على
 صورة اللبس طرأ الباب بخلاف الفصل حيث اقصر فيه ابراز الضمير
 عند اسناد فعل جرى على غير من هي له على صورة اللبس نحو زيد يعمرو
 يضر به هو بخلاف هذه زيد تضربه هي حيث لا يجب تضربه هي لعدم
 والحكم لا يختلف في المسئلة بين من هي له وما هي له لكنه ذكر الاصل وهو
 من المختص بذوي العلوم مثل ياك ضربت مثال التقدم على العامل
 وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وياك والشرأي اتق نفسك
 والشر مثال حذف العامل وانما زيد مثال كون العامل معنويا وما
 انت قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهذه زيد تضاربت

مثال الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
 الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة له حيث قام الضرب بها
 واختار بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس خلاف
 ما لو عكس والكوفون يقولون بعدم الضمير في صورة عدم اللبس ولقظه
 هي تأكيد الضمير المستكن في ضاربه لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل
 الزيدون والعرون ضاربونهم نحن وقد عرفت ضعف فاعدون غلبا
 وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قيل ولا نه
 لو كان فاعلا لكان دخلا في صورة الفصل الغرض واذا اجتمع ضمير
 والحال انه ليس احدهما اي احد الضميرين مرفوعا احتراز عن نحو اكرمت
 اذا المرفوع كالمخرج من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا فيجب اتصال
 فان كان الشرطية جراء الشرط احدهما اي احد الضميرين اعرف
 من الاخر احتراز عما اذا اتسا ويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
 في الاصح للتميز عن تقدم احد المتساوين من غير مرجح ليكون الاول
 راجحا بالاتصال ولا ينافي الثاني عن الحق ببله من كل وجه وفيه نظر
 وقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضعمة لضعمة بها ترفع العظيم بابها
 بالاتصال الضميرين شاذ وقدمته اي اعرف احتراز عما اذا كان الاعرف
 مؤخر اعطاها اياه فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تاخر الاعرف
 باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه
 خلاف الاصل وحكي عن سيبويه في تجوز الاتصال ايضا نحو اعطيتهم

نظر الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المعنى عن الترجيح اللفظي فلك
 الخيار في الضمير الثاني المؤخر ايضا اتصالا وانفصالا فجاز الانفصال
 باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال باعتبار عدم اعتداد الا الفصل
 بما هو متصل فان قيل اشرت هنا تعذر الاتصال فالا انفصال والا
 فالاتصال واحد التبيين واقع لا محالة فلا وجه للخيار قيل تعارض
 فيه جهتان جهة التعذر وعدمه فحوز الوجهان توفيتا مثل اعطيتك
 وضربك مثال المقصود واعطيتك اياه وضربك اياك مثال المقصود
 فانه اجتمع فيها ضميران كلاهما غير مرفوع لنبههما في اعطيتك وجبر
 الاول ونصب الثاني في ضربك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب
 في اعطيتك وياك التكم في ضربك وقدم الاعرف فيها بخلاف الثاني
 الاتصال والانفصال والا اي وان لم يكن كذلك فهو اي الثاني
 منفصل لا غير نحو اعطيتك اياه وياك والخيار في خبر كان الينا
 نحو كان زيدا قائما وكنيت اياه والضمير للقائم لانه في الاصل خبر مبتدأ
 ويجوز الاتصال لانه بعد دخول العامل اشبه المفعول ولكن الحقيقة
 راجحة على الشبه فخارا الاول والاكثر لولا انت الى اخرها الى لولا انت
 ولولا هو الى لولا هن ولولا انا الى لولا نحن وعسيت الى اخرها لكونها
 بعد لولا مبتدأ وما بعد عسي فاعل ولا تخفى عليك حكمها انفصالا و
 اتصالا فاعلم ان ذكر الضمير المتوسط وموضيخ الخطاب ولو قال لولا
 انا وعسيت الى اخرها لكان اولى لان التكلم مقدم فيدخل مادونه

في قوله آه بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله الى انهما
 تفسر العبارة عن ذكرها وجاء لولاك وعساك بالاتصال فيهما
 على الجزئية الاول بحمل لولا جارة في الضمير خاصة والنسب في الثاني
 بحمل عسى على لعل للموافقة في الترجي ويلزمه بيان متعلق الجار ^{هذا}
 عند سيبويه ويمكن ان يكون على طريقته بحمل درهم في انه لا يحتاج
 الى المتعلق واما الاخفش فيجعلها مرفوعين على الابتداء ^{عليه} والفتحة
 باستعارة الجور للرفع في الاول كعكسه في بك انت والفتحة
 للرفع في الثاني كعكسه في ضربتك انت ويلزمه تغيير اثني عشر
 ضميراتها الى اخرها يقال لولاك وعساك ولولا كما وعسا كما
 الى لولا كن وعسا كن ولولاه وعساه الى لولا هن وعساهن ولو
 لاى وعساي ولولانا وعسانا ونون الوقاية سميت نون الوقاية
 لانها نفي الفعل عن اخ الجرم مع الياء اى الضمير لازمة في الماضي
 لصون الفعل عن الكسرة التي هي اخت الجرم المختص بالاسم والمراد
 بها الكسرة التي هي في الاخر لزوما بخلاف كسرة ضربين لانها في
 الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضا
 بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون عارضا محضاً ولهذا
 لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة
 كقوله وضربني ولا ضمير في كون ضربني دون قوله اذا كان فوق
 الثالين المضروبين فاعرف وقوله اذهب القوم الكرام ليس

بترك النون بحمل على لنتي وحمل دعاني وربما في على ضربين يترك النون
 اوله ونون الفعل عن الكسرة تقدير او عساي محمول على لعل والاكتر
 عساي واجاز الكوفيون في فعل التعجب ما احسن وما اجلى ترك
 النون فان قيل نون الوقاية حرف فكما يسان الفعل عن اخ الجرم ينبغي
 ان يسان عند الحرف ايضاً قيل كسرة نون الوقاية ليست اخ الجرم
 لعدم كونها في الاخر لكونها على حرف واحد والاخر ما يكون عماله اول
 بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل وفي المضارع عطف على قوله الماضي
 عيا اي خالياً ويتعلق به قوله عن نون الاعراب اى عن نون ^{هي} الاعراب
 فالاضافة بمعنى من كانت ضمة لان بين النون والاعراب عموم ^{خاص}
 من وجه نحو ضربني ويكرمني وانت الخطاب لغير معين وهذا
 عطف جملة على جملة مع ظرف زمان لمخير النون اللام للمهدى
 نون الاعراب فيه اى المضارع صفة النون اى الحاصلة فيه ولان
 عطف على النون اى مع لدن وان واخواتها وهي ان وكان ولكن
 مخير جرات اى مخير بين الاتيان للحافظة على الحركات البنائية
 في لدن وعلى السكون في لدن وبين الترتيب عن اجتماع النونات
 ولو حكما كما لعل لقرب اللام من النون في المخرج والحمل على لغت
 وعن وان من لغاتهما كما في ليت للحمل على اخواتها لكن لما لم يكن في
 ذاتها مانع وتحقيق الداعي وهو قصد البقاء على حركاتها والحمل ^{على}
 الاصل اختير فيها الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام

لثمة الحروف مع ثقل الضعيف اختير فيه الترك فقوله واسواتها
مستثنى منه ليت ولعل لعدم التخيير فهما لعدم استواء الجانبين
ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احد
لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون اختيار الايمان كافي ليت
واختيار الترك كافي لعل قمان من صورة التخيير فلا يدل قوله
وتخار في ليت وعكسها لعل على خروج ليت ولعل من هذا الكلام
ويختار حقوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعمال اذلا
يلزم اجتماع النونات ولا ثقل للضعيف وقيل سيوية لا حذف
فيه الا لضرورة الشرح بقوله كينيد جابر اذا قال ليتي اصاد
واقعد بعض مالي ومن وعن وقد وقطها بمعنى حسب فجار الان
فيهما فقال مني وعن وقدني وقطني بمعنى كفا في المحافظة على
السكون اللازم اي الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازم
والترك قياسا على حقوق الساكن للظاهر نحو من ابنك ومن الرجل
وعكسها اي عكس ليت لعل اي تخار فيها تركها لثقل الضعيف
وكسرة الحروف وخل كل عمل لكرهه لام ساكنه قبل النون وتوسط
بين طرف يتوسط البتد والخبر فان قلت يلزم في البتد والخبر
الجمع من الحقيقة والمجاز فيقال ذلك جاز عند المحض باختلاف الجهة
او محل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالبتد
المستند اليه وبالخبر المستند به المؤخر بالترتيب او يراد بالبتد الجزء

والتخيير
في التخيير
في التخيير

الجزء الاول من الاسمية وبالجزء الثاني والثالث
يقال البتد والخبر على الحقيقة والظرف متعلق بتوسط كما يقال رأت
هذا الشاب في شبابه وبعده قبل صفة البتد والخبر او ظرف
يتوسط اي قبل دخول العوامل اللفظية من كان وان وعلت واخواتها
وفروعها مثال زيد هو العالم وبعدها اي بعد العوامل صيغة مرفوعة
وانما لم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا ولا يمكن الاختلاف
في كونه صيغة مرفوعة منفصل مطابق افراد او ثنيه وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلموا وخطابا وغيبة للبتد لكونه عبارة عنه ومن الواجب
المطابقة بين العايد والعاود ومثال ما بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب وانه لغفور الرحيم وعلته هو القايوم وما زيد هو الكريم
يسمى فضلا والجملة صفة اخرى وهذا عند البصريين والكوفيون
ليسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده من السقوط كما دال البيت وقال
الخليل وسيوية يسمى فضلا لفصله بين ما قبله وما بعده ببيان
ان ما بعده ليس في حيز ما قبله ليس من صفاته ومتمماته والمتاخر
قالوا يسمى فضلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت ومآل التوسط
واحد والفرق في العبارة ليفصل حقيقة فيما يليقسان او يحكما
فيما لا ليس لكان الحمل على صورة اللبس واللام علة التوسط بالسمية
لا رهن الغرض لا يحصل بالسمية بين ظرف بفصل كونه الخبر
حايد الى الخبر وان كان المذكور سابقا كالجزمين لتعينه بالقرينة

اذ هو المتعين لصلاحية الفتاوى الى كون ما بعده فتاوى خبراً
 ثم اتسع فيه فدخل حيث لا لبس وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
 المبتدأ ضميراً او غير ذلك بالتحمل على صورة اللبس وكان الضمير
 منفصل كذلك فيفيد ضرباً من التأكيد قوله فتاوى حال او خبر وشرط
 اى شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصفات
 ان يكون الخبر معرفة او افضل من كذا لان الفصل اما يحتاج اليه في
 المعرفة وافضل من ملحق المعرفة لاستناع دخول اللام مثل كان زيد
 هو افضل من عمرو وذكر مثال الفعل من بعد دخول العوامل دون
 المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاصالتها واستغنائها عن المثال
 لكثرة ما يخلو من الفرعيتين واجاز الما زنى وقوعه قبل المضارع
 لثباته الاسم واستناع دخول اللام ولقوله تعالى ومكراولئك هو
 بيور وفيه انه لا شعير في الآية كونه فصلاً لاحتمال ان يكون مبتدأ
 وتأكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضعك وابكى ولا موضع له اى لا محل
 لضمير الفصل من الاعراب وقوله له ظرف مستقر خبر لا عند التحليل
 لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملحق لا مقنض
 ولا عامل ويستبعد التحليل خبر لا او يتعلق بقوله لكونه ظرف مستقر
 او يتعلق بمعنى النفي وبعض العرب يجعله اى ضمير الفصل مبتدأ و
 يحملون الجملة خبرا للمبتدأ الاول وما بعده خبره بالنصب عطفاً
 على ثانى مفعولى بجملة او عطفاً على اول مفعولى بجملة اى بجملة خبره

فلا ينصب وكنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وقوله خبره
 يحتمل ان يكون مرفوعاً خبراً لما قبله والجملة حالا وبعض العرب يجعله
 تأكيداً لما قبلها ودخول اللام المنوع دخولها على التأكيد يمنع ذلك
 وبعضهم يجعله تابعا لما بعده وذلك ليس بمفهوم كلامهم اصلاً على
 انه ينقص بكتات الرقيب وسقدم قبل الجملة وبعدها قوله قبل
 حشو والغرض يحصل بان يقول تقدم الجملة الا ان يقال من باب
 اسرى معبده ليدل اى يقع قبل الجملة او التصريح بلفظ قبل لتأكيد
 التقدم لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فيما جرى ان يؤكد
 ضمير غائب سمي صفه الضمير ضمير الشأن اذا كان مذكراً والقصة
 اذا كان مؤنثاً وهو يعود الى ما في الذهن من شأن وقصة وخيار
 تانث الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المنسوبة مؤنث
 لتعبد المطابقة خوفاً منها لا تعنى الابصار فيفسر اى ذلك الضمير
 لا بهامته وهو ايضا صفه ضمير غائب بالجملة انا وضع الظهور موضع
 الضمير لزيادة التمكن في الذهن لان عود ضمير الشأن الى الجملة خلاف
 ما عليه شأن الضمير فكان من مظان القدر بعده اى الواقعة
 بعد ذلك الضمير لان القصة والشأن لا يكونان مفردين فالفرا
 يجوز تفسيره بالمفرد الما اول بالجملة نحو كان قائماً الزيدان و
 قوله بعده مستدرك بقوله وسقدم قبل الجملة لكنه ذكره لكان
 التأكيد ويكون ذلك الضمير منفصلاً ولا يلا سقيم لضمير

الشان والقصة مستترا تقسيم للتفصيل وبارزا اي غير مستكن
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مستترا كان
منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا و
البارزا مثل هو اي الشان مثال المنفصل زيد قائم وكان اي
الشان مثال المتصل المستتر زيد قائم وانه مثال المتصل بالبارزا
زيد قائم وكذلك ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا او
وحذف اي حذف ضمير الشان حال كونه منصوبا ضعيفا اي جائز
مع الضعف لعدم الدليل عليه لاستقلال الخبر كلاما وعدم الابطال
فيه وفيه انه قد يقوم الدليل عليه وهو رفع زيد قائم والجواز
لكونه على صورة الفضلات الامع ان اذا خفت مستثنى مفرغ
اي ضعف مع كل عامل الامع ان اذا خفت واذا ظرف بمعنى
المقارنة او بمعنى الاستثناء اي الامقرونا بان وقت تخفيفها او
استثنى وقت تخفيفها فانه لازم اي فان حذفه لازم اما القول
بوجوده فليكون اي ان عامله اعتبار القوة شبهها بالفعل و
امتناع التلطف به فليكون ملقاه صورة عملا بالتحفيف وعتبر
الصورة اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه فان قيل ان اريد
بالمشار اليه في الحد الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء
بمساويه في المعرفة والجماله اذا الاشارة في المحدود اصطلاحية
وان اريد الاشارة النفسية لا يتم التعريف على ضمير الغائب والمهود

٩٧
غيرها قيل المراد الاول والتعريف لفظي اي يعرف لفظ بلفظ اجلي منه
او يقال الاشارة في المحدود لغوي في الاصل صارت هي جزء المحدود
والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او المراد الثاني وخرج ضمير
الغائب ونحوه باعتبار الجحشية فانه وان وضع للاشارة الى شيء
بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه ذلك بل كونه كناية عن غائب يقدم
الذكر والمراد اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه ويرد عليه
ذلكم الله واجيب عنه بانه على التجوز وهي مبتدأ محذوف الخبر اي
وهي خمسة فاجملة بعده منية ذا يحتمل ان يكون خبرا محذوف المعطوف
اي وهي ذوا خواصها وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي وهو المذكور
ولم يشأ كذا او خبر ذوا الجملة خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف
اي ذان منها المذكور قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذاك كلمة بنائية كهو
وهي ومن وما فلا يحتاج الى بيان اسل عليه احكام الاسماء المتمكنة
منعه وقيل اصله ذو وحذف الواو اعتياطا وقلت الاولى
الفالمشابهة الحرف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار
ذا وفيه انه يقتضي ان يكون نثنيه ذو وان كعصوان وفيه انه
لم يفعل ذلك فربا بين المتمكن وغيره وقيل اصله ذي بيايين و
قيل اصله ذوى وقيل اسم الاشارة الذال والالف زائدة وقال
الاخفش اصله ذي مع التشديد ولم يشأ بحذف الموصول اي
والذي لم يشأ ذان وذين بلان ذان وهي مبنية من جملة النثني

المرفوع غير مبني على الواحد وذين وهي صيغة مرتجلة للمثنى
المنصوب كان واياك واللقيل ذيان او ذو وان كعصوان
ورحيان فالأكثر على بناءهما لقيام العلة وهي مشابهتهما الحروف
في الاحتياج وقيل معربا لخلاف الآخر بالعامل فبناء الواحد بناء
الجمع شاهد اصدق على بناءه وعدم اضافة الاختلاف الى العامل
فعله بناء على الوضع كاختلاف صيغ الضمير وهكذا قوله في اللذان
والذين وعن ابن ابي عمير الزجاجة ان المثنى مطلقا مبني لضمته
واو العطف واصل زيدان زيد وزيد والمؤنث تأنث قلب الذا
تاء وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربه وتضربين
وقى بالجمع بين العليين وترده بقلب الفهماها وذهي وتي
بين البدلين ولشاه اي لثنى المؤنث تان وتين على الخلاف
المذكور في ذان وذين والجمعها اولا عافا كان او غير مدا
قصرا اي سواء كان ممدودا او مقصورا وقد يكون مكسورا كصه
وان كان اولا معرفة لا فادة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة
واعلم انه اذا كان مقصورا كتب بالياء ويحقها اي اسماء الاشارة
حرف التبيين يعنيها وتتصل بها اي باسماء الاشارة حرف الخطا
والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه ان
ضمير افضل كذلك وفيه انه وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسماء
وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة لكنه

اليه

شرك خطاب الاثنين فبقي خمسة والحرف يذكر ويؤنث وهما
اعتبر التذكير ولذا انث العدد فيكون خمسة وعشرين بضرب
اسماء الاشارة الخمسة في حرف الخطاب الخمسة وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك وما سواه الى ذاك فكون الى اسقاطية فلا
تخرج ما بعدها وذاك وما سواه الى ذاك وكذلك البواس
وهي تاء وتيك الى تان وتيكن وكذلك اخواتها واولئك الى
اولكن والجملة عطف على جملة وهي ذاك آه ولما دأى المصنف
كثرة تختلف هذا الفرق باستعمال ذا كان اخويه وبالعكس لم
تخذ مذهباً داخل الى غيره فقال ويقال ذاك القريب وذلك للبعد
وذلك للتوسط والظاهر ذكره في الوسط الا انه اخر لتوقف
معرفة المتوسط على معرفة الطرفين وتلك مبتدأ وذاك وتانك
النون فيهما بدل من اللام عند المبرد وعوض عن الف واحدة عند
غيره مشددتين حال من ذاك وتانك المحكوم عليهما بالماثلة
فيكونان فاعلين معنى وفيه ان الحال لا تقدم على العامل المعنوي
وبجوز ان يكون التقدير اذا كانا مشددتين واولئك مثل ذلك
في افادة البعد خبر تلك وقال الاندلسي لا فرق بين شديد النون
ونخفيفها قرنا وبعبارة النخبة فرقوا وذلك عند المبرد واولئك
مثل ذلك في افادة البعد واما ثم وهنا وهنا فتفتح الهاء وتشديد
النون وهو الأكثر وجاء كسر الهاء ايضا فلما كان اي فلاشارة

الى المكان خاصة اي اخذت خصوصا فالجملة مؤكدة واما قولهم
 قال كذا ومنه قيل كذا فلاشارة الى مكان الاعتباري
 الموصول وبني الموصول حيث نقتر الى الصلة فاشبه الموصول
 في الافتقار ما موصول او موصولة لا يتم جزءا اي متبدا او
 خيرا او فاعلا او مفعولا او مخوذا لك وجزا تميزا لا يتم خبره
 او حال كونه جزا من التركيب الاصلة فان قلت ان اريد بالاصلة
 اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اردت
 الاصطلاحية فاما ان يوجد الموصول في تعريفها او لا وعلى
 الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية
 صلة وليس كذلك قيل قال المص اريد بالصلة اللغوية فلا يلزم
 لتعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحية وفيه انه
 لو لم يرد بالصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال بعد ذلك
 اما قلت بصلة ولم يقل جملة تجريا على اصطلاحهم فيتناقض كلا
 قلت الظاهر انه ليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة
 فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء بما
 يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى الحد ودحتى يلزم الدور
 كما يقال العالم من قام به العلم ثم يقال العلم صفة يتجلى بها المدكوا
 لمن قامت هي به فان قيل الموصول كما لا يتم جزءا بالصلة وعائيد
 كذلك لا يتم فضلة الابهما فاما وجه تخصيص الخبرية قيل الجزء

اعم من الركن متناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن
 ركن يفوت الكلام بفتوته ولو قال ما لا يتم جزءا بالجملة خبرية وتغير
 له لكان انحصرا ووضح لكنه سلك طريق الاجمال والتفصيل و
 ذلك من باب البلاغة وقصد بيان الاسم المستطاع عليه لتلك
 الجملة وذلك للتفصيل وعائيد احتراز عن نحو حيث فانه لا يتم الا
 بصلة بعدها لكنها لا تحتاج الى العائيد وفيه انه اذا اريد بالصلة
 الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجها الى قيد اخر لان جملة لا تسمى
 صلة اصطلاحيا ولو اريد بالكلمة كان قوله وعائيد احترازا
 عن الموصول الحر في وصلة اي الموصول جملة خبرية معاومة
 للمخاطب فان قيل الموصول معرفة فكيف يبين بالجملة وهي نكرة
 قيل لا خير فيه اذ قد يفيد النكرة ما لا يفيد المعرفة والعائيد
 ضمير له اي وعائيد الموصول ضمير للموصول وصلة الالف واللام
 وهما من الذي والى صارتا بفتاها للتحقيق اسم فاعل او مفعول
 بمعنى الفعل لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
 صلتهما ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالتحقيق والتشديد
 جميعا واعلم ان اعراب الصلة باعراب الموصول كما عراب ما
 بعد الا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
 المؤنث والذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث بالالف
 رفا والياء نضبا وجزا والاولى والذين كلاهما الجمع المذكر

واللاني واللاتي واللواني بجمع المؤنث ومن وما واى نحو ايتهم اشد
على الرحمن عتيا واية نحو ايتهم احسن من هتد عندى وذو
الطائفة اى المنسوبة الى بنى طى نحو لئن لم يغير بعض ما قد صنعت
لا تخين للعظم ذوانا عارقه اى الذى ناعارقه وقوله فان الماء
ماء الى وجدى وبهرى ذو خفرت وذو طويت اى الذى خفرت بها
وذو الذى بعدها التى الاستفهام نحو ما ذا صنعت وقيل مطلقا
والالف واللام عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل الالف
واللام يوهم كونهما موصولين قل يحذف الجمع كالجمع بلفظ الجمع
فكانه قال ومجموعهما والعائد المفعول اللام فى العائد للعهد اى
العائد الذى لا يتم الموصول اليه فيخرج العائد الى غير الموصول
العائد اليه المتقدم ثم قد بالمفعول ليخرج العائد الذى هو غير
المفعول وفيه نظر لان العائد الذى هو مبتدأ وخبره غير جملة
يحذف فى صلة اى مطلقا وفى صلة غيره عند طولها نحو وهو الذى
فى السماء الله وفى الارض الله يجوز حذفه مراد الالمانع كافي
جاء فى الذى ما ضربت الاياه لكونه محتاجا اليه حيث ما احتاج
الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لا ظاهر
واعلم ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضله ولا يكون
ضمير سواء يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان
ضمير الفاعل اذا الفاعل لا يحذف وبخلاف الضمير بنحو الذى

ضربت عنده غلامه زيد حش لا يدل الموصول على المحذوف
لاستغناء عنه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور
الموصولية فيها وبخلاف العائد فى نحو قوله سمع الله لمن حمده فان
الضمير عائد الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز منوبيا
فاذا قال سمع الله لمن حمده قاصدا قوله لمن حمده على ما هو شان
من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة النحول لزوم
حذف الضمير المستغنى عنه فى بعض الرواية واعلم ايضا ان
الضمير وان كان فضله لا يحذف لان الاضمار حذف الاصل
وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر
والمضمّر فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف
مع حصول الغرض من حذف الظاهر وهو الاختصار لكنه اذا ارجح
الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز حذفه
لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل واذا اخبرت بالذى اى
اذا اردت ان تخبر عن خبر جملة باستعمال الذى والى والباء
للاستعانة وليست لصلة الاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اى وقعت كلمة الذى فى صدر الجملة وجعلت عطف
على قوله صدرتها موضع ظرف مكان نصب بتقديره وان لم
يكن بهما كلفظ المكان المخبر عنه اى الذى قصد الاخبار عنه
ضمير مفعول جعلت لها اى الكلمة الذى مفعول ثان واختدته

أي الخبر عنه حال كونه خبراً عنه فإذا الفاء للتفسير أو للتعليل
 أخبرت أي أردت الأخبار عن زيد الكاين من ضرب زيد
 فن تبيينه وصفة قلت الذي ضربته زيد بتقدير الذي
 الضمير في موضعه وتأخير زيد خبراً عنها وكذلك خبر مقدم أي
 مثل الذي ألف واللام مبتدأ في الجملة الفعلية المنصرفه خاصة
 أي حصت ألف واللام بالجملة الفعلية خاصة أي خصوصاً
 ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول من الفعل فإذا تعذر أمر منها
 أي من الأمور المذكورة تعذر الأخبار المذكور ومن ثم أي ولعل
 أنه إذا تعذر أمر منها تعذر الأخبار امتنع الأخبار في ضمير المتكلم
 لا متناع تأخيره خبر الاستلزامه التقديم على الجملة نحو هو زيد قام
 وقد جعل الخبر عنه ظرفاً على الاتساع وإنما بدأ بالفرع من الأخبار
 الأول اخذ فيه من القرب والموصوف بدون الصفة بخلاف
 الذي ضربته زيد العاقل والصفة فقط فلا يجوز في ضرب
 زيد العاقل أن يحبر بالذي عن زيد لا متناع وقوع الضمير
 صفة لأنه لا يوضح به والمصدر العامل بدون المفعول نحو
 من دق القصار الثوب لا متناع الضمير بخلاف الذي عجزت من
 دق القصار الثوب والحال نحو جاء زيد ركباً لا متناع مع
 والضمير المستحق لغيرها أي الذي هو ضربته فلو قيل في الأخبار
 عن ضمير المفعول الذي زيد ضربته هو لزم خلو المبتدأ أو الموصو

عن عايد وكل منها منع وقوله لغيرها مفعول مستحق واللام
 لقوة العمل والأسد المشهور عليه أي على الضمير المستحق لغيرها
 نحو زيد ضربته غلامه ولو قيل في الأخبار عن غلامه الذي زيد
 ضربته غلامه لزم خلو الموصول أو المبتدأ عن العايد وما مبتدأ
 الاسمية صفة أي المنسوبة إلى الاسم نسبة الجزئ إلى الكل و
 اختر زبه عن الحرفية موصولة خبر نحو أعجبت ما صنعت واستفها
 نحو وما نلتك بمينك وشرطيه نحو ما صنعت اصنع وموصولة
 أما بفرد نحو بما معجب لك أي بشئ معجب لك وأما بالجملة نحو بما
 نكره النفوس من الأمر له فرجه كحل العقاب أي بشئ نكره النفوس
 ويحتمل أن يكون ما في البيت كاذباً ومن تبيينه ومن تعلقه بنكرة
 والمثال يصلح محلاً وقامته أي نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو
 قوله تعالى أن تبدوا الصدقات فنعما هي أي نعم شيأ هي بمعنى شئ
 منكراً عند أبي علي وبمعنى الشئ معرفاً عند سيبويه وصفة نحو أكرمت
 بوجه ما أي بوجه أي وجهه وقيل هو حرف زائد بها الإبهام و
 تأكيد التذكير تعظيماً نحو لا مرا غلبت أو تحقيراً نحو أعطيت عظمة
 أو تنويعاً نحو اضربه ضرباً ما ومن كذلك أي مثل في أوجهها
 أي يكون موصولة نحو أكرمت من جاءك وشرطية نحو من تضرب
 اضرب واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وموصوفة أما
 بفرد نحو قوله وكفى بنا ضللاً على من غلب رنا جيب النبي محمد يا نا

أي شخص غيرنا أو بجمله خورب من جاءك قد أكرمتك ولا تكون تام
 وصفة ويجي عند الكوفيين حرفا زائدا أيضا ولا تسلك لم بقوله
 أن الزبير سنام الجدة قد علت ذلك العشرة والأثرون من عدد
 فمن زائدة أي الأكثرين عددا والبصريه جعلوها موصوفة أي
 الأكثرين أنسابا بعدد الألف في التامة خلافا لابي علي والصفة
 واعلم أن بناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار ^{منها} ^{منها}
 والشرطيتين لتضمن الحرف والموصوفتين وما التامة والصفة
 اشتباها الموصولة لفظا واتى للذكر واية للتوث ولفظ
 أي أريد بها اللفظ فهو علم فسعى أن يمنع للسبين إلا أن يحصل
 التنوين تنوين المشاكلة كمن في ثوب ما ثبت فيه من الوجوه
 الأربعة دون اسفاء ما تبقى عنه فلا يرد مجيئها صفتين دون
 أي كونان موصولتين نحو ضرب أيهم وإيتهم لقيته واستفها ^{سبين}
 نحو أيهم أخوك وإتهم أخك وإيهم وإتهم لقيت وشرطيتين
 نحو أيما ما تدعوه الأسماء الحسنى واية سلكت سلكت وموصوفتين
 نحو أيما الرجل وإيتهم المرأة ولا يعرف كونها موصوفتين في
 غير هذا المقام وأجاز الأخص رب أي محسن وصفتين أيضا
 نحو مرت رجل أي وامرأة اية امرأة وقوله كمن لشبهه إلى
 عدم الوجه الأخير لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق فلعله
 أدرجه في الاستفهام لأنه إذا قيل مرت رجل أي رجل فكانه

منها

فبئر

قبل رجل عظيم لا يعرف كنهه وسأل عن شأنه ويقال أي رجل
 فنقل إلى الصفة وجعل بمعنى عظيم فأعرب أعرب الموصوف وهي
 أي كل واحدة من أي واية معربة للزوم إضافتها المانعة
 عن البناء لنزولها منزلة النون المتأني للبناء ولا يرد نحو حيث
 لأنها عهدة مانعة لا رافعة ولا يرد نحو يومئذ ويوم نفع لأن
 هذه الإضافات من حيث أنها إضافة إلى الجملة وإلى إذا المضافة
 إلى الجملة داعية كما أنها من حيث قيامها مقام النون مانعة يجوز
 البناء توفيقا بين الجهتين وحدها مصدر قام مقام الجملة
 الحالية أي يفرغ أفرادها في الأعراب بالنسبة إلى نوع الموصولة
 لا مطلقا ولا يشاركها من الموصولات في الأعراب غيرها إلا إذا حذرت
 صدر مصلتها في يجوز أن يبنى لأن ازدياد شبهه بالحرف لا زدياد
 افتقاره بحذفه عارض جهة إضافة فعاد مبني لأن ما هو صفة
 لا شبهاء يميل إليه كل شيء باد في سبب وبنى على الضم لغير النقصان
 كقبيل وبعد ويرد على هذا التمسك أي إذا كانت غير مضافة نحو
 اضرب أيما أفضل فإنه لا يسمع إلا منصوبا فالأولى أن يقال
 أي إذا كانت مضافة بنى على الضم سما عا نحو قوله تع ثم لترعن
 من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عبي أي هو أشد وذهب
 الكوفيون إلى أنها معربة مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن
 كل شيعة متعلق الترفع ومن للتبعض والجملة صفة شيعة بتأويل

مقول فيهم وجمله يونس على التعلق بالاستفهام فيلزم التعلق في
 غير افعال القلوب وهو من خصايصها كما عرف وحل الاختش على
 زيادة من في الالبات كما هو مذهب وجعل ايم اشد مستانفة و
 قال سيبويه والاعراب ايضا لغه جيدة قال الجرجي خرجت من
 خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايم افضل الا
 منصوبا وانما لم يستثنى يا ايها الرجل لانه في بيان اعرابها من
 بين المولات لا مطلقا وفي ماذا صنعت وكذا من ذا اكرمت
 وجهان احدهما ما الذي اى افادة معنى الذي فيكون ذا موصولا
 والجملة صفة وجهان او مستانفة وجوابه اى جواب ماذا صنعت
 رفع على هذا الوجه اى مرفوع او ذور رفع كجواب من ابوك على انه
 خبر البتة الخدوف فالتقدير في قوله الاكرام في من قال ماذا
 الذي صنعت الاكرام وجمله جوابه رفع معترضة والوجه الآخر
 اى شئ يكون ما استفهامية بمعنى اى شئ منصوبه المحل على انها
 مفعول بها لقوله صنعت وجوابه اى جواب ماذا صنعت على
 هذا الوجه نصب على المفعولية فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا
 صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقرئ قل العقوف في جواب
 ما ينفقون على الوجهين وقوله نصب كرفع اسماء الافعال
 ثبت لقيامها مقام الامر والماضى والدليل على انها ليست بافعال
 مخالفة صيغتها صيغ الافعال وسوين بعضها ودخول اللام في

بعضها والنقل عن المصدر والظرف والمجرور وفي بعضها
 كروية ووراءك وعليك ظاهرا وبعضها شبه ان يكون
 مصدرا ولزمت استعمالها مصدرا نحو وشكان وشنان وشها
 ونزال فانها على زنة ليان وقرفاة وذهاب فحمل المحمل على
 المتيقن وجعل الكل منقولا ما كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة
 وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة
 بمعنى الامر قدم ما كان بمعنى الامر لان اكثر استعمال اسماء الافعال
 بعناء او الماضى وضع فلا يرد عليه الضارب بمعنى الذي ضرب
 وفيه انه لما كان بمعنى الامر والماضى وضع صدق حذ الفعل عليه
 وفيه انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنى الافعال وضع اعتبار
 استعمال فلم يتناول نحو الضارب اسر لعدم هذا الوضع ولم
 يخرج عن الاسماء لتحقيق ذلك الوضع وهو عدم الاقتزان ويرد
 عليه اى بمعنى تضجروا وه بمعنى اتوجع واجيب بان اصلها كونه
 بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد
 عليه نقضا مثل رويد زيدا مثال التقدي ظهيرا ما كان بمعنى الامر
 وزيدا مفعول رويد وهى مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل
 مسد الجبر كما قايم الزيدان على راي وفيه ان معنى الفعل منع الابتدائه
 وفيه انا لا نسلم ان هذا النوع من الابتدائه نافي معنى الفعل لكونه
 مستند اليه لا مستندا اليه وقيل انها منصوبة المحل على المصدر وفيه

انه يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا يكون ح اسماء الافعال والحق انه
لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه اي
امثلة وهيئات ذلك اي بعد ذلك فاعل هيئات مثال اللازم
ونظير ما كان بمعنى الامر والماضى والى ما كان متعديا او لا زمانا
ما كان المنقول عنه وفيه مستعلا او لا وفعال اي يوزن بفعال
الكاين بمعنى الامر من الثلاثي ويحتمل ان يكون حالا من ضمير قوله
قياس اي قياسي او ذو قياسي اي يصح اشتقاقه من كل ثلاثي كترال
اي هي مثل نزال بمعنى انزل وفعال اي ما يوزن بفعال مصدر
حالا من ضمير مبنى معرفة كنجار بمعنى الفجر صفة اخرى مصدر او
خبر مبتدأ محذوف اي هو كنجار والجملة معترضة وصفة
مختصة بالنداء او لا مثل صفة صفة او خبر مبتدأ محذوف بافتاق
مبنى خبر فعال لمشايمته له اي لمشايمته فعال التي هي مصدر
معرفة او صفة لفعال بمعنى الامر وقوله له مفعول به للمشايمته
واللام لتقوية العمل عدلا وزنة ميزان اي لمشايمته عدلا وزنة
كعدل فعال وزنته او حالان اي حال كونه معدولا وصاحب زنة
فعال وعلما الواو داخله على قوله في الحجاز وعلما حال من
مفهوم قوله مبنى في الحجاز معرب في تيم اي اختلف فيه حال كونه
علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبنى في الحجاز معرب في تيم
لزم توارد العاملين على مفعول واحد وان تعلق باحدهما لزم

جميع

خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال للاعيان اي العين والشخص اذا
لام الجنس بطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان
فلا يصح لتمثيل واحترز به عن علم المعنى كنجار وقوله للاعيان
صفة علما مؤنثا معنويا وهو صفة علما كقطام علم مؤنث
وغلاب علم مؤنث مبنى عطف بالواو السابقة على قوله
مبنى واقفا خبرا للبتداء وهو قوله فعال في استعمال اهل
الحجاز ظرف مبنى لما مر في نجار وفساق ومعرب في استعمال بني
تيم لمجئته في استعمالهم معربا على ما حكموا وقوله مبنى ومعرب
بمعنى خبر واحد اي مختلف في اعرابه وبنائه الا استثناء من قوله
وفعال علما للاعيان بمعنى كل ما يوزن بفعال فيكون عاما واشتق
منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بنائه واعرابه بين اهل
الحجاز وبني تيم ما كان في لثمة والجملة صفة ما اوصلته
والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الوجع التام راء
فانه مبنى بالافتاق نحو حصار علم كوكب فانه لم يعرف الا بمبنى
ولعل بناؤه على الكسر لثقل الراء التي هي من حروف التكرار و
كذا طمار وكرار ونحو ذلك الاصوات لم يقل اسماء
الاصوات لان المطلوب بيان الصوت الاصوات ما يصوت
الانسان ليهيمد كنع عند اناحة البعير او شبهه بغيره كالتشديد
بصوت الغراب وغيره لبيان الاسماء الدالة على الاصوات من

تخونج صوت الأناحة وغاق صوت الغراب والاصوات ليست
 باسماء لعدم كونها ذالة بالوضع وانما ذكرها في بيان الاسماء
 لاجرائها مجريها واخذها حكمها ونبت لجرها مجريها لا يتركب
 فيه من الاسماء كل لفظ حكمي به صوت اى صوت به كصوت هههه
 او طبر او غيرها وشبه به انسان بصوت غيرها كما يفعل بعض
 الصيادين عند الصيد للاشتغال بالصيد وليس المراد به خطاية
 الصوت في تخونج صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا استواء
 القسمين فيه حيث يقال ايضا تخ صوت اناحة البعير فيصير
 القسمان قما واحدا او صوت القهوي الصوت يقال قد
 صات الشيء يصوت صوتا وكذلك تصوت تصويتا به مفعول
 ما لم يسم فاعله لله مايم لجرها او دعائها او خسوها او غير
 ذلك وانما لم يذكر ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
 بالغير كوى صوت النعج واوه صوت المتوجع ويخوذ ذلك لانه
 لما كان هذان القسمان ملحقين بالاسماء البنية كان كون ذلك
 القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
 اولان المراد هذين او غيرهما فلا يخرج المذكور وانما حذف بقية
 از هذا القسم اولى الاقسام فالاول اى ما حكمي به صوت كغاق
 اذ اصوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني اى ما صوت
 به البهايم كتنخ عند اناحة البعير المركبات اللام للعهد اى

المركبات المذكورة من قبل وستعرف وجه بنائها وفي الحمل
 تسامح والمراد كل اسم حاصل من اجتماع كلمتين اى لفظيين
 وجملا كلمة واحدة بالامتزاج انما لم يقل اسمين لئلا يخرج نحو
 سيبويه لان جزء الآخر صوت لا اسم وفيه انه اذا قيل ان الصوت
 حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف
 لعدم الوضع فيخرج من كلمتين ايضا فلوقال من لفظيين لكان
 اولى نحو بخت نصر لان ثاني الجزئين فصل لكنه يخرج منه جسق
 مسق علما مركبين من مهملتين ليس صفة كلمتين بينهما اى بين
 تلك الكلمتين نسبة اسم ليس نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
 ولا افادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبد الله علما والنجم ويزيد
 فان تضمن الثاني حرفا بنيا اى من الجزآن الاول للتوسط والثاني
 للتضمن كخمسة عشر اصله خمسة وعشرة وحادى عشر وجه
 بنائه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى تقدير حادى
 وعشر وفيه ان احد عشر معنى احد وعشر ثم غير المركب مع بقاء
 الباء ^{صفة} فربما الى واحد من احد عشر لبيان حاله بتغير الصدر الى
 اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفي الثاني عشر الى التاسع عشر
 بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التقدير
 اذ الاعراب والبناء باعتبار المفعول عنه والمعنى باعتبار المنقول
 فبنى بالحمل على احد عشر واخواتها اى اخوات حادى عشر الى

فهم

البعد

ناسع عشر الاثنى عشر فانه لا ينفى فيه الجزان بل ينفي الثاني للضم
 ويعرب الاول لشبهه بالضاف لسقوط النون والا وان لم ينقش
 الثاني حرفا اعرب الجزء الثاني مفعول ما لم يسم فاعله كعليلك
 وبني الاول على الفتح في الاسع لتوسط المانع من الاعراب وعدم ^{سلطه}
 بن الاعراب والبناء وقيل يعرب الاول مضافا الى الثاني ممنوعا
 وقيل مصروفا الكايات اي بعض الكايات وانما لم يعرف الكايات
 واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منقصة معلومة باليقين
 فلا حاجة الى تعريفها وقال المص الكايات الفاظ مبهمه يصير
 بها ما وقع في كلام المتكلم مفسدا لالها ما لا بها مر على المخاطب او
 لشيئا نه وفيه انه يخرج منه كذا وكه وانما بينت الكايات لتركيب
 كذا من كلمتين منبئين الكاف وذا وتضمن كذا الاستفهامية حرف
 الاستفهام وحمل الخبرية على رب او كذا الاستفهامية وحمل كيت
 وذيت على الجمل المكنى عنها بهما واعلم ان جميع الكايات ليست
 ببنية بل بعضها كره وكذا الكائن والكاينان للعدد صفة كذا
 او صفة كذا وكه وقد جاء كذا الغير العدد نحو خرجت يوم كذا
 كناية عن يوم السبت او يوم الاحد ونحوها وكيت وذيت
 اصلها كيت وذيت تحففتا للحديث والقصة فكما الفاء
 للتفسير الاستفهامية اي الدالة على الاستفهام مميها اي ممي
 كذا الاستفهامية منصوب على التميز ومنصوب خبر للبداء الشا

الجزء

والجملة خبر المبتدأ الاول مفرد حملا على تميز العدد من احد عشر
 الى تسعة وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية اي مميها
 الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل والجملة عطف على الجملة
 الكبرى اعني قوله وكذا الاستفهامية مميها منصوب مفرد دون
 الصغرى الواقعة خبر العدم الربط ولا شكل الاجتماع بين معنى
 الاخبار والانشاء في كذا الاخبارية لا خلافا للجهة فتوكل رجل
 ضربت اخبارا بالضرب انشاء ولا شك في اختلاف الجهتان بمرور
 على الاضافة لحملها على العدد المضاف كذا نه وما نه الا اذا
 فصل بقدر الاضافة ولم ينصب على التميز للفرق بين كذا ^{ستفهامية}
 والخبرية مفرد مرة كميها نه واللف ومجموع اخرى كميها ^{ثلاثة}
 الى العشرة وانما كان مميها كذا الاستفهامية والخبرية على ما ذكر
 لانها لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كائنين عنه اخذنا حكم
 العدد وهو نوعان المضاف والمميز ففرق بينهما حيث اعطى
 كذا الاستفهامية حكم العدد المميز فينصب مميها مفردا والخبرية
 حكم العدد المضاف لحفظ مميها على الاضافة ولما حمل على
 العدد اي المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع والى المفرد جرى
 فيه حكم كليهما ولم يفرق بينهما بالعكس لان كذا الخبرية تقيدها
 رب فاجمعها اليق ويدخل من البيان فيه فاعل يدخل فيها اي
 في مميها كذا الاستفهامية ومميها كذا الخبرية ولهما قصد الكلام لا

اي الاستفهامية مميها والخبرية

كم الاستفهامية تضمن الاستفهام والخبرية تقيض رب التي لا تنافي
 القليل وكلاهما أي النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية
 أو كل من كم الاستفهامية والخبرية ولو قال كلناهما لكانا فوق
 لثانث الاستفهامية والخبرية تقع حال كون كليهما مرفوعا و
 منصوبا ومجرورا فكل الفاء للتفسير ما موصوفه وفي كونها
 موصولة نظرا ذكامة كل في المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم
 المعنى أي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية بعد الضمير
 عايد إلى ما والجملة الظرفية أو الاسمية صفة ما فعل ناصب
 فاعله الظرف أو مبتدأ مقدم الخبر غير صفة الفعل مشتغل عند
 أي غير معرض عنه بضمير أو متعلقه اختراز عن نحو كم رجل
 ضربته إذا جعل كم مبتدأ ولا يقد ربعه فعل غير مشتغل عند
 كان ضمير عايد إلى قوله كل ما بعده والجملة خبر المبتدأ الأول
 منصوبا وجوبا على أنه مفعول به أو خبر للفعل الواقع بعده مفعولا
 على حسبه أي على حسب العوامل أو على حسب ذاته أي أن كان
 مفعولا به كان منصوبا على ذلك وان كان ظرفا أو مصدرا كان
 منصوبا على ذلك لتوجه الفعل إليه وعمله فيه نحو رجلا لقيت
 وكم غلام اشتريت وكم يوما سرت وكم يوم صمت وكم ضربا
 ضربت وكم قصد قصدت وكم رجلا كان من جاءك وكم رجلا
 كان من حضرني وفيه نظر حيث خرج عنه نحو كم رجل ضربته

ولا شك في جواز نفسه على شريطة التفسير اللهم إلا أن يراد
 بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والافترق الامكان العام
 المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحو كم رجل ضربته فيه أو
 يقال المضاف فعل غير مشتغل عنه لفظا أو تقديرا فلا يرد نحو كم
 رجل ضربته لأن التقدير كم رجل ضربت ضربته إذا ناصب في
 صورة شريطة التفسير إذا اقضى المفعول الصد ربقدر مؤخر
 فيصدق عليه أنه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه بتقدير أو كل ما
 موصوفه لا موصولة لما مر قبل صفة ما حرف جر نحو بكم درها
 اشتريت العبد وكم رجل مردت وقوله حرف جر مبتدأ أو
 فاعل الظرف أو مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم
 رجل اشتريت فمجرور بالإضافة الحاصلة بواسطة الحرف
 الجار اللفظي أو التقديرى وبذلك الجار والمضاف لا يقال
 الصدارة منهما إلى الجار والمضاف لكان الجزئية وقوله فيجر
 خبر المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط والأي وان لم يكن بعده فعل
 ناصب غير مشتغل عنه ولا قبله جار ومضاف أو وان
 لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته
 مرفوع أي فهو مرفوع وجوبا أو على الوجوب مرة أو على الأول
 أخرى وإنما كان مرفوعا لأنه إذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل
 ولا قبله جار ومضاف كان مجررا عن العوامل اللفظية فيكون

ابتدا او خبرا فاقبل يكن ان لا يكون بعده فعل غير مستغل عنه
بل مستغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كـ مجردا عن العوامل
بل يكون الناصب مضمرا على شرطه التفسير نحو كـ رجلا وكـ
رجل ضربته فيكون منصوبا لا مرفوعا قيل معنى قوله فرفع
انه يرفع على الوجوب في نحو كـ رجلا وكـ رجل غلامك وعلى
الاولوية كانه كـ رجلا او كـ رجل ضربته او ضربت غلامه
فان الرفع في مثل ذلك اولى مبتدا ان لم يكن كم الاستفهامية
والخبرية وهو شرط استغنى عن الجاء باقوله ظرفا مستقرا
وليس ما بعده ما يصلح للابتداءية وفيه يصدق حد المبتداء
عليه وذلك في نحو كـ رجلا او كـ رجلا قام او قائم ظاهرا
كذا في نحو كـ رجل وكـ رجلا غلامك لقينه بالابتداء اصطلاحا
على ما عرف في نحو قولك من ابوك عند سبويه وخبر ان كان
كم الاستفهامي او الخبري ظرفا مستقرا فلا يرد نحو كـ يوما
او كـ يوم مدة سيرك فانه ليس بجمع كونه ظرفا مثاله نحو كـ
يوما سيرك وكـ يوم سيري وكذلك اي مثل كـ في محل الاعمال
في جميع الوجوه او بعضها اسما الاستفهام فانها مثله في جميع
الوجوه واسماء الشرط فانها مثله في بعض الوجوه فتظير ما
وقع منها بعده فعلا ناصب لها نحو من ضربت وما صنعت ومن
تضربا ضرب وما نه منع اصنع وتظير تقدم الجار والمضاف

نحو من مررت وغلام من ضربت ومن مررا مرر وغلام من ضرب
اضربه وتظير الرفع بالابتداء نحو من ياتني فهو مكرم وما نقد
لا نفسك من خير تجده عند الله وتظير الخبر نحو متى سيرك
واين قيامك ولا يتاقى ذلك في الاسماء الشرطية حيث لا يقع
بعدها الا الفعل وفي مثل تميز اي فيما هو تميز في بعض الوجوه
ثلاثة اوجه اي فيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف
المميز وانما سميت تميزا باعتبار بعض الوجوه كـ عمه البيت
لمفردق بهجر جريا وكـ يحتمل الاستفهام والخبر فكم الخبرية تدل
على كثرة عماته وخالاته الحالية عشارة والاستفهامية تدل على
كثرة ما خرجت من عدد عماته عن علمه واحتاج الى الاستفهام مع
انه تضمن القرير وحمله على الاقرار وتضمن ايضا ادعاء وضوح
الامر بحث تقربه الحضم عند الاستفهام عنه والسكر في عمه
للتحقير او للكثير او للتفخيم بالظرف مستقر صفه عمه وفي
ذكر اللام محصل الشفاعة وبيان اختصاص مثل هذه العمدة و
الحالة له باجربير والجملة الدائيه معترضة متضمنة لا يفتأ
بسماع ما ذكره والصرح بتوجه التثنية اليه وخالة ذكر العمدة
والحالة لبيان انه رذل الطرفين وتام البيت فدعاء قد حلت
على عشاري قوله فدعاء اي موجه الرسع ذم لها سوء الخلقه
او صيرورتها كذلك بكثرة حطب عشارة وهو صفة خاله او

صفة عمة وحالة بنا ويل كل واحد منهما ويصح فيه الوجه الثالث
لموصوفها ويمكن رفعها على انها خبر مبتدأ او نصبها على الحال
من ضمير لك وقوله قد حلت خبر او صفة او حال وذكر الجمل
ليبان انها خادمة المواشي وهو ابلغ في الذم من انها خادمة الانا
واستعمال على يدل عليها عشاره مع كراهية ذلك واستنكاف
خدمتها والعشار جمع العشرة وهي التي اتي على جملها عشرة شهر
وحلب العشار يدل على وام هذا الفعل مدة طويلة لان
العشار يتادى من الحلب ولا يطبع الا من الفقه واعتاد حلبة
فدل حلبة العشار على استدامة هذا الفعل بينهما والفقه الفاش
بها ثلثة مبتدأ متقدم الخبر اوجه الضب على ان كراهية
والجر على انها خبرية والرفع على الابتداء وحذف تميزكم وكون
ما بعده وهو قوله قد حلت خبر اي كم حلبة او كم عتة لك
يا جريرو حالة فدعاء قد حلت على عشاري فيكون ظرفا او
مصدرا لقوله حلت وقد حذف التميز في مثل كم درهم
مالك وكم رجلا او كم مرة ضربت الظروف مبتدأ منها
ظرف مستقر وقع خبرا ومحمّل ان يكون ما الموصولة فاعل
الظرف او مبتدأ مقدم الخبر والجمله خبر المبتدأ قطع عن الاضافه
المعنوية المقصودة بحذف المضاف اليه واذا نيت الاضافه
اعربت مع التويز شررب بعد كان خبرا من قبل وانما بنيت

احسن حرف الاضافه ولشبهه الفعل الحرف بالاحتياج الى المضاف
فان قيل الحاحه ثابتة على تقدير الذكر ايضا قل نعم لكن
الاضافه تمنع البناء واما نحو حيث واذ قينا وه لكون بناء
المضاف اليه داعيا اليه معارضاً لتلك المانع واختير الضمة
بجهر القضيان كقبيل وبعد وتحت وفوق وامام ووراء وخلف
واسفل ودون واول ومن عل ولا يقاس على ما سمع بين وشمال
ونحو ذلك وسميت هذه غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
على اليه فلما حذف صرن حدودها بانتهى الكلام واجرى
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم مجراه اي مجرى الظرف
المقطوع عن الاضافه لا غير فاعل اجري وليس غير وجب
اي اجري لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب مجراه لا بهام غير
وكثره الاستعمال في حسب ومنها اي من الظروف المبنيه
حيث للكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان وانما بنيت
حيث للزوم اضافتها الى الجمله ولا يضاف حيث الى شيء الا
الى جمله اسمية كانت او فعلية متنى مفرغ في الاكثر استعمالا
وقد جاء سهيل طالعا ومنها اي من الظروف المبنيه اذا
الكائنه للمستقبل فهي صفة اذا او خبر لمبتدأ محذوف واذا
دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل وقد استعمل في الماضي
نحو اذا ساوى بين الصديقين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله

نظير وفيها أي في إذا معنى الشرط مبتدأ مقدم الخبر ولذلك
 ولا استعمال إذا في معنى الشرط والجار والمجرور متعلق بقوله
 أخبر فعمل ماض مجهول من الاختيار بعدها أي إذا الفعل أي
 قيل بأولوية الفعل بعد إذا الشرطية بمقتضى الفعل لكنه لما
 كان غير وضعي فيه لم يجب بل يجعل مختاراً ونقل عن المبرور
 اختصاصها بالفعلية وقد يكون إذا المفاجأة أي لوجود
 الشيء مكانك فجاء وهو مصدر ميموز اللام من باب المفاجأة
 فيلزم المبتدأ في الاستعمال غالباً ومنها أي ومن الظروف المبتدأ
 إذا الكاينة أو هي كائنه لما معنى صفته وأخبر مبتدأ محذوف
 وقد تقع بعدها أي إذا الجملتان الفعلية والاسمية ومنها
 أي ومن الظروف المبنيّة أين وأنى الكائنتان أوها كائنتان
 للمكان استقها ما أي من حيث الاستقها أو حال كونه ذا استقها
 أو وقت استقها وشرطاً وإنما بنينا لقض من حرف الاستقها
 والشرط ومنها متى الكائنه أو هي كائنه للزمان وهو أكثر
 استعمالاً من أيان لقض من حرف الشرط والاستقها فيهما
 أي في الشرط والاستقها نحو متى القتال ومتى يخرج أخرج
 وإيان عطف على متى وجاء إيان بالكسر أيضاً في لغة بني سليم
 للزمان استقها ما عن المستقبل بخلاف متى فإنه أعم وبني لقض
 الاستقها وأجاز المجازاة به بعض المتأخرين وهو غير مسموع

٥٥ في إيان أي من حيث المكان

قيل إن أصل إيان أي وأن فحذفت الهمزة مع الياء الآخره قبل
 إيان فادغمت بعد القلب وقيل أصله أي إن فحفت بحذف
 الهمزة وفيه نظراً لأن غير مستعمل بلا م وفيه إن عدم
 الاستعمال لا يمنع تقدير الأصل كذلك وقيل زيد في إن شديد
 والف فوزنه وزن فعال وفيه إن أين للكان وإيان للزمان
 وفيه أنه محتمل التغير معنى بعد التغير لفظاً قوله استقها ما
 حال أو تميزاً وظرف أي إيان للزمان من حيث الاستقها أو
 حال كون الزمان ذا استقها أو لا استقها عن الزمان أو وقت
 استقها وإيان بمعنى متى الاستقها مية محتص بالأمور العظيمة
 نحو يسئلونك عن الساعة إيان مرسيها وإيان بو القيمة و
 إيان يوم الدين ومنها كيف الكائنه أو هي كائنه للحال استقها
 أي وقت استقها أو من حيث الاستقها أو حال كون الحال
 ذاتاً استقها وإنما عد كيف في الظروف لأنه بمعنى على أي حال
 والجار والمجرور والظرف متقاربان وكونه ظرفاً مذهب الخفش
 وعند سيبويه اسم بدليل إبدال الاسم منها نحو كيف أنت
 أصحح أم سقيم والخفش يقول معناه كيف أنت في حال
 الصحة أو في حال السقيم وإنما بنينا لقض من حرف الاستقها ومنها
 مذ قدم مذ مع كونه فرعاً لكونه أخف ومنذ الكائنتان أوها
 كائنتان بمعنى أول المدة وإنما بنينا لقض من حرف الامتدانة

وللشبه بالغايات والحمل على مذ ومنه الحرفين فليهما أي يقع
 بعد مذ ومنه ويقرهما وتصل بهما المفرد لا المشي والمجموع
 لأن أول المدة أمر واحد لا يكون شئين أو شيئا نحو ما رايته
 مذ يوم الجمعة أي أول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة وقل المشي
 بعدها نحو ما رايته مذ اليومان الذان صاحبا فيهما المعرفة
 الواقعة خبرا منها لأن الوقت المجهول لا يكون لا ابتداء كلام معلوم
 فلا فائدة في ذكره فلا بد من التعيين لتفقد المعرفة هي الأصل
 في ذلك وقل المنكر بعدها نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه ^{المسوق}
 التعيين وهو المقصود ويعني الجمع المدة فليهما أي يقع بعد
 المقصود بالعدد أي الزمان الذي قصد هو مع عدد لا نه لما قصد
 بيان جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد متعلق بجميعها حتى يفيد
 نحو ما رايته مذ يومان أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وفيه
 أن المقصود جميع المدة وذلك استلزم تضمن العدد لصحة ما
 رايته مذ يومنا هذا وفيه أن المراد عدد الأفراد أو عدد الأجزاء
 إذا جميع استلزم ذلك فلا يرد وقد للتفصيل يقع المصدر
 بعدها نحو ما فرجت مذ ذهابك أو الفعل نحو ما فرجت مذ ذ
 أو أن متغلة أو مخففة نحو ما فرجت مذ ذ ذهابك فان قيل
 لم يذكر أن المخففة نحو ما فرجت مذ أن ذهبت قيل لعلها اعتد
 على تصور أن بالتشديد والتخفيف معا أو أدرجها في ذكر ^{الفعل}

بإرادة الفعل مجرد أو مع از المصدورية وإنما لم يذكر الجملة
 الاسمية للعللة نحو ما فرجت مذ زيد مسافر يعني مذ حين ربيد
 مسافر فقد رزما مفعول ما لم يسم فاعله مضاف صفة
 لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرجت مذ ذهابك مذ زمان
 ذهابك يعني أول مدة عدم الفرج زمان ذهابك وفي ما
 فرجت مذ ذ ذهابك مذ زمان ذهابك ذهابك وفي ما فرجت
 مذ ذهبت مذ زمان ذهبت بإضافة الزمان إلى الجملة نحو يوم
 نفي في الصور وهو أي كل من مذ ومنه مبتداء لصحة وقوعها
 مبتدئين للتأول بالمعرفة وهي أول المدة أو جميعها خبر ما بعده
 الجملة صفة لقوله مبتداء أو مستأنفة خلافا أي يخالف هذا القول
 خلافا للزجاج فإنه يعكس بناء على نكارتها والجواب ما ذكرت
 من التأويل بالمعرفة والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها أي
 من الظروف البنية لدى وهو معنى عند وهو معرب فأوجه
 لبنائه إلا أن يقال بني لدى وسائر اللغات سوى لدى تضمن
 معنى من وهو ابتداء الغاية ولذا يلزمها من لفظا أو تقدير أو
 حمل لدى التي بمعنى عند لغير معنى الابتداء عليها وفيه أنه يجب
 أن لا ينسب عندا طهار من لدن لعدم التضمن تح قالوا أنها بمعنى من
 عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طرد الباب وفيه وقيل
 بني لدى بالحمل على لدى الموضوع وضع الحروف وكذا سائر ألفاظ

وفيه ان وضع بعض اللغات وضع الحرف بناء على البناء وعدم
التصرف ففي بناء البناء عليه دور وفيه والفرق بين لدى
وعند ان عند يستعمل في المحاضر القريب وفيما في حرزك وحفظك
وان بعد بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد ولدن وقد جاء
لدن ولدن ولدن ولدن اصل اللغات لدن كعند فاسكن العين
بلا نقل فالقاسا كان فحركات الدال فتحا او كسرا او حركت النون
كسرا او حذف او نقل الضمة فحركات النون كسرا او حذف
او حذف النون من اصل اللغات بلا اسكان وبعبارة اخرى
يحذف النون من لدن بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل
او بنقل او بتجريك العين فتحا او كسرا للساكين بعد اسكانها
بغير نقل وكسرا بعد اسكانها بنقل او بتجريك النون كسرا بعد
اسكان العين بلا نقل ومنها اى من الظروف المبنيه قط وفيها
لغات الكاين او هو كاين للماضي المنفى للزمان الماضي المنفى ووقع
الشيء فيه عموما فعنى ما رايت قط ما رايت في جميع الأزمنة
الماضية او الامر الماضي المنفى اى عامله ماضى منفي نحو ما رايت
قط فان كان الماضي صفة الزمان فاسناد المنفى اليه مجاز عقلي
من باب الاسناد الى الطرف اى للزمان الماضي الذي نفى شيء فيه وان
كان صفة العامل فالاسناد اليه ظاهر وكذا الكلام في المستقبل
المنفى واما قوله هل رايت الذئب قط فهو ماضى منفي معنى وقد

يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط داما ومنها عوض الكيان
 او هو كان للمستقبل اي للزمان المستقبل او الامر المستقبل
 اي عامله يكون امرا مستقبلا بناء عوض كقبل وبعد اذ المعنى
 عوض العاضن بدليل استعماله كذلك واعرابه ج والعابض
 الباقي على وجه الارض اي وقت بقاء الباقي وبناء قد لقنن معنى
 لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض المنفى عموما نحو لا
 اراه عوض اني جميع الاذمنة المستقبلية ولو قال قط وعوض
 للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن
 لقننه لحد الوجوه المحسنة وسلامته عن التكرار لكنه محذر عن
 توهم الجمع في كليهما والظروف المضافة الى الجملة الفعلية الجبر
 نحو يوم نفع في الصور ويوسف الصادقين واذا نحو يومئذ حينئذ
 يجوز بناؤها اي تلك الظروف على الفتح اذ الجملة مبنيه حيث
 هي حتى هي البعض الى انها من مبنيات الاصل لكن لاكتسابها
 الاعراب لقيامها مقام المفرد اخر جزم عن كونها مبني الاصل اذ مبني
 الاصل كالحروف والماضي الامر لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا
 تقديرا ولا محلا ونحو مرت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة
 الفعلية لا مجرور الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية ولم يخرج عن
 شئ مما مبني الاصل فاستثنى ناسبتها بالاضافة اليها ولو بواحدة
 كافي لضافه الى الجملة من جواز البناء واختيار الفتح للحقة فان قيل

الاضافة منع البناء فكيف بدعواه قيل منع من حيث انها نافية
عن السوين المنا في له ودعو من حيث انها اضافة الى المبنى فيجوز
البناء توفيقا بين جهتي كونها مانعة وداعية وكذلك اي المذكور
من الظروف مثل وغير مقرونان مع ما وان وان نحو مثل ما
انكم نطقون ونحوه بمعنى من الجلوس غير انك قايم ونحوه منع
الشرب منها غير ان نطقت بينما غير ان طمعت حمامة في غصن وذات
او قال بنى غير اضافة الى ان نطقت وكذا مثل للاضافة الى الجملة
صورة ونسبها بالظروف في الابهام ولذا ذكرها في بحث الظروف
واعلم انه شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير
معين بعد ما قسم الى المعرب والمبنى فقال المعرفة والنكرة
المعرفة ما وضع بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات
او بوضع كلي وقاعدة كالمعرفة باللام والاضافة والنداء لشيء
ملتبس بعينه اي شيء معين واحترز به عن النكرة والعين باعتبار
وقوعه على شيء معين في التركيب فدخل المضمرات والمبهمات
مع كونها كليات الوضع لكونها جزئيات الاستعمال ولا يرد
نحو ادخل السوق فانه معرفة وليس معين لمعين الحقيقة المرادة
به وان كان المفرد غير معين ويمكن ان يقال انه في حكم النكرة
فليكن خارجا وفيه ولا يرد نحو وجه لك وراسك لان وضع
امثال هذا غير معين وان معين بعارض واعلم ان الشيء المعين

الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد والرجل معهودا وانت و
انا وهو او جنسا معينا كاسامة والاسد متحلي بلام الجنس
او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرفة بلام الاستغراق
والجمع المعهود فاعرفه وهي اي المعارف ستة بالاستقراء
وفي ذكر السادسة وهي المعرفة بالنداء بنظر لرجوعها الى المعرفة
باللام وذكرها على حسب ترتيبها في مراتب التعريف واشار
بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المراتب المضمرات والاعلام
كزيد وعمر والمبهمات اي اسماء الاشارة والموصولات
لهذا والذي وما عرف باللام العهدية او الاستغراقية نحو
الرجل والغلام واليم في ليس من امير امصيام في اسفر يدك
من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما اخر من المعارف ولم يقل
ما دخله اللام لئلا يدخل ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم
في ذكر اللام فقط اختار مذهب سيبويه واما على مذهب الخليل
فخرج التعريف اللام مع الالف او بالنداء نحو يا رجل المقصد
التعريف بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة وانما لم يذكره
المقدمون لرجوعه الى الذي اللام اذا صل يا رجل يا ايها
الرجل والمضاف الى احدها اي احدا لاربعة المذكورة
بمعنى مفعول مطلق بخذف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة
مفيدة معنى او اضافة معنوية او مفعول فيه بخذف مضافين

لقوله والمضاف اي وقت افادة معنى او مفعول له بحذف
مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادته
واحتزبه عن المضاف الى احد المعارف الاربعة المذكورة ايضا
لفظية فانها تفيد تعريفا ولما كان المضمرات والمبهمات و
المضاف الى احدها يتبين تعريفها قبل وما عرف باللام مستغن
عن التحديد فلا يجوز خص العلم بذكر التعريف فقال العلم ما وضع
لشيء مفعول لوضع بواسطة اللام عينا او معنى انشانا او غيره
ما يجده وتؤلف اولا بعينه اي ملتبس بعينه احتراز عن النكرة
غير حال متناول غيره فردا او جنسا في شيء من التركيب فلا يرد
عدم تناول المضمر والمبهم غير المعين المراد بهما في تركيب واحد
وكذا المعرف باللام والمضاف لثنا ولهما فردا اخر في تركيب
اخر والمراد لا يجوز استعماله في غيره بخلاف مثل ما انت فانه
يجوز استعماله في غيره وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه لئلا
يخرج لفظة لانه شبه بشيء حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما
اشبهه وفيه ان السوال لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا
يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجوده وفيه ان نفي التناول
وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبه فيوجب
وجود ما اشبهه وذلك باطل وفيه ان الموصول مع الصلة
تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوت في الواقع

فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه
اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او مع عدمه واما بعدم
الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف بوضع واحد
انما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك لانه وضع لشيء
بعينه وتناول غير ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد
فصدق عليه انه غير متناول غيرها وان كان ما صدق عليه
من الافراد غير معين وفيه ان الرجعي والذكرى كذلك وفيه
واعرفها اي اعرف المعارف المضمر المتكلم صفه ثم مخاطب
النكرة ما موصوله او موصوفه وضع صلة او صفة لشيء
مفعول به لوضع بواسطة اللام من غير ان ينظر فيه الوضع
بمعنى بوضع كلي او جزئي لا بعينه متقولا او متخلا مفعولا او مركبا
اسما او فعلا او كونه موضوعا لعين او معنى حدثا او وقتا او
لفظا يوزن به او مراد به لفظا او محض عدد واحتزبه عن
المعرفة اما بخوادخل الشوق لمعرفة وان وقع على فرد غير معين
لا بوضع باعتبار وضع اللام للجنس لما هيته المعينه وقوعه
على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا بوجوب
النكارة لعدم الوضع ولا برد وجهه وراس لك لان ذلك وضع
لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض اسماء العدد
لما ذكر النكر عقيما يذكر اسماء العدد التي تلازم اكثرها التفسير

بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بجنس
التذكير والتأنيث ايضا وكانه اشار الى تقسيم اخر للاسم باعتبار
دلالة على الكمية وعدمها فالاسماء على نوعين اسم عدد و
غيره واقصر على اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواها
من القسم الاخر ما وضع خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية
نحو رجل فانه وان فهم منه الكمية باعتبار سياق الاثبات
لكنه لا بالوضع وكذا نحو لا رجلا لانه لم يقصد فيه هذا
بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاخر في رجل ايضا للكمية
احاد الاشياء اي لبيان كمية افراد الاشياء وكمية الشيء عدده
المعين وفيه ايات للنسبة اي الصفة المنسوبة الى الكم اي الصفة
التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص قوله آحاد جمع احد
ولا يرد واحد واثنان لدلالة لهما على الاحاد بدفعات وان
لم يدل دفعة واحدة ولان المراد ما وضع للصفة الدالة على
مقدار الشيء ولو قال ما وضع للكمية لكان اولى وفيه انه
يدخل في التعريف الحظ والسطح والجسم الثقلي فقول
احاد الاشياء احتراز عنها وما وضع لكمية المسافة كالفرسخ
والميل واما تلك جماعات او ثلثه جموع فيدخل على احاد الجماعات
او الجموع فلا يرد نقضها وفي القول بانه احتراز عن الذراع
نظرا لانه وضع لما وضع للكمية وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع

للكمية فخرج بقوله ما وضع للكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله
احاد وفيه انه وان لم يوضع لكمية ما بدزع به لكنه لا يخفى
وضعه لكمية الخشبة لو وضعه لخشبة متصفه بكمية معينة
اصولها اثني عشر كلمة الجملة مستأنفة كانه لما ذكر تعريف
اسماء العدد حرك السامع ان يسأل ما هي فقال اصولها كذا و
انما اتى بالجواب بقوله اصولها كذا وان كان الجواب المطابق
للظاهر بيان اسماء العدد فقط من غير اشارة البعض وقد عتد
الاخر بينهما على ان اللاتق بالسؤال بان يسأل بالاصل منها
فكانه يلحق المخاطب بغير ما يطلب بينهما على ان الاول بالسؤال
غير هذا واجد بدل بعض من اثني عشرة وفيه وفيه او خبر
مبتدأ محذوف الى عشرة الى للاسقاط اذا المعنى واحد وغيره
الى عشرة ولو لم يقل بذلك يخرج عشرة عملا بالغاية ومائة
عطف على واحد والف يقول انت في الاعداد مفردة ومركبة
ومعطوفة على وجه التعداد واحدا اثنان واحدة اثنتان
او ثمان على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث ثلثة الى
عشرة اي يقول ثلثة بالحق التاء في المذكر تاء وبل الجماعة
وقبيلانه كما يجوز التاء وبل بالجماعة يجوز التاء وبل بالجمع ايضا
وقوله الى عشرة متعلق ببنهيا والمراد ما زاد عليها الى عشرة
فالاسقاط وثلث للمؤنث بترك التاء فيه للفرق بين المذكر

وبينه الى عشر التقدير فيه كما في المقدم احد عشر اشياء احدي
 عشرة اثنتا عشرة شروع في العدد المركب اي بذكر الجزء آن
 بترك الناء في المذكر وبوثنان في المؤنث على الاصل ثلث عشر
 وما زاد عليها الى تسعة عشر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع
 عشرة يعني يسقط الناء من العشرة وثبت في النيف في المذكر
 وبالعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل و
 النيف بقليل بخلاف الاصل وتيمم مبتدا بكسر النين خبره اثني
 عشرة في المؤنث طرف مخزنا عن توالي اربع فتحات في احدي عشرة
 وثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة واما
 الحجاز فيسكنها مخزنا عن توالي اربع متحركات مع ثقل التركيب
 وهذه الجملة معترضة عشرون واخواتها وهي ثلثون واربعون
 الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث وضعا قوله عشرون بقول
 بقول على التقداد والرفع على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر
 الناء عطف عليه وفيهما طرف بقول فان رفع اخواتها فهو
 مبتدا محذوف الخبر اي واخواتها مثلها والجملة معترضة وان
 جعل عشرون مستدا واخواتها عطفا عليه وفيها خبر لا تقطع
 سلسلة التقداد فيشكل قوله احدي عشرون آة احد وعشرون
 اي يقول احد وعشرون بترك النايث في المذكر اذا زاد على
 عشرون فاخذ مقول مقول فالرفع على الحكاية احدي في المؤنث

وعشرون ثم يقول بالعطف بلفظ ما تقدم عطف على قوله
 يقول اي يقول كذا وكذا ثم يقول بعطف عشرون واخواتها
 على النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلثه مع الناء
 في المذكر وثلاث بدونها في المؤنث فقوله ثلثه وعشرون الى
 تسعة وعشرين رجلا او ثلث وعشرون الى تسع وعشرين
 امرأة وكذا في سائر العقود فقوله بلفظ ما تقدم حال عن
 المعطوف عليه المفهوم او صفة العطف اذ التصاق
 المعطوف عليه يوجب التصاق العطف ايضا الى تسعة وتسعين
 وتسع وتسعين ومنفلق الى كمتعلق الى المقدم مائة والالف
 من مقولات تقول على وجه التقداد مائتان والالف فيهما
 ظرف يقول اي يقول كذا وكذا في المؤنث والمذكر وضعا ثم
 بالعطف على ما تقدم اي ثم يقول قولا ملتبسا بعطف النيف
 على المائة والالف وثنيتهما وجمعه او بالعكس واقفا على وجه
 مقدم من التذكير في المؤنث والثاني في المذكر والافراد والاف
 والتركيب والعطف كما عرفت تقول مائة وواحد او واحدة
 ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة
 ومائة واحد عشر رجلا واحدي عشرة امرأة ومائة وثلاث
 عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة الى مائة وعشرين رجلا او
 امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا وواحدة وعشرون امرأة

١١٨
الى مائه وتسعة وتسعين رجلا وتسعين امرأة ثم يقول
مائتان وكذا ثلثمائة وكذا الى تسعمائة وكذا الف وكذا الفا
وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف وكذا واحد عشر
الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا
على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى ذلك فقس وزد ويجوز ان
يعكس المطف في الكل فقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه
وفي ثاني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على
الفتح كثلثة عشر وفتح الياء مبتدا مقدم الخبر وجاز اسكانها
اي الياء تخفيفا وحذفها اي حذف الياء قولا بكال التخفيف
بفتح النون جعل له بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح
الصدر شاذ ويجوز حذفها افراد او جعل النون معتقب
الاعراب نحو قوله لها ثانيا اربع حسان واربع فقها ثمان
ومميز الثلثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة
لثلاث يكون المميز الذي هو موصوف مقصود معنى بالنصب
على صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة
لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا
في الشعر على الشذوذ وبمجموع اي جمع كان مكسرا او بلا لفظ
والنساء ان تعين ولم يوجد غيره وقد جاء سبع سبلات مع
وجود سنابل ولم يجرى الاضافة الى الجمع بالواو والنون أصلا

واما اذا وجد جمع كثره وقلة فقد غلبت الاضافة الى جمع القلة
لان الشبهة الى العشرة عدد القلة وقد جاء ثلثة قروء منع وجود
اقراء وليس بقياس وقال البردقياس والسري استعمال
جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء النبيه
على ان الثلثة في الرجب في حق النساء لغاية شوقهن الى الارواح
كثرة وانما يقع بمجموعا لكون الثلث ما فوقها جماعة فبالبحر
ان يفسر بالجماعة واما افراد مميزا فوق العشرة فلما شمر
لفظا كثلثة رجال او معنى كسبعة رهط وثلثة ذود
وخمسة نفر الا مستثنى مفرغ اي مخفوض بمجموع في كل الموضع
الا في ثلثمائة وما زاد على ذلك الى تسعمائة فان مميز الثلث الى
التسع في ثلثمائة الى تسع مائة وهو لفظ المائة محفوظ مفرد
ولم يستعمل عشرة مائة استغناء بالالف وانما فعلوا ذلك
لكرهتهم ان يرجعوا بعد الزام المفرد في احد عشر الى تسعة و
وتسعين فهقرى الى الجمع الذي طال عهده في ثلثة الى عشرة
وانما رجعوا الى المحض بحرزا عن اهدار الثلثة الى التسعة
من كل وجه وكان قياسها اي المائة المضافة اليها ثلث الى
تسع مآت كنياب ومئين كبين وبعضهم يضم الميم قال
الاخفش لو ضمت ميم مآت كبين جاز لكن ترك هذا القياس
واسحسن الحمل على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في ارفوم

افراد التميز فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون
 غير حائز اصلا فلا يجوز ثلثة مسلمين وثلث بنين فكيف
 يقال والقياس مثنى قيل سماه قياسا من حيث هو جمع يقطع
 النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه ومميز مبتدأ احد
 عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب خبر مفرد
 صفة او خبر بعد خبر اما النصب فلا متنازع الاضافة اما في
 احد عشر الى تسعة عشر فلا متنازع تركيبا شيئا مع الامتزاج
 المعنوي لكان الاضافة الى المفرد بخلاف احد عشر كانه
 تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر احد عشر فانه تركيبا
 شيئا لعدم الامتزاج المعنوي الناشئ من الاضافة الى المفرد
 واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلا متنازع
 كل من حذف النون وانقائها بناء على اصلها وشبهها
 بنون الجمع واما الافراد فلكونه الاصل وحصول عرض
 التفسيرية فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة ومميز
 مبتدأ مائة والف وشتيها اي ثلثه المائة والالف وهما
 مثنان والقان وجمعه اي جمع الف وهو الالف والالف
 وانما لم يقل وجمعها لان جمع المائة ليس يستعمل حيث يقال
 ثلثائة الى تسعمائة ولا يقال مأت او مئون مخفوض خبر
 مفرد صفة او خبر بعد خبر اما المحقق فعلى الاضافة واما

الافراد فلا صلة الافراد وحصول الفرض به او يقال ما
 اشبه المائة والالف الثلثة الى العشرة في اللفظ من حيث
 انها من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا
 عطف واشبهها احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة مع
 تميزها بهذا القسم اعطى تميزها احد حكمي تميز الثلثة الى
 وهو الحفظ واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو
 الافراد توفيقا بين الاعتبارين ولم يعكس اذ التميز اصله ان
 لا يجمع وان كان العدد ومونشا واللفظ مذكرا نحو عند
 ثلثة اشخاص من النساء او ثلث اشخاص منهن وقوله واللفظ
 عطف على اسم كان وخبره من قبل العطف على معمول عامل
 واحد بحرف واحد او بالعكس اي او كان الامر بعكس
 ما ذكرناه بان كان العدد ومذكرا واللفظ مؤنثا نحو
 عندى ثلثة نفوس من الرجال او ثلث نفوس منهم فوجها
 اي ففي العدد وجهان للعمل بالاعتبارين التانيث والتذكير
 وحق هذا الحكم ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد
 بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا ولا يميز
 ما شان اي لا تذكر لواحد واثنين تميز ولا يرد الله واحد
 ولا تتخذ والهيئتين اشين لان ذكر العدد بعد ذكر العدد والذال
 على ذلك العدد تأكيد وتوضيح وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد

لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود وفيه نظرا لانه اتي في كلا
التاكيد ازيد من المقصود نحو جاء في القوم كلهم اجمعون
استغناء مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف لا للفعل المنفي
اي ترك تيز واحد واثنين مخافة لزوم استغناء والا يتوجه النفي
الى القيد فيفسد المعنى بلفظ تميزه اي تميز كل واحد منهما على
نقد ير ذكر التميز معهما عنهما عن كل منهما والجاران متعلقان
باستغناء فان قيل الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره على وجه
تاكيد او تشويق او نحوها كما في اله واحد وغور رجلا زيد قيل
مثل رجل ورجلان لا فادته اي لا فادة مثل رجل ورجلان ما
هو تميزها بالنظر المقصود والتصریح بالعدد من المفرد الواحد
في تيز واحد والاثنين في مبراشين فلا حاجة الى العدد المحصور
المقصود به بلفظ التميز فلو ذكر معه لكان ضائعا وفيه
بل يمنع اي قاعه ميمز لا يكون التميز مغنيا عن التميز خلاف ما
عليه باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين معا وعد
استغناء كل عن الآخر كما عرف في عندي منوان سمنا و ققيزان
برا وعشرون درهما وملوءه عسلا واما نعم رجلا ورجل رجلا
فعلى خلاف الاصل والشدوذ فلا يتوجه بهما النقص فقوله
بالعد د متعلق بالنص اي التصریح بالعدد المقصود وهو
التصریح بالواحدة اوضح احد الى واحد ومتعلق بالمقصود

اي لا فادتها التصریح الذي قصد بالعدد من بيان الكمية و
تقول انت في المفرد اي الواحد من المتعدد اي استعمال
العدد في احد العدديات فقوله من ظرف مستقر واقع في
للمفرد اي الواحد الكائن من المتعدد اصله الافراد اي الذي
افرد من المتعدد باعتبار تفسيره اي قوله ملتبسا باعتبار
تصريح لك العدد المفرد عدد النقص من عدد ازيد عليه
واحد ويكون المعنى سببا اعتبار تفسيره من اضاف المصير
الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف الثاني اي يقول في المفرد
المذكر الثاني اي المفرد المصير للواحد اثنين والثانية في المفرد
المؤنث وما زاد عليها منتهيا الى العاشر اي عاشر التسعة
وعاشر التسع في المذكر والعاشر في المؤنث لا غير اي تقول
غير ذلك في غير بني على الفهم لان ما قبل الثاني والثانية وهو
الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشر وهو واحد عشر
فصاعدا ليس لها فعل بمعنى التفسير حتى يشتق منه اسم فاعل
بعناه وما روى من نحو كان القوم عشرين فثلثتهم اي صيرتهم
ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اي صيرتهم اربعين وانا ثالث
اثنى عشرهم ورابع ثلثه عشرهم بمعنى صيرهم ثلثه عشر
واربعة عشر فلو سلم صحته لكان محمولا على ثلث عقدهم
وربقت عقدهم وثالث نصف اثنى عشر ورابع نصف ثلثهم

اي لا فادته

أي مصيره ثلثه ومصيره أربعة فلا يرد ذلك الاشكال
 وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في
 التعداد الأول في المفرد المذكور أنه فعل وقيل فوعل
 والأولى يؤيد الأول وصرفه في نحو رأيتُه أولاً يؤيد الثاني
 والثاني يؤيد الأول في المذكر والأولى والثانية في المؤنث
 وما زاد عليهما من المفردات إلى العاشر في المذكر والعاشر
 في المؤنث وتقول باعتبار حاله في ما زاد على العشرة من
 المركبات الحادي عشر في المذكر فهو عطف على الأول لا على
 العاشر ولا يلزم تعدد الغاية والحادية عشرة في المؤنث
 تنانث الجزئين ليكون مخالفاً للمذكر من كل الوجوه والثاني عشر
 والثانية عشرة وما زاد عليهما إلى التاسع عشر في المذكر
 والتاسعة عشرة في المؤنث وما زاد عليهما إلى التاسع عشر
 في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث أشار بترك ما ذكره
 في صورة التفسير من قوله لا غير إلى أنها غاية المركب لا غاية
 بيان الحال فان بيان الحال شائع فيما فوق ذلك أيضاً وإنما
 ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود والمائة والالف
 لعدم التغير فيها ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف
 لأن تغييره بحسب تغير المفرد بخلاف تغير المركب فانه بيان
 تغير المفرد اذ تغييره في الأول إلى الأول وتغير المركب إلى الحاد

دون الأول فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا
 الحادي والعشرون والحادية والعشرون إلى التاسع^{الشمسين}
 والتاسعة والسبعين والرجل المائة والالف والمرأة المائة
 والالف والحادي والمائة والالف والحادية والمائة والالف
 فصاعداً إلى ما لا تنهاى ومن ثم متعلق بقيل إشارة إلى ما
 سبق أي لاجل انه يجري في الواحد من المتعدد الاعتباران الأول
 اختار في الاعتبارين أو حققهما قيل في الاعتبار الأول وهو
 اعتبار التفسير أو في المفرد من المتعدد المقول باعتبار التفسير
 ثالث اثنين بالاضافة إلى الانقصاص بدرجة أي مصيرهما أي
 مصير اثنين ثلثه من ثلثهما أي صيرت الاثنين ثلثه من
 الثلث وهو تفسير الاثنين ثلثه وفي الاعتبار الثاني وهو
 اعتبار بيان الحال أو في المفرد من المتعدد المقول باعتبار
 بيان الحال ثالث ثلثة بالاضافة لياو أي عدده أي أحدهما
 أي أحد الثلثة المتأخر بدرجةتين ويجوز ان يضاف إلى عدد
 فوقه فيقال ثالث أربعة أو خمسة فصاعداً وتقول
 في اضافة ما زاد على العشرة ما وضع لبيان الحال حادي
 عشر واحد عشر أي واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجة
 واقفاً على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
 حال من الاعتبار الثاني والنساء للبالغه أو مجدد لفعل محدود

١٤١
أي خص الاعتبار الثاني بذلك خصوصاً والجمله حال أو مقضية
وإن شئت شرط قلت جزاء أي إن شئت قلت تقول هذا
المعنى بعبارة أخرى حادي أحد عشر بحذف الجزء الأخير
من الأول خفيفاً واستغناء عنه بذكره وهكذا نقول إلى تاسع
تسعة عشر تعرب الجزء الأول لعدم موجب البناء وهو الـركب
وبني الأخران الباقيان لوجود موجب البناء فنقوله في تعرب
عطف على الجزء واستيناف على معنى فانت تعرب الأول على
نحو قوله الرسالة الرابع الفواء فينطق أي فهو ينطق المذكور
والمؤنث لما وقع ذكر التذكير والتأنيث في باب العدد جزأ إلى
ذكر هذا التقسيم أو شروع في تقسيم آخر لا بسم باعتبار التذكير
والتأنيث وإنما قدم المذكور لأصله المؤنث قدم المؤنث
في البيان دون الاختصار بياناً وتعيماً للتذكير في كل ما يخالفه
كقديم أعرب التقدير وتعيم اللفظي في كل ما عداه ويمكن
أن يقال قدمه اخذاً في البيان من القريب أو ترجيحاً للوجود
على العدمي ما موصولة أو موصوفة فيه صلة أو صفة علامة
فاعل الطرف ومبتداً مقدم الخبر التأنيث تاء أو الفاء مقصورة
أو ممدودة أو باء لفظاً أي ملفوظ حقيقة كأمراة وناقه و
غلبة وطلحة وعلامة أو حكماً كعقرب لا سيما إذا سمي به مذكر
إذا الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء

في تصغير الرباعي من المؤنث السماعية ونحو حايض وطالق من
الصفات المختصة الثابتة ونحو كلاب والكلب مما جمع مكسراً
أو مقديراً كدار ودار وعل وقدم غيرها من المؤنثات السماعية
والمذكر ملتبس بخلاف أي بخالفه المؤنث أي ما لم يوجد فيه
علامة التأنيث لفظاً ولا حكماً وعلامة التأنيث المذكورة
في حد المؤنث التاء والالف سواء كانت مقصورة أو ممدودة
وإنما لم يذكر الياء في هذي فلعل تأنيثه عنده حقيقي كما نيث
هي وانيث لا بالعلامة وكنيته هذا والذي نحو هذان واللذان
على قول من يرى بناءهما وبعضهم عد الياء في هذي وفي من علامتا
التأنيث وذكر أن التأنيث بالياء من حصا يصحها اسم الإشارة
فلعله قائل في اسم الإشارة بالضرورة تذكيراً وتأنيثاً وأفراداً
وثنيتين وهي أي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي وهو الخلق
ما بازائه ومقابلته ذكر كان من جنس الحيوان الذكر هنا
خلاف الأنثى لا قبل الرجال ولو قال ماله فرج لا ذكر لكان أولى
حيث تشمل الأنثى التي ليست بازائهما ذكر في الحيوان لو فرض شيء
من الحيوانات كذلك واحتزبه عن تأنيث النخل كأمراة في الأنثى
وناقه في البهايم إذ بازائهما رجل وبغيره كذا أنفساء وجسلى
وإنان وعناق والمؤنث اللفظي أي المنسوب إلى اللفظ لوجود
علامة التأنيث في لفظه حقيقاً أو مقديراً أو حكماً بلا تأنيث

خلق في معناه بخلافه أي ملتبس بخالفة المؤن الحقيقي أي ليس
بازائه ذكر في الحيوان سواء كان معناه مذكرا حقيقيا سمي
علم كطلحة أو صفة كعلامة أو اسم جنس كتملة ذكر أو لا يكون
مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والاول لا يؤثر
الاف في حكم نفسه وهو منع الصرف ولا يسهى في غيره من فعل أو
صفة نحو قام طلحة وطلحة القايم خلافا لبعض الكوفية وكثير
علماء المذركوفا وكذا تانيث نحو نله ذكر عند ابن السكيت
وبني أبو حنيفة الاستدلال على أن النله في قالت نله انثى
على ذلك كظلمة وعين وإذا اسند اليه أي إلى المؤن إذا كان
حقيقيا مظهرا أو مضمرا أو اللفظي مضمرا بقربه السياق
حت قال بعد ذلك وانت في ظاهر الغير الحقيقي بالخيار الفعل
المتصرف بخلاف نعم المرأة هند بلا فصل نحو حضرت امرأة
بخلاف القاضى امرأة حيث لا يجب سريّة التانيث إلى الفعل
ليكان الفضل فالنساء واجبة بدليل مقابلة التخيير ولا يسوغ
تقدير وجبت وجعلها فاعلا له حيث يلزم امتناع النساء
وانما يلزم النساء للسريّة اما في المضمر مطلقا فلمكان الامتزاج
واما في ظاهر المؤن الحقيقي فلنقوة التانيث بخلاف ظاهر غير
الحقيقي لقصور في الامتزاج لمكان الظهور وقصور في التانيث
لعدم كونه حقيقيا فبالحرى ان لا يلزم فيه السريّة بل يجوز بناء

على الامتزاج والتانيث من وجه دون وجه واعلم انه لا يلزم
النساء إذا كان دليلا كافيا في مهوره الفضل وكون الفعل جامدا
أو كون المؤن الحقيقي من البهائم وخلف الحكم عن القاعدة
بالدليل امر شايع مستفيض فلا يحتاج إلى الاستثناء صريحا
وانت في ظاهر أي في اسناد الفعل إلى ظاهر المؤن اللفظي
واحتراز به عن الضم نحو الشمس طلعت فان التاء فيه واجبة
والظرف متعلق بالخيار غير المؤن الحقيقي وما في حكمه من
مؤن البهائم كسائر الناقه بالخيار أي ملتبس بخيارك بين النساء
وعدمها أو تذكير الفعل وعدمه اعتبارا بالجهتين التانيث و
عدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع احتراز عن ضميره
نحو الرجال جاءت أو جاءوا فان الحاق التاء أو ضمير الجمع فيه واجب
لا الحاق بالتعنين والاضافة من باب مجرد قطيعة واحلاق ثياب
غير جمع المذكور بدل أو سفد الجمع بحمل اللام زائدة أو على القول
بتعريف غير باشتهار الجمع المذكور السالم نقيضها للكسر وذو الالف
والنساء كما في عجبت الحركة غير السكون السالم الا في نحو بنين فان
حكمه حكم الإبناء نحو قوله تع امتن به بنو اسرائيل وان كان جمع
المذكر السالم مطلقا ظرف بمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم
أي زمانا مطلقا أو في جميع الاحيان سواء كان واحدا مؤنثا
حقيقيا نحو إذا جاءك المؤمنات وقال نسوة أو مذكرا حقيقيا

نحو جاء الرجال حكم ظاهر غير الحقيقي لتأويله بالجماعة ولم
 ياؤل بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء
 صيغة المذكر وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر غير الحقيقي ولم
 لان مضمرة ليس كمضمرة لان مضمرة يستلزم التأء او الواو
 مضمرة في الذكور العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال جاء
 او جاءوا والليالي والايام مضت او مضين وضمير اي ضمير
 العايد الى صيغة جمع التكسير المذكور العاقلين غير الجمع المذكر
 السالم احتراز عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو
 فحسب يقال الزيدون والمسلمون جاءوا لاجاءت وقوله غير
 كغير السابق في الاعراب فعلت اي ضمير ما نوزن بفعلت وهو
 هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة هي تاء التانيث وضمير
 موزونات ضلوا وهو هم نحو الرجال جاءوا وجاءوا بالتاء
 الساكنة للتانيث وتأويل الجماعة او بالواو لكنها موضوعة لهذا
 النوع من الجمع والنساء اي ضمير النساء من جموع المؤنثات
 على طريقه عموم المجاز او على ارادة الصفة المشهورة من لفظ
 النساء كما في نحو لكل فرعون موسى والمراد وما حكمها من المؤنثات
 اللفظية والمعنوية وكذا التأويل في قوله والايام اي ضمير نحو
 الايام من ضمير جموع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضمير
 اما التانيث فتأويل الجماعة واما النون في الايام فلكونه جمعاً

لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو
 وضعت لجمع العاقلين واما في نحو النساء فللمعمل على جمع غير
 العقلاء والاناث لقتله عقولهن مجرى مجرى غير العقلاء
 المثني شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والثنية و
 الجمع وبين الفرعين وهما المثني والجمع ليعلم ان ما سواهما
 المفرد وما للاختصار وقدم المثني على الجمع لسبق عده
 على عدد الجمع ولقرينة بالمفرد وسلامة لفظ المفرد فيه البتة
 وكثرة ولعدم اختصاصه شرطه بخلاف الجمع لاختصاصه
 احد اقسامه بالذكور العقلاء وبان لا يكون افضل فعلاً
 ولا فعلاً نفعياً ولا مستويامعه المؤنث ولا تاء التانيث كعامة
 والقسم الاخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث وبالمذكر
 الذي لم يكسر او كان من صفات غير العقلاء او خاسياً وان
 لا يكون افضل فعلاً ولا فعلاً نفعياً ولا مستويامعه المذكر
 ولا مجرد اعز التاء من الصفات المختصة بالمؤنث والقسم
 الثالث وهو جمع التكثير سيما في الصفة وتوفق الوضع ما حق
 اخره الف نحو مسلمين والزيدان اوباء نحو مسلمين والزيد
 وانما اختير لزيادة الثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة
 دورها فخصت بعضها بقليل لا شراك وخصت الالف
 بالثنية لكثرة ثنائها وخفة الالف وكونها ضمير الثنية في الفعل

ولكونها اخر لفظه ها وانما والواو بالجمع لكونها بالجمع ضميرا و
عاطفة ولحصولها بالجمع الشفتين ثم زيدت الياء تكسيرا
لا بنية الثانية والجمع السالم ليتوسل به الى قليل الاشتراك
في الاحوال والا لكان الالف والواو في الاحوال الثالث وفرق
بينهما بحركة ما قبل التاء ففتح في الثانية لوفق ما قبل الالف
كسرى في الجمع فرقا مفتوح ما قبلها صفة سببية لقوله يا اي
ياء فتح حرف حصل قبلها لوفق ما قبل الالف ونون والحق
تاخير ذكر النون عن قوله ليدل لعدم تأثيرها في هذه الدلالة
بل هي عوض عن الحركة والتوين مكسورة للتعا^دل ولان الالف
في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا شغل اللفظ بتوالي الاشياء
وهي فتح ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحين وفتح النون
ليدل ما الحق اخره ذلك وفيه او كل واحد من الالف والياء
وفيه او اللحق وفيه نظرا لاشتراكه على الحق النون ايضا و
لادلالة لها عليها على ذلك على ان معه مثله اي ما يماثله في
اللفظ او في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل على ان معه
اكثر منه من جنسه في المعنى لان خلاف جنسه فلا يجوز العينا
لشمس والباصرة الاعوم المجاز خلافا لاندلسي فانه يجوز
عنده ثنية اللفظ المشترك واما نحو القمرين فعلى التغليب
وفي التقييد به لاخراج نحو العينين للشمس والباصرة نظرا لانه

١٢٤
فرد من الشئ وان كان متمتعا واستناع فرد لا ينافي كونه فردا من
الماهية فلا يجوز التعريف باخراج عنه ذلك الفرد المتمتع الا
يرى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كلي مقول على حذف
فاعله واقيد هو مقامة ولم يخرجوا عن المفعول به ومعه وثاني علمك
وثالث اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في اخره تخفيفا
ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستعات وعرفوا المصغر بانه المزيد
ليدل على قليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من المتمتعات الى
غير ذلك فالحق ما ذكر في المفضل من جعل الالف والياء علما على
ضم واحد الى واحد من غير تقييد باحد الجنس اللهم الا ان يراد بغير
الشئ الصحيح غير المتمتع واعلم انه لو اراد بقوله مثله في الواحدة
والجنس جميعا لا يستغنى عن قوله من جنسه فالاسم المقصور يسمي
مقصورا لا امتناع عن المد واعلم ان الثانية انواع صحيح و
منقوص ومقصور ومدود فالمقصور حكمه كذا والمدود حكمه
كذا والصحيح والمنقوص حكمهما ظاهر لعدم جريان التغير في ثنيتها
فالفاء للتفسير على هذا التحقيق ان كان الفقه كانه عن واو
اي ان كان اصلها الواو وحققه كصنوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يبدل كالوان في المسمى بالي وهو اي والحال
ان ذلك المقصور ثلثي اي ذو ثلثة احرف لا ثلثي الا^ن كما
يخرج سفلى قلبت الفه واوا مفعول ثان لقلبت ومفعوله

الاول قايم مقام الفاعل لا اعتبار الاصل حقيقة او حكما وخفة
 الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لم يرد فيه لمكان الثقل والاى
 وان لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرحيان في
 رحي او حكما بان كان مجهول الاصل او عديم وقد اميل كنيان
 في متى حيث جاء متى مالا او كان على اربعة احرف فصاعدا ^{اصيلة}
 كانت الالف كعلي ومصطفى او زائدة كجبل وارطى وجمي وجار
 فبالياء اعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما و
 تحقيقا فيما زاد على ثلثة احرف ولو قال والاياء تقدير والا
 فليتياء لكان اوفق واخصر لكنه قصد الثبوت بايراد الائمة
 في الجزاء لكثرة صورته وغلبه وجوده والاسم الممدود ان كانت
 همزته اصيلة اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصيلة او زائدة
 كقراء في جمع قادي ثبت اى الهمزة لمكان الاصاله وحكى ابو على
 عن بعض العرب قلمها واواخو قرا وان حملا على الاخوان وان
 كانت همزته للتانيث ثبت همزته واواخو قراء وصحراء
 بقول حمرا وان وصحرا وان كراهة ثبوت صورة علامة التانيث
 في الوسط وثبت التاء لضرورة دفع اللبس وتعيين الواو
 تحرزا عن اجتماع البايئين في الصب والجروالاى وان لم يكن
 اصيلة ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصيلة ككساء و
 رداء اصلهما كسا ووردا وان كانت زائدة للحاق كعلياء

فانه ملحق بسرواج فالوجهان اى فيهما الوجهان الثبوت كونهما
 في مكان الاصلية باعتبار الحاق بها والانتقال عنها والقلب
 لشيء بها همزة التانيث في عدم كونها اصيلة ويحذف نونه اى
 نون التانيث في الصب والجروالرفع للاضافة اى وقت الاضافة
 او لاجل الاضافة المقصية للاصاله المنافي للانقطاع الذي
 توجه النون التي قامت النون مقامها وتلخصه ان النون لقيامها
 مقام النون توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
 الاتصال والامتزاج فتنايان وانما سقط باللام لا اعتبر
 معها عوضيتها عن الحركة وحذفت التاء التانيث الثابتة في
 الواحدة في كلمتين فقط حصيان شيه خصية جواز على خلا
 القياس والشذوذ لا وجوب بالمجيء قوله متى تلقى فريدين ترجف
 روايف اليك ولستطار او قوله بلى ايز الحمار حصيته
 احب الى قراره من قرارها واليان شيه اية وقيل
 جاء حصي والى وهما لغتان في خصية واليه فخصيان واليان
 شيهما فلا يكونان من باب المحذف واما نحو قوله كان ثدياه
 حقان اى حقان وقوله هذى المناقب لا قصعان من لبن
 فمن ضرورات الشعر ولم يجئ في سعة الكلام بخلاف خصيان
 واليان وقيل هما من ضرورات الشعر كما في قوله كان خصيته
 من التدل دل طرف يجوز فيه ثنا حنظل وقوله ترجع اكبا ه

ارحتاج الوجب المجموع ما دل على احاد وافراد حقه كرجاء
او اعتبار السنوة في جمع امارة وعباديد وعبايد بمعنى من
الناس انها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها في التانيث
والرد في التصغير وامتناع السببه ومنع الصرف عند تحقق
صفه منتهى الجموع اعتبر له واحد بقدر كعدل عمر من نحو
عباد وعبود ونسب على وزن فاعل بضم الفاء كغلام و
غلمة مقصودة اي قصدت فيه بحرف ف قالوا متعلق بمقصود
او بقوله دل اي دل بحرف م مفردة على احاد مقصوده فلا ريب
نحو نخل وتمر لانهما على احاد غير مقصوده اذ المقصود بهما
وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليهما
والاستعمال فيها فاعرف لا باعتبار حروف مفردة بخلاف سنوة
لانها اريدت باعتبار حروف مفردة فرضا فان قيل فلم لم يرض
ذلك في نحو ابل وغنم وخيل وغنم ورهط قيل لا داعي لثمة
لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونه على اوزان الجمع المختصة
به او المشهورة فيه بل المانع متحقق وهو جريان احكام المفرد
فيه فقوله مفردة اختراز عن نحو ابل وغنم فانها ليست بجموع
حيث لم يثبت فيها بحروف مفرداتها فقصد احادها بها وايضا
حروف الى مفردة للجنس اي لجميع حروف مفردة كرجال وجمال و
او بعضها كسفادج في سفر رجل وفرازدق في فرزدق وفيه

انه لو اريد كل حروف المفرد ورد نحو السفادج وان اريد
كفت الواحدة وفيه بتغيرها اي دل على افراد قصدت فيه
بحروف مفردة الملتنس بتغيرها لا في صيغة الواحد قبل التغير
اما حقيقة كعامة الجموع او بقدرها كما في فلك وهجان حيث تعد
فيها الواحد والجمع حروفا وهيئة لكنه اعتبر الصمة والكسرة
في الجموع عارضين وفي الواحد اصلين فحصل التغير بهذا
الاختلاف وايضا اما بزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح ونحو رجال
في جمع رجل واحجار في جمع حجر او نقصان ككتب في جمع كتاب
او تغير حركة كاسد في اسد ونحو مركب ما بينه وبين
واحدة التاء ليس بجمع على الاصح لجريان احكام المفردات
استعمالا فان مركب مثلا وان وافقه الراكب في الحروف لكن
الراكب ليس بمفرد له بل كلاهما مفردان بدليل جريانه
احكام المفرد فيها من التسغير بلا رد مع كونه على غير صيغ الفلة
وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد
بحروف مفردة وفيه ان المفرد ان اريد به المفرد الواحد فصادق
وان اريد كونه مفردا له اصطلاحا فهو موقوف على كونه جمعا
فيلزم الدور وهذا قول سيوي وقول الاخفش جميع اسماء
الجموع التي لها احاد من تراكيبها كجمال وبارق وركب جميع
وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرّة ونخل ونخلة واما

اسم جنس او جمع لا واحده من لفظه نحو ابل وغنم فليس جمع
بالانفاق وانما مثل بناتين لان الاول اسم جنس والثاني اسم
جمع كالجماعة والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاشن وصفا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال بالوحد
على انه لا ضير في التزام الكلمة اسم جمع ايضا وخوفك جمع
لحقق التغير تقدير وهو اي الجمع نونان صحيح ومكسر والصحيح
للمذكر ومؤنث المذكر المجموع صحيحا والجمع المذكر الصحيح وهو
مبتدا والجملة مستأنفة للبيان ما الحق اخرة واومضوم ما
موصولة او موصوفة ومفعول ما لم يسم فاعله لقوله منموم او
مبتدا مقدم الجزر والجملة الاسمية صفه واوقبلها اي تلك الواو
ياء مكسورة ما قبلها لوفوق الياء ونون اي ما الحق اخرة احدها
ونون مفتوحة لتعادل فتحه الفتح لثقل الواو والضمه ليدل
لحق الواو والياء وفيه وهو متعلق بلحق والحق تقديم ليدل
على قوله نون لانه لا اثر له في هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة
والنونين الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى
الحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه وبحق انه عوض عن الحركة
والنونين فتستقيم على اللف والنشر على ان معه اي مع ذلك
الاسم اكثر منه اي من ذلك الاسم فان قيل التفصيل جواب

هـ واو واو

ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل
ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض نحو فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار وقول الشاعر اللوم اكرم من وبر
ووالد واللوم اكرم من وبر وما ولدا وانما لم يقل من جنسه انفا
في التثنية او اراد تعريف الماهية بقطع النظر من الصحة وعدمها
فام خرج الى القيد لاخراج المستع فان كان الفاء لفسير الاقسام
المستفادة من عموم قوله ما الحق اخرة لا شمالة على النقص و
المقصود والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم
وسلامته عن التغيرات اخده اي اخرة الاسم ياء قبلها كسرة
فاعل الطرف او مبتدا متقدم الجزر والجملة صفة ياء حذفت
اي الياء لالتقاء الساكنين بعد الاسكان للاستفحال مثل
قاضيون في جمع قاض اصله قاضيون وان كان الاسم اسما
مقصورا اي اخرة الف مقصورة حذفت الالف المقصورة
لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي الالف حالا
كونه مفتوحا ليدل الفتح على الالف نظيره مثل مصطفون
مضاف اليه والرفع على الحكاية وشرطه اي شرط ما جمع
بالواو والياء والنون او شرط بيان هذا الكلام او شرط هذا
النوع من المجموع ان كان اي الاسم الذي اريد جمعه والمذكر
وعلى هذا مدار افادة قوله فهو مذكور علم بعقل اسما غير صفة

فذكر قال الشارح هذه عبادة ركيكة لان قوله شرطه
 مبتدأ وقوله فذكر خبره بمعنى حصل مذكر والفاء زائدة و
 الشرط معترضة وفيه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ
 والخبر انما يكون في الشرط لم يوجد في غيره في السعة وزيادة
 الفاء في الخبر ضعيفه قلت تصحيحها بوجه الاول ان شرط
 مبتدأ محذوف والخبر اي شرطه على التفصيل يقرب منه ما بعده من
 الجملتين او شرط ما يذكر كما قيل في قوله تع الزانية والزاني فاجلد
 ابتداء بيان وقوله ان كان جملة مستأنفة والثاني ان يحل
 الكلام على حذف ما فيكون الفاء في جواب تمنع اختصاصا
 من المبتدأ والخبر بالشعر والثالث ان يقال الشرطية خبر قوله
 شرطه جعل الضمير المقدر بعد الفاء عابدا الى الشرط وعلى هذا
 يلزم حذف العايد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز
 كما صرح به الشارح في بحث المبتدأ ولنا ان قد روي حيث امتنع
 حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اي شرطه ان كان
 فذلك الشرط حصول مذكر او نقول انها خبر بتاويل مضمون
 هذا الكلام علم يعقل ان اريد بالمذكر الذات المنصبة بالذكور
 راد بقوله علم مسمى علم ويكون حصل المذكر على الاسم من باب
 التسامح ولا تسامح في يعقل وان اريد به اللفظ المذكر فلا تسامح
 في الحمل ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل

في الشعر

انما التقدير الزانية والزاني فاجلد
 كما في قوله

من التسامح ويكون قوله وان لا يكون بناء التانيث مثل علامة ضابعا
 لخروجه باشتراط التذكير اللفظي وانما اشترط هذا لانه اشرف المجموع
 بسلامته الواحد فيه فاقتصر باشتراط الاشياء وهو المذكر العاقل
 وان كان الاسم الذي اريد جمعه او المذكر المجموع بذلك والمدار
 بذلك في الخبر القيد صفة غير علم فذكر اي حصول مذكر او
 قولك المذكر مذكر فهو مذكر وعلى هذين قوله وان لا يكون افضل
 فعلا محمول على حذف المضاف اي وعدم كونه كذا او ذوا وان لا يكون
 كذا وعلى الاول لا حاجة الى التقدير واعلم انه ان اريد به اللفظ
 المذكر كان قوله ولا بناء التانيث ضابعا يعقل لقولنا يعلم
 لكان او لي حيث لا يخرج عنه صفات الله تع بحونهم الماهدون
 مندرجه فيما جمع بالتاويل كبلغت منا البالغين اللهم الا ان يقال
 الشرط هو العقل ونعم الماهدون فيما جمع بالتاويل كبلغت
 منا البالغين وان لا يكون افضل فعلا الاضافه باد في ملازمة
 اي افضل الذي مؤنثه فعلا مثل احمر فانه لا يقال فيه احمر
 للفرق بينه وبين افضل التفضيل كما فضلون ولم يعكس لان
 معنى الصفة في افضل التفضيل كامل واما اجمعون مع جمعاء
 فيجئ بالواو والنون على خلاف القياس الا ان يقال انه في
 الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الالوان والعيوب وحي
 يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس ولا فلان ضلي

لا بد من اطلاق الضابعا على الله تعالى في قوله
 لا يكون كذا او ذوا وان لا يكون كذا
 مندرج

مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين
فعلا فعلا نه كندمانون ولا يستوي فيه اى في ذلك الوصف
عطف على فعل ولا زائدة لتأكيد النفي مع المؤنث قال الشارح
العلامة هذه العبارة استخف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد
الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا
في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي
الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث
لكان شيئا الى هنا عبارة قلت ضمير ان لا يكون عائد الى المذكور
لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة اى شرطه ان
كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر عقل
وذو عدم كون المذكر فيه افعلا فعلا وعدم كون ذلك المذكر
مستويا فيه مع المؤنث وان عاد ضمير شرطه وضمير فهو مذكر
وضمير ان لا يكون الى المذكور دون الاسم اعتبارا المصدر البحث
وهو قوله المذكر ما الحق اخبره ولم يحتج في الربط الى تقديره في
في قوله وان لا يكون افعلا فعلا فلا سخافة في هذه العبارة كما
ظن الشارح اصلا ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى
المذكر بدلالة ان البحث في المذكر لان البحث المذكور ما الحق اخبره
فلا اشكال اصلا وكذا ان عاد الى الاسم وكان المعنى شرطه

١٥٠١
حصول مذكر وعدم كون ذلك المذكر افعلا فعلا وكذلك ان كان
المعنى ان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر عقل وذو كون
ذلك المذكر افعلا فعلا ويقدر للربط ضمير فيكون المعنى
وان لا يكون المذكر فيه معنى افعلا فعلا ولا مستويا فلا يكون
فيه السخافة نحو جريح وصبور فان المذكر فيهما مستويا مع المؤنث
يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال
جريحون ولا صبورون لانه لو جمع بالواو والنون لجمع
مؤنثه بالالف والماء وح يرتفع الاستواء المعهود وفيه
ولا تناقض التامث كراهة اجتماع صيغه جمع المذكر وتاء
التأنيث ولو ترك لغات الفرض لزم اللبس وهو عطف على
افعل فعلا او عطف على مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر
تاينا بناء التانيث مثل رجل علامة وحذف نونه اى نون
الجمع بالانضافة لكونها عوضا عن النون المتأنيث لها ونحو
بلغت من البلقين اى الدواهي ورايتهم لي ساجدين مأول
بصدور فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكابة في
الدواهي وفعل السجود في الكواكب وقد شذخوارصين
بفتح الراء كارضنات وتترات ويجوز اسكان الراء ايضا
وسنين لانقاء التدكير والعقل وعدم كونها علما او
صفة وارتكاب هذه الشذوذ في نحو سنين لجيد الفقهاء

الواقع في واحد وهو حذف العج وهذا الجبر ليس بقياسي
 وان كان كثيرا اذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب
 التغليب المؤنث المجموع صحيحا او جمع المؤنث الصحيح
 على تقدير حذف المضاف ما لم يبق آخره مفعول لحي الف
 فاعل الحق وتاء وشرطه واعرابه كاعراب سابقه ان كان
 اى الاسم المؤنث الذي جمع سالما بالالف والتاء صفه وله
 اى لذلك المؤنث مذكر والجملة حال فان يكون خبر قوله
 شرطه والفاء زائدة والشرط معترضه كما مر وفيه والاول
 ان يكون خبر مبتدأ محذوف وهو اسم الاشارة ويكون الجملة
 جزاء والفاء جراحة والشرطية خبر لقوله شرطه والمعنى
 وشرطه ان كان ذلك الاسم المؤنث صفه وله مذكر فذلك
 الشرط كون مذكوره كذا مذكر اى مذكر ذلك المؤنث او ذلك
 الاسم جمع بالواو والنون ليكون الفرع موافقا للاصل
 في سلامة الواحد ولا يلزم منه مزيه الفرع على الاصل والجملة
 خبر يكون فان لم يكن له اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم
 فان لا يكون اى شرط عدم كون ذلك الاسم مجردا عن التاء
 اذ لو جمع المجرى لزم اللبس بذي التاء كحائض حيث يقال في
 حائضه حائضات فلو قال في حائضه كذلك لزم اللبس
 لمعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بهذا الجمع والا اى وان

يكن المؤنث صفه بل كان اسما جمع دفانا او جمعا مطلقا
 اى غير مفيد بشرط نحو هندات ودعدات ونترات وكسرات
 وعرفات جمع التكسير ما اى مجموع تغير فيه حقيقة او
 تقدير اى في تلك وهجان في ان الجمع ولا يعتبر التغير بعد الجمع
 نحو المصطفون او معلون وداعين ورايين ونترات و
 كسرات وعرفات فانها مجموع سلامة مع وقوع التغيرات
 لعدم التغير في الاصل فان اصل مصطفون مصطفون
 واصل معلون معلون وكذا البواقي بناء واحدة المحقق
 ارجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس والمفروض كسساء
 ونسوة في جمع امرأة جمع القلة وهو الذي يقع على الثلثة
 الى العشرة والحدان داخلان افعال غير منصرف للعلية
 والوزن وافعال وافضلة وفعلة وزاد الفاء فعلة
 كأكلة وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء والصحيح اى جمع
 القلة هذه الاربعة مع جموع التكسير وكلا نوعي جمع السلامة
 قال الشارح جمعا السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
 والكثرة يصلحان لهما وهو الظاهر وما عدا ذلك المذكور
 من الاوزان الاربعة وجمعي الصحيح جمع كثرة اى واقع على
 فوق العشرة واذ لم يحى للفظ الاء البناء القلة كارجل جمع
 رجل او بناء الكثرة كرجال فهو مشترك بينهما وقد يستعار

لامة الماد منه علم الوزن اى واود
 غير منصرفين للعلية والن ايت

ليكون ذكر الاسماء

احدها لاخر عند وجود هن كثلنه قرؤ مع وجود اقرآ
المصدر شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلا
بالفعل وغير متصل به وآخر عن تقاسيم الاسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلخيص ايضا بطائف هذا
الكتاب وقدم المصدر لكونه مظنة الاصله لكان الاحتلا
فان البصريين على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من
الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث
ذكر الاسم لان الاسم الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح
هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى الجارى صفه الحدث
على الفعل اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان
جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا
او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى
كل موازنه اياه في حركاته وسكاته وجريان المصدر
على الفعل اى تعلقه به في الاشتقاق وهذه العبارة تشمل
على اسم الحدث على المذهبين وكل من المعاني في اصطلاح
مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور جريان
اسم الحدث على الفعل وهو مشهور بالمعنى الذى ذكرناه
لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام فالمراد بالحدث الجارى على
الفعل ماله فعل مشتق منه وذكر هو بعد ذلك الفعل بيان له

هو ضرب ضربا وقتلت قتلا وبغير الجارى على الفعل ما ليس
له فعل مشتق مذكور ولا غير مذكور جارى هو عليه بيان له
نحو انواعا في قولك ضربت انواعا من الضرب لان انواع
ليس لها فعل جارى عليه لانه اسم موضوع فقيد بالجارى
الخرج عنه غير الجارى اذ لا مدخل له فيما نحن فيه واسماء
المصادر لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث
ونخرج ايضا المصادر التى لا فعل لها الا ان يراد بالجارى
على الفعل حقيقته او فرضا وحيث شكل الفرق بينهما وبين
اسماء المصادر وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد اى ما
كان هو على ثلثه احرف لا الثلاثى الاصطلاحى والادخل
الكرم وكرم ومصدره قياسى لا سماعى وهو حال من مفهوم
الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثى
وفي جملة متعلقا بسماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس لقوله
سماع فاعل مظهر ولا مضموم من بيانية اى كاي من جنس
البناء والثلاثى او ابتدائية اى ماخوذ من البناء الثلاثى و
هذا الوجه انما يأتى على مذهب الكوفيه سماع اى سماعى
او مسموع وهو من غير اى غير الثلاثى قياس اى
قياسى او ذو قياس او مقيس اى من شأنه ان ثبت من غير سماع
بالقياس على ما سمع فقوله قياس خبر المبتدأ المحذوف بقريته

السياق والكلام من باب عطف الجملة على الجملة لا من باب عطف
 معمولين على معمولي عاملين لعدم تقدم المجزوء لكون من ليس
 منصوب المحل كما عرفت اللهم ان ثبت الجواز في صورة تقديم
 المجزوء مع الجار ويقال بجواز في الدار زيد والحجرة عمرو
 ولكنه لم يثبت او يحل الكلام على قول من جوز ذلك مطلقا
 ويعمل المصدر على مفعول مطلق للنوع فعلة لنا سببه
 بالفعل لكان الاشتقاق بينهما ماضيا نحو اذكر ضربا من زيد
 او هو حال من فاعل يعمل وغيره اي غير الماضي نحو ضرب زيد
 الان او غدا شديدا اذا ظرفي يعمل لم يكن المصدر مفعولا
 مطلقا حيث لا يعمل في اذ لا سعلق المفعول به مع وجدان ما هو
 اقوى منه وهو الفعل واما اذا سدد الفعل فيصح العمل
 للنيابة دون المصدريه كما سيجمع وانما لا يشترط فيه الزمان
 كما سمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق لا
 باعتبار الشبه ولا افتراق في الاشتقاق باعتبار زمان
 دون زمان ولا تقدم معموله اي المصدر عليه لكونه
 تقدير الفعل مع ان شئ ما في خيزان لا تقدمها الضعف
 عمله ولهذا قد وجد ولا فاعله مظهر ولا مضمحل خلاف الفعل
 وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا ومعنى
 اما لفظا فلعدم موازته واما معنى فلعدم وقوعه موقع

من غير ان يسمي بالعلم

الفعل ولا يضم فيه اي لا يقع اضمارا والاستتار فيه بخلاف
 البارز نحو ضرب زيد الضعف عمله ولهذا كانت اضافته
 معنوية ولئلا يلزم ثنيه المصدر وجمعه عند ثنيه الضمير
 وجمعه دفعا للبس فيلزم اجتماع التثنية والجمع في لفظ واحد
 ويلزم الالتباس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا اتحاده مع عمله
 فما صدق عليه فثنيه احدها وجمعه ثنيه وجمع للاخر فلا
 يلزم ذلك كذا ذكره المص ولقائل ان يقول يجوز ان يضم فيه
 الفاعل ولا ثني ولا جمع كالظرف واسم الفعل والجواب ان
 الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام
 الفعل لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره ولا يلزم ذكر
 الفاعل لضعف عمله ولان الزامه يؤدي الى الاضمار فيه
 اذا كان غائبا والا لم يكن لازما ولهذا كانت اضافته معنوية
 ويجوز اضافة اي المصدر الى الفاعل وهو الاكثر ويدل
 عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت
 القرينة سواء كان مفعولا به او ظرفا او علة نحو ضرب
 اللص الجراد وضرب يوم الجمعة وضرب النادب واذا
 اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعدها رفعاً ونصباً نحو
 اعجبني ضرب اليوم زيد عمرًا وقد يكون منصوب المحل ان
 اول بفعل معروف مع ان او مرفوعة ان اول بفعل مجهول

مع ان واعماله أي المصدر من اضافة المصدر الى المفعول
 حال كونه مقارنا باللام قليل حيث لا يصح تاويله بان
 مع الفعل فلزم ان تمنع عمله لعدم مداره لكنه صح على
 قلة لان المانع عارض قليل لم يات في القران شيء من المصادر
 المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء عا
 تحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء ويخضع النكابة
 أعدائه يخال الفرار يراحي الاجل فالبرد منعه وجعلته
 في لو يتقدير مصدر منكر عاملا فيه فان الفاء نتيجة للتقدير
 بقوله اذ الم مفعولا مطلقا والجملة المتوسطة مقرضات
 لبيان بعض احكام عمل المصدر عند ذكر عمله كان المصدر
 مفعولا مطلقا فاعمل الفاء جزائية واجبه اذ الجملة اسمية
 للفعل اذ الممول لا تتعلق بالضعيف م وجدان القوى
 وان كان المفعول المطلق بدلا منه أي من الفعل سادا
 مسده بعد حذفه لا كما سنا بعناه كاسم الفاعل لتعين عمله
 دون الفعل نحو حمد الله وشكر الله وسقى الزبد وخيبة
 فوجهان أي مجوز وجهان او فنيه وجهان والفاء جارة
 على الوجه الاول وواجبه على الثاني كما ستعرف والوجهان
 عمل الفعل للاتصال وعمل المصدر للنيابة لا للمصدرية وانا
 يجوز اذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية

أعدائه ج

والفعل قوي من حيث الاتصال ضعيف من حيث الحذف فلا
 يعين الضعف في المصدر حتى تمنع عمله اسم الفاعل على
 ما اشتق من فعل وانا قال من فعل لشير الى حريان الا
 بالقول بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة لمن قام
 الفعل به احتراز عن اسم المفعول وخرج منه اسماء
 الفاعلين من الاضافات الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون
 حقيقيا او اعتباريا وانا لم يقل لمن له فعل لئلا يخرج منه
 منكسر ومنكسر من الانفعالات وكذا اخو دارم وحاسن
 اذا صنع لبيان الحدوث وهذا مطرد في كل صفة مشبهة
 عند ارادة الحدوث ودخل فيه نحو التاهق والصاهل
 والعاوي وغير ذلك من صفات غير العقلاء على سبيل
 القلب والافن للعقلاء ولا يدخل فيه ذلك حقيقة بمعنى
 أي حال كونه بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة واسم
 التفضيل الذي يعني الثبوت نحو حسن واخسن واما نحو
 خالد ودائم ونات وراسخ ومستم ما يدل على الدوام
 والثبوت فغير وارد لدلالة على حدوث الخلود والدوام
 والثبوت والرسوخ والاستمرار واما نحو حاشن وطلعت
 من الصفات النادرة بمعنى ذات جفن وطمت ليس باسم فاعل
 او يقال معنى الثبوت فهما عارض ونوجب بمعنى ثبوت اجابة

لا معنى جدوثها فلا يرد وكذا لا يرد صفات الله لان الاستمرار
والدوام فيها ليس بصنع بل باعتبار الموصوف واعلم انه
يعتبر الحثية والا لا يخرج من هذا نحو ضرب واقتل مما
صنع لتفضيل الفاعل على معنى الحدوث وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل الكثرة المشهورة والافعال وفول نحو
صبار وصبور ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين
من الثلاثي المجرد من مجرد الثلاثي الاضافي من باب جسر
والجار والمجرور حال من ضمير الظرف المستقر هو قوله على
فاعل ولا تقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان
ظرفا او صفة الصيغة اي صفة الكاينة من كذا وفيه حيث
يلزم تخ في قوله ومن غير المطف على معمولي عاملين مختلفين
وفيه انه على تقدير ثبوت الجواز في صورة تقديم المجرور
مع الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقا والحق
انه من باب الفصل بين المطف والمطوف بالظرف فالواو
عاطفة وعلى صيغة المضارع عطفت على قوله فاعل ومن غيره
ظرف وقع حالا من ضميره قدم على العامل لكونه ظرفا على فاعل
اي واقعه على زنه فاعل وبيان الصيغة من وظائف التصريف
ووقع في النخواستطراد او لو ضمنا ومن غيره اي من غير
مجرد الثلاثي ثلاثيا من هذا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه

صيغة

على صيغة المضارع يم اي مع يم مضمومة في موضع حرف
المضارعة منه وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما في
نحو مستخرج واما مئتين ومئتين ففرعان وكسر ما موصو
او موصوفه حصل او ثبت قبل الاخر صفة او صلة وان
او كان فاقبل اخر المضارع كسرا في تفاعل وتفعّل وتفعّل
واما نحو احسن فهو محسن واشتهب فهو مشتهب بالفتح فقايد
او مستعار من اسم المفعول كسيل مع لكنه اشتهر بالتعارف
وكثرة الاستعمال حتى جبر الاصل نحو مدخل ومستغفر مثل
مثالين لان احدهما ما كان على صيغة المضارع ولا يخالفها
الاييم مضمومة مكان حرف المضارعة وثانيهما ما يخالفها
بحركة اليم ايضا وينبغي ان تثبت ثبات وهو يخالفها في
حركة ما قبل الاخر ايضا نحو متقاتل ويعمل اسم الفاعل
عمل فعله بشرط اي باشتراط معنى كذا او بشرطية او
بشرطية او بوجود شرط معنى احد الزمان حاله والآخر
فالجار اما حال او خبر مبتدأ محذوف اي ملتبسا او هو ملتبس
بكذا والجملة حال او معترضة واذن المصدر الى المفعول
معنى اللام او بيان به بمعنى من واما اضافة المعنى الى الحال
في بيانها او باد في ملاسته اي معنى يحصل عند اقتران الحال
قبل هذا الشرط للعمل في المنسوب دون المرفوع وفيه

صنع وادراكه الكثرة
بكر اليم وضمته بفتح الاء فهو مشتهب بالفتح فقايد
بكر اليم وكسر الاء اسم فاعل في المتن

وانما اشترط احدهما لا زعمه شبه المضارع فيلزم ان لا
 يخالف في الزمان خلافا للكسائي ونسبوا الاعتقاد الى
 اعتقاد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المتبادر
 والموصوف والموصول وذو الحال او الهضرة او ما يتقوى
 فيه جهة الفعل من كونه مسندا اليه اي الى صاحبه او متصفا
 بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي خلافا للاختصاص
 والكوفيين فكانهم اعتبروا نفس الشبه فان الفاء للتفسير
 او للتعقيب في الاخبار كان اسم الفاعل للماضي اي للزمان
 الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة معنى
 حال اي ذات معنى او معنوية او ظرفي وجبت الاضافة
 في المعنى او اعتباري وجبت معنى الاضافة او من حيث المعنى
 خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للكسائي او وجوب
 مخالفا للكسائي مخالفا ومخالف ولكل وجه فانه يعمل اسم
 اسم الفاعل ما ضيا ولا يوجب اضافة ولو اضيف لا يكون
 الاضافة عنده معنوية ولا نه لا تعتبر عروض المعنى ونقيس
 على ذي اللام مطلقا ويمسك بجوار زيد معطى بك اسد درهما
 بالامفاق ولا تمسك له به لانه تقدير فعل اي اعطاه درهما
 ذكر في المتن ونحونا ظان زيدا مس ذاهبا اما ان يمنع جواز
 لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتصار او جعله من خصايص

افعال القلوب وان كان تامة اي وجد معمول اخر او با
 والخبر مخذوف ان كان له اي اسم الفاعل الذي بمعنى المفعول
 معمول اخر غير ما اضيف اليه معنى اي صالح لعمله فيه على
 تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي ففيه تجوز وهذا يقتضي ان
 يكون المضاف اليه ايضا معمول لا اسم الفاعل وليس كذلك
 والجواب اننا لا نسلم ذلك حيث لم يقل معمول لا اسم الفاعل
 وعلى تقدير التسليم يحمل على المفعول على تقدير من القادر لا
 على كل مقدر ولا على هذا التقدير ولا شك ان درهما في زيد
 معطى عمرو اسد درهما والمضاف اليه وهو عمرو وكلاهما
 معمولان لا اسم الفاعل على تقدير كون اسم الفاعل بمعنى الحال
 او الاستقبال او يحمل على المفعول له من حيث المعنى لكونه بمعنى
 الفعل ولا شك في كونها معمولين للفعل لو كان بفعل
 اي فهو ملتبس بتقدير فعل مقدر وفي الاطلاق نظر حيث
 لا ترتب عليه الجزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول
 تابعا للمضاف اليه او معمول للفعل مؤخر عنه او غير ذلك
 بصدق عليه كونه بفعل مقدر ونحو زيد معطى عمرو اسد درهما
 اي اعطاه درهما ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من افعال القلوب
 للزوم الاقتصار اللهم الا ان يحمل عاملا معنى المضي ويحمل
 ذلك من خصايصها فان الفاء للتعقيب في الاخبار دخلت

اللام الموصولة استوى لجميع أي جميع الأزمنة وجميع أنواع
 اسم الفاعل أي ما تضمن الحال أو الاستقبال أو الماضي
 لصيرورته لكونه صلة بمعنى الفعل وإن كان بصورة الاسم
 والفعل يستوي في عمله الأزمنة كلها فكذا هذا فجور ^{الضارب}
 اسم غلام زيد أقيم كاجوز عند الحق غدا أو الآن وما وضع
 منه أي من اسم الفاعل لبيان ما وقوله للبالغة في الفعل
 مفعول به لوضع بواسطة ضراب أي كثير الضروب وهو
 بدل من المبتدأ أي مثل ضراب أو صفه مصدر محذوف أي
 وضعه مثل وضع ضراب أو خبر مبتدأ أي هو ضراب والجملة
 معترضة لأيراد المثال وضروب ومضرب وهما أيضا
 بمعنى كثير الضرب وعليم كثير العلم وحذر كثير الخوف
 مثله أي مثل ما ذكرنا مما لم يوضع للبالغة في العمل واشترط
 الزمان والاعتماد والمثنى والمجموع مثله أي مثنى اسم
 الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحدة في
 العمل والاشتراط وإنما ذكر قوله مثله مع أنه لو اكتفى بخبر
 واحد أحصر لأنه أراد ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن
 حكم كلا نوعي الموحدة ويجوز حذف النون أي حذف نون
 التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل والتعريف باللام
 أي مع كون اسم الفاعل عاملا وعدم الإضافة نحو المقيمي

الصلوة تخفيفا مفعول له المحذوف اسم المفعول ما اشتق
 من فعل خرج المصدر على قول البصريين وأما على قول الكوفيين
 فمن لبن دخل غير العقلاء تبعاً على سبيل التعليل وقع الفعل
 عليه أي من حيث أنه وقع الفعل عليه بخلاف نحو اشهر وأمر
 وخرج أيضا اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفضيل
 الذي صاع لفصيل الفاعل وصيغته أي اسم المفعول قد
 عرفت أن بيان الصيغة ليس من وصايف علم النحو وإنما هو
 وصايف علم التعريف من الثاني في على زنه مفعول غالباً
 لمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل وقد عرفت بيان
 أعرابه بالأمزيد عليه في اسم الفاعل فلا بعيد وقد شذ نحو
اضعفته فهو مضعوف بمعنى مضعف بفتح ما قبل الآخر
لخفه الفتح وكثرة المفعول كاستخرج وأمر أي شأن اسم
 المفعول في العمل بميزاين كونه عاملاً على عمله والاشتراط
 أي اشتراط أحد الزمانين إلا إذا كان ذالماً والاعتماد على
 صاحبه أو الهمة أو ما العمل في المنصوب وليس في كلام
 النقاد ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
 لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه
 كما في اسم الفاعل وكذا الأمر في وجوب الإضافة معنى إلى المفعول
 أن كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم أمس كما مر اسم الفاعل

وشأنه حيث عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول المشابه
 له مع احتياجه الى ما احتاج اليه اسم الفاعل فيشارك له
 في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرط فيعمل بتلك الشرايط
 مثاله مثل زيد معطى الآن او غدا غلامه مفعول مالم يسه
 فاعله درهما مفعول ثان لمعطى فانه يعمل عمل فعله وهو اعطى
 للمفعول مشابهة له الصفة المشبهة باسم الفاعل وثبتت
 في انهما ثني وجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفصيل ^{بعض}
 الاستعمال كاستعرف ما اشق من فعل لازم احتراز عن اسم
 الفاعل والمفعول المتعديين لمن قام ذلك الفعل به عايد
 الى من على معنى الثبوت اى على الدلالة على صفة ثابتة لاحد
 احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشق من فعل لازم لمن قام
 به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة و
 يدخل في هذا الحد نحو احسن واشرف مما اشق من فعل لازم
 لمن قام به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد
 الجثية واما نحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارى فقد
 مر الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها
 اى الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى ليس على
 اوزان صيغ اسم الفاعل ومن حيث ان صيغتها سماعية ^{صيغة}
 اسم الفاعل قاسية على حسب السماع كانه على قدر السماع

١٢٨
 من الواضع ورفعده وهو خبر بعد خبر تضمن وجه الخبر الاول
 على وجه اوحكاما على حدة على وجه كحسن وصعب وشديد و
 لعل عمل فعلها وان لم يوازن صيغتها للفعل سواء كانت
 الحال والا استقبال لثابتها باسم الفاعل المشابه للفعل
 مطلقا عن الزمان اى غير مشروطة بزمان لان اشتراط
 الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موصوفة للثبوت
 والزمان يستلزم الحدوث وتقسيم مسائلها اى الصفة
 المشبهة وهذا احد القاسم لها ولها باعتبار امر اخر قاسم
 اخر ويرتقى مسائلها الى الثبوت وتنقسم الى حسنة والتالف
 وقيمتها ومتممة وهي حسب تعدادها وقد ذكرت في رساله
 على التفصيل فان رغبت فليلك بها ارشاد ان يكون الصفة
 اى اسم الصفة كانه او مقرونه او ملتبسه باللام او مجرده
 عن اللام وتكون معمولها اى الصفة المشبهة مضافا اى
 ملتبسا او مقرونا باللام او مجردا عنها اى عن اللام والاضاف
 فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلثة والمعمول
 اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من الاقسام
 المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور وصارت جملة مسائله ^{يقفه}
 كان سائلا سأل كم صارت فقال صارت ثمانية عشر قسما
 بضرب الثلثة في اقسام المعمول الستة في الاقسام الحاصلة

بضرب صفتي الصفة في صفات الممول الثلثة فالرفع
أي رفع الممول مبنى على الفاعلية أي كون الممول فاعلا
والنصب مبنى على التشبيه أي تشبيه ممول الصفة بالمفعول
مفعولا به للتشبيه وأعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور
صحيح كما في قوله لا يحب الله الجهر بالسوء في المعرفة نحو الحسن
الوجه فانه جعل نحو الوجه في الحسن الوجه مشبها بالرجل في
الضارب الرجل وعلى التميز في التكرار نحو الحسن وجهها
والجر مبنى على الإضافة أي كونه مضافا إليه اعلم ان نحو
الضارب الرجل والحسن الوجه يتقارضان ما لكل واحد
منهما فالضارب الرجل أصله النصب على المفعوليه والجر
بالإضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التحفيف والحسن
الوجه أصله الرفع على الفاعلية والجر على الإضافة كحصول
التحفيف بخلاف الضمير من الفاعل والنصب لتشبيهه بالضارب
الرجل في كونه الصفة ومعمولها معرفتين باللام وتفصيلها
أي مسائل الصفة المشبهة وهو مبتدأ محذوف والخبر أي تفصيلها
فما يذكر بعد قوله حسن وجهه وهو نظير ما كان الصفة
مجردة عن اللام والممول مضاف مبتدأ وقوله ثلثة بمعنى ذو
ثلثة أوجه من الرفع والنصب والجر في الممول خبره والجملة
مبنية للتفصيل أو يقال قوله حسن وجهه خبر قوله تفصيلها

١٢٨
وقوله ثلثة خبر مبتدأ محذوف أي هذه ثلثة وفيه ان التفصيل
لا يتم به ولم يعطف عليه غيره حتى يتم به وكذلك أي كحسن
وجهه حسن الوجه وكذا في كون كل ذات ثلثة أوجه وهذا
نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام والممول ذو اللام مفعولا
ومفعوليا ومجرورا فهذه ثلثة أوجه فان قيل أي حرف يقدر
في إضافة الحسن الوجه ويصلح لدخوله في الفاعل قيل تقدير
الحرف في المعنوية وأما الجر في اللفظية فمحمول على ما فيه الحذف
وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الإضافة بواسطة حرف
الجر لفظا أو تقديرًا محمول على كونه تعريفا للإضافة المعنوية
وفيه نظر أو أراد ^{على} التقدير حصته أو كما قلنا وللفظية
على القول بالتقدير الحكيم على ما ذكرناه من الحمل أو يقال نحو
ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان
الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليل ملحق بنحو ضرب اليوم
في تقدير في ولا ضمير في تقدير الحرف في نحو الحسن الوجه بعد
خروجه عن كونه فاعلا بالإضافة والقول باضمار الفاعل
أو يقال حروف الإضافة في اللفظية غير منحصرة في
الثلاثة المذكورة فيقدر بحسب اقتضاها وتقدير اسم الفاعل
والمفعول وعند عدم اقتضاها كافي الحسن الوجه وضارب زيد

بقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجرم ويكون فيما وراء السورة
 في حكم العدم اذا اضافة اللفظية الصورية لستدعي صورة
 اللام لا معناها والا كانت معنوية وحسن وجه الصفة
 مجردة على اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة وهذه
 ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول مضاف
 مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة وهو معطوف بحذف
 العاطف ولعله حذفه تحريزا عن كثرة التكرار وانما غير السنن
 ليشير الى انه شروع في تقسيم اخر من الصفة المشبهة لان
 الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة وهذه الصفة ذات
 اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو
 اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة الحسن وجهه
 الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا
 ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة اثنان كانان منها متنعان
 يكون المعمول مضافا او مجردا او الصفة ذات اللام وامثالهما
 ظاهر لعدم التخفيف مع ان الثانية متضمنة لاضافة المعرفة الى التكرار
 ايضا الحسن وجهه خبر متداخذا في هاهنا الحسن وجهه
 والحسن وجهه بحذف العاطف وخبر بعد خبر او تعداد و
 اخلف في حسن وجهه والجار والمجرور مفعول ما لم يسم
 فاعله لقوله اخلف والبواقي ما كان فيه منها ضمير واحد

حثية

حسن لحصول المقصود مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل
 ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه او الوجه الحسن
 وجهها وحسن وجهه فان قيل يلزم في الحسن الوجه تعدد
 الفاعل لانه من قبيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير الفاعل
 ايضا قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن كونه فاعلا لفظا لكنه
 فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه انه يتبع تابع
 بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبارا فاعلية الوجه
 بعد الاضافة وفيه ان الحمل على المحل باعتبار المعنى وهو
 بهذا الاعتبار فاعل وما كان فيه منها ضميران وهو
 حسن وجهه والحسن وجهه حسن لحصول المقصود وما
 لا ضمير فيه نحو الحسن وجهه وحسن وجهه وحسن الوجه فيجب
 لعدم الربط بالموصوف لفظا ومتى رقت بها اي بالصفة
 المشبهة فلا ضمير فيها والا يلزم تعدد الفاعل فهي الفاء
 للتعليل اي لانه كانه كالفعل او مثل الفعل فكاف حرف
 جرا واسم بمعنى المثل والا اي وان لم يرفع بها بل بحرف ما بعدها
 بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التبر
 في النكر ففهما اي في الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل
 لماجر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن
 كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا فاقوت

الصفة نحو هند حسنة وجهه او حسنة وجهها وتثنى نحو
الزيدان حسنا وجهه او حسنان وجهها وجمع الزيدون
حسنو وجهه او حسنون وجهها اي يتصرف فيها على حسب
تصرف الموصوف للطابق بناء على تحمل ضمير واسما اصله
اسمان الفاعل والمفعول اي اسما هذين فلا يلزم ان يكون
الكل اسمان غير المتعديين اي غير المتجاوزين عن الفاعل
والمفعول ما يسم فاعله احتراز عن نحو ضارب زيد او موطي
درهما فانها متعديان لا يجري فيهما مع ما تقديا اليه من
المعول ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المفعول
على المفعول له او جره على الاضافة مثل الصفة المشبهة
فيما ذكر من التقسيم الى الصور نحو القايم الغلام دفعا وجر
ونصبا وكذا القايم غلامه والقايم غلام وكذا الصور
التسعة لتخرج القايم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام
او غلامه او غلام بالحرركات الثلاث وكذا لترك اللام
عن المضروب وكذا الحكم في المنسوب نحو القيمي الاب
الى اخر الصور اسم التفضيل اسم يدل على تفضل
شيء على شيء ما اشتق خرج الجوامد من فعل الموصوف اي
لما وصف بزيادة على غيره من الفعل او لامر موصوف
بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانا قال لموصوف ولم

يقول لمن قام به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا
نحو اضرب واشهر بزيادة في ذلك الفعل صلة موصوف
او بمعنى مع وح صلته محذوفة على غيره اي على ذلك الموصوف
وهو مفعول به للزيادة بعلى ولا يرد صيغ المبالغة كضرا
وضروب ونحوها وان دلت على الزيادة حيث لم يقصد
فيها الزيادة على الغير ولا يرد ايضا نحو زايد وكامل حيث
لم يقصد فيه الزيادة فما اشتق هو منه اذ لم يرد اليه
في الزيادة والكامل مثلا بل في اخره وهو صيغة افضل
ونحو خير وشر اصلها اخبر واشر وشرطه ان يبنى من
الثلاثي احتراز عن الرباعي نحو بعشر مجرد احتراز عن مزيد
الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوها يمكن بناء افضل لانه
لو نقص لاختل ولولم يحذف ل زاد على بناء افضل وهو علة
بني وفيه او خبر مبتدا محذوف اي وهذا الاشتراط يمكن
والجملة مقترنة ليس صنفه اخرى للثلاثي بلون احتراز
عن نحو احمر واسمر ولا عيب احتراز عن نحو اعمر واعور
ويرد نحو اجهل وابله ولو اريد الغيوب الظاهرة لصح
احق على معنى التفضيل وقد حكموا بشذوذه في نحو احق
من هينقه اللهم الا ان يراد بالحاقة ما يبدو في الظاهر من
ان البلادة كما حكى عن هينقه من تغليق حررات وخبوط

على عنقه وسدده فخافه ان تنفذ نفسه فكون من العيوب
الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجي منه اسم التفضيل الا اذا
وفيه لان اي وهذا لان الجملة معترضة لبيان العلة
منها اي من الالوان والعيوب افضل الكاينة لغيره ان
غير التفضيل ولو جاء هو لزم اللبس مثل زيد افضل الناس
فان قصد غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد ما ليس بلون
ولا عيب من الثلاثي المزد فيه او الرباعي مجردا او مزيدا
فيه او ثلاثا مجردا من الالوان والعيوب توصل لا بانه
المقصود على وجه يكرر اليه اي الى غير الثلاثي او الى
غير ذلك المقصود او الى تفضيل غير بمثل هو اشده منه
اي ببيان اسم التفضيل ما يصح بناؤه منه وايضا مصدر
ما امتنع بناؤه منه تميزا استخراجا او درجة او تدرجا
وهذا مثال غير الثلاثي المجرد واشده منه بياضا مثال
اللون وعمي مثال العيب وقياسه للفاعل اي مجيء
اسم التفضيل للفاعل بقربه وقد جاء للمفعول وهذا
قياسه مبتدا ويجيء خبره وللفاعل متعلق للمحذوف
او هذه العبارة من باب خبري زيدا قايما اي قياس اسم
التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل قياسه مبتدا
محذوف الخبر وقوله للفاعل حال والمراد بالفاعل من قام

بالفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل
المفعول فتناول اضرب واحسن والا فيجمل على حذف
المعطوف اي قياسه لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة
نحو اكرم واحسن وانما كان قياسه للفاعل لانه يدل على
الزيادة في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر كونه
معروفا فنصرف عند الاطلاق اليه وفيه وقد للتقدير
جاء اسم التفضيل للمفعول سماعا نحو اغدر اي اكثر
مقدورية والوم اي اكثر ملومية واشهر اي اكثر
مشهورية واشغل اي اكثر مشغولية وليست عمل اسم
التفضيل في كلام العرب واقعا على احد تلكه اوجه
فقط لفظا او تقدير او نحو الله اكبر فلا يخلو عن احدها
ليدل على المقصود فلا يجتمع اثنان منها الا نادرا للمحذوف
العرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضا
الا ان يخرج عن هذا الاستعمال بالعدل كما في آخر وآخر
واما الدنيا فانك ادني والجبل في جوار تجردهما عن احد
الثلاثة المذكورة لصيرورتها اسمين وانحاء معنى التفضيل
عنهما ونحو الحسن والشوي مصدران لا تانث احسن و
اسوء فلا يرد جواز تجردهما مضافا فابدل من قوله على
ثلاثة اوجه او كانه بن او مانعه الخلود ون الجمع

أو معرفا باللام العهدية ليس إلا وإنما يكون أحد هذه ^{الشيئين}
 لا بد بالاستلزام معناه المفضل وذاتي من والاضافة ^ط
 ومع اللام معهود معنوي لا شارة اللام العهدية إلى افضل
 المذكور معه المفضل عليه فيكون معنى قولهم الافضل
 الشخص الذي عهد كونه افضل من فلان فلا يجوز زيد
 الافضل من عمرو لا استعماله مع اثنين منها وأما لست
 بأكثر منهم حصي وأما الغرة للكثرة فمنه لست ^{بأكثر} لست
 أو هي بفضيلته متعلقه بخذوف أي لست بأكثر أكثر
 منهم والمخذوف يدل فلا يرد ولا زيد افضل باستعماله
 بدون واحد منها إلا مستثنى بفرع أي يستعمل مع احد
 ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت أن يعلم المفضل
 عليه فقد رنبا على القرينه نحو اكبر أي أكبر من كل كبير
 أو خرج عن معنى الفضيل فاستغنى عنه نحو آخر فاذا اضيف
 اسم التفضيل فله معنيان أحدهما أي احد المعنيين
 وهو الأكثر الجملة معترضة ارتقصد أو اريد بالمعنى
 العناية فحمل القصر عليه صحيح ولو اريد المعنى به ففي الحمل
 اشكال إلا أن المعنى أحدهما حاصل بأن يقصد به كذا أو
 يكون المعنى قصد أحدهما قصد كذا به أي باسم الفضيل
 الزيادة أي زيادة موصوف اسم التفضيل على من كلمة

القصد

من للعلاء وغير العقلاء داخلون بتعاقب نخرج نحو أخرى
 الجنول وأجسم العيول ونحو ذلك أصيف اسم التفضيل
 إليه فيلشترط أن يكون موصوف وهذا ابتداء بل المصدر
 مفعول ما لم يسم فاعله منهم أي بعضا من الذين تناو لوا
 موصوف واقعا فردا وان لم تناو لوه في الإرادة وقت
 الاضافة والتركيب فلا يرد ما أورده في الشرح من أنه
 يلزم بفضيل الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس
 فزيد بعض من الناس فلا يجوز تركيب يوسف احسن اخوته
 بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني إذ ليس يوسف بعضا من
 اخوته لأنه ليس باخ لنفسه ^{لخ} وجه أي يوسف وهذا
 علة عدم الجواز عنهم أي عن الاخوة باضافتهم إليه أي
 باضافة الاخوة إلى يوسف ولو قيل يوسف احسن الاخوة
 أو احسن أبناء يعقوب كان من ذلك لأن يوسف بعض
 الاخوة وبعض أبناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته
 الثاني أن يقصد أي المعنى الثاني حاصل بأن يقصد
 بفضيله على كل من سواه مطلقا لا على الصنف إليه وحده
 أو قصد الثاني قصد كل كذا أو الثاني ذو قصد كذا و
 لولم يحمل على ذلك لزم حمل القصد على المقهور زيادة أي
 زيادة موصوف اسم التفضيل فما اشق هو منه مطلقه

أي غير مقيدة بكونها زيادة على من أصنف إليه وحده
لا يشترط أن يكون من جملة المضاف إليه بل يجوز كـ
الأمير بنو محمد عليه السلام أفضل قرش أي أفضل الناس
من بنو قرش ولم يقصد الفضيل على قرش وإن كان البني
واحد منهم ويوسف أحسن أخوته أي أحسن الناس وأما
أصنيف إلى أخوة ملاسته أيهم وفلان أعلم بغداد أي
أعلم ما سواه وله اختصاص ببغداد لكونها منشأه أو
مسكنه ويضاف أي اسم الفضيل بالنصب على قصد
أي المعنى الثاني حاصل بأن يقصد كذا ويضاف للتوضيح
فإن رفع على الابتداء أي وح يضاف للتوضيح كإضافة ما لا
يفضل فيه وعدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب
المفصل لأن ذكر لفظ التخصيص مخصوص بالإضافة إلى
النكرات يوهم الترام إضافة إلى النكرة وليس كذلك بل
يوسف أحسن أخوته والناقص والاشيخ أعداء بني مروان
فيجوز بهذا المعنى مركباً حسن أخوته أي أحسن من غيره
له ملاسته بأخوته وكذا الناقص والاشيخ أعداء بني مروان
كأنه قل عادة بني مروان أوها أعداء من غيرها أي لها
ملاسته بني مروان ويجوز في النوع الأول من نوعي اسم
الفضيل المضاف أي المستعمل بالمعنى الأول وحمل الأول

على المعنى الأول منظور فيه حيث ياباه قوله وأما الثاني
والعرف باللام الأفراد أي أفراد اسم الفضيل على كل حال
وإن كان الموصوف مني أو مجموعاً لكونه في معنى ما استعمل
من يجوز فيه الأفراد والتذكير اعتباراً بالمعنى ويجوز فيه
المطابقة اعتباراً بعدم من لفظاً والمطابقة أي مطابقة
الموصوف أفراداً أو ثنية وجمعاً وتذكيراً أو تانيثاً لمن الجار
والمجرور ومفعول به المطابقة وهو أي اسم الفضيل له
عائداً إلى من ويجوز التذكير مع تأنيث الموصوف كذا ذكره
صاحب المفصل ولم يذكر التذكير اكتفاءً بقوله فيما يقابل
بعد والذي من مفرد مذكر لا غير وأما النوع الثاني من اسم
الفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة وعطف السطر
على الفعلية وهي قوله ويجوز والعرف باللام فلا بد الفاء
جزائية وهو خبر المتدائين والضمير محذوف أي لا بد لهما
من المطابقة أي مطابقة الموصوف أفراداً أو ثنية وجمعاً و
تذكيراً أو تانيثاً للزوم مطابقة الصفة لموصوفها على عدم
قيام المانع وهو امتزاجه من الفضيل لفظاً ومعناً لعدم
ذكر الفضيل عليه بعدها وقوله من المطابقة خبر لا وفي جعلها
متعلقاً به والقول بجذف الخبر نظر لأنه لا يكون مضارعاً
للمضاف فيجب نصبه والذي استقر واستعمل من مفرد مذكر

نحو زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان والهنداء
 افضل من كذا لا غير اى لا غير المفرد المذكور لكرهتهم نحو
 اداة الشبه والجمع والثالث المختص بالآخر بما في حكم الوسط
 باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها من الفارقة بينهما
 من باب آخر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل في قاعل مظهر
 لانه في الاسم نظير افعال التعجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل
 المظهر فكذا هذا ولا لانه ليس بمعنى الفعل لدلالة على الزيادة
 وليس مشبه باسم الفاعل حيث لا تثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما
 هو اصل استعماله وهو الاستعمال من فقصر عن العمل في
 المفعول به بلا واسطه مطلقا مظهرا او مضمرا الا اذا وجدت
 الشرائط المذكورة لصيرورته بمعنى الفعل ولقيام الضرر
 في اعماله كما ستعرف بيانه الا اذا كان اى في جميع الاوقات
 الا وقت كون اسم التفضيل صفة كانه لشيء في اللفظ كرجل
 في المثال مثلا وهو اسم التفضيل في المعنى صفة كانه
 مسبب اى مسبب ذلك الشيء والنون بدل من الاضافة
 كالنحو في المثال والمشهور في اصطلاحهم ان يطلق على
 اسم السبب دو المسبب ولعل المص استعمال غير المشهور
 للنبيه على صحته وحقيقته مفضل صفة مسبب باعتبار
 الموصوف الاول وهو الموصوف لفظا كرجل في المثال

حيث نفى كون الكل مفضلا باعتبار عينه على نفسه اى مفضل
 على نفسه باعتبار غيره والجار والمجرور متعلقان المفضل عليه
 اى باعتبار الموصوف الثاني كعين زيد في المثال حيث نفى
 المثال كون الكل مفضلا عليه في عينه منفي صفة مصدر
 محذوف اى بفضيلة منفي او حال اى حال كون التفضيل منفي
 مثل ما نافية رأت رجلا احسن صفة رجلا في عينه ظرف
 احسن باعتبار معنى التفضيل او حال الكل فاعل احسن منه
 اى من الكل في عين زيد ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل
 على شيء او حال فاسم التفضيل ذو الحدين يعلق به طرفان كل
 محدث كالشبه في نحو زيد في الدار مثله في المقصود مدح
 الكل في عين زيد بنفى بفضيله في عين رجل عليه ونظير الحديث
 الذي ذكره الشارح وقوله ام ما من ايام احب الى الله فيها
 الصيام منه في عشر ذي الحجة لانه اى احسن خبر مستداخلة
 اى هذا لانه او متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اى في هذه
 الصورة لكذا بمعنى حسن حيث يستلزم هذا التركيب قولنا
 حسن الكل في عين كل رجل حسنه في عين زيد او دونه حسنه
 ويدور معه وجود او عدمه لان مقام المدح يستدعي ذلك
 ولان التفضيل بمنزلة القيد فالنفي توجه اليه ولما نفى
 التفضيل بقي اصل الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى حسن عارض

السوق و

لا يجوز عمله المنع باعتبار ما يرجع الى اصله الا في صورة تفضيل
 الشيء على نفسه لانه خلاف الأصل وكفى في انه خلاف الأصل
 انه لو لا اختلاف الاعتبارين لا منتهى فاذا انقضى مثل هذا التفضيل
 ولو بعارض خرج عن حكم اسم التفضيل وبعتبر العارض لصنف
 المعارض بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوز
 عمله وان جعله نفى التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل
 فيه ليس على خلاف الأصل لعدم كون تفضيل الشيء على نفسه
 معتبر بعد الزوال لعارض النفي فالحاصل ان اشتراط النفي
 لصيرورته بمعنى الفعل باسقاء قد التفضيل واشتراط ^{بالتفضيل}
 الشيء على نفسه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف
 الأصل فلا يلزم اعتباره بعد الاستفاء واشتراط كونه صفة
 سببيه لتحقيق الاسم الظاهر حتى يصح عمله في الظاهر مع انهم
 خبر لم يعملوا اسم التفضيل لورقوا احسن على انه خبر و
 الكل مبتدأ ولا وجه يكن سواء اذ لا رافع لفظيا وامتنع
 نكارة المبتدأ لاسيما اذا كان الخبر معرفة فلم يرد عند رفع
 احسن الا كون الكل مبتدأ واحسن خبره لفضلوا بينه وبين
 معموله وهو منه مع انه امتنع من عمله باجنبي وهو الكل
 اذا المبتدأ اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معموله
 فان قيل كما امتنع الفضل امتنع عمل اسم التفضيل فلجور ^{الفضل}

بالضرورة كما يجوز العمل قبل من ابتلى شيئا اختار اهواها وعمله
 اهون من الفضل لان امتناعه باعتبار كون اسم التفضيل و
 امتناع الفضل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتنع
 فيه اقوى فان قيل فلنقدم منه قبل لا يمكن تقديمه للزوم ^{البلاء}
 التفضيل عليه ما هو وجهه كونه مفضلا عليه وايلا والفضل
 ما هو وجهه كونه مفضلا وهكذا في كل ذي حدتين كذا ذكره
 الشارح في بحث هذا بسدا لطيب منه رطبا على انه اذا كان
 المسموع تاخير منه واحتجنا الى الكلام مع تاخير لا نفع التقييد
 فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم يقدم منه ثلثا يلزم
 عود الضمير الى المؤخر منه وهو مشكل لان المبتدأ رتبة التقد ^م
 وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو ذاه زيد اللهم الا ان
 يجعل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى
 المتاخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير
 الفضل عليه بل باعتبار كونه ضمير الفضل عليه فلو تقدم
 لزم انفصاله عما يتعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد
 فان قيل هكذا تأتي في الاثبات نحو رايت رجلا احسن في عينه
 الكل منه في عين زيد قبل صحة غير متحققه لعدم الاستعمال
 والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي المجبته
 في الاحاديث وكلام العرب ذلك خبر ان يقول بعبارة

اخرى احصر من الاولى حذف المضارع من مجرد نحو ما رايت
 رجلا احسن في عينه الكل من كل عين زيد لانه تفضيل
 الكل على الكل لا تفضيل الكل على العين ونظيره في الحديث
 ما جاء في حديث ابن مسعود من الصحيحين مما ذكرته مشارف
 الانوار من قوله عم ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث
 فان قدمت في هذه المسئلة ذكر العين قلت بهذه العبارة
 ما رايت كعين زيد احسن فيها الكل منه في غيرها فيلزم الفصل
 في هذه العبارة الثالثة تقدير اى ما رايت مثل عين زيد
 عينا احسن فيها الكل منه في عين غيرها وما رايت عينا كعين
 زيد احسن فيها الكل منه في غيرها وعلى الاول كان المفعول
 الاول لرايت قوله احسن وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما
 وعلى الثاني بالعكس وهذا ان كان رايت من افعال القلوب
 اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها
 الكل بدلا من قوله كعين زيد او حالا اى ما رايت عينا مثل
 عين زيد في حال كون الكل احسن فيها منه في غيرها ويمكن
 ان يكون قوله عينا احسن فيها الكل مفعول رايت ويكون
 قوله كعين زيد حالا متقدما ويجوز ان يكون قوله كعين زيد
 وقوله احسن فيها الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما
 رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين مثل قول الشاعر

وهو مرت على وادى السباع ولا ارى الواو اعتراضيه مثل
 قوله تع واتخذ الله ابراهيم خليلا وارى من افعال القلوب او
 بمعنى ابصرت كوادى السباع اسم موضع ومفعول ثان متقدما
 او حال مقدمة من قوله واديا او هو مفعول لا ارى بمعنى لا
 ابصر واديا عطف بيان او بدل او حال مواطاة او تمييز
 على نحو عندي مثل زيد رجلا وانا او رد المظهر مع تقدم الذكر
 لان الكاف لا يدخل المضمرة وكان التحويل بالذكر حين يظلم
 ظرف لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى لا ارى واديا يشبه
 وادى السباع وقت ظلامه واديا اقل صفه سببيه لواديا
 او مفعول ثان ان كان كوادى السباع حالا او تميزا بتفضيع
 شان الوادى بالنكير حتى لا يكون حالا عن النكرة المحضة مؤخر
 به الباء في به بمعنى في اى اقل فيه والضمير للوادى ركب
 منهم بغيره فما ظنك بالرجال فركب فاعل اقل اعلم فيه اسم
 التفضيل لوجود الشرائط والركب جماعة الركبان وهو ليس
 بجمع كما مر اتوه الجملة صفة ركب تائية اى تبتا وتوقفا
 وتلبثا وهى تفعلة من ركب ايبى كيبى يقال باى اى تلبث
 وهو تميز من فاعل اقل مفعول له اى اتوه لاجل التائىة و
 المكث او مفعول مطلق اى اتوه اتانا تائىة او حال اى اتوه
 ذوى تائىة او ظرف اى اتوه في زمان التائىة والنزول والخوف

عطف على اقل اى اخوف به ركب منهم بغيره ولو كان اخوف
المفعول كاشهر كان صفة لوا ديا غير سبيه الا ما وقي الله
مستثنى مفرغ وما مصدرية جنيته اى اقل به ركب واخوف
في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب
وما بمعنى من واما ذكر ما ذهابا الى الصفة او مستثنى منقطع
اى لكن وقاية الله تامة او وقاية الله ساريا اسم فاعل من السرى
وحال من قوله ركب او مفعول وقي او صفة واديا على المجاز
العقلى من الاستناد الى المكان او صفة مصدر محذوف واخوف
اى اخوف خوفا ساريا الى الهلاك وتح يكون من السراية دون
السرى لما فرغ من بيان الاسم شرع في بيان الفعل فقال
الفعل ما اى كلمة دل على معنى حاصل في نفسه اى هذا هو
او حاصل بنفسه اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر خارج
واحتراز به عن الحروف كما مر مقترن باجل الزمنة الثلاثة
اى الماضى والحال والا مستقبل وضعنا فلا يرد على عكسه
نحو عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجاهلة ولا على طرده
نحو هيئات وشتان ولا يرد نحو الماضى والمستقبل اذا اريد
بهما الفعلان المخصوصان اذ لا اقتران في معناها اذ معناها
اللفظ ولا اقتران فيهما واما المقترن معنى معناه وقد ذكره
فيما مضى الا استقصاء والمضارع يقصد عليه انه اقترن

بأحد الزمنة الثلاثة لوجود الواحد في الاثنين ولا منه
مقترن في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك بفعله الوا
او بتعدد ه فقوله مقترن الى اخره احتراز عن الاسم
ومن خواصه اى الفعل وقد عرفت معنى الخاصته فلا يفيد
دخول قد لانها انما يستعمل لقربا لماضى الى الحال او لتقليل
الفعل او لتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين
اى سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا غيره من السينات
وقدم السين على سوف لدلالة لهما على الاستقبال القريب
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد ولان السين جرد
لسوف وسوف لانها وضعتا للدلالة على الاستقبال الوضعى
وذاليس الا في الفعل والجوازم لان الجزم من خواصه فكذا
المؤثر والا يلزم خلف الاثر عن المؤثر وفيه ولا منها وضعت
لنقى الفعل كتم ولما او لطلبه كلام الامرا والتهى عنه كلام
التهى او لتعلق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه
المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحق عطف على دخول تاء
التانيث الساكنة احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
لانها تدل على ثابت الفاعل فلا يلحق الا باله فاعل والصفات
استغنت عنها بما حققها من التاء المتحركة الدالة على ثباتها واثبت
فاعلا لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فلا جرم اختصت

بالفعل وانما اسكنت للفرق بينهما ومن اللاحقة بالاسم وكما
 اولى بالسكون من الاسمية لحقة الاسم وثقل الفعل ونحوها
 فعلت اي ما هو جنس تاء فعلت من الضماير المتحركة البارزة
 لان ضمير الفاعل لا يلحق الا باله فاعل والفاعل انما يكون للفعل
 وقروعه وخطه فروع عنه يمنع احد نوعي الضمير تحزاعن
 لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن
 اخف والضمير بالتعظيم اجدر واليق الماضي ما اي الفعل
ول على زمان حاصل قبل زمانك اي في زمان حاصل في
 سبق زمانك ولا ضمير في لزوم وقوع الزمان في الزمان
 لكان العموم والخصوص والكليه والبقضية كما يقال
 الزمان يوجد في الازمنة الثلاثة ووقت الظهريوم الجمعة
 واصنافه زمانك بادني ملائمة اي زمان انت فيه والخطا
 لغير معين مبني لان الاصل في الفعل البناء لفقد المعنى
 الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التام
 في الماضي وهو خير بعد خبرا وخير مبتداء محذوف اي هو مبني
 والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حله على الفتح
 لانه عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة اعتبارا للنوع مشابهة
 له بالاسم في وقوع كل منهما صفة للنكرة في مروت برجل ضارب
 وضرب اختار ومن الحركات الفتح لخفتها او مشابقتها ^{السكون}

الذي هو اصل البناء مع غير الضمير المرفوع احتراز عن
 المنصوب نحو ضربك المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان
 آخره ح تحزاعن توالي اربع حركات فيما هو كاللمة الواحد
 لكان كون الفاعل كالجزم بخلاف ضمير المفعول نحو ضربك
 والواو من الضماير الساكنة نحو ضربوا حيث يضم حينئذ
 لموافق الواو والمضارع ما اي فعل اشبه الاسم باحد
 حروف نأت اي بلائسة زيادة احد الحروف الاربعة التي ^{على}
 نأت او ناتي او اتين وانما عدل عن تركيب اتين لان فيه نفرا
 بين حرفي المتكلم وبقيما حرف الخطاب على حرف الغيبة وهو
 خلاف الترتيب اذ الغائب متوسطة والمخاطب منتهى الكلام
 بخلاف هذا ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى
 اما لفظا فظاهر لقضيه الحروف الاربعة واما معنى فلضلالته
 للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجتناب من المقام من كل وجه
 بخلاف نأت اذ لا خفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه
 من التالي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام
 جدا ولو جمعها تركيبا انت من الا في لكان اولى ليكون على
 الترتيب من كل وجه سقما الهنرة التي هي المتكلم الواحد على
 النون التي هي لنوعيه لوقوعه اي المضارع حال كونه
 مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين والمراد

به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه بهما
 لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد
 وتخصيصه بالسين او سوف عطف على قوله لوقوعه
 اى لتخصيصه بسبب السين باحد الزمانين كتخصيص النكرة ^{جاء}
 الافراد بدخول لام العهد وتخصيص لفظ البين باحد المعاني
 بالقرينة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم حال كونه مفردا
 نحو افعل لتوافق صدرا انا ولان المتكلم مبدأ الكلام ^{لفظ}
 من مبدأ المخارج والنون له اى للمتكلم حال كونه مقروفا
 مع غيره واحدا كان او اثنين او جماعة فان كان معه
 واحدا كان متنى وان كان اثنين او جماعة كان جمعا نحو تفعل
 لانه لما استوفت الحروف الثلث التى هى اولى في باب الزيادة
 وهى حروف العلة واخذها ما يناسبها نقي المتكلم مع غيره
 بلا حرف فزاد واله حرفا مما يشبه حرف العلة وهو النون
 المشابهة لها في امتداد الصوت ولتوافق اول سخن والتاء
 للمخاطب مطلقا اى واحدا كان او متنى او مجموعا مذكرا
 او مؤنثا نحو تفعل بفعلا ن بفعلون تفعلين لانها فرع الواو
 ومنحرفها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام واما قلب الواو
 تاء كافي تجاه وتخمة للتلايلزم اجتماع الواوات كافي في ذلك
 وللنون والنون غيبة اى حال كون النون والنون

ذوى غيبة او تميز نحو هندا تفعل والهندان تفعلان اذ النون
 الغائب معارض فيه اعتبارا ان الغيبة والتأنيث والغيبة تأنيثا
 المتوسط في المخرج لان الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب
 المستلزم للفرعية تناسب التأنيث التى هي فرع الواو فعملنا ^{عتبارا} بالاول
 فاعطينا التأنيث في الواحد والمتنى والتاء في الجمع ولم يعكس
 لان التأنيث الزم من الغيبة فاعتباره في اللفظين المنفذين
 اولى والياء للغائب لتوسط مخرج الياء وتوسط الغائب
 بين المتكلم والمخاطب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما
 واحد المؤنث الغائب ومثناه وهو بالجر صفة الغائب وفيه
 ان غير مكررة وان اضيفت الى المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف
 بالنكرة والجواب ان التقدير غائب غيرهما وبالضبط حال
 وهو الاولى لوافقته السين وحروف المضارعة الزوائد
 المذكورة مضمومة في الرباعي اى فيما هو على اربعة احرف
 اصلية كيد حرج اولا كيجرج لانه لما فتح اول الماضى بنى ان
 يخالف اول المضارع لكان الشاين بينهما وهذا من وضائف
 التصريف واما ذكره تضمنا واستطرادا ومفتوحة فيما سوا
 اى في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثى الجرد كيضرب وما زاد
 على اربعة احرف ولا يعرب من جنس الفعل وانواعه وهذا
 قصر الافراد لدق قول الكوفيين بتشريكهم الامم الحاضرة ^{اعمالا}

اليام

غيره لأنه لم يوجد في الغير مقتضى ولا شبه تام خرج عن
 أصله بخلاف المضارع فإنه يعرب لمشاكلة الاسم ^{بها}
 تامة في اللفظ للوافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى
 في العموم والخصوص وفي الاستعمال بوقوعه صفة للكرة
 في مررت برجل ضارب ويضرب إذا لم يتصل به ظرف المفهوم
 ما سبق من الكلام فإنه إذا قال لا يعرب غير المضارع فهم
 منه أن المضارع يعرب وأعرابه مقيد بهذا القيد أي يقيد
 عدم اتصاله نون التأكيد ونون جمع المثنى لأنه إذا اتصل
 به أحدهما رجع مبنيا أما نون التأكيد فلا بدخولها يشبه
 الأمر الداخلة هي عليه في نحو اضربن لأنه الأصل في حقوق
 نون التأكيد وأما نون الجمع فلا بدخولها يشبه الماضي
 لأنه الأصل في حقوق الضمار المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان
 ويضربون بضربا وضربوا لأن الماضي في حقوق الضمار ^{كان}
 ليس بأصل وأعرابه أي أعراب المضارع رفع ونصب وجرم
 مكان ما امتنع عنه من الجرا مختص بالاسم فالصحيح أي الفعل
 الذي آخره حرف صحيح احتراز عن نحو يدعو ويرمي ويرضى و
 يخشى المجرد صفة عن كل ضمير يضم ^{بارز} ظاهر صفة ضمير
 مرفوع صفة أخرى نحو يضرب احتراز عن نحو يضربان ويضربون
 وتضربون وضربين وكذا قوله للثنية نحو يضربان ^{كان} وتضرب

والجمع سواء كان جمع مذكرا أو مؤنث نحو يضربون وتضربون
 ويضربن وتضربن والمخاطب المثنى نحو تضربين بالضمة
 خبرا مبتدأ أي يعرب بالضمة رفعا نحو هو يضرب والفتحة
 نحو لن يضرب والسكون جرما نحو لم يضرب مثل يضرب
 على حسب الدراميل والمضارع المتصل به الجار والمجرور متعلق
 بالمضرب والضمير عائد إلى اللام الموصولة ذلك الضمير المرفوع
 البارز بالنون رفعا نحو يضربان ويضربون وضربان
 تضربون وتضربين وحذفها أي النون نصبا وجرما نحو
 لن يضربا ولن يضربوا ولن يضربا ولن تضربوا ولن تضرب
 ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضرب
 وذلك لأنها لما امتزجت مع الضمير الساكن توسط حرف ^{الفعل}
 فامتنع عن الأعراب لفظيا كان أو تقديرا والضمير اسم
 على حده فلا يمكن أن تكون محلا لأعراب لفظ غيره على أنه اسم
 استحق لأعراب الاسم على القاعلية فلا يمكن اعتبار أعراب
 الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فريدت حرف بعده وأعراب الفعل
 بذلك الحرف لا يمكن أن يكون من حروف العلة التي هي الأصل
 في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختر النون لشبهها
 بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقط في الخزم
 سقوط الحركة وجعل حذفها جرما كما أن الحركة ^{كان} حذف

النصب على الجزم للواخاء بينهما في الخفة والضعف فجعل
النصب أيضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف
يفصل بين الفعل وعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفصل
الجزئية الحكيمية اذ الفاعل كالجزم فان كان ضميرا متصلا كان
في كمال المتزاج فعتبر جزمته فان قيل لما اعتبر جزم الزم ان
يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل
هو ذو وجهين كالنغامة فاعتبر في امتناع محمية الاعراب
كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزاء او المتصل
الاخر بالواو ونحو يدعوا والياء ونحو يرمى والياء للالتصاق
او البيئية او الاستعانة بالضم في الرفع تقدير الفعل الضم
على الواو والياء وهو ظرف اي في التقدير او حال اي حال
كون الضمة مقدرة او تميز اي ملتبسا بتقدير الضمة والفتحة
في النصب لفظا لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة
الفتحة والحذف في الجزم لان اجتماع الساكنين محال وتعد
السكون في الساكنين يوجب الاستواء بين الخفيف والتقدير
في الفصل اذ اعراب الفعل ليس الا باعتبار الصورة لا فرق
بين السكون المقدور والمحقق في الصورة وليس له معنى حتى
يعتبر الا فراق بينهما في المعنى بخلاف نحو ممرت بغلام في قول
حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة منزلة حذف الحركة

وجعل حذف الحرف سكونا يكون عند العامل جزمًا فان قيل
فليجعل السكون اللفظي في الجزم اعرابا كما جعل الف مسما
اعرابا ولا على الفاعلية قيل يمكن ثم اعتبار الاختلاف
بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث يفيد المعنى بعدها
بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكون
اللفظي صورته حاصله قبل العامل وبعد دخول العامل بل
لا يحقق به معنى ولا يزيد على الصورة شيء الا الاضافة الى
العامل بلا تاثير فافتقار ظهور الاثر في التوابع يتحقق في
البنى ايضا وان لم يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق
المتبوع والمتصل الاخر بالالف نحو يرمى ونحو يرمى بالضم
ورفعاً والفتحة نصبا بتقدير لان الالف لا تقبل الحركة و
الحذف جزمًا علامة للجزم كما هو يرتفع المضارع اذا جزم
عن الناصب اي كل ناصب والجازم اي كل جازم والرا
وقوعه موقعا يصلح للاسم وخبر كاد ايضا واقع موقع
الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل
في كاد استعمالا وقد استعمل الاصل المجوز في قوله فأت
الى الفهم وما كاد آتيا نحو يقوم زيد فانه واقع موقع
الاسم لان التكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان
ابتدا كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدا بالفعل كان

ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح الاسم ونصب المضارع
 بان المفعولة لشبهها باز الناصبة للاسم في المصدرية
 والصورة ولن قال الفراء اصله لا فابدلت الالف
 نونا وقال الخليل لا ان فقصر كاش وعلم في اي شيء
 وعلى الماء وقال سيبويه انه حرف براسه لا اصله اذ
 لا معنى لمصدرية ما بعده ولا مانع مع تقدم معموله عليه
 خلاف ما في خيران والخليل يقولون لا يبعدان تغيير
 الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكا اذ هو وضع
 مستأنف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال
 الى افادة النفي المذكور واذن وهو من العوامل السماعية وفي
 اصله اذ ان تخففت وقيل اصله اذ الظرفية والنون عوض
 عن المضاف اليه وكى قيل كى واذن ناصبان تقدير ان لا ينفيها
 وهذه الثلاثة نصب المضارع مفعولات لشبهها بان للاستبصار
 وبان عطفت على بان حال كونها مقدرة بعد حتى نحو سرت
 حتى ادخلها ولا مكي نحو سرت لا دخل البلد ولا مكي الجود
 وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله
 ليعذبهم والفاء نحو زنى فاكرمك والواو نحو لا تأكل
 السمك وشرب اللبن واو بمعنى الى ان نحو لا تأكل السمك او
 تعطيني حتى وذلك لان الثلاثة الاول جوار فتنتع دخولها

قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

على الفعل لا يجعله مصدرا تقدير ان المصدرية والافيرة
 بمعنى الجار فاخذ حكم الجوار او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم
 المفرد بعدها والرابعة والخامسة عاطفتان واقتان بعد
 الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطفت المفرد على المفرد الممهور
 بذلك الانشاء فكون المعنى في ذرني فاكرمك ليكن منك
 زيادة فاكرم مني اياك وني لا تأكل السمك وتشرب اللبن
 لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وكذا في سائر
 الامثلة فان الفاء للتفسير اي مثال ان مثل ازيد احسن
 الى مثال النصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال النصب
 بحذف النون وان التي بعد العلم الغير الماول بالظن وان
 اول به يصح وقوع المصدرية ايضا فيجوز علمت ان يخرج زيد
 بالنصب بمعنى ظننت هي المخففة خلافا للفراء وابن الانباري
 من المنقلة المناسبة للعلم في معنى التحقيق لان ان بعد التثنية
 شاكت ان المصدرية وهي انصب بالعلم وابعدها من المصدرية
 الدالة على التوقيع فاذا وقعت المصدرية بعدها لم يسبق اليها
 اليها بل الى المخففة فيلزم الالتباس لا سيما في الوقوف والقصور
 فمنعت واما الظن ففيه وجهان حيث لم بعد المصدرية عند
 بعدها عن العلم فتساوى المخففة في الملازمة فزاحمتها في صحة
 الوقوع فيجوز الوجهان واما التي ليس بعد العلم والظن واما

هو بمعناها نحو الرجا، والطمع والشك والوهم والاعجاز و
غيرها فمصدرية لا غير ونحو حسبوا ان لا يكون قتله قسراً
بالوجهين على ان الحسبان ظن غالباً واعلم ان ان بعد ^{العنف}
نقاصت عن خطاها فلا تقع مجرور المحل فلا يقال عجت من ان
سيقوم ولا تقع بعد فعل التحقيق كالعلم وما هو بمعناه من ^{اليقين}
والتحقيق والانكشاف والظهور ونحو ذلك او بعد الظن
الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان سيقوم و
شككت ان سيقوم وليست ان الواقع بعد العلم هذه اى
المصدرية لمنافاة بينهما وبين العلم لانها للتوقع والعلم
يستلزم اليقين واما التي للتحقيق فتقع بعد العلم وبعد ما لم
منه من الظن ونحوه ولم تقع وقوعها بعد الشك لما كان الشك
والتحقيق متنافيين وفيه ان ذلك يتأتى في المثقلة ايضا
وقد جاء شككت انك خارج ولم تثبت انك واهب وليت
انك عائد والحق ان ان مشددة او مخففة لا تدل على ثبوت
الخبر وتحقيقه بل على تأكيد والمبالغة كما هو اذا كان ان
التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة بحسب فصلها عن الفعل
اما بالسين نحو علمت ان سيقوم وعلم ان سيكون منكم
ومضى او سوف نحو قوله واعلم فعلم المرء نفعه ان سوف
يبقى كل ما قدر او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفي

نوع علمت ان لم يتم وان لا يقوم وقد شد علمت ان نخرج بالرفع
بلا عوض كما نقل عن المبرد وان التي بعد الظن فيها الوجهان
الجملة خبر المبتدأ والفاء لصقن المبتدأ معنى الشرط لكونها
موصولة بفعل والوجهان فاعل الطرف او مبتدأ مقدم الخبر
لان الظن باعتبار دلالة على الحق وباعتبار عدم اليقين
يلزم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما بعده فيجوز ان التي
بعده كلا الوجهين واما التي بعد غيرهما فمصدرية لا مخففة
نحو رجوت ان يفعل وحشت لا تفعل ومثال لن مثل لن
ابرح ومعناها نفي المستقبل لان نفي الحال نفيًا مؤكداً لا
كما قال بعضهم والا لكان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن
ابرخ الارض حتى ياذن لي ابي تناقضا في اطلاقه نظير و
قوله معناها جملة مستأنفة ومثال اذن مبتدأ وقوله
مثل اذن يدخل الخنخه خبر اى ومثال اذن مثل هذا القول
وقوله اذالم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا لم يعتمد
والجملة معترضة لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذالم
يعتمد خبر اذن سقي ر حذف مضى اى عمل اذن او نصب
حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلاً
ويكون قوله ح مثل اذن يدخل الخنخه خبر مبتدأ محذوف اى
مثاله كذلك لكن الوجه الاول اوفى حيث قال فان مثل كذا

ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن بعدها من تام ما قبلها ^ف
ما اذا اعتمد بكونه خبرا له نحو اذن اكرمك وقل نصبه ح او
جزاء الشرط السابق نحو ان تاني اذن اكرمك او جوابا
للقسم السابق نحو والله اذن لا فعلن ولا تقع المضارع بعد
اذن معتمدا على ما قبلها في غير هذا الموضع بالاسماء فانه
اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا نصب لانها لا تضعفها لا يقدر
ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصارت كانه سبقها حكا والقليل
بلزوم توارد العاملين لا تأتي في الخبر وجواب القسم على
انه لا خبر فيه لا مكان العمل بالا اعتبارين وكان شرط اخر
لعمل اذن الفعل مستقبلا لاحالا بخلاف نحو اذن اظنك
كاذبا لانه انما عمل لمشايمته ان في الاستقبال واذا فات
الشبه فاما العمل مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل
الجنة مثل مثالين لا يحتمل الا الاستقبال واذا وقعت اذن
بعد الواو نحو قوله تع واذن لا يثبتون خلفك بالرفع وقرئ
في غير السبعة بالنصب ايضا والفاء نحو قولك في جواب من
قال انا ايتك فاذن اكرمك فالوجهان جازان مبتدا ^ف
الخبر والجملة جزاء الشرط النصب بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف لا استقلال المعطوف بالرفع باعتبار الاعتماد ^{للعطف}

وان صف ومثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السبية اي سبب ما قبلها لما بعدها كسبية الاسلام ^ل
الجنة في المثال المذكورة والجملة مستأنفة وحتى اذا كان
الفعل بعدها مستقبلا لاحالا نحو مخرجي لا يرجونه وقوله
اذ اخبر مبتدا محذوف اي وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة
بين المبتدأ والخبر واخبر حتى تقدير مضاف اي وحكم حتى حال
وقت كون ما بعدها كذا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا
بالنظر الى زمان التكلم او لا بمعنى كي اي للفرض والسببية و
هو خبر مبتدأ محذوف اي وهو بمعنى كي والجملة معترضة او
بمعنى الى اي للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسمع لان انقضاء
الداخله في معناها نحو خبر قوله حتى واخبر مبتدأ محذوف
اسلمت حتى اي كي ادخل الجنة ودخول الجنة مستقبل ^{لنظر}
الى الاسلام وزمان التكلم ايضا وكنت وكن ايتان كنت
هنا نظر سرت حتى ادخل البلد ودخول البلد بالنظر الى ما
قبله وهو السير مستقبل وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان
يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى اي الى ان تغيب الشمس
فان الفاء للتعليل فكون هذا ليلا على القيد المذكور او
نتيجة للقيد بقوله اذا كان مستقبلا اردت الحال اي
زمانها حقيقيا اي محققه زمان التكلم او حكاية اي محكية

بان يحكى حالة ما ضيا حيث كانت تكلم في تلك الحال او جعل
 تلك الحال موجودة وقت النكح كانت حتى حرف ابتداء ولا جاز
 ولا عاطفة اى ما بعدها كلام متانف لا تتعلق من حيث
 الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطية متانفة نحو
 حتى اذا جاء امرنا الاله ولا معنى بذلك ان يقدر بعدها
 مبتدأ حيث لا يطرد في نحو زلوا حتى يقول الرسول في رفع
 المضارع لعدم الناصب والجازم ويجب تح السببية
 اى كون ما قبلها سببا لما بعدها لتقييد الربط والاتصال
 المعنوي وان فات الاتصال اللفظي نحو مرض فلان حتى لا
 يرجونه بيان حاله في صيرورته حيث لا يرجونه حيا والمرض
 سبب لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط النون ومن ثم
 اى ومن اجل ان حتى عند اعادة الحال حرف ابتداء لا جاز
 اسمع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة وقت تحقق
 الناقصة محذوف مضامين حيث يكون كان بلا خبر وفي اسرت
 حتى تدخلها اى كي تدخلها لانه لو رفع لكان الدخول حالا مقطوعا
 به والسير المستقيم منه مسكوك فيه ومن المحال ان يكون
 السبب مقطوعا به مع الشك في السبب وجاز في التامة اى
 وقت تحقق التامة ركيب كان اى وجد سيري حتى ادخلها
 الان حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضره كون حتى ابتداءه وكون

بالرفع

ما بعدها متانفة وجاز ايم اى الرجال او وكذا ايم محذوف
 الفعل او محذوف الخبر وليس يعطف على قوله كان سيري حتى
 ادخلها لعدم صلاح بغيره بقوله في التامة كالعطف عليه
 سار حتى يدخلها الان لان الدخول سبب السير وكلاهما
 مقطوعان وانما الشك في الفاعل ونظيره لام كي مثل تركيب
 اسلت لا دخل اى لان ادخل الجنة فان قال المص معناها
 معنى كي فلذلك سميت لام كي ثم هي جارة حتى فلذلك اضمرب
 ان قيل اللام في امرت لا عدل وانما يريد الله ليذهب عنكم
 الرجس وما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد
 ليطهركم ويريد الله ليبين لكم زائدة اضمربها ان كذا
 في الشرح وصرح بذلك في الكشف ايضا ولم يذكر المص
 في الحروف التي اضمربها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام
 لام كي ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله
 ذلك اى قامته الصلوة وايتاء الزكاة واطاعة الله ورسوله
 ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويريد الوضوء والفعل
 ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد لها ليطهركم ويريد الله بذلك
 اى ذكر ما ذكر لبين لكم ففعل المص اختار هذا والاولى ان
 يقال انها ملحقة بلام كي في كونها داخلية على المراد والفرض
 فاكتفى بلام كي عنها وصاحب الفصل ذكر اللام مطلقا حيث

يتناول لام كي ولام مجد واللام الزائدة وهو الاصبوب و
مثال لام الجحد والجحد الانكار سميت بذلك لاستعمالها في
مقام الانكار لام تأكيد خبر مبتدأ محذوف اي وهي لام تأكيد
والجملة مقترنة او خبر قوله لام الجحد وعلى هذا قوله مثل
وما كان خبر مبتدأ محذوف بعد النفي ومزيد متعلق به قوله
لكن مزج الاستعمال لفظا كما في المتن او معنى نحو لم يكن
ليفعل وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت هذه
الخطه اي مناسب لها لا تقابلها وفيه انه لو كانت كذلك لما
اختصت خبر كان المنفي مثل وما كان الله لعذبهم فان قيل
صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل على حد
مضاف من الاسم اي وما كان صفة الله تعذيبهم او من الجحد
اي وما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل مصدر باسم الفاعل
اي وما كان الله معذبهم او يقال الحمل بصورة الفعل كذا
في بعض الشروح وفيه نظر والفاء التي ضمرا ان بعدها
ملتبس بشرطين احدهما السببية اي كون ما بعدها سببا لما
قبلها لان العدو من الرفع الى النصب للتعريض على السببية
حيث يدل بغير اللفظ على غير المعنى فاذا لم يقصد السببية
لاحتاج الدلالة عليها والجملة صفة شرطين او مستأنفة
والثاني اي ثاني الشرطين ان يكون قبلها احدا لشيء الستة

امر نحو زوني فاكرمك او نهي نحو لا شتمني فاضربك او
استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه او نفي نحو ما تاتينا
فخذنا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقته او عرض بسكون
الراء نحو لا تنزل بنا فتصيب خيرا البعد بتقديم الاشياء عن
توهم كون ما بعدها بالجملة مستأنفة معطوفة على الجملة السابقة
وانما ترك ذكر التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فتنبع اياتك والترجي
نحو لعلني ابليغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حصص ولعله مركب او يذكر منفعة الذكرى على قراءة
النصب والدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني بذنبي
فاهلك لان الاول مندرج في النفي على معنى والثاني اريد
به التمني وان كان على صيغة الترجي والثالث مندرج
في الامر والتمني لكونه على لفظهما غالبا فان قيل العرض
على لفظ الاستفهام مولد منه فماله ذكره على حد قيل
معناه عرض المجته كذا افادني الاستاذ العلامة زايح^{الامين}
المشرفين حال الحق والدين وقت قراءة كتاب المفصل وهذا
المعنى معنى مقصور لنفسه من شأنه ان يتاخر بكل كلام خيرا
او انشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل^{لذا} الامور
منه كذا في شرح المفتاح فاعتبر لفظا قسما على حد باعتبار

وان كان مندرجا في الاستفهام اندراجا لفظيا اتفاقيا
غير متعلق باختصاص معنى بخلاف التخصيص لاستلزامه
نفي الفعل فندرج صيغ الطلب من الامر والنهي واما نحو قوله
سا ترك منزلي بني يقيم فالحق بالحجاز فاسترجعا بدون تقديم
احد الاشياء الستة فحمل على الضرورة في الشعر والواو
التي ضمير بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ
محذوف ايها الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي مثل
احد الامور الستة وفيه اللهم الا ان يقال المثال مقم اي يكون
قبلها احد الاشياء الستة المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء
فيكون احد الاشياء وذلك لانهم لما قصدوا فيها الجمعية
نصبوا المضارع بعدها ليبدل بغير اللفظ على غير المعنى
واشترطوا تقدم الاحد الامور الستة لسبب تقدم ال
عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء فقد ورد
فا زرك اي لجمع الزيارتيان ولا تأكل السمك وشرب اللبن
اي لا تجمع بينهما وتأكل السمك وشرب اللبن اي اجمع
بينهما ولا تأتي وتحدث اي لا تجمع بين الايتان والتحدث
وليتك تجمع بينهما ولا تنزل بنا وصيب خيرا اي لا تجمع
بينهما واو التي ضمير ان بعدها ملتبس بشرط افادة
الي ان او الا ان نحو لا لزمك او تقطيني حتى والاضافة

بمعنى اللام وفي ادخال ان في معنى ان تسامح لانهما مقدرا
بعدها لادخاله في معناها والعاطفة اي حكم العاطفة
في باب اصناف ان بعدها حاصل اذا كان المعطوف عليه
اسما اي وقت كون المعطوف اسما نحو قوله ما طلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجدا نصب
تسكب بعد الواو والعاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو
قوله بعد الدار فان قيل ان اريد العاطفة على الاطلاق
كان ذكره في التفصيل لما لم يذكر في الاجمال السابق وان
اريد العاطفة من الحروف المذكورة اي حتى والفاء و
الواو وان كان تفصيلا لحكم ما ذكر لا بيان لقسم اخر
لم يذكره من قبل الي ثم تناول ثم في الحروف نحو اعجني صر
زيدم بشم فان النسيج في الرواية دال على هذه الحكم
في غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت ويجوز ان يظهر ان مع
لام كي نحو حئت لان كرمي ومع ما الحق بها من اللام ه
الزائدة نحو اردت لان تقوم والعاطفة اي بعد
العاطفة نحو اعجني قيامك وان ذهب لانهما تدخل
على الاسماء الصريحة نحو جئت للاكرام واعجني ضرب زيد
وعنبيه ورد في كرم فيصح ان يدخل على الفعل مع ان
بخلاف حتى بمعنى ك لانهما لا تدخل على الاسم الصريح وحمل

عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم ^{لخصاصها}
بغير كان المنفى اذا كان فعلا واما الفاء والواو واو
فلا نهما لما اقتضت نصب المضارع الذي ^{للتخصيص} بعدها
معنى السببية والجمعية والانتهااء صارت كعوامل ^{النصب}
فلم يظهر الناصب بعدها وبحب اظهار ان مع لافى
اللام نحو لئلا يعلم اهل الكتاب تحزا عن اجتماع ^{اللام} اللامين
ونجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد
ذكرنا المفتاح في قسم الخوان كل ما لزم شأ وهو خارج
عن حقيقته اثر فيه وعنه غالباً لشهادة الاستقراء و
بمعن الجزم ليكون الاثر على وفق المورث في الاختصاص و
انما لم تعمل حرف التعريف وحرف الاستفهام لجرها نهما
يجرى بعض الاجزاء لشدة الامتراج فكأنها غير خارجة
عن حقيقته ولا ملامر ولا التى في التنى انما يجزم لام
الامرولة في التنى نهما شهما ان الشرطية في نقل
المضارع واخراجها عن اصله حيث نقل المضارع من
الحال الى الاستقبال ويخرج من الخبر الى الانشاء وكلم
المجازاة اى كلمات الشرط الدالة على كون الجملة ^{نبتة} الثابتة
خراً للجملة الاولى ومسيبة لها فالكلم جمع كلمة او
اسم جنس كما عرفت وهى ان نخوان يكرمنى اكرمنى وانما

ان للاختصاص كما ذكرنا فى لروما وعمل غيرها لضمها
اياها ومما تخومها تانى آنك واذا ما نحو اذا ما تانى
اكرمنى وجيئاً نحو جيئاً تجلس اجلس واين نحو اين ^{ذهب}
اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومن نحو من تانى اكرمنى
وبن تكرر امر وما نحو ما تصنع اصنع واى نحو ايا ما تذ
فله الاسماء الحسنى وانى نحو انى نذهب اذهب واما الجزم
مع كيف ما واذا فتشاذ اى فهو شاذ ولم يحى فى كلامهم على
وجه الاطراد ونجزم المضارع بان حال كونه مقدرة ^{هـ}
ستعرف من بعد فلم الفاء للتفسير بقلب المضارع ^{اضاف}
المصدر الى المفعول ما ضياء مفعول ثان وتنفيه اى
المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها اى مثل لم فى قلب
المضارع ما ضياء منفي وفيها معنى التوقع اى سقى بها
فعل مترقب متوقع اى منتظر في الاستقبال وتختص لما
دون لم بالا ستفراق اى باستفراق ازمنة الماضي منفي
متدا من وقت الاسفاء الى وقت حال التكلم نحو لما يركب
الامير وجواز اى يختص نحو از حذف الفعل نحو فارقت
المدينة ولما اى ولما ادخلها ولا م الامر اللام المطلوب
صفه سببية للام بها اى باستعانتها او بواسطتها
الفعل مفعول ما لم يسم فاعله ولا التنى لا المطلوب

بها الترك وكلم المجازاة أي كلمات الشرط والجزاء تدخل
 أي كلم المجازات على الفعلين لسبب الفاعل الأول وسبب
 الفعل الثاني أي كون الفعل الأول سبباً وكون الفعل
 الثاني سبباً وقل للملازمة بينهما فلا يرد وما بكم منكم
 فمن الله ويسميان أي سميان الفعلان بعد كلم المجازاة
 والجملة عطف على يدخل والضمير العائد إلى مبتدأ محذوف
 أي يسميان عند دخولها أو معترضة لبيان الاصطلاح
 شرطاً أي سمي الفعل الأول شرطاً من حيث أنه مشروط
 لتحقيق الثاني والفعل الثاني جزء من حيث أنه يمتنع
 على الأول ابتداء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشده
 فان كانا أي الفعلين مضارعين نحو ان ترزني اذ رلت
 او كان الفعل الأول مضارعاً والثاني ماضياً فخير
 كان محذوف نحو فاني وقيادتها لعرب والاول عطف
 على المضمير المرفوع المتصل وهو خير كان بلا تأكيد لكان
 الفصل فالجزم أي فجزم المضارع متعين لدخول الجازم
 وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل لا بخبرام لكونه
 معرباً ان كان الاول مضارعاً واما الماضي مبني فلا يظهر
 فيه اثر العامل نحو ان ترزني فترتك وهو اضعف الوجه
 في الشرطية لانه في الصورة سببه المستقبل للماضي

على ان تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم
 التاثير في القريب بعيد كذا في الشروح وفيه نظروا ان
 كان الفعل الثاني مضارعاً دون الاول فالوجهان
 جازان او فيه الوجهان نحو ان ترزني او اتيته فالجزم
 لعاقبه بالجزم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
 بحال الماضى والتعلق بغير معمول واذا كان الجزاء شرع في
 تفصيل مواضع دخول الفاء وعدم دخولها ماضياً واقفاً
 بغيره في الاثبات ونحوها من الحروف الوجه للقاء نحو ما
 ولا في النفي حيث يجب للقاء نحو ان احسنت اليك اليوم فقد احسنت
 اليك امس وان ترزني فما احسنت وان ابني فلا اضربك
 ولا اشتمك ويترك ذكر ما ولا هنا بغير الحكم ولو اريد الماضى
 المثبت لاستغنى عن هذا القيد لكنه ينافيه قوله او معنى لان
 ذلك في المضارع مع له وذلك بمعنى الماضى المنفى اللهم الا
 ان يقال لم اخرج بمعنى استغنى خروجه فيكون بمعنى الماضى المثبت
 معنى لفظاً تفصيل الماضى نحو ان خرجت او معنى نحو ان
 خرجت لم اخرج لم يخرج الفاء لتاثير حروف الشرط في المعنى
 حيث جعل الماضى بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء
 اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلاً غير مصدر بالسين وسوف
 اولن وقد و غير مصدر بلا اذا كان ماضياً ولا يكون جملة

طلبه واشتد بخلاف الجراء حيث يصح فيه ذلك وان كان
الجراء مضارعا مثبتا نحو ان لم يكن منكم الف فيلبوا الفين
ومن عاد فيلنقسم الله منه او منفي بلا نحو وان تدعوه صرلا
يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بآيات ربه فلا يخاف بخسا ولا
رهقا واحترز بقوله منفي بلا عن النفي بلم فانه مندرج فيما
سبق لكونه ما ضيا معنى وفي اطلاقه نظرحيث يمنع ترك الفاء
في المضارع مصدرا بالسين او سوف والجواب ان ذلك الاشتا
بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد وان لم تستثن وفيه
فالوجهان جازان او فنيه وجهان الا تيان بالفاء وتركه
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناها كما يؤثر في الماضي
فتو في البقاء وانثرت في غير المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال
فترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا والا
اي وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن ما ضيا بغير قد ونحوها من
الحروف المانعة لفظا او معنى فمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا
بغير السين او سوف او منفي بلا بل كان ما ضيا مع قد او ما
اولا او مضارعا مع السين او سوف او منفي بلم او جملة
اسمية او امر او نهي او دعاء فالفاء واجب لان اداة
لم تؤثر فيه معنى حيث لم يجعل بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث
لم يجزئه فلزم الفاء للدلالة على التعلق بينهما وقوله

من فعل الحسنات الله يشكرها محمول على ضرورة الشعر
دوى المبرد من فعل الخير فالرحمن يشكرها واما قوله تعالى
فاذا ما غضبوهم يفرّون واذا اصابهم البغي هم يصبرون فاذا
فيه نظير ظرفيه الشرطية ونحو اذا التي للمفاجأة مع الجملة
الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء وفي محلها نحو قوله تع
وان تصبهم سيئه بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون لكون
اذا المفاجأة للعقيب كالفاء ولان اذا لا يدل على المفاجأة
الا وهي مبنى على حدوث امر بعد امر عادة فاشبه الجزاء وهذا
فارت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان مقدوره بعد
الاشياء الخمسة الامر نحو زني اكرمك لان المعنى انزلني
اكرمك وبعد بعض مواضع النهي فما اذا كان السبب له
ترك الفعل نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف لا تدن
من الاسد يا كلك فانه لا يجوز لان سببا لا كل الدنو لا ترك
الدنو والنفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه جوزه
وكذا الحال في نحو لا شتمني يكن خيرا لك لان المعنى ان لم
لشتمني يكن خيرا لك ولا يجوز ولا شتمني اشتمت لعدم
المعنى على تقدير النفي في الثاني والاستفهام نحو هل عندكم
ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والنفي نحو
ليت لي مالا انفقته لان المعنى ان يكن لي مال انفقته والعرض

نحو لا نزل بنا نصب خيرا لان المعنى ان نزل بنا نصب خيرا
 ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقا لانه خبر يدل على وقوع
 الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيما يوجب التردد
 فتنايان اذا قصد السببية اى قصد كون ذلك الامر لما
سببا لمضمون هذا الفعل فتاتي معنى الشرط مثل اسلم تدخل
 الجنة اى ان تسلم تدخل الجنة فهو جواب الامر بغير الفاء و
 لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا
 تكفر تدخل النار لانه ان قدر الشرط على وفق اللفظ منفيما
 فسد المعنى لان ترك الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما ^{سببه}
 الكفر وان قدر الشرط مثبتا كان تقدير الشيء لا يدخل عليه
 اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه اجاز
 تقدير الاثبات في الشرط بعد النهي بقرينه ترتب المسبب وليس بعد
 لوسا على نقل لان دليل الامتناع التقدير اى تقدير الكلام
 ان لا تكفر تقدير النفي على وفق لفظ النهي ولا خفاء في ضا
 المعنى على ذلك كما عرفت الامر صيغة يطلب صفة سببية
 للصيغة بها اى بتلك الصيغة الباء للاستعانة الفعل من القول
 احتراز عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فخرج
 نحو لضرب انت على صيغة المجهول المخاطب احتراز عن امر
 الغائب والمتكلم لدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف

المضارعة وان دخلها اجازم كغيره بضرب بحذف حرف صفة
 اخرى لصيغة اى صيغة ملتبسة بحذف حرف المضارعة من
 المضارع المخاطب ولا يرد نحو فلتكفر حوالا لانه قد ورد في قوله بعد
 الخ قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن مثل
 حده ومده وحكم اخرى اى اخبارا الامر حكم المجزوم اى مثل
 حكم اخر المجزوم او حكم حكم المجزوم في اسكان الصحيح وبتقو
 نون الاعراب وحذف حرف العلة اى هو موقوف اى ^{السكون} على
 عند البصرية وعند الكوفيين هو مبرمج مجزوم حقيقة فان كان ما
 بعده اى ما بعد الحرف ساكا وليس عطف على الشرط او حالا
 رباعيا اى يذى اربعة احرف احتراز عن نحو اكرم ذوت همزة ولا
 مضمومة صفة همزة ان كان بعده ضمة للموافقة ومكسورة
 صفة اخرى فيما سواه اى في لفظ سوى ما كان بعد الحذف فيه
 ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة ففي الكسرة للموافقة وفي الفتحة
 بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبين بصيغة التكلم وقفا
 مثل ذكر النظائر على وجه اللفظ والشر اقبل مثال ما كان فيه
 بعد الحذف ضمة اضرب معطوف بحذف العاطف مثال ما كان
 فيه بعد الحذف كسرة اعلم مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة
 وان كان الفعل رباعيا اى اربعة احرف نحو اكرم ففتوحة
 اى همزة الامر منه مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لانما همزة بار

الافعال وهي مقطوعة فعل ما لم يسم فاعله أي الفعل الذي
 لم يسم فاعله واصله الفعل اليه بيانه من اضافة العام
 الى الخاص وفعل المفعول الذي لم يذكر فاعله فالاضافة بادنى
 ملازمة وهذا تقسيم اخر للفعل الى المعروف والمجهول وقوله
 ما لم يسم يصلح بالمرسم فاعله هو صغير فصل ان كان ما موصوفه
 ومبتدا لا فصل ان كان ما موصوفه لتكادتهما ما أي فعل خبر
 هو وخبر قوله فعل ما لم يسم فاعله واذا كان خبره هو فمفعوله ما
 لم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف أي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله
 وقوله كذا جملة مستأنفة حذف فاعله بعد بانه للمفعول فلا
 يرد عليه نحو ضربت زيدا على قول الكشاف ونحو اسمع
 بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر
 لانه لا تغير صيغة ولا يكون مبنية للمفعول فان كان بيان
 تغير الصيغة وهذا من وظائف الضمير ذكره في الخوضنا ما يضاف
 ضم اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب واكرم واستخرج ودحج
 وتدحج عندك وانما غيرت الصيغة دفعا للبس واختير التغير
 للفرع واختير هذا النوع من التغيرات لان معناه غريب فيختار
 له وزن غريب لم يوجد في الاوزان المخرجة من الضمة الى الكسرة
 ووزن الفعل بالمخرجة من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا
 يدل على غرابة المعنى ايضا لكن المخرج من الكسرة الى الضمة نقل

فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة وضم الثالث للدلالة
 لتبني الماضي المجهول بالامر عند الدرج والوقف نحو فاقص
 وانفعل مع هزة الوصل أي فيما فيه هزة الوصل نحو انفعل
 واستفعل وضم الثاني حال كونه مقرونا مع التاء الزائدة
 في اوله نحو تكلم وتعامل وتدحج لتلا يلبس بالمضارع من
 المفعول والمفاعلة والفعلة وقفا خوف اللبس أي لئلا يلبس
 بالامر في الاول والمضارع في الثاني كما عرفت ومقتل العين
 فقط بخلاف طوى وروى من الليف فانه لم يعمل عنده لتلا يفتنى
 الى اجتماع الاعلالي فيروى ويطوى الا فصح فيه قبل وبيع
 اصلهما قول وبيع فاعل نقل الكسرة من العين استنقالا و
 ابدل واو قول بعد النقل بياء لسكونها وانكسار ما قبلها وجاء
 الاشمام وهو ان يخو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فمفعول الياء
 نحو الواو وهذا مراد القراء والخاة في هذا المقام بالاشمام
 وقيل هو ضم الشمتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصا
 وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقف قال المص
 الغرض من الاشمام الايدان بالاصل الذي اختير لغرض فلم يحى
 الاشمام في بعض لانهم قصروا ببيان هذا الوزن غرضنا لا يتأتى
 الا به فاراد واجي الاصل عند غيره ولا كذلك في بين والواو
 فقيل قول وبوع بلا سكان بلا نقل وجعل الباء واو الكون

فعل له لضم

وانضمام ما قبلها ومثله أي مثل باب قيل وبيع في الوجه الشك
المذكورة أو فيما ذكر من القلب والاشتمام باب اختيار وانقياد
الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافعال والانفعال كما
المشاركة في العلة دون المعتل العين من باب الاستفعال وباب
الافعال نحو استخير أصله استخور وأقيم أصله أقوم حيث
لم يحى فيها الا خلاص الكسر والاشتمام والضم يسكون ما
قبل حرف العلة فيهما أصلا وإن كان الفعل محذورا عاضمه وله
وهو حرف المضارع حملا على الماضي وقع ما قبل آخره تحفة
الفتح ونقل المضارع بالزيادة نحو ضرب ويكرم ويستخرج ويخرج
ومعتل العين سقلب فيه العين حال كونه الفاء أو خبر سقلب عمله
بمعنى يصير نحو يقال ونفاد واستعانت وذلك لما عرفت من قواعد
التصريف أن كل موضع يفتح الواو والياء ويسكن فاء الفعل
نقلت الحركة إلى الساكن وأبدل المنقول عنه بالالف أبدلا مطردا
على الوجوب إذا عرفت عن الواو المتعدي وغير المتعدي تقسيم آخر
للفعل باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه مبتدأ محذوف الخبر أو
خبر محذوف المبتدأ أي من أفعال المتعدي وغيره وهذا بيان
المتعدي وغيره فالمتعدي الفاء للتفسير ما توقف فهمه فلا بد
الفعل المهم المتوقف على التمييز فخطاب زيد نفسا لأن المتوقف ^{فيه} _{نفسه}
نسبة لفهمه ولا يرد أيضا توقف الفعل على الظرف لأنه ما يتوقف

عليه وجود الفعل لازما كان أو متعديا لفهمه إذا الزمان لا يتوقف
عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به ولهذا لم ينقل ما يتوقف وجوده
ولا يرد أيضا الأفعال الناقصة لتوقف فهمها على الخبر لا ناقول
المراد متعلق هو فضله وهذا عطف وفيه أن مفعول علمت
أيضا عطف وفيه أنها فضلتان يجوز تركهما معا بخلاف خبر الأفعال
الناقصة أو يقال لم يقصد غيرها فهمها بل ذكرت هي ليقيد الخبر
والمقصود اسناد الخبر لا هو اسنادنا وإنما هي منزلة الظروف
والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار
غيا معناه زيد غني لأن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فليس هو
ليست بما يتوقف فهمه على متعلق وإنما يتوقف كفيه ذلك المتعلق
على مفهوماتها على متعلق خاص أي لا يتم معناه بدون متعلق
كضرب فإن الضرب لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي
بواسطة الحرف كرجب إليه وأعرض عنه فإن الرغبة والأعرض
لا يتمان ولا يحققان بدون المرغوب إليه والمعرض عنه فهما
متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فإنه تام بدون متعلق
متعلق إلا أن يلحقه الياء فصير بمعنى ذهب فيكون متعديا بالياء
وغير المتعدي ملتبس بخلاف أي المتعدي أو بخلاف ما توقف
فهمه على متعلق كقعد والمتعدي يكون متعديا إلى واحد كضرب
ومتعديا إلى اثنين ثانيهما غير الأول فيما صدق عليه كاعطى

نحو أعطيت زيدا درهما وعلمت ثانياً ما الأول فيا صدقاً عليه
 نحو علمت زيدا فاضلاً ومتعدياً إلى ثلثه أي إلى ثلثة مفاعيل
 كما علم واردي وابناً ونبأ وأخبر وخبر وحدث وعلمت
 أورايت أو أبايت أو نبات أو أبايت أو أخبرت أو أخبرت أو حدثت
 زيدا عمرو فاضلاً وأجاز الأخص اظن وأحال إلى آخر أفعال
 القلوب وهذه الأفعال مفعولها الأول كفعول أعطيت في
 الأحكام وإنما تقع أعطيت مضافاً إليه لأنه بتأويل ومفعولها
 الثاني والثالث كفعول علمت في الأحكام أفعال القلوب
 ويسمى أفعال الشك واليقين ظننت وحسبت وخطت وزعت
 قدم أفعال الشك على أفعال اليقين لغلبة الشك وتقدمه ^{جوداً}
 وعلمت ورايت ووجدت وأخصار أفعال القلوب السبعة
 اصطلاحاً حتى لا يستقر أن تدخل هذه الأفعال الجملة ^{نفعه}
 أو خبر أفعال القلوب على تقدير أن يكون ظننت بلا على الجملة
 الاسميتها لبيان ما أي شك أو يقين هي أي تلك صادرة أو ^{شبه}
 عنه أو لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشية عنه من علم أو ظن
 أو حسيان أو تخوذلك كذا في الشروح وفي بعض النسخ عنه
 أي لبيان صفه هي عند الموصوف من علم أو ظن فنصب الجزئين
 المحجري الجملة الاسمية على أنها مفعولان لها ومن خصايتها
 أي أفعال القلوب أنها إذا ذكر أحدهما أي أحد المفعولين فيها

يحذف الضمير أو يقال معنى قوله أحدهما أحد مفعوليهما فلا حاجة
 إلى حذف الضمير بخلاف ما إذا لم يذكر كلاهما فإنه حاز نحو من يبيع
 بخل وقوله تع وظننت ظن السوء ذكر الآخر أي من خصايتها
 ذكر المفعول الآخر وقت ذكر أحد مفعوليهما لأنه لو اقتصر على الثاني
 يلزم ذكر الشيء بدون ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على
 الأول لزم ذكر التوطئة وترك المقصود لأن كلا المفعولين
 بمعنى مفعول واحد إذا علمت زيدا فاضلاً بمعنى علمت فضل زيد
 وكان ذكر أحدهما وترك الآخر منزلة ذكر البعض من مفعول
 واحد وترك البعض الآخر وقوله ولا يحسن الذين يخلون بما
 آتاهم الله من فضله هو خير لهم على قراءة الياء وجعل الذين ^{علم}
 يحذف المفعول الأول تقدير ليعملهم هو خير لهم قليل بخلاف
 باب أعطيت أي هذا ملتبس بخالفة باب أعطيت لأن مفعول
 ليسا مستقلين كلاماً لعدم صحة الجملة فإنه يجوز فيه أن يقول
 أعطيت زيدا وتسكب وأعطيت درهما وتسكب ومنها
 أي من خصايتها أنها أي أفعال القلوب يجوز فيها الإلغاء
 أي إهمال عملها لفظاً ومعنى إذا توسطت أو تأخرت أي وقت
 توسط أفعال القلوب بين مفعولها أو تأخرها عنها لا استقلال
 علة جوارز الإلغاء والإلغاء الجزئين كلاماً حال أو تميز فيتميزان
 عن التأثير عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما أو من أحدهما

١٢
القول اي سل بني اسرائيل قائلا ويسئلونك قائلين اوتينا ويل
المفرد وخوسل بني اسرائيل جواب هذا السؤال فهي في محل
النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ما ولة
ما المفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد تقع مثل هذه الجملة
بدلا نحو شككت في زيد اهو كريم اي في كرمه وقبل حرف
النفي الداخلة على مفعولها واللام الداخلة عليه نحو علمت ما زيد
منطلق وعلمت لزيد منطلق واما دخولها على المفعول الثاني
فلا يجب التعليق في الاول نحو علمت من هو وجوز بعضهم ^{تعلقه}
عن المفعولين وهو ليس بقوى وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان
هذه الثلاثة بقي في صدر الكلام وصنعا فاقضت بقاء صورة
الجملة والفعل اوجب غيرها الى نصب الجزئين وجب التوقف
باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى مثل علمت ازيد عندك ام
عمرو وذكرا مثال التعليق بالاستفهام ففهم مثال اخويه ومنها
اي من خصايص افعال القلوب انها اي افعال القلوب يجوز مبتدأ
مقدم الخبر ان يكون فاعلها ومفعولها صريح متصلين بشئ
واحد اي ضميرين هما عبارة ان عن شئ واحد لان مفعوله الاول
عين مفعول حقيقته بل هي توطئة فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول
بخلاف غيرهما من الافعال مثل علمتني منطلقا وقوله تعالى اني ارا
اعصر خمر اولم يلق بها عدتي وفقدتني ولا يجوز ضربتي ^{شعبي}

الكان استقلالها كلاما ويمكن ان يؤثر فيها العامل لقوة ذات
فجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي وهذا ملتبس بخالفه باب
اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تاخر عنهما لان
مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الجملة مثل زيد علمت قائم ^{لنفس}
ح بمعنى الصدر الواقع ظرفا نحو زيد قائم في علمي وهذا مثال التوسيط
ومثال التاخر زيد قائم علمت ومنها اي ومن خصايصها اي
افعال القلوب انها تعلق وجوبا اي يهمل عن العمل لفظا ^{وهمل}
معنى يدل على صحة العطف عليهما بالنصب وهو ما خرد من تعلق
المراءة وهو ان يديها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج
ولا فارغة قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل ^{هنا} فندرو
كالملقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ماغات
فيكون كالملقة ويونس لم يجعل التعليق من خصايصها بل
جوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايمهم في الدار وقتل ايمهم
في البيت قبل حرف الاستفهام اي اذا دخل ادات الاستفهام
ولو تضمنه او حرف النفي او لام الابتداء على مفعولها او ضمير
اليه مفعولها نحو علمت ازيد قائم وقوله تعالى ولنعلم اي الجزئين
احصى وعلمت اي الرجلين قائم واعلم ان التعلق بالهزة على
اتفاق وبالهزة مختلف فيه واما نحو سل بني اسرائيل كم اتيناكم
من اية بينه ويسئلونك ما ذا ينفقون فليس من التعليق بل بقاء

بل ضربت نفسي وشمت نفسي وليعصمها أي لبعض هذه الأفعال
بمعنى آخر غير المعنى الذي تعلد به إلى مفعولين يتعدى به أي
يسبب ذلك المعنى إلى مفعول واحد فقط مع بقاء ما من أفعال
القلوب ولو لم يقيد بذلك ليورد عليه زعمت بمعنى قلت فإن
قلت ورايت إذا كان من رؤيا العين فهو بمعنى ابصرت فليس من
أفعال القلوب فالجواب أنها وإن كانت بمعنى الإيصال فغناه
أيضا العلم بالحاسة فلم يخرج من معنى العلم فظننت بمعنى أظننت
وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وإن كان من أفعال القلوب استعمال
لا عقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى أحبت وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب أي استغراق الشعر وقلت بمعنى صرت
ذا خال أي خلاه وزعمت بمعنى كفلت وعلى هذه المعاني لا يقتضي
الأمفعول واحدا الأفعال الناقصة تقسيم آخر للفعل باعتبار
الناس والنقص ثم الناقصة معدودة فائرها بالذكر ليعلم
أن ما سواها تامة ما أي فعل وهو الجنس لتقرير الفاعل أي
التشبيه إضافة المصدر إلى المفعول على صفة وتلك الصفة
هي الخبر وهذا القيد اخترازا عما سواها من الأفعال والظروف
مستقرا وملغى وهي أي الأفعال الناقصة كان وصار وقد زيد
ما يرادف صار نحو آل ورجع ومال وحال واستحال وتحول
وانقلب سماعا ودونا نقل وإن كان بمعنى تحول ويجوز استعمال

انقلب

صار ومراد فاتها تامة على الأصل وأصبح وأضحى وأمسى وظل
وبات وأض أي رجع وعاد أي صار وعدا أي كان في الغداة
وهي ما قبل الزوال وراح أي كان في الرواح وهو ما بعد
الزوال إلى الليل ولو كان بمعنى رجع في الغداة ورجع في الرواح أو
دخل في الغداة أو دخل في الرواح كانا تامتين وما زال وما
وما فني وما برح أصل هذه الأربعة أن يكون تامة بمعنى
لأنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيدا عالما بمعنى كان زيدا
عالما دائما وكذا الخواصة فغضب نصيب كان وما دام وليس ولم
يذكر سيوييه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما
كان نحو هن من الفعل ما لا يستغنى عن الخبر والظاهر أنها
غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة
كما يقال تم التسعة بهذا عشره أي بصير عشرة تامة وكما زيد
عالما أي صار زيدا عالما كاملا وقد للتقليل جاء تركيب
ما جاءت حاجتك على أن ما استفهامية وجاءت ناقصة
وضمير اسمها وحاجتك خبرها وانت ضميرها باعتبار الخبر
كما في من كانت أمك في أول ما قاله الخوارج قالوا لابن عباس
حين جاءهم رسولاً من علي رضي وقوله الأعرابي أرهف شفرة
حتى قدرت الشفرة كأنها حربة قال الأندلسي لا تتجاوز بها المعنى
جاء وقعد الموضع الذي استعمالها العرب فيه وطرد بعضهم

١٢٧
 ١- المص والاولى طرد جاء بمعنى جاء البر الفقير ولا معنى
 لجعله حال حيث لا يفيد انه جاء في هذه الحالة ولا يطرد تعد
 فلا يقال تعد كاتبا بل يقال تعدت كانه كاتب لكونه مثل تعدت
 كانه حربه تدخل الافعال والجمله مستأنفة على الجمله الاسمية
 لا عطاء الخبر اي خبرها حكم معناها مفعول ثان للاعطاء
 اي من هذه الافعال من مضي وانقال ودوام وتوقيت ونفي
 فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتسمية المرفوع
 اسما اولى من تسمية فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتسميته بالمفعول
 في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما اي دفا ونصبا
 رفع هذا الكلام ونصبه او هو مثل كذا فكان اي كلمة كان او
 لفظه يكون ناقصة كايته لثبوت خبرها وتحقيقه حال كونه
 ماضيا دائما نحو كان الله غفورا رحاما او منقطعا نحو كان زيد
 غنيا فاقصر وبمعنى صار نحو كان من الكافرين اي صار عطف
 على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها اي في كان ضمير الشأن
 نحو كان زيد قائما اي الشأن ويكون تامه اي تم بالفاعل ولا
 يحتاج الى خبر بمعنى ثبت نحو قوله تع ان كان ذو عسرة فظرة الى
 ميسرة اي وان وجدا وثبت ذو عسرة وزائدة نحو قوله سرا
 بكر تسمى على كان المسوقة العرب وقوله تع لمن كان له قلب
 توجه الى الوجوه الاربعة وصار للانتقال من صفة الى صفة

نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغنى واصبح نحو اصبح
 زيد صابا وامسى نحو امسى عمرو مسرورا واصبح نحو اصبح بكر
 حزين لا قران الظرفية مضمون الجمله الواقعة باوقاتها
 اي الاوقات التي يدخل عليها هذه الافعال من الصباح والمساء
 والضحى فاضافة الاوقات اليها لا في ملائمة وبمعنى صار نحو
 اصبح زيد غنيا اي صار ويكون وهو عطف على الجمله الظرفية
 السابقة هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول في الاوقات وظل
 نحو ظل زيد مسرورا وظل وجهه مسودا وبات نحو بات زيد
 غروسا وببتون لربهم سجدا وقياما لا قران مضمون الجمله
 الواقعة بعدها بوقيتها اي بوقتي هذين الفعلين من النهار و
 الليل والاضافة لا في ملائمة متعلق بالاقتران وانما فصلها
 عن الثلاثة السابقة لمكان الاقتران في قوله مجتمعا تامين
 بخلاف تلك الثلاثة ولهذا لم يذكر مجتمعا تامين نحو ظلت كذا
 كذا اوت مبتا طيبا وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد
 فقيرا اي صار وهو عطف على الظرفية السابقة وما زال وما
 وما فتى وما انفك لا استمرار خبرها اي دوام خبر هذه الافعال
 لفا عليها من قبله طرف الاستمرار ويلزمها اي هذه الافعال
 النفي ان كان ماضيا فيما اولا وان كان مضارعا فبلم اولا او
 وما دام ما معدرية وفيما سواه من اخواته نافية والمضارع

الذي هو الزمان محذوف أي مدة دوام قيام زيد مثلا لتوقيت
أم لأن المصدر قد جعل ما ضيا بدة بثوت خبرها لفا عليها
وفي ثابته ضمير ما دام نظر فان تانيته لا يتاقي بتاويل الكلمة
ولا بتاويل اللفظ لأن ما كلمة على حدة ولذا ذكر ضمير احتاج
وضمير لا نه طرفا اللهم إلا أن يجعل كلمة واحدة على سبيل التخييل
ومن أي ومن أجل أن ما دام لتوقيت امر بدة بثوت خبرها لفا عليها
احتاج لفظ ما دام إلى كلام لا نه طرف بدل من قوله ثم أو يقال
الظرفية على الاحتياج إلى الكلام وكون ما دام للتوقيت على
لكونه ظرفا وتحقيق الاحتياج بتاقي عليه فلا يرد ما أورده من
تعلق العليين لفعل واحد وليس لنفي مضمون الجملة حالا أي
في زمان الحال نحو ليس زيد قائما أي قيامه منتفان وقيل
لنفي مضمون الجملة زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا أو غيره
أي سواء كان نفيه حالا أو غيره ويجوز تقديم أخبارها أي
الأفعال الناقصة كلها أي كل الأفعال الناقصة أو كل الأخبار
تأكيد الأخبار أو بدل تأكيد الضمير المضاف إليه على اسمائها
كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ محلها في التقديم أو مع حيث تقدم
معرفه ظاهرة الأعراب بخلاف المبتدأ لكان اللبس كما عرفت وهي
أي الأفعال الناقصة أو أخبارها وفيه أن قوله وهو من كان
إلى راح يا بابه وفيه يكن أصلا محذوف مضاف فليست مل

في تقديمها أي تقديم أخبارها عليها أي على الأفعال الناقصة
على ثلثة أقسام قسم مجرور بدلا أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف
يجوز تقديم خبره عليه أو تقديمه على الأفعال الناقصة وفيه
وهو أي هذا القسم من كان بالغا أو واصلا إلى راح لكون
العامل فعلا يصلح تقديم معموله عليه ولا مانع يمنع وفيه
هنا نظرا أنه أن كانت استدادية يلزم خروج راح وكونها استق
لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما وجعلها بمعنى مع
يا بابه من الاستدانة الملازمة لذكر الغاية والقول بزيادة من
نافه الاثبات وجعلها بمعنى حتى يا بابه عدم كون راح مما ينتهي
به الأفعال الناقصة أو عنده والجواب أن ما بعد إلى هنا دل
فيما قبله بالدليل وهو المحضر وقسم لا يجوز تقديم خبره عليه
أو تقديمه على الأفعال الناقصة وهو ما أي فعل في أوله
نافه كانت أو مصدرية لتحقيق المانع لأن كليهما منع تقديم
خبرها عليها خلافا أي يخالف هذا القول خلافا لابن كيسان
في غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويله إياها بالثبت فزال
زيد عالما في معنى كان زيد عالما أي ما وفيه أن صورة ما تحقق
المصدر كافية في المنع وقد تحققت وإن كان المعنى على الاثبات وإما
في ما دام فوافق ابن كيسان وغيره في عدم التقديم لتحقيق المانع
ومعنى وقسم مختلف فيه الجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله

وقول ابن كيسان في القسم الثاني خلافا لا اختلاف فلا يندرج
 فيه وهو ليس فقد قيل حكمه حكم ما في اوله ما بمعنى النفي وقيل
 حكمه حكم كازل لعدم ما صورة افعال المقاربة ذكرها
 بعد الافعال الناقصة لانها مثلها في اقضاء الخبر لكن خبرها
 اخص ما وضع لدنو الخبر رجاء وحصولة او اخذ فيه اي شروعا
 في الخبر وتعلقا في اول اجزاء الفعل والمنصوبات تميز اي لقرب
 رجاء الخبر وحصولة او اخذ فيه فالقسم الاول اي الموضوع
 لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبيويه عسى طمع واشفاق فالطمع
 في المحبوب والاشفاق في المكروه خو عيت ان اموت ومعنى
 الاشفاق الخوف قال الله تعالى فابين ان يحملنها واشفقن منها
 اي خفن وهو اي عسى غير متصرف حيث لا يحى فيه مضارع و
 مجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وتقول عسى زيد ان
 يقوم اي قارب زيدا القيام وعسى ان يخرج زيد اي قارب خروج
 زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة وقد حذف ان من خبر عسى
 تشبيها له بكاد نحو عسى الكرب الذي سين فيه يكون وراه خرج
 قرب والقسم الثاني وهو ما وضع لقرب الحصولة كاد تقول
 كاد زيد يحى وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو قوله
 كاد من طول البلى ان يمضيا اي يحى واذا دخل النفي على كاد فهو
 كالافعال اي كساير الافعال في النفي على الاصح والجواب عن قوله

القسم

تعالى فدجوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب الفعل قبل الفعل
 ولا ينافي بين نفي قرب الفعل في زمان وحصولة في زمان اخر وعن
 خطئه ذي الرمة انه يشبهه وعن غيره الى لم اجدا انه احتياط
 وقيل يكون نفيه للاثبات مطلقا اما الماضي بقوله تعالى وما كادوا
 يفعلون لان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فدجوها واما
 المضارع فتخطئة الشعراء قول ذي الرمة كبريدك ريس الهوى
 فلو كان نفيه للاثبات لما خطوه ولغير ذي الرمة بعد
 الخطئة الى لم اجدر ريس الهوى فلو كان نفي كاد للاثبات لما غير
 ولما قيل الخطئة وقيل يكون نفيه كاد في الماضي للاثبات
 اي لاثبات الخبر وفي المستقبل كالافعال اي كسايرها تامة
 مفعول له ليقيل بقوله تعالى دليل على المدعى الاول فدجوها وما
 كادوا يفعلون اذ المراد اثبات الدج لا نفيه بدليل فدجوها
 ويقول ذي الرمة على المدعى الثاني اذ ان غير الهجر اي الفراق
 المحبين عز الحجب حكم ان طول العهد بنى لم يكدر ريس الرى
 والرئيس اول الحمى والرئيس الشيء الثابت الهوى الاضافه
 من باب جرد قطيعة منجب مبه سرح اي يزول خبر لم يكدر
 والبراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفي الخبر كساير الافعال
 والثالث وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب
 واخذ وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد

والجمله معترضة واوشك عطف على اخذ مثل عسى وجهها
نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وكاد اى تارة
يستعمل مع ان وتارة بدونها في الاستعمال فعلا التعجب
وهو كلى وجد منه جزئيات وهما ما افعله وافعل به فقط
كما ان الشمس كلى وجد منه جزئى واخذ فلو قال فعلا التعجب
ما افعله وافعل به لكان انحصارا سلم لان التحديد لا يضبط
الجزئيات فلما انحصر في جزئى او جزئين لا يحتاج الى ذلك
واعلم ان التعريف مع قصد المفردين في الحد مشكل الا ان ثبت
ان اضافة الثانية كضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكثير
لم يصحوا بذلك على ان ذلك عند العهد في الجمع ايضا
ولا خفاء هنا في عهدة الفاعلين ولا معنى للجنس فيلزم التعريف
للفردين فيقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية والمعنى فعلا
التعجب ما وضع اى فعلا وصنع لا نشاء التعجب فيكون
بيانا لما يفهم من الملازمة في اضافة قوله فعلا التعجب اجيب
بان افعل به في معنى ما افعله فكون فعل التعجب واحدا الا انه
ذكره معنى باعتبار الصورة فيصح قوله ما وضع على تقدير فعل
التعجب فان قلت تدخل في الحد ما قاله الله من شاعرا انه
لا نشاء التعجب وليس يحض الدعاء قلت التعجب فيه استعمال
لا وضعي والتعجب انفعالي يحصل عند استعظام شئ خرج عن حد

نظايره وخفى سببه وتوم غير الكسائي من الكوفيين انهما اسما
واستدلوا على ذلك يا ما اميلح والجواب انه شاذ منزل منزله
الاسم في جواره وله صيغتان فعلا وصنعا ما افعله وافعل
بدل من قوله صيغتان وهما غير متصرفين ولا تغير ان الى مضارع
ومجهول وتاينث مثل بدل من قوله غير متصرفين او خبر بعد
خبر او خبر مبتدأ محذوف اى نظيرها مثل ما احسن زيدا و
واحسن بزيد ولا يبينان فعلا التعجب من شئ الا مستثنى فرغ
ما يبنى منه افعلا التفضيل من ثلاثى مجرد قابل للتفاوت ليس
بلون ولا عيب وقصر بناهما على ما يبنى منه افعلا التفضيل و
لا عكس حيث يقول انا اضرب منك ولا يبينان الا من السلا
الستمر وقل ما اشتهر وما اشغله كما في اسم التفضيل وشذ
ما اعطاه وجوزه سبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قوله
غير سبويه ويتوصل في الممتنع اى في الذى امتنع بناؤه منه
ما ليس بثلاثى مجرد من غير اللون والعيوب بل رباعى او ثلاثى
مزيد فيه او ثلاثى مجرد ما فيه من لون او عيب مثل ما اشد استخراج
واشدد به اى باستحراجه وبنائه من فعل لا يمتنع بناؤه مبتدأ
وابقاء الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيما اى
في صيغتي التعجب لهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغير الامثال بتقديم المفعول به او المجرور وتأخير الفعل

عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا احسن وتأخير وهذا
 مستدل لان تقديم الشيء يلزم تأخير غيره لا محالة تفصيل
 احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق فكانه اعتبر القصر او
 ذكره تأكيداً كافي قوله تع لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون
 ولا فصل بين الفعل ومفعوله وبين ما والفعل وقدماء
 الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه
 خلافاً لابن كيسان وشذ الفصل باصبح وامسى نحو ما اصبحت ابراهيم
 والضمير للغداة وما امسى اذناها الضمير للعشية وهو مقصور
 على السماع واجاز ابو عثمان المازني الفصل بالظرف المتعلق
 بصيغة التخييل حيث يتبع في الظروف ما لا يتبع في غير نحو ما
 يوم الجمعة احسن زيدا واحسن اليوم زيدا وما احسن بالرجل
 ان قصد بخلاف خولقيته احسن امس زيدا فانه لا يجوز واجاز
 ابن كيسان الفصل باعراض لولا الامتناعية نحو ما احسن
 لولا مكلف زيدا وما ابتداء اي لفظ مبتدا فيكون تامة بمعنى
 الشيء نكره عند سيلبويه والاخفش على احد قوليه من باب شئ
 اهـ فاناب فعني ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرف جعل
 زيدا حسناً ثم نقل الى انشاء التعجب والمحسن عنه المعنى الاول
 بدليل جواز ما قد رآه الله وما ارحم مع تنزهه عن الجمل والتصوير
 وقوله عند سيلبويه خبر مبتدا محذوف اي ما ذكر عند سيلبويه او متعلق

بمعنى الكلام اي وثبت ما مبتدأ مع النكارة عند سيلبويه وقال
 الفراء انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتدائية وهو
 قوي قل فيه جهات الضعف وما قيل من انه يلزم مند النقل
 من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت
 ففيه نظر لان الاستفهام اريد به الامرجاء في فعل انتم شاكرين
 وفعل انتم منتهون والمرض في الا تنزل بنا والتمني في نحو
 الاماء فاشرب الى غير ذلك من الظائر والصور وله غير نظير
 وما بعدها اي ما بعدما الخبر اي خبر ما موصولة وما بعدها
 صلتهما عند الاخفش والخبر اي خبر ما الموصولة الواقعة
 مبتدأ محذوف والمعنى الذي جعله حسناً شئ عظيم وفي
 قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسدده
 وبه في افضل به فاعل عند سيلبويه خبر مبتدأ محذوف
 اي هذا الكلام عند سيلبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي ثبت
 كون به فاعلا عند سيلبويه وافعل امر بمعنى الماضي والمضارع
 للتصوير كالبين واثر اي صار ذا البين وذا ثمر والباء زائدة
 في الفاعل كافي كفي بالله شهيدا وفيه نظر اما اولاً فلا لان الامر
 بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم واما ثانياً فلا لان الفاعل في
 صيغة الغائب لا يكون الا مظهر او مضمي مستترا واما ثانياً
 فلا لان زيادة الباء على الشذوذ فلا ضمير في افضل لكونه

فأعلا والفاعل واحد ليس إلا مفعول خبر بعد خبر عند الاختصاص
والبناء في به للتقدير أي يجعل اللازم متعليا والمعنى صيره
ذا حسن أي صفة بالحسن أو زائدة على أن يكون حسن متعليا
بنفسه ويكون ههنا حسن للتقدير كما صرح في قوله تعالى
ولا تلقوا بأيديكم فيه أي في حسن ضمير هو فاعله أي
الحسن أنت يزيدا وزيدا اجعله حسنا بمعنى صفة به أفعال
المدح والذم ما وضع أي أفعال وضعت وذكر وضع باعتبار
لفظ لا نشاء مدح أو ذم احتراز عن نحو مدحت و أمدح
وذمت واذم ونحو ذلك ما وضع للاخبار بالمدح أو الذم
فإذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وإنشأت مدحه بأنه
نعم الرجل وفيه أن نحوكم زيد وشرف بكر كذلك وفيه
أنه لازم لذلك غير موضوع بخلاف نحو نعم الرجل زيد حيث
وضع لهذا اللازم وهذا الفرق بين كرم رجل لقيتهم وكثير من
الرجال لقيتهم فاعرف فهذا دقيق فمنها أي فن أفعال المدح
والذم نعم وبئس أصلها فعل بكسر العين وفيه اتباع الفاء
للعين واسكان العين في الوجهين ففيهما أربعة أوجه نعم
وهو الأصل وبالأول نعم ياسكان العين ونعم ياسكانها
بعد الابتاع وهذه الوجوه مطردة في كل فعل على فعل بكسر
العين ثانياً حر حلق كشهد وكذا في كل اسم على فعل ثانياً

خلق كنفخه وشرطها أي شرط نعم وبئس يعني شرط فاعله نعم
وبئس أن يكون الفاعل مفعلا باللام للعهد الذهني نحو نعم الرجل
زيد وهو لو واحد غير معين ابتداء ويصير معيناً بذكر المخصوص
بعده ويكون الكلام بعده على وجه الأجمال والتفصيل و
اللام لا ستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي ولا للإشارة
إلى ما في الذهن من الماهية كما قاله المصنف لا متاع حمل زيد
عليه في الصورتين اللهم إلا أن تعتبر الحمل على التجوز والمباينة
كما في أنت الرجل كل الرجل وزيد الرجل وزيد كل جنس الرجال
أو مضافا إلى المعرف بها نحو نعم صاحب الفرس عمرو ولو بوا
نحو نعم غلام آخر صاحب الفرس بكر وإن شئت فردا أو مضمرا
معبراً بكرة منصوبة على التميز نحو نعم رجلا خالدا أو بما مثل
فغهاهي أي نعم شيأهي ولا حاجة إلى قوله بما في التحقيق لأنها
بمعنى بكرة منصوبة لأن المعنى في فغهاهي نعم خصلة هي إلا أنه
أبرز إلى الصورة وواقع بعد ذلك المخصوص بالمدح والذم
وهو أي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره والجملة صفة لقوله
مبتدأ أو خبر مبتدأ عطف على قوله مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل
زيد أي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية متأنفة للبيان
وقيل لا يجوز فيه إلا الوجه الأول لجواز دخول نواسخ الابتداء
عليه وحكي أنه ليس ذلك عن سيبويه أيضا وشرطه

أي المخصوص مطابقة الفاعل لا اتحادها فيما صدق عليه
 ولكونه بياناً للفاعل فلا بد أن يطابقه وتركيبه بشئ مثل
 القوم الذين كذبوا وشبهه جواب سوال مقدر بحيث
 وقع المخصوص جنساً مع أفراد الفاعل متاول تقدير مثل
 الذين أو يحمل الذين صفه للقوم وحذف المخصوص أي بشئ
 مثل القوم المكذبين مثلهم وقد حذف المخصوص بالمدح والذم
 إذا علم بالقرينة مثل نعم العبد أي أيوب لأنه في قصته ونعم
 الماهدون أي نحن وساء مثل بشئ في افادة الذم ومنها
 جذاً وفاعله أي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا
 شئ ولا جمع ولا نون الجر بانه مجرى الامثال التي لا سفير فيقال
 جذاً الزيدان وجذاً الزيدون وجذاً هند وبعده أي ذا
 المخصوص واعرابه أي اعراب المخصوص بعد جذاً كاعراب
 المخصوص نعم في الوجهين وقيل المخصوص بعد جذاً عطفاً بيان
 وقيل اذا زائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص
 أي مخصوص جذاً وبعده تمييز نحو جذاً رجلاً زيد وجذاً رجلاً
 رجلاً ولم يجر في نعم تاخير التمييز عن المخصوص وإنما جاز ترك
 التمييز هنا دون نعم وبشئ لفضل الظاهر على المضمحل لعدم
 لبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم وبشئ أو حال
 كائن على وفق مخصوصه أي موافقه المخصوص في الأفراد



التثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن اتحاد
 صدق عليه نحو جذاً رسول محمد وجذاً محمد رسولاً وم وإنما
 وضع المظهر موضع المضمحل لزيادة التوضيح وللتأنيث هو
 عوده إلى غير المخصوص من الفعل والفاعل وغيره ولما فرغ
 من الاسم والفعل شرع في الحرف فقال الحرف ما دل أي
 كدلت على معنى حاصل في غيره أو باعتبار غيره فكلية في
 معنى البناء أو على حقيقتها كاللام فإنه يدل على التعريف الذي هو
 حاصل في الاسم ومدلول له دلالة تضمن فإن التعريف مضمون
 للاسم بالوضع وكنم وبلي فإنها بدلان على معنى هو مدلول الغير
 بالمطابقة وكلم فإنه يدل على النفي الذي هو حاصل في الفعل
 ومدلول له تضمناً وقيل أنه علامة لتحقيق معنى في غيره ولا
 له في نفسه ومن ثمة أي ومن أجل أنه يدل على معنى في غيره
 احتاج في جرئته أي في كونه جزءاً من الكلام فإنه يصح ان يكون
 جزءاً من الكلام وإن لم يصلح ان يكون ركناً له إلى اسم وفصل
 حروف الجر قدما لكثيرتها وكثرة دورها وإنما سمى حروف
 الجر لأنها تجر ما في الأفعال إلى الأسماء أو تجر الأسماء ما وضع
 لأفضاء الفعل كمررت برزداً أو معناه كأنما برزداً ويزيد
 في الدار أو على السطح إلى ما يليه تتعلق بالأفضاء وضمير
 فاعله يرجع إلى ما الثانية وضمير مفعوله إلى ما الأولى أو على

وهي أي حروف الجر من وإلى وحتى وفي والباء واللام ورب
 وواوها ووا والقسم وتأوه وعن وعلى والكاف ومذ ومند
 وحاشا وخلا وعم قدم من لأنها لا ابتداء فهي لا ابتداء آخر
 وأعقبها بالي للطباق لكونها لا انتهاء وأعقبها بحتي للنسب
 لكونها لا انتهاء أيضا وأعقب الثلثة بفي لما سبقتها أياها لتعلق
 الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو أحد قسمي الطرف وأعقبها
 بالباء لجسها بمفناها في خوا طلبوا العلم ولو بالصين وأعقبها
 باللام لما سبقتها أياها في لزوم الظرف والكسر وكونها على
 حرف واحد وأعقب ما سبق ما هو نص في الحرفية باوقع الاختلاف
 في كونها اسما وحرفا وهورب وأعقبها بذكرها وواها لكونها حرفا
 وأعقبها بالتاء لكونها فرع الواو وأعقبها بذكرها اشتراك
 بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونه بالحرف أنسب منه
 بالاسم لو وضعه وضع الحرف لكونه أقل من ثلثه أحرف بخلاف
 على ثم قدم على الكاف وإن كان أقرب بالحرف لو وضعها على
 حرف واحد لقلة مداخلها حيث لا يدخل المضمرة قدمها على
 مذ ومن ذلك لكونها أقل منهما مدخلا حيث تدخل ظرف الزمانية
 خاصة ثم أعقبها بما فيه جهة الفعلية وقدم منه ما كان
 جهة الفعلية أضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية
 أقوى وهو خلاف عدنا عرف فمن لا ابتداء أي لا ابتداء الغاية

أي الغاية نحو سرت من البصرة والبيان وعلامته أن يصح
 حمله على ما بينه نحو عشرة من الدراهم ومن خواصه أن
 يكون عاملا محذوفا وجوبا بقوله تع فاجتنبوا الرجس من
 الأوثان أي الكائن منع والتبعض نحو أخذت من المال وزنا
 في غير الموجب نحو ما جاء في من رجل خلا فالكوفين واليه
 فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس أيضا وتركيب
 قد كان من مطرو وشمده جواب لسؤال متاؤل بقدر كان
 بعض من مطرو والى لا انتهاء أي لا انتهاء الغاية نحو اتوا الصيا
 إلى الليل وجاء بمعنى مع زمانا قليلا نحو ولا تأكلوا أموالهم
 إلى أموالكم أي مع أموالكم وحتى كذلك أي مثل التي كونها
 لا انتهاء وجاء بمعنى مع مجيء أو زمانا كثيرا نحو أكلت السمكة
 حتى راسها وعخص بالاسم الظاهر فلا يقال حناه وحالت
 استغناء عنها بالي والأصوب التمسك بالاستعمال خلا فالبر
 فانه اجازد دخولها على المضمرة أيضا كالي وفي للظرفية أي لكون
 ما بعدها ظرفا وبمعنى على عطف على قوله للظرفية زمانا قليلا
 نحو ولا صلبنكم في جذوع النخل والباء للاتصاف نحو مرت
 يزيد وبه داء والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحف
 نحو دخلت عليه ثياب السفر والمقابلة نحو أخذت به يد
 والتعديده نحو ذهبت به والظرفية نحو اطلبوا العلم ولو

كذلك

وزائدة في الخبر أي في خبر المبتدأ في الاستفهام أي في وقت
الاستفهام يقال هل زيد بقاءم والنفي بليس أو ما المشبهة
نحو ليس زيد بقاءم وما زيد بقاءم وقيل بلا التبريد أيضا ففي
إطلاق الاستفهام والنفي نظر ولعله أراد الاستفهام والنفي
المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور قياسا أي
زيادة قياسية أو زيادة قياس أو زيادة تلابس القياس
وفي غيره أي في غير المذكور سماعا أي زيادة سماع مثل
بحسبك درهم وبحسبك زيد فدرهم خبر بحسبك وزيد مبتدأ
وبحسبك خبره على عكس المثال والنفي بيده أي النفي به أي
واللام للاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس والتقليل
نحو ضربتك للتأديب وخرجت لمخافتك وزيادة عطف
على قوله للاختصاص قال الله تعالى رد فكم أي رد فكم لأن رد
متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت له أنه لم يفعل
الشراي قلت عنه قال الله تعالى الذين كفروا والذين آمنوا
لو كان خيرا ما سبقونا إليه وبمعنى الواو الكاين في القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الأجل وهذا إذا كان الجواب أمرا
عظيما فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل أي لتقليل
ما دخلت هي عليه وقيل اسم كمال الخبرية ويشكل حرفيتها
نحو رب رجل كريم أكرمت لتعديبه أكرمت بنفسه وفيه

أن الحرف لضعف العامل بالتأخير وفيه أن القوة إنما جاءت
باللام فقط وبشكل أيضا بنحو رب رجل كريم أكرمته لأن الفعل
لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر وإلى ضميره مع لا يقال لزيد
ضربته وفيه أيضا بشكل بنحو رب رجل كريم جاء في جواب من
قال ما جاء لك رجل وصرح المصنف بظهور الفعل في نحو رب
رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور على وجه القيام لا على وجه التوق
فكان كل ذلك دليلا على وجه التسمية لها صدر الكلام مختص
بنكرة لأن التقليل إنما يلحق النكرة وأما المعرفة فهي ما عين
فلها كالمفرد والثنى وأكثرهما كالمجمع موصوفه على مذهب
أبي علي وابن السراج ومن تبعهما لأن الوصف يلام التقليل
وقيل لا بحجة لك والأولى الوجوب لورود الاستعمال على
ذلك ولذا قال على الأصح وفعلها أي فعل رب ماض كقولها
للتقليل المحقق الواقع وهذا لا يتصور إلا في الماضي محذوف
لحصول العلم به خدفا أو زما فغالبا بنحو رب رجل كريم
لقيتهم فليقتهم صفة رجل والفعل الذي يتعلق به رب
محذوف وقد جاء رب رجل كريم حصل وقد تدخل رب
على مضمّن وهذا الضمير نكرة مبهم مميز بنكرة لا بما منه منصوب
على أنها ضمير نحو رب رجلا ليس له معاد معين والضمير مفرد
مذكر لا غير نحو رب رجلا وربة امرأة وربة رجلين وربة رجلا

خلاف للكوفيين في مطابقه التميز فيقولون رب رجلين ورب
رجلين وربهم رجال وربها امرأة وربها امرأتين وربهن
نسوة وجميعها ما الكافة أي المانعة عن العمل فدخل رب
بعد دخول ما على الجملة وقد يكون ما زائدة قد دخل الأسد
ونجر نخور بما ضربته سيف وواوها أي واو بقدر ما بعدها
رب وفي غيرها من حروف الجر تسامح تدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس لها إلا العا ^{نفس} فيروا لا يعشش وواو القسم
أما استعيرت الواو للقسم بمعنى الباء توسعة لصاحبه القسم
فلو أظهر الفعل لم تقا استعارة عامة أو يكون الكلام قسمين
لو ابقى القسم أما يكون أي لا يكون إلا عند حذف الفعل لغير
السؤال فلا يقال والله اجلس استعمال بخلاف باء
القسم مختصة بخبر ثالث ليكون بالظاهر خطأ لربته عن
ربته الأصل وهو الباء والتخصيص بأحد القسمين وخص الطاء
لاصالته فلا يقال ولا فعلن كذا والباء دخلت في المختص
بدون المختص والناء مثلها أي مثل الواو في الاختصاص بحذف
الفعل وكونها لغير السؤال مختصة حال أو خبر آخر باسم الله
تقليدا بما لها عن محال أصلها وهو الواو بالتخصيص ببعض
المظهرات وخص منها ما هو أصل في باب القسم وهو اسم الله
نحو تالله لا كيدن أصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقوله مع

11
جملة مقترضة والباء أعم منهما أي من الواو والناء في الجميع
أي في حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر
والدخول على اسم الله حيث يجوز فيه اظهار الفعل نحو اقميت
بالله واستعمالها في السؤال نحو بالله لا جلس واستعمالها في قسم
مقسم به ظاهرا ومقسم آخر نحو بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا
ومعنى كونها أعم في هذه الأمور أنها لا تختص بهذه الأمور
بل استعمالها أعم من أن يكون في هذه الأمور وخلافها فإن
قل قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور أيضا ولا معنى
لاعتية الباء حيث لا يضح أن يقال الباء يوجد في الاختصاص
بالظاهر وبدونه لما كان الثاني قيل ويتلقى القسم في الأجواب
باللام أي مع اللام نحو تالله لا كيدن أصنامكم وإن كلاًهما
في الأبحاث نحو أن سعيكم في جواب والليل إذا بعثني وحروف
النفي في النفي نحو والنفي والليل إذا سجي ما ودعك ربك
وما قلى ويحذف جوابه أي القسم إذا اعترض أي وقت
اعترض القسم بن جزئي الجملة القسمية أو تعدمه أي القسم
ما يدل عليه أي على الجواب نحو الهلال والله كانه قيل والله لهذا
الهلال وعن المجاوزة والبعد عن الشيء وذلك إما بزواله
ووصوله إلى الثاني نحو ديمت النسم عن القوس أو بالوصول وحده
نحو أخذت عنه العلم أو بالزوال وحده نحو أدبت عنه الدين

ان تقطعه بشكره اي بلغني شكر زيد عند اعطائك اياه او مضافا
 اليها يضاف اليه اذا كان سببا نحو بلغني قيام الى زيد وان
 لم يكن الخبر والجزء كذلك اي وان لم يكن في الخبر والجزء
 مقدرفعل عام ويضاف كذلك نحو بلغني ان زيدا اب اي بلغني
 كون زيدا اب ومنه اي ولاجل ان لا يغير معنى الجملة وان
 يجعلها في حكم المفرد وجب الكسر اي اتيان ان المكسورة في
 موضع الجملة والفتح اي اتيان ان المفتوحة في موضع المفرد
 فكسرت الفاء للتفسير ابتداء اي كسرت همزة مارة ان
 في ابتداء الكلام نحو ان الله غفور رحيم وبعد القول نحو قلت
 ان زيدا قائم والموصول نحو الذي انك ضربته في الدار و
 فتحت همزة مادة ان فاعلة نحو بلغني انك قائم ومفعولة
 نحو عرفت انك قائم ومبتدأة نحو عندى انك قائم ومضافا
 نحو حصل علم انك قائم ونسبتها بهذه المذكورات مجاز
 لان الفاعل هو ان مع ما بعدها لا ان وحدها وكذا البوا
 وقالوا لولا انك لانه اي ما بعد لولا مبتدأ اي عند البصر
 المبتدأ انما يكون مفردا وقالوا لولا انك لانه اي ما بعد لولا
 فاعل لفعل محذوف بعد لولا لانه ان والفاعل انما يكون
 مفردا قال الله تع ولوانهم صبروا اي لو ثبت صبرهم فان جاز
 التقدير ان تقدير المفرد والجملة جاز الامران اي فتح ات

وكسرها مثلا من يكرمني فاني اكرمه فهو على تقدير كسرات
 جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها بتا ويل مبتدأ محذوف
 الخبر اي فثبت ان اكرمه والجملة جزائية واذا انه عبد القفا
 والهازم اي ليتم خذم قفاه اي هتد اي يكتسب ليا كل وعظم
 قفاه ولها زمة قال بعض الحكماء من كان همته ما يدخل في
 جوفه فقيمه ما يخرج من جوفه والهمزتان عظامان ثابتان
 في اللحين تحت الاذنين جميعهما الشاعر بارادة ما فوق الواحد
 او بارادتهما مع جوابهما تغليباً اوله وكنت اري زيدا كما قيل
 سيدا بمعنى الظن وخميره مفعول بالهزيم فاعله وزيدا مفعول
 ثان له وسيدا ثالث وكما قيل معترضة فجوزني انه الكسر
 انه جملة واقعة بعد اذا الفجائية والفتح على انه مفرد واقعة
 مبتدأ محذوف الخبر اي اذ ثبت انه عند القفا والهازم لذلك
 اي ولاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
 في محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها التاكيد جاز العطف
 على محل اسم ان المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر واوخما
 وهي التي بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة في معنى المفرد لكنه
 في حكم المكسورة لسدة مسد الجهرين حيث قامت مقام مفعول
 علمت ان زيدا قائم وعمر وبالرفع الباء بمعنى او الملازمة
 اي جاز العطف ملتبساً بالرفع دون المفتوحة حال اي متجاوز

عن المفتوحة أي لم يبق مع المفتوحة معنى إلا ابتداء بل هي مع ما في
خيرها في تاويل المفرد أي تاويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب
أو مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة وقيل أن المفتوحة
كالكسورة في صحة العطف على المحل مثل أن زيدا قائم وعمرو
وعلمت أن زيدا قائم وعمرو ويشترط في جواز العطف على
الاسم بالرفع مضي الخبر لفظاً كالمثال المذكور أو تقديرًا يعني
يشترط في العطف على اسم أن تقدير مضي الخبر نحو والافاعلمو
أنا وأنتم بقاء ما بقينا في شقاق أي أنا بقاءه وأنتم بقاءه خلافاً
للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو الافاعلمو
أنا وأنتم الخ وسيبويه حمل على تقدير الخبر ولا اثر في الجواز بدون
مضي الخبر لكونه أي اسم أن مبنياً كما في البيت وقوله تع أن
الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون بعطف
قوله والصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء الاسم
وهو الدين خلافاً للبرد والكسائي لانها فرق بين الاسم المعرب
والمبني في ذلك فاجاز في المبني قبل مضي الخبر وشرط في المعرب
مضيه والظاهر انه مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي
كما هو مذکور في كتب النحو في مثل انك وزيد اصبان بتجوز
الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون الاسم وهو الكافي مبنيًا
ولكن كذلك أي مثل أن في جواز الحمل على محل اسمها ولذلك

أي ولاجل أن أن المكسورة لا تغير الجملة وأن المفتوحة يجعلها
يعني المفرد دخلت اللام أي لام الابتداء مع المكسورة لأن
اللام انما تدخل لتأكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها
جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو أن زيدا قائم
دونها المفتوحة على الخبر ستعلق بدخلت وكان حقها أن تدخل
اول الكلام لكن لما كان معناها هو معنى أن اعني التأكيد وكلاهما
حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروها وصدروا أن ترجيحاً
للعامل منهما على ما ليس بعامل فادخلوها على الخبر المنفصل
عنها بالاسم او متعلقه المقدم او الاسم المنفصل بالخبر وذلك
عند كونه ظرفاً متقدماً لا غير الاسم اذا فصل بينه أي بين
الاسم وبينهما أي بين أن يظرف وهو خبر مقدم نحو وان شيعته
لأبراهيم أو على ما بينهما أي بين الاسم والخبر من معمول الخبر
المقدم عليه نحو أن زيدا لطعامك اكل وفي لكن ضعيف
أي الخاق لام الابتداء في لكن ضعيف وذهب الكوفيون الى
دخول اللام مع لكن ايضاً كأنهم متمسكون بقوله ولكنني
من جملها لعبيد وبانها لا تغير معنى الجملة كان فيلحق بها والبصريون
استضعفوه وقالوا ينبغي امتناعها في أن ايضاً لبطان عند
اللام بالتوسط لكنه اعتقر فيها لقوة مناسبتها لها لا اتحاد
معناها فبقي في غيرها على امتناع وحملوا البيت على الشذوذ

كقوله ام الجليل لعجوز شميرة رضي في اللحم بعظم الرقبة او على
ان الاصل لكن انني فقصر كما يقال علماء في على الماء واليش
في اي شيء وتخفف المكسورة الهزلة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال قلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام بحبر
النقصان اعلمت واهلت اما في الالهة فالفرق بين التخفيف
والنافية واما في الاعمال فللطرح والجمهور على عدم لزومها
في الاعمال المحصول للفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام مع
الاعمال عند خوف اللبس وذلك في المعنى المقصود لام الابتداء
وعند ابن علي واتباعه ليست هذه اللام لام الابتداء وال
يوجب التعليق في ان علمتم ان زيدا القايم ولما دخلت فيما
لا يدخله لام الابتداء نحو قلت مسلما والجواب ان التعليق
انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهما ليس كذلك
نحو ان قلت مسلما شاذ ويجوز الفاؤها عن العمل بعد
التخفيف غالبا نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز
اعمالها نحو وان كلما ليوفينهم ربك اعمالهم تخفيفا وان
عند الكوفيين يجب الفاؤها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها
اي بعد التخفيف على فعل من افعال المبتداء نحو كان وعلمت
واخواتها للتلا يخرج بالكلية عن اصلها وخرج لا يلزم اللام
ان كان ذلك الفعل دعاء لان الدعاء لا يدخله ان النافية

فلا لیس خلاف ای مخالف هذا القول خلاف للكوفيين في التميم
اي في تميم دخولها على كل فعل او في الدخول على كل فعل وتسكوا
بقوله بالله ربك ان قلت مسلما وجبت عليك عقوبة
المعتد وبقوله ان تزنيك لنفسك وان سنيك لهيه وذلك
عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة فعمل ان المفتوحة بعد
التخفيف ابقاء لعلمها بعد التخفيف لقوة شبهها بالافعال في
ضمير شان مقدور قدخل ان المفتوحة بعد التخفيف على الجمل
دخولا مطلقا او زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية
وشذ اعمالها في غيره اي في غير ضمير الشان نحو فلوانك
في يوم الرخاء سالتني فراقك لم اجعل وانت صديق ويلزمها
اي ان المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل او مع ظرف
اي عند دخولها على الفعل المتصرف بخلاف ان ليس للانسان الا
ما سعى وان عسى ان يكون قد اقربا جلهم السين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى او سوف نحو قوله واعلم المرء نفعه ان
ياقي كل ما قد راود قد نحو ليعلم ان قد بلغنا رسالات ربهم او
حرفا لنفي نحو فلا يرون الا يرجع اليهم ومع الاسميد يجوز التصدير
بلا نحو اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت ان من ضر
اضرير او بكم نحو علمت ان كمد غلامي ويجوز التجرد عن ذلك نحو
قوله في قية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يخفى ^{ينقل}

وكان للشبيه نحو كان زيد الاسد وقد يكون للشك في نحو
 كانك شقني وحفف كان فتلغى عن العمل نحو قوله وغير
 مشرق اللون كان ثدياه حقان على الاصح ويجوز فيها بعد
 التحفف بعد ضمير الشأن كما كان المفتوحة المحففة كذا قالوا
 ويجوز ان لا يقدر لعدم الداعي اليه ولكن للاستدراك اي
 لطلب درك السامع برفع ما عسى ان يتوهم وهي مفردة وقيل
 الكوفون مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف والراء
 واصلا لا كان فقلت كسرة الهزة الى الكاف وحذفت
 الهزة يتوسط خبر مبتدأ محذوف بين كلامين متغايرين نفيًا
 واثباتًا معنى سواء كان النفي لفظًا نحو جاء في زيد لكن عمرًا
 لم يحيى او لا نحو زيد حاضر لكن عمرًا مسافر وتحفف لكن
 فتلغى عن العمل والاختش ويونس اجازا عما لها محففة ولا
 اعرف له شاهد كذا في الشروح ويجوز معها اي مع لكن شدة
 او محففة الواو وهي عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية
 اظهر من حيث المعنى وليت للفتى تحولت الشباب يعود يومًا
 فاخبره با فعل المشيب واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
 الجزئين ولعل للترجي نحو لعل زيدا قائم والفرق بين التمني
 والترجي ان التمني مستحيل ومستبعد والمرجو ممكن جدا وشدة
 الجزم بها اي بقل نحو لعل الى الغفار منك قريب وفي بيان

المتعلق اشكال الحروف العاطفة الواو والفاء وهم
 وحتى واو واما واو ولا وبل ولكن قدم الواو لكونها اصلًا
 في باب العطف وكونها المطلق للجمع واعقبها بذكر ما يشتركها
 في الجمع ثم قدم منها الفاء على ما للتراخي والتدرج واخر حتى
 لانها للتدرج فحقها التاخير ثم ذكر ما لاحد الايمن وهي او
 اما واو ام ثم عقبها بالنفي والاضراب والاستدراك فاعرف
 فالاربعة الاول للجمع بين المفردين في كونها مسندين او مسند
 اليهما او مفعولين ونحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونها
 فازقلت يعلم حصول مضمونها بلا عطف ايضا فاما فائدة العطف
 قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير
 مقصودة او غلطا قالوا ويقيد النص على كونها مقصودين
 وعدم كون الاولى غلطا قالوا والفاء للتفسير للجمع مطلقا
 لا ترتيب فيها اي الواو والفاء للترتيب مع الوصل للجمع
 ونم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب بمهلة اي مع مهلة
 ومنها ما يفهم الوصل الذي في الفاء وحتى مثلها اي مثل ثم في
 الترتيب بمهلة لكن الترتيب فيها معتبر بحسب اللفظ لا الخارج
 بان يكون تعلق ما تعلق به حتى باقبلها اقرب واو عند اللفظ
 من تعلقه بما بعدها وان كان في الخارج متأخرا نحو مات كل
 اب لي حتى آدم ومعطوفها جزء من متبوعه حقيقة نحو اكلت

السكة حتى راسها او حكا خونت الباردة حتى الصباح
فانه قريب من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة في المطوف
خو قدم الجيش حتى الامير او ضعفا نحو قدم الجماع حتى المشاة
والطرف تعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من متبوعه
ليفيد قوة او ضعفا لان عطف الجزء على ما يتعلقه بالنسبة جملة
يكون من حيث المعنى تأكيد او تخصيص بعض الاجزاء بالاكيد و
بعض لا يكون الا تحقق مميزه عن غيره من الاجزاء بوج
احتمالا في ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم صحة
عطف الجزء هذا الاعتبار بفعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحة
وهو القوة او الضعف في تحمل تلك النسبة وهذا ما هو مخلوط
في وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اي يعطف بها جزء من المتبوع
لأفاده هذا الفرض وهذا وان كان يتاخر في الواو وغيرها
ايضا لكن لم نقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء
حقيقه افادها ما هو في حكم الجزء حكما واو واما واما واحد
الشئين او الاشياء بمبهما غير معين والفرق بين او واما انك
في ما تبني اول كلامك على الشك وفي او تبني على القطع
ثم يظهر الشك وفرقا اخر وهو ان او يحى بمعنى الى والا و
يحى ايضا للاضراب بقوله تع مائة الف او يزيدون اي
بل يزيدون ومعنى الاضراب في كلام الله تع ان الاول كان

اخبارا على ما عند الناس فاضرب عما غلط فيه الناس من عدد
وقال او يزيدون اي ارسلنا الى جماعة عددهم عند الناس
مائة الف وليس كذلك بل يزيدون وكل او في غير الوج نحو
لا تطع منهم اثما او كفورا على الاصل والعموم مستفاد من
وقوعها في سياق النفي والاستفهام فام المتصلة احتراز عن
المنقطعة لازمة لهزة الاستفهام ولو تقدير نحو لعمرى
ما ادرى واز كنت داريا بسبع رمن الحرام ثمان يلها اي
يقرب ام المتصلة ويتصل بهادون هل لان الهزة عطف
في الاستفهام احد المستويين و الامر الاخر يلى الهزة اي
هزة الاستفهام نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا ام
اكرم بعد نبوت احدها اي احد الامرين عند التكلم لطلب
متعلق يلها التيقن ومنه اي ولا جلا ان ام المتصلة يلها
احد المستويين والاخر الهزة لم يحى تركيب ارايت زيدا ام
عمرا حيث لم يكن احد المستويين الهزة لان المستويين زيد
وعمر ولم يلها احدها بل يلى ارايت ام عمرا احسن ولعله
اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا ام رايتم عمرا ومنه اي
ولا جلا انها لطلب التيقن كان جوابها اي ام المتصلة بالتيقن
فيقال في جواب ارجل في الدار ام امرأة رجل او يقال امرأة
ستعين احد الجنسين او بنفى كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد

المتكلم بتحقيق احدهما دون نعم او لا وام النقطه كبل والهمزة
اي لا ضربا عن الاول مع الشك في الثاني مثل تركيب انها
اي هذه القطعة لا بل ام شاء اي بل اي شاء وهي لا تستفها
المستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او بالمعطف
بالتاويل لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كانه قال بعد
قوله انها لا بل ليست كذلك وشك فيما قال ام شاء اي اي
غير شاء ام شاء فياويل على هذا الوجه الى المتصل من حيث
المعنى وكلمة اما قبل ظرف لازمة المطفوف عليه بها
لازمة استعمال مع اما نحو اما زيد واما عمرو ولو وضعها
بناء اول الكلام على الشك وقيد بخو تلم بدا وقد تقدم
عقدها واما باموات اتم خيالها اي ما بدا جازية مع او اي
اما او يجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل المطفوف عليه
بها وهذا يجعل داله على عرض الشك وذهب ابو على الى ان اما
ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المطفوف عليه
واجب بان اما المقدمة ليست بعاطفة والواو زائدة باكد
المعطف ليجئها غير عاطفة ايضا وحيث لمقارنتها غير العاطفة
في التركيب بخلاف لكن ولا تنفي الحكم عن مفرد بعد اجابة للبتوع
فلا يجيء الابدال اجاب ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع
بها نادرا قليلا اذ هو موضوع لمعطف المفردات وبل للاضرب

جاء في

وهو جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه يحتمل ان
يكون صحيحا او غلطاً كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في
الموجب موجب بالاتفاق وفي غير الموجب اختلاف فاجاء في
زيد بل عمرو ومغناه بل جاء عمرو وقيل لما جاء عمرو ولكن
لاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا او اثباتا من
حيث المعنى كما مر في لكن المشددة لاحدها اي لاحد الامرين
معينا ولكن لازمة للنفي وهي تقيضه لاحيث لزمه سبق
الاجاب نحو جاء في زيد لا عمرو واستعماله مثاله ما جاء
زيد لكن عمرو وفني بجي زيد باق على حاله لم يكن الحكم به
غلطا منك وانما جئت ولكن دفعا لتوهم الخطاب بان عمرا
لم يجيء ايضا حروف التنبيه الا واما وها فالا واما التو
مضمون الجملة خبرية او طلبية امر او نهيا واستفها ما
او تنهيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل
في المفردات ويكثر في اسماء الاشارة ويفصل بينهما وبين
اسم الاشارة اما بالقسم نحو بالله ذاوها لعمرى ذا واما
بالضمير المرفوع المنفصل نحوها انتم هؤلاء واما بغيرها
فقليل نحو جعلت لهم هذا طباهاها وذا بالبا حروف النداء
يا اعمها خبر مبتداء محذوف اي هي اعمها والجملة مقترضة
وقال الزمخشري هي للبعد وما ذكره المصنف ولا استعمالها

كيد

في القريب والبعيد على سواء وايا وهيا للبعيد اى هما للبعيد
والجمله معترضة واى والهنه هما للقريب والندبة
وقد يستعمل النداء حروف الاحجاب لو اريد بالاحجاب
احجاب النفي السابق لم يتناول نعم ونحوها ولو اريد اثبات
ما قبلها اى تقريره وتحقيقه كما هو نفيها او احبابا لم يتناول
بلى والظاهر انه سماها احبابا نغليا ولا فتم ليست الاحباب
النفي السابق بل هي مقرر لما سبق او نفي نعم وبلى واجل
واى بكسر الهنزة وسكون الياء وجير بالفتح والكسر
وان فغم الفاء للتفسير وفيها اربع لغات نعم بالنغين
ونعم بكسر العين ونعم بكسرتين ونعم بفتح النون وقلب العين
هاء مقرر اى محققه لما سبقها اثباتا او نفي خبر او
استفهاما ما ولم يقل لتصديق ما سبق لان التصديق انما
يكون للخبر ونعم نعم القسمين الخبر والاستفهام ففى جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يتم زيد بمعنى لم يقم
وبلى في جوابه بمعنى قام فعنى بلى في جواب الست بركم قالوا
بلى اى بلى انت ربنا ولو قيل في موضع ههنا نعم لكان كفرا
وهذا قول ابن عباس وقيل يجوز استعمال نعم ايضا جملها
تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي ويؤيد هذا
القول ما ورد في حديث الحشمية من قولها بعد قوله نعم

لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك قالت
نعم فقال النبي م فدين الله احق فانه اجاب للقبول لا
تصديق للنفي وقد اشتهر هذا في العرب كذا في الشرح وبلى
مختصة باحباب النفي اى ينقض نفي السابق وجمله اجابا
خبرا او استفهاما فلا يقع بعد الاحجاب ولا بعد النفي لتصديق
النفي بجمله اجابا وشذاستعمالها بالتصديق الاحجاب
نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور
ليبعد اى ليعود بالنون الخفيفة واى اثبات اى حرف
مثبت بعد حرف الاستفهام وذكر بعضهم انها جى لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما
ذكره الشيخ ابن الحاج ويلزمها القسم اى لا يستعمل
الا مع القسم فيقال اى والله واى وزنى ولا يصح بفعل
القسم بعدها فلا يقال اى قسمت برى وفي اى ها الله ذا
اذا تجرد عن هاء النية وجوز حذف الياء للساكين ونحوها
والجمع بين الساكين مبالغة في المحافظة على حرف الاحجاب
بصورة اخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع
الساكنين على غير حده لكونها في الكلمتين اجزاء لها مجرى
كلمة واحدة وهو ايضا من خصائص لفظة الله واجل
وجير وان لتصديق الخبر سواء كان موجبا او منفيا ولا يقع

الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب وقد جاء ان تصديق
 الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقه صلتني
 اليك ان وراكها اي لعن الله تلك الناقة وراكها وهذا
 خلاف ما ذكره المص عن كون ان تصديقا للحجر وقوله بكر
 العوازل في الصبح بلمتنى والوجه منه ويعلق شيب قد
 علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء
 هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة والهاء
 ضمير في الحجر محذوف اي انه كذلك حروف الزيادة اي التي
 من شأنها ان تقع زائدة لانها لا تقع الا زيادة وسميت
 حروف الصلة ايضا فانكرتها في الكلام التأكيد وتزيين
 النظم او كلاهما وسميت زائدة لكونها زائدة على اصل المعنى
 ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية اي
 زيادة ان حاصلة مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي ويجوز في ما
 ولا عند ارادة اللفظ الحكاية والاعراب وح يضعف بزيادة
 الفمجمولة ههنا للساكين وقلت اي زيادتها بحذف المضاف
 من الضمير او الضمير عايدا الى زيادتها اذ التقدير قلت زيادة
 ان حال كونها مصاحبة مع ما المصدرية نحو انظر ما ان جلس
 القاضي اي انظر مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدر
 نحو لما ان قام زيد قلت والكثير بعد لما زيادة ان وان

المفتوحة مع لما اي ان المفتوحة الزائدة كائنه مع لما نحو
 فلما ازجاء البشير وبين لو عطف على لما والقسم نحو والله
 ان لو قام زيد قلت وقلت زيادتها او قل اي ان الزائدة
 مع الكاف اي كان التشبيه كأن ظبييه وقيد زاد مع حرف
 النكار نحو آينه ولست أن في قوله تع وان عني ان يكون وان
 لو استقاموا وبنا امرأة ان قر زائدة كما توهم بعضهم بل الاو
 محققان والثالثة مفسرة ويزاد ما مع اذا اي زيادة ما
 مع اذا كائنه نحو اذا ما خرج اخرج بمعنى اذا خرج اخرج ومتى
 نحو متى ما ذهب اذهب بمعنى متى ذهب اذهب واي نحو ايا ما
 تدعوا فله الاسماء الحسنى واین نحو این ما تجلس اجلس ومع ايا
 قبل وان نحو ان ما انطلقت انطلقت شرطا اي حال كونها
 ذوات شرط او ادوات شرط او وقت افادة الشرط وهي قيد
 بجميع ما ذكرنا لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط ومع بعض
 حروف الجر نحو بما رحمة من الله لنت لهم وما خطيئنا لهم
 اغرقوا فادخلوا وقلت زيادة ما كانه مع المضاف نحو
 لا سيما زيد اي لا شيء زيد وغصبت من غير ما جرم ومثل ما انكم
 سطقون ولا كانه مع الواو العاطفة بعد النفي نحو ما
 جاءني زيد ولا عمرو ولو معنى نحو غير المقضوب عليهم ولا الضا
 وكذا النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمروا وبعد عطف على قوله

مع الواو لا على قوله بعد النفي لفساد المعنى ان المصدرية نحو
قوله ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك ان تسجد وقلت اي قل
مجيء لا الزيادة او زيادة لا قبل اقم نحو لا اقم يوم القيمة
ولا اقم بهذا البلد والسرقى زيادتها النبيه على جلاء القضية
بحيث تستغنى عن القسم فيبرز ذلك في صورة نفي القسم وشدت
زيادتها او مجي الزيادة كانه مع الضاف نحو في بئر لا حور
سرى وما شمرى اي في بئر الهلاك ذهب بالليل وما علم ومن
والباء واللام الزائدة تقدم ذكرها اي ذكر زيادتها في باب
حروف الجر حروف التفسير اي وهو تفسير لكل بهم مفرج
كجاء زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله وترى متنى بالطرق
انت مذب وتعلمني لكن اياك لا اقل وان فان مختصة بما
اي يفعل في معنى القول ظرفه اعتبارية او على القلب ولا يقع
بعد صريح القول ولا بعد ما ليس بعناه بل ما كان بعناه كالامر
والنداء والكاتبة ونحوها ويشترط ان يكون ما بعدها غير
متعلق بما قبلها بخبرية او عمل فقوله تع واخره عويهم ان الحمد
رب العالمين ليست ان فيه مفسرة تكون ما بعدها خبرا لما قبلها
ونحو قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني از عبد والله تفسير
للامر للقول والفعل قبل ان ما حذف منه مفعول عام وهي
يفسره او منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فعني قوله

ونادينا ان يا ابراهيم اي ونادينا بني اوبلفظ وهو قولنا يا
ابراهيم او يقال معنى نادينا فعلنا النداء فاحتاج الى بيان المتكلم
له ففسره مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر المفعول العام نحو
كبت اليه ما شفقه ان قر وامرته ما يلح به ان امر بالله ونحو قوله
تع واوجنا الى امل ما يوحى ان اذ فيه في التابوت حروف
المصدر اي حروف يحمل الجملة مصدرا فالاضافة بادى في
ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدرين في بعض الاستعمال
فالاولان ايها وان للفعلية وهذا عند سيوييه وجوز
بعد ما المصدرية الاسمية ايضا كقوله اعلوا ام الوليدة
بعد ما افان راسل كالنقام المحلوس واما ان ففعلها فعل
لا غير ماضيا او مضارع او اجاز سيوييه كونه امرا او نهيا وان
للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا خففت او كفت بما
فيجوز فيها الالفاء ويعمل في جزئها ويجعلها مصدرا وقد عرفت
كيفية ذلك حروف التحفيض اي حروف تدل على التحريض
على الفعل الاتي واذا ادخلت على الماضي افادة التقديم والنوع
على ما فات هلا والاول ولا ولو ما لها مصدر الكلام لدلائلها
على احداثواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا
او تقديرا نحو هلا زيدا تضربه وقد جاء الاسمية بعدها في

نحو قوله يقولون لي ارسلت بشفاعتي الى فهدا نفس لي في
حرف التوقع قد اي كون ما بعد هاستوقعا كقولك لمن
توقع ركوب الامير ونظيره قد ركب الامير وقد حذف الفعل
بعد قد نحو قوله افدا الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحالت
وكان قد اي كان قد زالت محذوفت الماضي لدلالة الكلام عليه
وهو لما نزل وهي في المضارع للتقليل اي لتقليل الفعل نحو
ان الكذب قد يصدق وقد استعمل للتكثير في موضع المدح نحو
قوله تع قد يعلم الله الذين وقوله وقد اترك القرن مصغر ^{الملك}
حرف الاستفهام سقطت نون التثنية بالاضافة والاستفهام
طلب الفهم الهنزة وهل لها صد الكلام لا تقدمها ما في
حيزها لا تهايدلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فيصير
للدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع ويدخل على
الجملة الاسمية والفعلية نقول في الاسمية اريد قائم ^{وان}
اقام زيد وكذلك هل زيد قام وهل قام زيد والهنزة
اعم تصرفا من هل وتصرفا تميزا وانما كان اعم لانها تدخل
الاسم عند وجود الفعل في اول الكلام دون هل لكونها في
الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل فاذا وجدت ذكرت المبدأ
السابق وحت اليه وتتل بغيره بخلاف اذا لم يجد فانها
تصير وترهل عنه فلا يجوز هل زيد خرج وهل زيد ضربت

بخلاف هل زيد قائم ومن حيث انها تستعمل في الانكار ايضا
دون هل ومن حيث انها تستعمل مع امر مطرد او هل لا تستعمل
الا شاذ او من حيث انها تدخل على الحروف العاطفة وتدخلها
هي خلاف هل وذلك لان الهنزة اصل في الاستفهام واحضر
من هل فهي بكثرة الاستعمال اليق يقول جملة مستأنفة ازيدا
ضربت ولا يقول هل زيد ضربت حيث لا يلها الاسم مع وجود
الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم وانضرب زيدا والحال
انه هو اخوك بمعنى انك وضرب زيد في حال الاخوة ولا
يقول هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هل لا تستعمل للانكار
وازيد عندك ام عمرو ولا يقول هل زيد عندك ام عمرو
ام لا يقابل الا بالهنزة وانم اذا ما وقع انتم به لان دخول
الهنزة على ثم العاطفة ولا يقول هل ثم اي اذا كان وقت
العذاب وقع انم اذا ما وقع انتم به روح لا ينفع الايمان واعلم
انه اذا دخلت الهنزة على العواطف فصاحبها كشاف حمل على
حذف المعطوف عليه فقد رثي نحو اوكلما عاهد واعهد ابذه
فريق اكفروا اوكلما عاهد واعهد الآية وذكر الشارح انها
ليست بعاطفة على محذوف ولا تجاوز وقعها في اول الكلام
بقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يحج منه الامينيا على كلام مقدم
فحمل قوله اوكلما عاهد واعطفا على انزلنا وان كان على

من ربه أي آمن كان على بينه من ربه كن يريد الحيوة الدنيا ^{مستد}
محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر أي أو
من كان مؤمنا كن هو كافرا آمن كان على بينه من ربه كن
يريد الحيوة وأمن كان ميتا فأحييناه فمن ^{مستد} أخبره قوله
كن مثله في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر أي من آمن كن
لم يؤمن ومن كان ميتا فأحييناه كن مثله في الظلمات دون
فعل أي باستعمال الهزة دون هل حروف الشرط أن ولو
أما لها صدر الكلام لأنه نوع من أنواع الكلام فإن للاستقبال
وإن دخل على الماضي نحو أن خرجت خرجت ولو عكسه أي
لو للمضي وإن دخل في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الأم
لغنته وتلزمان أي أن ولو الفعل لفظا نحو أن يكمن
ولو طلعت الشمس أو تقديرا نحو أن أحد من المشركين استجار
ولو ذات سوار لطمتني ومن ^{مستد} أي أجل أنهما يلزمان
فيل لو أنك بالفتح لأنه فاعل أي لكونه فاعلا باعتبار لزوم
الفعل المحذوف بعد لو أي ثبت أنك وقوله لأنه دليل على
ترتبه على ذلك الدليل فلا يلزم متعلقان من جنس واحد و
انطلقت بالفعل عطفا على قوله لو أنك أي قيل في خبر لو أنك
انطلقت بصيغة الفعل موضع مطلق إلا للضرورة ليكون
لفظ الفعل كالعوض عن ثبت المحذوف في إيراد الفعل في الخبر

هذا الغرض من تنبيه على لزوم الفعل بعد لو وقوله أكرم بها خلقه لو
أنها صدقت موعودها ولو أن النفع مقبول بصيغة الاسم محمول
على تقدير ولو أن النفع أمر مقبول فالخبر جامد ومقبول بصيغة
الخبر لا خبر أن أو وارد على قول البعض وفيه أنه يحسن أن يكون من باب
ضعف التأليف لمخالفة الجمهور وفيه أن الكلام الوارد قبل وضع
قاعدة النعم من العرب الموثوق به يستعمل لا يكون ضعيفا ولا
مستغنا وان خالف الجمهور أو الكل بل شاذ وإن كان الخبر جامدا
جاز وقوع الاسم لتقديره أي الفعل نحو لو أن زيدا أخوات
الرجل ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وإذا تقدم القسم
اختراز عن صورة التوسط أول الكلام طرفي يقدم بتضمين
الدخول أي إذا تقدم القسم على الشرط دخل أول الكلام و
إلا فلا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مهما على الشرط
لزم الماضي أي لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ^{مستد}
ولزم ذلك الشرط لئلا يعمل فيه انضمام فتوافقه عدم عمل
الحرف لفظا أو معنى بدخول لم على المضارع وكان الجواب
للقسم لفظا وللشرط معنى ترجحا للسابق مع كثره الاستعمال مثل
والله أن أتيتني مثال الماضي لفظا أو أن لم تأتني مثال الماضي
المعنوي لا كرميتك وإن توسط القسم بتقدير الشرط أو غيره
أي غير الشرط جاز أن يثبت القسم أو الشرط وإن بلغني القسم

او الشرط نحو قولك انا والله ان ترائني انا بالجزم باعتبار
الشرط جاز وان ايتني فوالله لا يتك باعتبار القسم و
الغاء الشرط وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدّر للقسم
الملفوظ او تقدير القسم كلفظ القسم في اعتباره والغاء
كما مر مثل والله لن اخرجوا لا يخرجون والله ان اطعموهم
انكم لمشركون واما للتفصيل اي لفصيل ما اجمله المتكلم
نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمه واما بشر فاقتد
واما خالد فقد عرضت عنه وقد جاءت لا ستينا في غير
ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب والزم حذف
فعلها اي اما لتضمنها معنى الابتداء ونحو من عن الفعل المحذوف
بينها اي بين اما وبين قائمها اي فاء اما جزء ما في حيزها
اي خبر جوابها او حيز قائمها وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فنطلق
واما معمول لما وقع بعد الغاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
منطلقا اي زما نا منطلقا سواء كان ما بعد اما ما يمتنع منه
ما في حيزه عليه او لا وهذا مذهب المبرد واختاره المصنف وقيل
هو اي ما بعد اما معمول الشرط المحذوف فيكون داخل في
الشرط مطلقا اي زما نا مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة
فزيد منطلق ورد بانه لو جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز

بتقدير حصل لكنه لم يجر والحجاز زيد في ما زيد فنطلق بتقدير مما
تذكر زيد فهو منطلق لكنه لم يجر وقيل وهو قول المازني
ان كان ما بعد اما جازا القديم نحو اما يوم الجمعة فانا خارج
فمن الاول اي فهو من القسم الاول اي هو جزء الجزء والا اي
وان لم يكن جازا القديم فمن الثاني اي معمول الشرط المحذوف
لضروته امتناع كونه جزء الجزء لا امتناع القديم نحو اما زيد
فاني ضارب لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها وجوز ابو
العباس المبرد وجعل ما خاصية تصحيح القديم لما يمتنع تقديمه
حرف الردع كلا الردع المنع والرجوع وهو ما ردع المخبر
نحو قولك كلا لمن قال بفضلك والطالب نحو قوله تع كلا بعد
قوله رب ارجعوني لعلني اعمل صالحا ومعنى كلا ليس كذلك
قد جاء بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان ليطغى ولا بعدح كونه
اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان
ونحو ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لا ياتا عنيدا احتمل
الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ناء التانيث الساكنة
احترازا عن المتحركة فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث السند
تلحق الماضي نحو ضربت واكرمت هندا لتانيث السند اليد
للا اتصال بينهما فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في الفعل عند

الفاعل الظاهر بخلاف ضمير الشبهة والجمع على نحو الحاق ^{علامة}
 التانيث نحو قاما اخوات وقاموا اخوتك وقمن اخوتك ^{لله}
 على ان السند اليه مثنى او مجموع مذكرا ومؤنث كدلالة تاء التانيث
 الساكنة على ان السند اليه مؤنث ضعيف اي فهو ضعيف
 للزوم صوره تعدد الفاعل وجاز ذلك في اسم الفعل نحوها
 وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف وهذه العلامة ليست
 بضمير بل يزداد للدلالة في اول الامر على ان السند اليه مثنى او
 مجموع مذكرا ومؤنث كماء التانيث يدل على ان السند اليه مؤنث
 ويدل عليه انه لو كان ضميرا لاستنعى الواو في غير العقلاء كالكلبي
 البراعيث والنون في ذكور العقلاء نحو يعيرون اقارب
 التنوين نون ساكنة وضعفا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين
 تتبع حركة الاخر في الوجود لا في السقوط ونواخ واجم
 تنوينه تابع حركة الوسط لكنه بعد ما صار اخر بحذف الاخر
 نسبيا منسيا لا لتأكيد الفعل احتراز عن النون الخفيفة وهو
 اي التنوين للتمكن نحو زيد والتكثير نحو صه واف والعوض
 عن المضان اليه نحو يومئذ وحينئذ اي اذ كان كذا وحين
 اذ كان كذا والمقابلة نحو مسلمات وما نفى يرد فوهم تنوين
 التمكن بثبوته حين تسميتك بها امرأة حيث يمنع للعلية والتانيث
 والترنم وهي التنوين للاسقة قافية الشعر مطلقه او مقيد

اقلى اللوم عادل والعتابن فقولى از اصبحت لقد اصابني وقام
 الاعماق حاوى المحترق وحذف التنوين من العلم حال كونه
 موصوفا بان حال يكونه مضافا الى علم اخر تخفيفا لطول
 اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف الفخطة
 للتحفيف في الكتابة والدلالة على الامتزاج وحذفها في غير
 ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ من النوازل وقوله
 ولا ذاكر الله الا قليلا على الضرورة واما نحو قوله جارية من
 قبس بشعة فعلى الضرورة نون التأكيد خفيفة ساكنة
 قدم الخفيفة وان كان فرعا لحقتها وثقله مشددة مفتوحة
 حقة الفتحه مع غير الالف مكسورة معها لتشبهه بنون
 الاعراب والتعاذل بن ثقل الكسرة وخفة الالف سواء كان
 الالف للضمير والالف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربان
 واضربان وتحص نون التأكيد او حل واحد منهما والجملة
 بالفعل المستقبل الكاين في الامر نحو اضربن والنهي نحو
 لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتثنية لبتك
 تضربن والعرض نحو الا تنزلن تصب خيرا والقسم
 نحو والله لا فعلن وانما تحصى النون بالمستقبل الموصوف
 لانها وضعت لتأكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل
 الذي يكون امرا او نهيا او نحوها مما ذكره الشبه جواب

القسم المطلوب لدلالة القسم على اعتناء بشأنه وزيادة اهتمام
 له وقلت نون التأكيد في النفي نحو انت لا تفعلن تشبيها
 بالنهي ويلحق بالنفي قلما يقولون وربما يقولون لان القلة
 تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيرا يقولون ولزمت
 نون التأكيد في مثبت جواب القسم نحو والله لا فعلن خلا
 للكوفين والاضافة من باب جرد قطبفه وانما لزم لان القسم
 محل التأكيد فكر هو ان يؤكد الفعل بما من منفصل عنه وهو
 القسم من غير ان يؤكد باختصاصه ويتصل به وهو النون بعد
 له وكثرت نون التأكيد في مثل اما تفعلن واما ترين اي في
 الشرط المؤكد حرفا فاذا أكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا
 لئلا يقتصر المقصود من غيره وما قبلها اي نون التأكيد مع
 ضمير المذكرين وهو الواو مع حال من قوله مضموم للدلالة
 على الواو المحذوف للساكين ومع المخاطبة اي مع ضمير
 انثى المخاطبة اي الانثى التي خاطبت مكسورة للدلالة على
 الياء المحذوفة للساكين وفيما عداه اي في ما عدا المذكور مفتوحة
 للنقطة حقيقة نحو اضرين او حكا نحو اضرين ان اذا الالف
 في حكم الفتح او في حكم العدم لانها غير خارجة عن تسكونها و
 ضعفها وضعفا وما قبلها مفتوح او الما اذا لم يكن قبلها
 الف بدلالة قوله وتقول انت في التثنية والجمع المؤنث

تحد

اضرين واضربان بزيادة الالف للفصل لئلا يجمع النونات
 واعتقر التقاء الساكنين محل التقاءهما على حده باعتبار الالف
 المحكي نحو اللبس الواحد في التثنية ولزوم اجتماع النونات
 في جمع المؤنث بخلاف الالف ولا تدخلها اي التثنية والجمع
 المؤنث الخفيفة لانه لو ابقى فيها الالف لزم التقاء الساكنين
 لا على حده لعدم التشديد ولو حذف لزم اللبس واجتماع
 النونين خلافا اي يخالف خلافا ليويس فانه اجاز ذلك وحل
 التقاء الساكنين معد معتقرا كما في الوقف وليس يرضى عند
 الاكثرين وهما اي نون التأكيد الثقيلة والخفيفة في غيرها اي
 غير التثنية والجمع المؤنث حال كونها مع الضمير البارز نحو اضر
 كاللفظ المنفصل في حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل
 اي يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملة مع الكلمة
 بالمتفصلة من الساكنة الصبر من حذف او تحريك نحو اضرين
 واضربين واضربين والمقصود هنا بيان حكم المتلات عند
 اتصافها فان لم يكن ضمير بارز فكالمتصل اي فيما كان
 المتصل وهو الالف التثنية ومن ثمة اي ولاجل انه مع الضمير
 البارز كالمتصل ومع غير الضمير البارز كالمتصل قيل هل
 ترين لانها لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة
 كان زوالها سكون الاخر لازما فيعود ما حذف للسكون فقيل

تدرن بيا مفتوحة واسميت الفالثنية في الاتصال فلم
 اللام معها نحو هل تريان وهل تريان وترون بضم الواو
 لعدم كونها مدة حتى تحذف لبقاء الساكنين على نحو تحريكها
 كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا
 القوم وتيرن بكسر الياو للساكنين كما في اخشى الله وهذه
 امثلة المضارع واما امثلة الامر فقولوه واغزوا باعادة
 الواو والمخذوف وزوال سكون الاخر فيا هو كالقلم المنفصلة
 كما في اغزوا وارميا واغزن بخذف الواو كما في اغزوا الجيش ولو
 لا كان النون كالمنفصل لكان هذا من السقاء الساكنين على حد
 لكون الاول مدا والثاني مدغما فيا هو كالقلم الواحد بناء
 على الاتصال واغزن والمخففه تحذف للساكن اي للاقا
 الساكن بعدها نحو لا تهمين الفقير بلكه ان تركع يوم ما والامر
 قد دفعه اي لا تهمين تشيها بحرف المد في امتداد الصوت
 وحطاله عن التنوين اللاحقة بالاسم واللام في الساكن للو
 اي النون المخففه تحذف وقت ملاقات الساكن بدليل عطف
 الظرفه عليه وقوله وفي الوقف فيرد اي اذا حذف في الوقف
 او اذا لم يكن مفتوحا ما قبلها فيرد ما حذف لزوال السقاء
 الساكنين نحو اضربوا في اضربوا واضربوا في اضربوا لانها لما
 اشبهت بحرف المد حتى حذف للساكنين ولم يتحرك حذف

في الوقف ايضا مثلها والمفتوح ما قبلها بقلب الفاء للوقف
 نحو اضربوا يقال في الوقف عليه اضربا قيا سا على التنوين في
 نحو ياربنا وقوله الفاتمينا ومفعول ثان بتضمين الجمل ذكر
 التنوين ونوني التاكيد المختص بالآخر في اخر الكتاب ثم اخر النون
 المختصه باخر الفعل عن التنوين اذ الفعل يستحق التأخير عن اللام
 ثم ختم بحث النون بانقلابها الفاء في الوقف وهذا كما ترى من باب
 حسن الختم المختص بيدى تمام جميع هذه الفوائد ونظم هذه
 الفوائد الكاشفة المستوره عن وجه المشكلات المبعده القبول
 عن رقب المضمرات المحتويه على حقايق لباب اراء المتقدمين
 المنظومه عن دقايق نتائج افكار المتأخرين الموضحة
 لغوامض الكتاب ومعضله والمقره على
 فرايد مجمله ومفصله حين يوزع البال
 ونشت الاحوال وفرط الملل لكن
 حليت حكمته قد وفقى للاتمام
 وضعفني القوز بهذا
 المدام



